المحاسبة المتوسطة

الجزء الثاني

دكتور

أحمد هانى بحيرى حمد

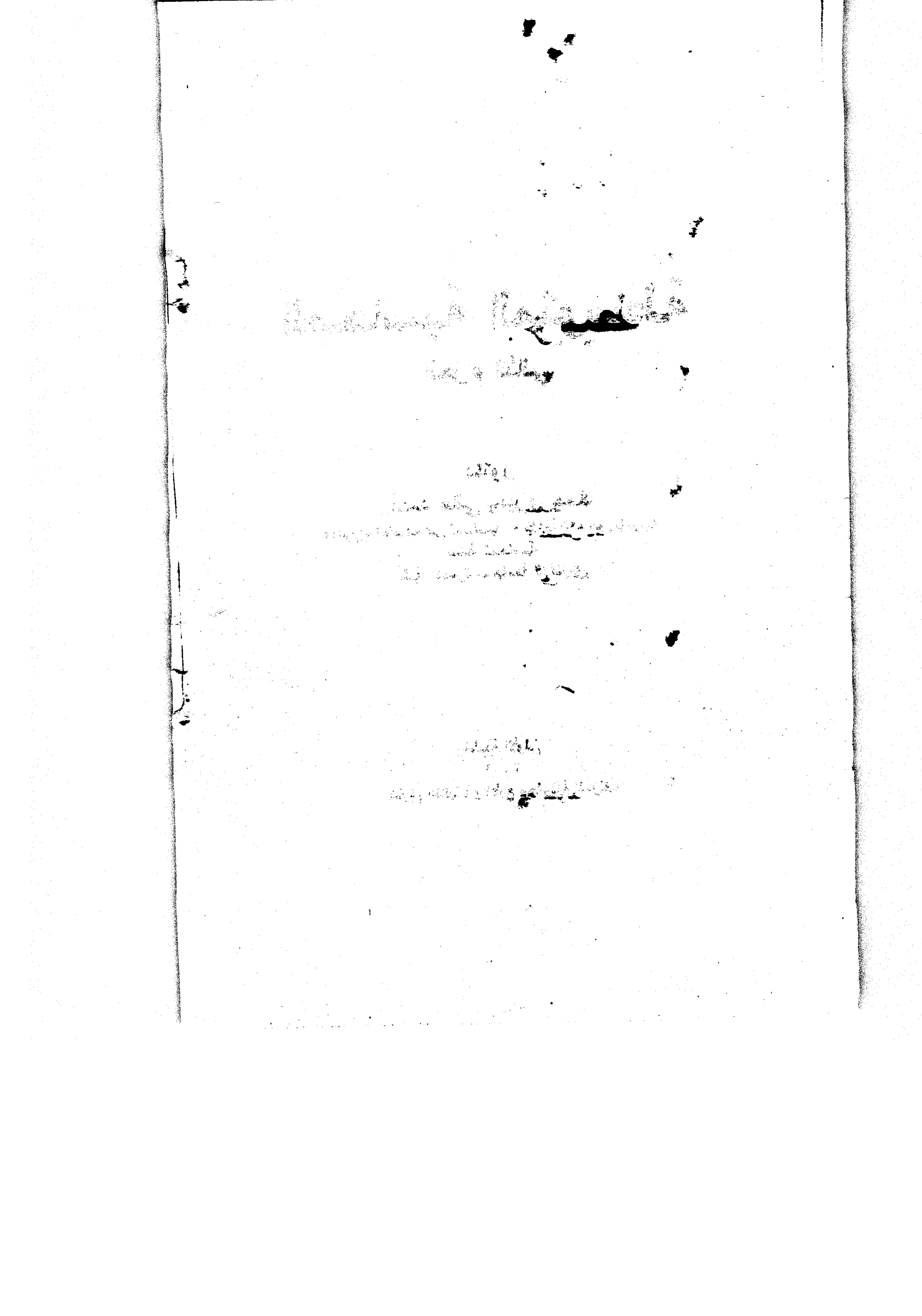
دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة - جامعة تكساس بأمريكا

أستاذ المحاسبة

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

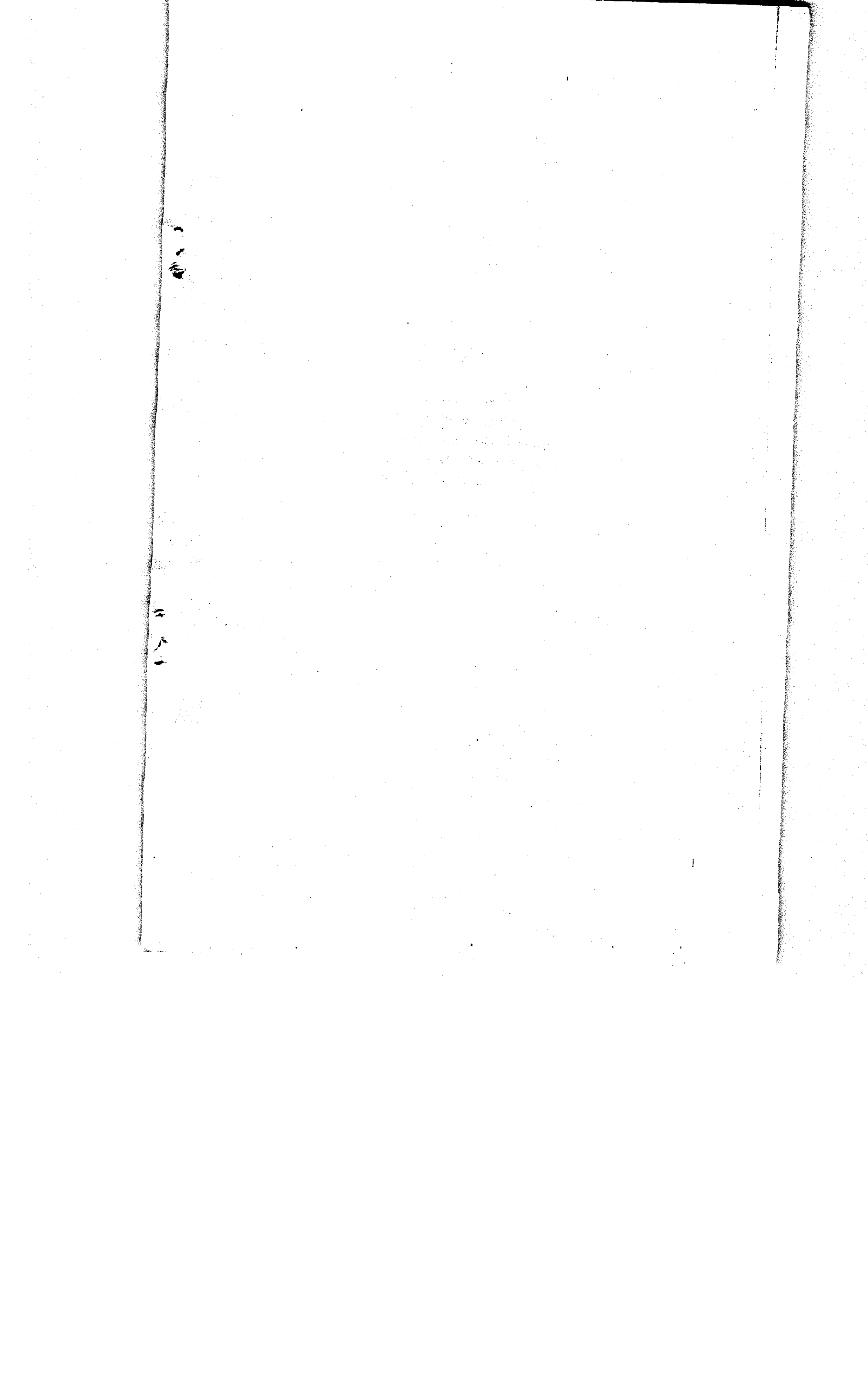
الطبعة الأولى

٢٠٠٣



إهداء

إلى مصدر الحياة
إلى نبع الحب والحنان
إلى روح والدتى الطاهرة الحبيبة
أهدى هذا المؤلف تعبيرا عن الحب
والوفاء ورمزا للتضحية والفداء



مقدمة

يقع على عاتق المؤسسات الاقتصادية وخاصة الكبيرة منها ، الدور الأكبر والمحوري فى قيادة وتوجيه النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة . ويأتى فى مقدمة تلك المؤسسات شركات المساهمة والتى تتصف بصفات تؤهلها للقيام بهذا الدور المنوط بها بالمقارنة بسائر مؤسسات الأعمال الأخرى .

ومن أهم صفاتها ، كبر حجمها ، وسيطرتها على موارد اقتصادية ومالية ضخمة ، واتساع قاعدة ملكيتها ، وتعدد وتنوع الأطراف المرتبطة بها ، والأهمية الاستراتيجية للأنشطة الاقتصادية التى عادة ما تمارسها . كل ما سبق يجعلها تمثل العمود الفقرى للبنيان الاقتصادى والاجتماعى والشريان الحيوى الذى يدعم خطط التنمية بمستوياتها المختلفة .

ولقد أفصحت التجارب الماضية فى الكثير من الدول بصفة عامة وفى الدول المتقدمة بصفة خاصة عن المردود الايجابى لشركات المساهمة الناجحة على المستوى القومى لتلك الدول ، وعلى الجانب الآخر ، تعرضت بعض الدول لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة لتعثر أو فشل أو انحراف بعض تلك الشركات ، ويحضرنا فى هذا المجال الآثار الاقتصادية والاجتماعية على كل من المستوى الفردي والقومي التى نجمت عن فشل وانحرافات شركات توظيف الأموال في مصر ، وأيضا ما حدث فى الآونة الأخيرة لعدد من الشركات الأمريكية ومن أهمها شركة انرون Enron وشركة ووردلكم .World Com حيث ترتب على فشلهما إحداث هزة عنيفة تعدى أثرها الجوانب الاقتصادية لتلقى بظلال من الشك والريبة حول الممارسات السياسية لقمة السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتوجيه أصابع الاتهام لشركات المحاسبة التى تقوم بمراجعة حسابات تلك الشركات ، وأيضا وضع مهنة المحاسبة والمراجعة فى موقف الدفاع عن شرفها ونزاهتها والشروع فى مواجهه كل ذلك بالبدء باتخاذ الإجراءات التصحيحية الواجبة .

واستنادا لما سبق ، فان المشرع فى كل دول العالم بلا استثناء يولى شركات المساهمة باهتمام ورعاية خاصة تختص بها عن سائر الأشكال القانونية الأخرى لمؤسسات الأعمال ، وقد تمثل هذا الاهتمام وتلك الرعاية في إصدار التشريعات القانونية الكفيلة بتنظيم وضبط العمل بتلك الشركات بدءا من مرحلة تأسيسها وانتهاء بتصفيتها مرورا بالممارسات التى تزاولها لأداء أنشطتها .

ومما لا شك فيه ، فقد تأثر النظام المحاسبى فى تلك الشركات ، فلسفة وفكرا وتصميما وممارسة بالضوابط والإجراءات الحكومية التى تنظم وتحكم العمل فى تلك الشركات .

وتهدف المحاسبة عن أنشطة تلك الشركات بصفة عامة الى تصميم نظـــام معلومـــات محاسبى جيد وقادر على دعم المستخدمين الداخليين والخارجيين وترشـــيد قراراتـــهم وذلــك بتوفير معلومات اقتصادية ومالية مفيدة .

ويأتى هذا الكتاب استكمالا لموضوعات المحاسبة المتوسطة التى درسها الطـــالب فـــى جزئها الأول ، وعلى ذلك فانه يغطى عددا من الموضوعات التى تنتظم فـــى شـــكل فصـــول ، نعرضها فيما يلى :

الفصل الأول : طبيعة شركات الأموال .
الفصل الثاني : المحاسبة عن حقوق الملكية (رأس المال المدفوع) .
الفصل الثالث : المحاسبة عن حقوق الملكية (رأس المال المكتسب) .
الفصل الرابع : الالتزامات طويلة الأجل (السندات والأوراق التجارية) .
الفصل الخامس : النظام المحاسبى الموحد .

أرجو من الله العلى القدير أن أوفق فى عرض موضوعات هذا المؤلف على نحو يتفـق مع الأهداف التعليمية والعملية المرجوة منه ، ويمثل إسهاما وإضافة لعلم المحاســبة يضـاف الى مصاف مؤلفاتها بمكتبتنا العربية .

الزقازيق فى يناير ٢٠٠٣

المؤلف

الفصل الأول

طبيعة شركات الأموال

لما كانت المفاهيم والمعالجات المحاسبية يتم تناولها فى مقررات المحاسبة المتوسطة بقدر كبير من العمق بالمقارنة بمقررات مبادئ المحاسبة ، فان أكثر المجالات المحاسبية ملاءمة لمناقشة موضوعات المحاسبة المتوسطة يتمثل فى الشركات كبيرة الحجم وبصفة خاصة شركات الأموال حيث تتعدد وتتنوع المشكلات المحاسبية المرتبطة بها وتكون أكثر تعقيدا مقارنة بالأشكال الأخرى للشركات . لذلك كان من الضرورى أن يتعرض المؤلف فى الفصل الأول باختصار الى طبيعة شركات الأموال بصفة عامة وشركات المساهمة بصفة خاصة والاختلافات الجوهرية بينها وبين الأشكال الأخرى من الشركات .

حرص المشرع فى جميع دول العالم على تنويع الأشكال القانونية لمشروعات أو مؤسسات الأعمال ، وذلك بقصد إحداث التوازن بين مجموعة من العوامل والاعتبارات التى تمثل أسس تحديد الشكل القانونى التى تحقق أفضل مزج أو توافق بين كل من الموارد الاقتصادية من ناحية ورغبات وقدرات المستثمرين واستعدادهم للمخاطرة بكل ذلك من ناحية أخرى .

ويمكن تصنيف تلك العوامل والاعتبارات فى مجموعتين رئيسيتين ، الأولى العوامل والاعتبارات الاقتصادية ، والثانية العوامل والاعتبارات الشخصية . فقد تتطلب بعض الأنشطة موارد واستثمارات مالية تفوق إمكانيات فرد أو عدد قليل من الأفراد ، بينما تتطلب أنشطة أخرى توافر الترابط والعلاقات الشخصية ، وعلى ضوء ذلك يتحدد الشكل القانونى المناسب للقيام بتلك الأنشطة .

ومن الأمور التى لا يمكن إغفالها أنه قد يتطلب الأمر ضرورة توافر قدرات فنية وإدارية معينة في شخص أو أشخاص معينين بحيث تتضافر مع القدرات المالية لآخرين بحيث تكتمل العوامل التى تشكل الفرص الحقيقية لنجاح المشروع بشكله القانونى المناسب .

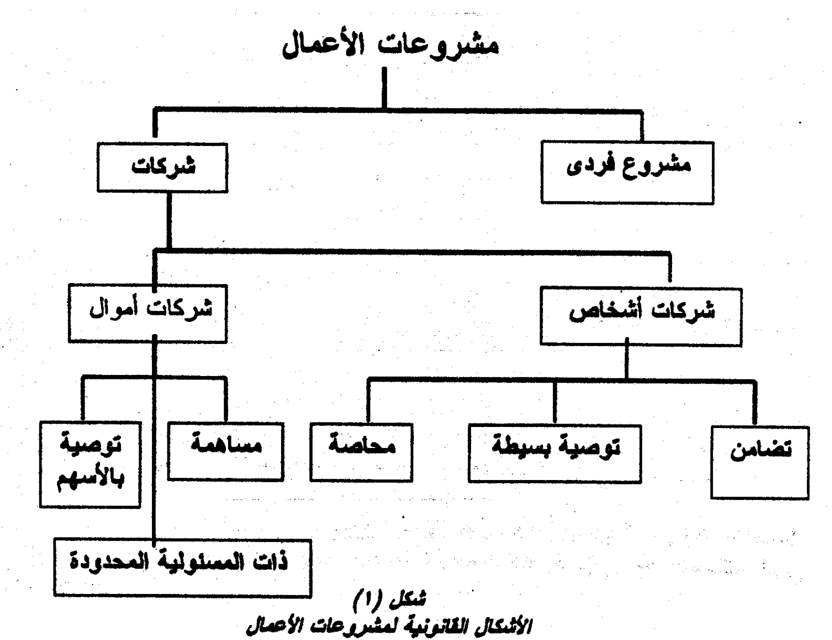
بالإضافة الى ذلك ، فان التنوع والتباين فى الأشكال القانونية لمشروعات الأعمال تتحدد أبعاده بحيث يتوافق مع المستويات المختلفة لدرجة المخاطرة التى يرغب المستثمر فى قبولها وتحملها .

الأشكال القانونية لمشروعات الأعمال

بداية يمكن تقسيم المشروعات الى مشروعات هادفة للربح وأخرى غير هادفة للربح مثل المشروعات الخيرية والوحدات الإدارية الحكومية وغيرها . ويقتصر العرض فى هذا المؤلف على تلك المشروعات التى تهدف الى تحقيق الربح .

وتختلف بدرجات متفاوتة تصنيفات مشروعات الأعمال من بلد الى أخر وفقا للقوانين السارية بكل منها . ووفقا للقانون المصرى فى هذا الشأن ، تصنف المشروعات الى مشروعات فردية ومشروعات تأخذ شكل الشركات ، وتصنف الشركات بدورها إلى عدة أنواع لكل منها مقوماتها وخصائصها التى تميزها عن غيرها .

ويوضح الشكل رقم (١) عرضا للأشكال القانونية لمشروعات الأعمال وفقا للقانون التجارى المصرى .



شكل (١)
الأشكال القانونية لمشروعات الأعمال

وقد اعتمد المشرع فى هذا التصنيف على مجموعة من الاعتبارات لمستويات متعددة ، نعرضها على النحو التالى :

المستوى الأول من الاعتبارات

يمثل هذا المستوى ، الاعتبارات التى تبرر التصنيف أو التقسيم إلى مشروع فردى وشركات أشخاص وشركات أموال . وتتلخص هذه الاعتبارات على النحو التالى :

١- الاعتبارات الشخصية

لا مجال للحديث عن الاعتبارات أو العلاقات الشخصية بالنسبة للمشروع الفردى حيث أن الملكية لشخص واحد فقط دون مشاركة من آخرين ، بينما تتأسس وتقوم شركات الأشخاص على الاعتبارات والعلاقات الشخصية كالترابط الشخصى بين الشركاء وهم محدودى العدد ويعلمون تماما قدرات وإمكانيات بعضهم البعض ، وعلى الجانب الآخر لا تمثل تلك الاعتبارات اية أهمية فى تأسيس شركات الأموال حيث لا يعرفون بعضهم البعض بحكم عددهم الكبير واتساع قاعدة الملكية وتركيز جل اهتمامهم على تجميع الأموال بصرف النظر عن الاعتبارات الأخرى .

٢ - الاعتبارات المادية

يعتبر اعتبار تجميع الأموال الضخمة اللازمة لتأسيس شركات الأموال وممارستها لنشاطها هو الأساس ، وأن الاعتبارات الشخصية غير ضرورية وغير مهمة كأساس لتأسيس وتشغيل مثل هذه الشركات .

المستوى الثانى من الاعتبارات

يمثل هذا المستوى ، الاعتبارات التى تبرر تصنيف أو تقسيم شركات الأشخاص إلى شركات تضامن وشركات توصية بسيطة وشركات محاصة ، وأيضا تبرر تصنيف أو تقسيم شركات الأموال إلى شركات مساهمة وشركات توصية بالأسهم وشركات ذات المسئولية المحدودة .

ويأتى فى مقدمة هذه الاعتبارات درجة المخاطرة التى تحيط بكل شكل من تلك الأشكال القانونية والتى يقبل من يرغب فى اختيار أحدها أن يتحملها ، ويتمثل ذلك فى مدى وحدود التزامات ومسئوليات أصحاب المشروع من شركاء ومساهمين وأصحاب حصص عن ديون المشروع تجاه الغير وخاصة فى حالات الانقضاء والتصفية .

بالنسبة لشركات التضامن ، فانها تتصف بدرجة عالية من المخاطرة وذلك بنص القانون على أن الشركاء فى تلك الشركات متضامنون أى أن مسئوليتهم غير محدودة عن ديون الشركة . ويعنى ذلك ، أن مسئولية الشريك قد تتعدى حصته فى رأس المال وتطول أمواله

وممتلكاته وثروته الشخصية وذلك فى حال حدوث خسائر تتعدى حقوق ملكية الشركاء وعجز أحدهم أو بعضهم عن سداد التزاماته عن هذه الخسائر . وبعبارة أخرى ، فان الشريك الموسر يتحمل كافة ديون الشركة التى لا يقدر على تحملها الشركاء الآخرين باعتبارهم شركاء معسرين .

ومن ناحية أخرى ، تتأسس شركات التوصية البسيطة بنوعين من الشركاء ، شركاء متضامنين مسئوليتهم مشابهة تماما لمسئولية الشركاء فى شركات التضامن كمسئولية غير محدودة بحصة كل منهم فى راس المال . أما النوع الآخر من الشركاء فيطلق عليهم شركاء موصين حيث مسئوليتهم المحدودة فقط بحصتهم فى رأس المال ولا تطول أموالهم وممتلكاتهم وثرواتهم الخاصة . ويتضح من ذلك أن طبيعة مسئولية الشريك الموصى تجذب الأفراد الذين لا يرغبون فى تحمل درجة عالية من المخاطرة .

أما بالنسبة لشركات المحاصة التى تعد فى واقع الأمر شركات تضامن غير معلنة ومجهولة للمتعاملين معها ، فانه من وجهة نظر القانون أن الشركاء يتحملون درجة مخاطرة عالية تتمثل فى مسئوليتهم غير المحدودة عن التزامات الشركة باعتبار أن كل شريك يكون معلوما أو ظاهرا فقط لكل من يتعامل معه .

وعلى الجانب الآخر ، فقد نص القانون ان مسئولية المساهم عن التزامات الشركة محدودة فقط بقيمة ما يمتلكه من أسهم فى رأس مال الشركة بالنسبة لشركات الأموال نجد أن درجة المخاطرة التى يتحملها المساهم محدودة بقيمة ما يمتلكه من حقوق فى الشركة . بينما فى شركات التوصية بالأسهم بالرغم من أنها تتمتع ببعض خصائص شركات الأشخاص من حيث وجود الشركاء المتضامنين بها إلا أن حصة التوصية تقسم إلى أسهم لها صفة التداول ومسئولية حملة هذه الأسهم محدودة بقيمة أسهمهم فى حين أن الشركات ذات المسئولية المحدودة يتمتع الشركاء فيها بدرجة مخاطرة أقل حيث أن مسئوليتهم محدودة بحصتهم فى رأس المال فقط .

شركات المساهمة

ينظم العمل فى شركات المساهمة حالياً فى جمهورية مصر العربية القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ [1] المعدل للقانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، ويمثل صدور هذا القانون بدء مرحلة جديدة استهدفت تشجيع رأس المال الخاص على الاضطلاع بدوره المنشود والمحورى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد غياب استمر لسنوات عديدة أعقبت التحول الى

[1] القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، جريدة الوقائع المصرية ، ويشار إليه بعد ذلك بقانون الشركات .

النظام الاشتراكى وما صاحب ذلك من تأميم الشركات الخاصة فى الستينيات . وقد قصد أن يكون هذا القانون جامعا بحيث ينظم كافة أنواع الشركات المساهمة التى تعمل فى مصر .

بالإضافة إلى ذلك ، صدر القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ [١] والتى تتضمن آليات وإجراءات تنفيذية لتطبيق القانون المشار إليه . وقد استكمل المشرع الضوابط والأحكام الخاصة بشركات المساهمة فى مصر بإصدار قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذى أتى بالعديد من المعايير والممارسات المحاسبية الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي لشركات المساهمة العامة التى تطرح وتتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية .

تعريف شركات المساهمة

تعرف شركة المساهمة بأنها وحدة اقتصادية ذات شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة عن شخصية وذمة أصحابها . ويقوم بتأسيسها مجموعة من المؤسسين ، ويقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة تطرح للاكتتاب العام ومسئولية المساهم فيها محدودة بقيمة الأسهم التى يملكها فى الشركة . وتكتسب صفتها القانونية بعد استكمال الإجراءات المحددة فى قانون الشركات .

خصائص شركات المساهمة

تختص شركات المساهمة بعدد من الخصائص التى تميزها عن سائر الأشكال القانونية الأخرى لمشروعات الأعمال ، ومن أهم خصائصها ما يلى :

١- القدرة على تجميع وتدبير موارد اقتصادية وأموال ضخمة ، سواء عن طريق رأس المال المملوك أو رأس المال المقترض .
٢- التأثير بشكل ملموس على النشاط الاقتصادى للدولة بصفة عامة .
٣- المسئولية المحدودة للمساهمين بقدر حقوق كل منهم فى الشركة .
٤- قابلية الأسهم للتداول بين الأشخاص وبطريقة منظمة وسهله سواء من خلال بورصة الأوراق المالية أو خارجها ، وذلك بما يسهل نقل الملكية وتداولها بين الأفراد وبما ينشط حركة سوق رأس المال .
٥- الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة عن مجموعة المؤسسين والمساهمين (ملاك الشركة) .
٦- الانفصال التام بين الملكية والإدارة ، حيث الادارة المحترفة والمنتخبة من بين المساهمين .

---

(١) القرار الوزارى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ ، ويشار إليه بعد ذلك باللائحة التنفيذية .

٧- تعدد وتنوع أصحاب المصالح فى الشركة من مساهمين ، وإدارة ، ودائنين وعمال ، وجهات حكومة ٠٠ الخ .
٨- درجة مرتفعة من التدخل الحكومي من قبل أجهزة الدولة فى تنظيم عمل شركات المساهمة بالمقارنة بغيرها من الأشكال الأخرى من الشركات .

وإذا استعرضنا أثر الخصائص السابق عرضها لشركات المساهمة على مفاهيم المحاسبة وممارساتها فى تلك الشركات ، فإننا نشير باختصار الى ما يلى :

أ - تأصيل ودعم مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة للوحدة المحاسبية ، حيث أن هذا النوع فقط من المشروعات التي تعتبر وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة تماما عن أصحابها أو ملاكها من وجهة النظر المحاسبية والقانونية أيضا ، وعلى عكس ذلك ، فان باقي المشروعات الفردية وشركات الأشخاص لا ينظر إليهما القانون باعتبار كل منهما شخصية معنوية مستقلة عن ملاكها ، على عكس وجهة النظر المحاسبية التى تعتبر كل منهما وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها شأنهما فى ذلك شأن شركات المساهمة .

ب - تأصيل ودعم مفهوم الاستمرار وتوافر المقومات الأساسية التى تبرر اعتباره أحد الفروض الأساسية للمحاسبة .

ج - المسئولية المحدودة للمساهمين ، أى مسئوليتهم غير التضامنية عن التزامات الشركة تجاه الغير فى حالات الانقضاء أو التصفية .

د - الاعتماد الي حد كبير على رأس المال المقترض كقرض السندات بجانب رأس المال المملوك ، وعادة ما يكون قرض السندات طويل الأجل ويتطلب معالجات محاسبية متعمقة تستند الي أساليب وطرق محاسبية بديلة .

هـ - تعدد وتنوع بنود حقوق الملكية مصنفة الي رأس مال الأسهم وفقا لكل نوع من أنواع الأسهم المختلفة التى تم إصدارها وذلك بقيمته الاسمية ، ورأس المال الإضافى بما يزيد عن القيمة الاسمية ، والأرباح المحتجزة من الأعوام السابقة .

و - التزام شركات المساهمة بتعيين مراقب حسابات خارجي لمراجعة وتدقيق حساباتها ، ويقدم تقريره للجمعية العمومية عن رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية التى أعدتها الإدارة متفقة مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها . ولا شك أن تقرير المراقب الخارجي يعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية ويزيد من ثقة مستخدميها .

أنواع شركات المساهمة

تنقسم شركات المساهمة من حيث طريقة طرحها لأسهم رأسمالها وأسلوب تداول تلك الأسهم فى سوق الأوراق المالية الي :

(أ) شركات مساهمة مفتوحة

وتتمثل فى شركات المساهمة التى تطرح أسهم رأسمالها للاكتتاب العام لجمهور المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم . أى أن طبيعة الملكية فى تلك الشركات مفتوحة

لجميع الأفراد دون قيود أو تمييز . ويطلق على هذا النوع من الشركات شركات المساهمة العامة .

(ب) شركات مساهمة مغلقة (مقفلة)

وتتمثل في شركات المساهمة التى لا تطرح أسهم رأسمالها للاكتتاب العام لجمهور المستثمرين ، أى أن طبيعة الملكية فى تلك الشركات محصورة فى مجموعة من الأفراد مثل مجموعة من الأصدقاء أو العائلة الواحدة .

إجراءات تكوين شركات المساهمة

سبق أن أوضحنا الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لشركات المساهمة على المستوى القومى ، فقد نظم قانون الشركات عملية تكوينها أو تأسيسها بما يوفر المناخ اللازم للمحافظة على حقوق كافة الأطراف المرتبطة والمهتمة ويشكلون أصحاب المصلحة بها ، ونتعرض فيما يلى باختصار لأهم الإجراءات الواجبة الاتباع لتكوين وتأسيس شركة مساهمة .

أولا : عقد الشركة الإبتدائى ونظامها الأساسى

يقوم المؤسسون وعددهم لا يقل عن ثلاثة بتحرير العقد الإبتدائي للشركة ونظامها الأساسي ، ويجب أن يتم التصديق على توقيعات المؤسسين أمام الموظف المختص فى مصلحة الشهر العقارى .

ويتضمن العقد الإبتدائي اسم الشركة ، وغرضها ، ومركز نشاطها ، والمدة المحددة لها ، وعدد الأسهم التي يقسم إليها رأس المال ، والقيمة الاسمية لكل سهم ، وفئات أو أنواع الأسهم .

ويضع المؤسسون أيضا النظام الأساسي للشركة الذى يتضمن الأحكام والقواعد التي تحكم عمل الشركة ، على سبيل المثال ما يتعلق بالإدارة ، وتوزيع الأرباح ، ومراقبة الحسابات ، وغير ذلك من الأحكام . ويتم أيضا التصديق على توقيعات المؤسسين أمام الموظف المختص بمصلحة الشهر العقارى .

ثانيا : الإكتتاب فى رأس المال

يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم ويحدد النظام الأساسى القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ١٠٠٠ جنيه وذلك بهدف توسيع قاعدة الملكية وتشجيع حركة تداول رأس المال .

ويجب ألا يقل رأس المال المصدر لشركة المساهمة المفتوحة أو العامة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وألا يقل رأس المال الذى يكتتب المؤسسون فيه

عن نصف رأس المال المصدر ، كما يشترط ألا تقل الأسهم العينية التى تطرح للاكتتاب العام عن ٢٥% من مجموع قيمة الأسهم النقدية . أما بالنسبة للشركة المغلقة يجب ألا يقل رأسمالها المصدر عن ٢٥٠٠٠٠ جنيه .

وتطرح باقى الأسهم للاكتتاب العام بعد اكتتاب المؤسسين فى نصف رأس المال المصدر على الأقل ، ويتم تعيين أحد البنوك المعتمدة لتلقى اكتتابات الجمهور وتعمل كحلقة وصل بينهم وبين الشركة الى يتم تأسيسها .

ويعلن عن الاكتتاب فى الأسهم بإعداد ما يسمى بنشرة أو صحيفة الاكتتاب التي تتضمن بيانات هامة جدا عن العقد الابتدائى والنظام الاساسى للشركة ، وتقرير مراقب الحسابات واعتماده لتلك البيانات ، وكذلك ما يفيد بمراجعة هيئة سوق المال لنشرة الاكتتاب والتأكد من مطابقتها لما جاء بالقوانين واللوائح المنظمة لذلك .

ثالثا : تقديم طلب تأسيس الشركة

يقدم المؤسسون طلب لتأسيس الشركة إلى الجهة الإدارية المختصة مرفقا به المستندات والأوراق التالية :

١- عشر نسخ من العقد الابتدائى والنظام الأساسى للشركة .
٢- إقرار من المؤسسين أو شهادة من مصلحة السجل التجارى تفيد عدم التباس اسم الشركة التجارى مع أسماء شركات أخرى .
٣- صحيفة الحالة الجنائية لكل مؤسس أو عضو مجلس الإدارة . [١]
٤- بيان بأسماء أعضاء أول مجلس إدارة وجنسياتهم ومهنهم وعناوينهم .
٥- شهادة إيداع اسهم ضمان العضوية أو شهادات الاكتتاب التى تقوم مقامها .
٦- إقرار من مراقب الحسابات بقبوله تعيينه لمراقبة حسابات الشركة .
٧- شهادة من أحد البنوك المعتمدة تفيد تمام الاكتتاب فى جميع أسهم الشركة وحصصها ، وأنه قد تم على الأقل سداد القيمة الواجبة السداد من قيمة الأسهم ، وأن الحصص النقدية تم سدادها بالكامل . وأن هذه القيم قد وضعت تحت تصرف الشركة .
٨- موافقة الهيئة العامة لسوق المال أو ما يفيد إيداع نشرة الإكتتاب لدى الهيئة ومضى أسبوعين على ذلك دون اعتراض من الهيئة .
٩- محضر الجمعية التأسيسية الذى يفيد موافقتها على النظام الأساسى وإقرارها بتقويم الحصص العينية (إن وجدت) ، وموافقتها على تعيين مجلس الإدارة ومراقب الحسابات .

---

[١] يعمل المؤسسون كمجلس إدارة مؤقت خلال فترة التأسيس .

رابعا : دراسة طلبات تأسيس الشركات المساهمة

يشكل الوزير المختص لجنة لفحص الطلبات برئاسة أحد وكلاء الوزارة وعضوية ممثلين عن كل من إدارة الفتوى بمجلس الدولة والجهة المختصة والهيئة العامة لسوق المال ، وتقوم تلك اللجنة بدراسة الطلبات والبت فيها خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الأوراق .

ويتعين على الشركات التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام عرض قرار اللجنة على الوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره تمهيدا لاعتماده منه .

خامسا : إشهار الشركة

تتلخص إجراءات إشهار الشركة فيما يلى :

١- إشهار النظام الأساسى للشركة بمكتب السجل التجارى الذى يتبعه مركز الشركة الرئيسى ، ويتم قيدها بالسجل التجارى حيث تكتسب الشركة شخصيتها المعنوية وتباشر نشاطها من ذلك التاريخ .

٢- تقوم الإدارة العامة للشركات بنشر نظام الشركة الأساسى ورقم وتاريخ وموافقة اللجنة واعتماد الوزير المختص[1] ، وكذلك تاريخ القيد بالسجل التجارى ورقمه ومكانه بصحيفة الشركات وعلى نفقة الشركة .

سادسا : انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية

تضم الجمعية العمومية التأسيسية كل المكتتبين فى الأسهم ، وتدعى للانعقاد بعد قفل باب الاكتتاب والتأكد من إكتتاب المساهمين فى جميع الأسهم المصدرة . وتتلخص مهام الجمعية العمومية التأسيسية فى مناقشة ما يلى :

١-تقرير الحصص العينية .

٢-تقرير المؤسسين عن تأسيس الشركة ومصروفات التأسيس .

٣-اختيار أعضاء مجلس الإدارة الأول .

٤-اختيار مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة الأولى للشركة .

الإدارة فى شركات المساهمة

تعتمد شركات المساهمة فى إدارتها على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة إذ يقوم المساهمون (أصحاب الشركة) من خلال الجمعية العمومية للمساهمين باختيار أعضاء مجلس الإدارة الذى يقوم بإدارة الشركة تحت إشراف ومراقبة الجمعية العمومية .

---

[1] يشار إليه بعد ذلك بالوزير .

وتقوم الجمعية العمومية بمحاسبة مجلس الإدارة فى نهاية الفترة المالية من خلال مناقشة محاضر مجلس الإدارة وتقريره السنوى ، والتقارير والقوائم المالية ، وكذلك مناقشة تقرير مراقب الحسابات الذى تعينه الجمعية وتحدد أتعابه سنويا .

وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة يقوم بتسيير العمل فى الشركة واتخاذ القرارات على جميع المستويات ، الا أن بعض القرارات الاستراتيجية تبقى من اختصاص الجمعية العمومية ، وذلك مثل قرارات زيادة رأس المال ، وإصدار السندات ، والموافقة على التوزيعات المقترحة للأرباح ، وتعيين مراقب الحسابات .

ولا شك أن العرض السابق لشركات المساهمة من حيث طبيعتها وأنواعها وخصائصها واجراءات تكوينها يوفر خلفية ضرورية مناسبة لفهم الممارسات المحاسبية فى تلك الشركات والمرتبطة بموضوعات المحاسبة المتوسطة فى جزئها الثانى .

أسئلة وتدريبات

أولا : أسئلة مقال

(ناقش بشمول موجز الأسئلة التالية)

(١) ما هى الأشكال القانونية لمشروعات الأعمال طبقا للقانون المصري ؟
(٢) ما هى الاعتبارات التى حدت بالمشرع المصري الي تبنى وجهة نظر تعدد أنواع وأشكال مشروعات الأعمال ؟
(٣) ما الفرق بين شركات الأشخاص وشركات الأموال ؟
(٤) ما المقصود بالمسئولية المحدودة والمسئولية غير المحدودة ؟
(٥) قارن بين كل من مسئولية المالك الفرد والشريك فى شركة التضامن ؟
(٦) فرق بين طبيعة التزامات كل من الشريك المتضامن والشريك الموصي فى شركات التضامن .
(٧) عدد أهم خصائص شركات المساهمة ؟
(٨) ما الفرق بين شركات المساهمة المفتوحة أو العامة وبين شركات المساهمة المقفلة أو المغلقة ؟
(٩) ما الفرق بين العقد الابتدائي لشركة المساهمة ونظامها الأساسي ؟
(١٠) ما هى أهم إجراءات تأسيس شركة المساهمة ؟

ثانيا : تدريبات

(أكمل الفراغات التالية بعبارات أو كلمات مناسبة)

(١) صنف القانون المصرى شركات الأشخاص الي :
- شركات ________________
- وشركات ________________
- وشركات ________________ .

(٢) صنف القانون المصرى شركات الأموال الي :
- شركات ________________
- وشركات ________________
- وشركات ________________ .

(٣) تقوم شركات الأشخاص فى المقام الأول على الاعتبارات ________________ بينما تقوم شركات الأموال على الاعتبارات ________________ .

(٤) مسئولية الشريك المتضامن عن التزامات الشركة مسئولية __________ فى حين أن مسئولية الشريك الموصى فى شركة التوصية مسئولية __________ .

(٥) مسئولية المساهم في شركات المساهمة مسئولية __________ .

(٦) تجميع وتدبير الموارد الاقتصادية والأموال الضخمة أحد الخصائص الهامة التي تميز شركات __________ عن غيرها من الشركات .

(٧) __________ يعتبر أهم مبادئ الادارة في شركات المساهمة .

(٨) تدار شركة المساهمة بواسطة __________ تختاره __________ .

(٩) يحاسب مجلس الادارة في شركة المساهمة بواسطة __________ وذلك من خلال محاور عديدة أهمها : __________ ، __________ ، __________ ، __________ .

(١٠) يقضى القانون المصري بتعيين __________ خارجي لمراقبة حسابات الشركة المساهمة .

(١١) من وجهة النظر المحاسبية تعتبر __________ وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن الملاك ، بينما لا تعتبر كذلك من وجهة النظر القانونية .

(١٢) من وجهتي النظر المحاسبية والقانونية تعتبر شركة __________ وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن أصحابها .

(١٣) يؤدى تقرير مراقب الحسابات الخارجى الى __________ المعلومات المحاسبية ويزيد من __________ مستخدميها .

(١٤) تلجأ الحكومات الي التدخل الحكومى بدرجة كبيرة فى شركات __________ مقارنة بالأشكال القانونية الأخرى للمشروعات .

(١٥) تتميز أسهم راس المال في شركات المساهمة بقابليتها __________ ، بعكس حصص الشركاء فى شركات التضامن فانها __________ ويتطلب ذلك موافقة باقى الشركاء .

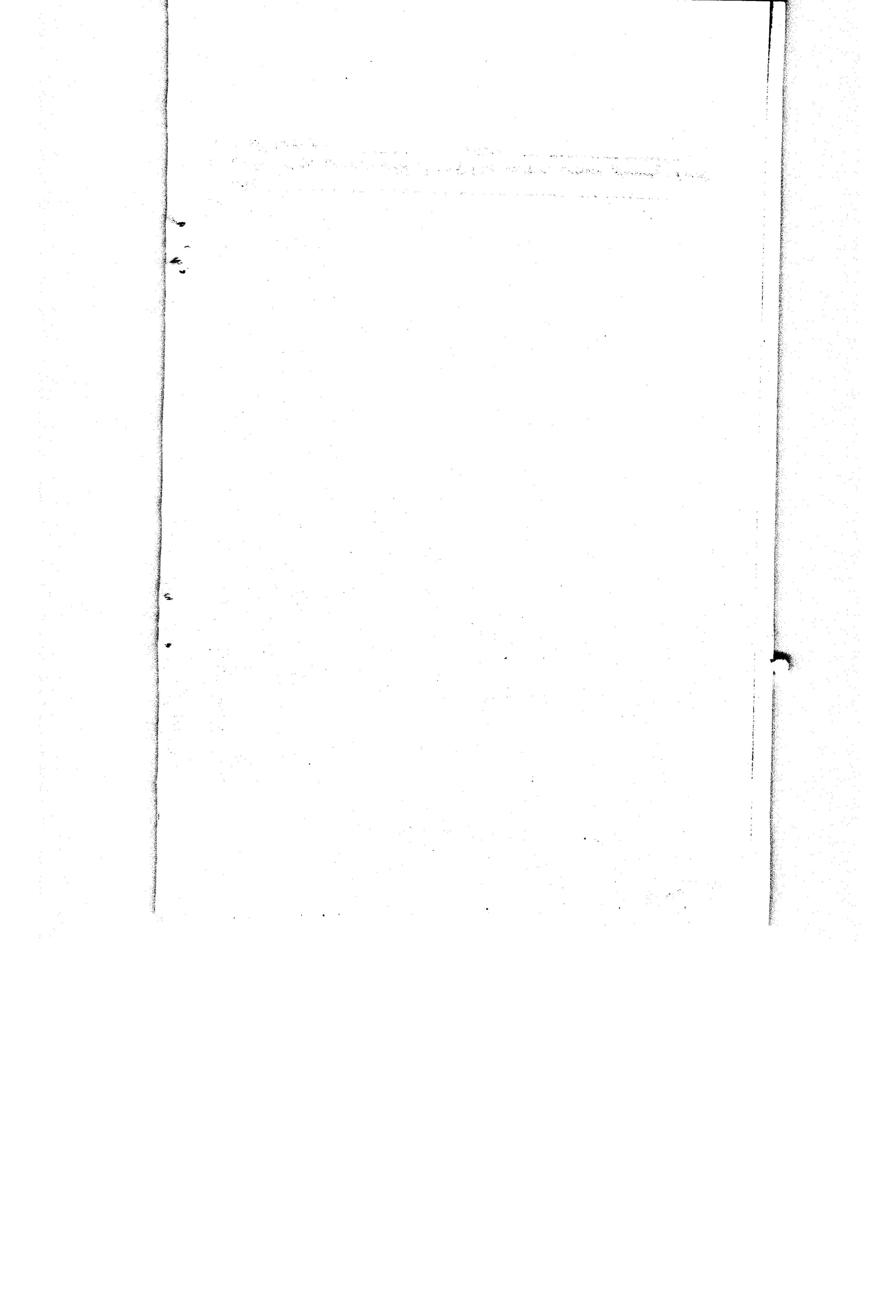
(١٦) أهم البيانات التى يتضمنها العقد الابتدائي لشركة المساهمة ما يلى :
____
__________ ، __________
____

(١٧) أهم البيانات التى يتضمنها النظام الأساسي لشركة المساهمة ما يلى :
____
____

(١٨) تختص الجمعية العمومية التأسيسية بما يلى :
____
____
____
____

(١٩) تطرح الشركات ____________ أسهمها ____________________ .

(٢٠) ظهور شركات المساهمة أسهم فى تأصيل ودعم العديد من المفاهيم المحاسبية ، ومـــن أهمها ____ .



الفصل الثاني

المحاسبة عن حقوق الملكية

(رأس المال المدفوع)

مقدمة :

تتصف حقوق ملكية المساهمين فى شركات المساهمة بصفات خاصة تميزها عن غيرها من الشركات ، حيث تتكون تلك الحقوق من جزئين أساسيين هما رأس المال المدفوع ، وراس المال المكتسب .

أولا : رأس المال المدفوع

ويقصد بهذا الجزء من حقوق ملكية المساهمين قيمة رأس المال المدفوع أو ما دفعه المساهمون من رأس المال . وينقسم هذا الجزء من بندين أساسيين هما القيمة الاسمية لـراس مال الأسهم ، والزيادة أو العلاوة التى تضاف الى القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أو ما يطلق عليه رأس المال الإضافى .

ثانيا : رأس المال المكتسب

ويقصد بذلك الجزء من حقوق ملكية المساهمين قيمة العناصر المكتسبة من ممارسة الشركة لأعمالها خلال الأعوام الماضية ، ويتضمن ذلك الجزء البنود أو العناصر التالية :

١- الاحتياطيات أو ما يتم تجنيبه من الأرباح لأغراض مختلفة .

٢- الأرباح المحتجزة من الأعوام السابقة .

وتمثل حقوق ملكية المساهمين المتمم الحسابى أو باقى مواردها أو أصولها بعد سداد الشركة لالتزاماتها تجاه الغير . وينظر اليها أيضا ، باعتبارها مصدر التمويل الداخلى أو الذاتي فى شركات المساهمة .

ويمكن عرض الهيكل العام لقسم حقوق المساهمين (الملكية) بقائمة المركز المالي لشركات المساهمة علي النحو التالي :

	حقوق المساهمين
xx	***رأس مال الأسهم :***
	رأس مال الأسهم الممتازة (بالقيمة الاسمية)
	رأس مال الأسهم العادية (بالقيمة الاسمية)
xx	***رأس المال الاضافي :***
	رأس المال الاضافي أسهم ممتازة
	رأس المال الاضافي أسهم عادية
xx	***الاحتياطيات***
xx	***الأرباح المحتجزة***
XXXX	جمالي حقوق المساهمين

ويعالج هذا الفصل الجزء الأول من حقوق الملكية وهو رأس المال المدفوع باعتبـــاره العنصر الأساسي لها ، على أن تتم معالجة رأس المال المكتسب في الفصل التالي . ويتضمـــن هذا الفصل النقاط الأساسية التالية :

- طبيعة رأس المال في شركات المساهمة .
- المحاسبة عن عمليات إصدار أسهم رأس المال .
- المحاسبة عن أسهم الخزانة .
- الإفصاح عن رأس المال المدفوع في القوائم المالية .

طبيعة رأس المال فى شركات المساهمة

- تتعدد مدلولات مصطلح رأس المال وتختلف كل منها باختلاف مجال الاستخدام والغـــرض منه . ينظر القانون أو التشريع الى رأس المال على أنه إجمالى قيم الأسهم التي يتكون منـــها رأس مال الشركة ، فى حين أنه فى المجال المحاسبي ، فإن مدلوله ومعناه أوسع وأشمل عنـــه فى القانون حيث يقصد به الفرق بين أصول الشركة والتزاماتها فى إشارة الى أنه يمثل صـــافى القيمة او حقوق الملاك فى أصول المشروع ، أى حقوق الملكية التى تشمل كل من رأس المـــال المدفوع ورأس المال المكتسب .

ومن ناحية أخرى ، يتسع مدلول ومعنى رأس المال فى مجال الاستثمار والتمويل ليكـــون أكثر شمولا عنه فى المحاسبة حيث ينصرف إلى رأس المال المستثمر فـــى الشـــركة والـــذى يتضمن اجمالي الموارد الاقتصادية (الأصول) التي تحت سيطرة المشروع .

وفى هذا المؤلف يشير مصطلح رأس المال إلى مدلوله المحاسبى الذى يمثل أحد عنـــاصر حقوق المساهمين (حقوق الملكية) كما سبق تعريفها .

رأس المال فى شركات المساهمة

تنص المادة ٣١ من قانون الشركات المشار اليه فى هذا المؤلف على أن يقســـم رأس مال الشركة المساهمة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة . ويحدد القيمة الاسمية للسهم بحيـــث لا تقل عن خمس جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه .

وقد أشارت المادة ٣٢ من القانون المشار إليه والمادة ٦ من لائحته التنفيذيـــة إلـــى مستويات متعددة ومتدرجة لرأس المال نعرضها فيما يلى :

(أ) رأس المال المرخص به

ويقصد به إجمالي القيمة الاسمية لرأس المال المحدد فى النظام الأساســـى للشـــركة ، وهذه القيمة تعبر عن احتياجات الشركة ـــ فى الأجل الطويل ـــ بالقدر اللازم لتحقيق أغراضـــها وتوسعاتها فى المستقبل ، وفى نفس الوقت تمثل هذه القيمة الحد الأقصى لرأس المال الـــذى لا يجوز للشركة تجاوزه إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك يحدد فيه قيمة المرغوب زيـــادة رأس المال اليها .

(ب) رأس المال المصدر

ويقصد به قيمة الأسهم التى تم إصدارها فعلا حتى تاريخه ، وعلى ذلك فقد تكون قيمة رأس المال المصدر مساوية لقيمة رأس المال المرخص به أو أقل منها .

(ج) راس المال المكتتب فيه

ويقصد به قيمة الأسهم التى تم الاكتتاب فيها سواء عن طريق مؤسسي الشركة أو جمهور المكتتبين . وحيث أن المادة ٣٢ من قانون الشركات تشترط أن يكون رأس المال المصدر مكتتبا فيه بالكامل ، فإن قيمة رأس المال المكتتب فيه تساوى قيمة رأس المال المصدر .

وتجدر الإشارة الى العلاقة بين المستويات الثلاث السابقة ، أنه لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تكون قيمة رأس المال المطروح للاكتتاب العام أكبر من قيمة رأس المال المرخص به ، كما تشترط اللائحة التنفيذية ألا تقل قيمة ما يكتتب فيه المؤسسون عن نصف قيمة راس المال المصدر أو ١٠% من قيمة راس المال المرخص به أيهما أكبر ، كما يجب ألا تقل قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب العام عن ٢٥% من مجموع قيم الأسهم النقدية .

(د) راس المال المدفوع

ويقصد به ذلك الجزء الذى تم دفعه من قيمة راس المال المكتتب فيه ، وقد تكون قيمة رأس المال المدفوع مساوية لقيمة رأس المال المكتتب فيه إذا سدد المساهمون قيمة الأسهم المكتتب فيها بالكامل ، وتكون قيمة رأس المال المدفوع أقل من قيمة راس المال المكتتب فيه فى حالة عدم سداد قيمته بالكامل كما فى حالة سداد قيمة الأسهم على أقساط أو فى حالات تأخر بعض المساهمين عن سداد المستحق عليهم من قيمة الأسهم .

وغنى عن البيان ، أنه قد تتساوى قيمة كل من رأس المال المدفوع وقيمة رأس المال المكتتب فيه وقيمة رأس المال المصدر وقيمة رأس المال المرخص به ، وذلك فى حالة إصدار رأس المال المرخص به بالكامل وتم الاكتتاب فيه وسداد قيمته بالكامل .

هيكل رأس المل

قد يتكون رأس مال شركة المساهمة من نوع واحد من الأسهم أو من عدة أنواع ، ونتعرض فيما يلى للتصنيفات والأنواع المختلفة للأسهم :

أولا: طريقة السداد

تنقسم الأسهم من حيث طريقة سداد قيمتها إلى نوعين أولهما ***الأسهم النقدية*** وهى التى يتم سداد قيمتها نقدا ، وثانيهما ***الأسهم العينية*** وهى التى يتم سداد قيمتها بتقديم بعض الأصول العينية مثل العقارات ، البضاعة ، المعدات ... الخ .

ثانيا: طبيعة الملكية والتداول

تنقسم الأسهم من حيث طبيعتها ملكيتها وتداولها إلى :

(أ) أسهم اسمية:

وهى الأسهم التى تحمل اسم مالكها وتقيد باسمه في سجل المساهمين بالشركة . وفى حالة انتقال ملكيتها من مالك لآخر ، يجب أن يؤشر على الأسهم بما يفيد ذلك التغيير وأن يتم إعادة القيد فى سجل المساهمين بناء على إقرار موقعا عليه من المتنازل والمتنازل إليه .

وقد اشترط قانون الشركات أن تكون جميع الأسهم اسمية ، ولا يجوز تداول الأسهم النقدية إلا بعد قيد الشركة فى السجل التجارى . وبالنسبة للأسهم العينية المملوكة للمؤسسين لا يجوز تداولها إلا بعد نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين كاملتين من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى .

(ب) أسهم لحاملها

وهى الأسهم التى لا تحمل اسم مالكها ، ومالك السهم هو حامله ، ويتم نقل ملكيتها بطريق التداول من يد لأخرى دون حاجة الى اقرار أو اعادة قيد فى سجل المساهمين .

ثالثا: طبيعة الحقوق والمزايا

تنقسم الأسهم من حيث مدى الحقوق والمزايا التى توفرها لمالكها الى أسهم عادية ، وأسهم ممتازة وأسهم تمتع .

(أ) أسهم ممتازة

وهى الأسهم التي توفر لمالكها بعض المزايا والحقوق التي لا توفرها الأسهم العادية لمالكها ، وتتعدد مزايا الأسهم الممتازة وتختلف من سهم الي آخر ، لذلك قد تتمتع الأسهم الممتازة بكل أو بعض المزايا والحقوق التالية :

١-حق الحصول على نسبة من الأرباح قبل الأسهم العادية .
٢-حق الحصول على مستحقاتها قبل الأسهم العادية فى حالة تصفية الشركة .
٣-قابليتها للرد ، بمعنى أن للشركة الحق فى رد قيمة الأسهم للمساهم فى أى وقت عند طلبها .
٤-ليس لها حق التصويت فى الجمعية العمومية .
٥-حق التحول إلى أسهم عادية بعد فترة معينة ووفقا لشروط معينة .

وعلى ذلك ، تنقسم الأسهم الممتازة إلى عدة أنواع وفقا لنوعية المزايا والخصائص التى تتمتع بها :

١ - *أسهم ممتازة عادية*

وهى التى يكون لمالكها الحق فى الحصول على النسبة المحددة فى الأرباح الموزعة قبل أنواع الأسهم الأخرى . على سبيل المثال ، عندما تصدر أسهم ممتازة ١٠% فإن ذلك يعنى أن تلك الأسهم ستحصل سنويا على نسبة ١٠% من قيمتها الاسمية كربح قبل الأسهم العادية ، بمعنى آخر أنها ستحصل فقط على هذه النسبة المحددة بصرف النظر عن قيمة الأرباح الموزعة أو النسبة التى ربما تحصل عليها الأسهم العادية .

٢ - *أسهم ممتازة تراكمية (مجمعة) الأرباح*

يكون لهذه الأسهم الحق فى الحصول على نسبتها المحددة فى الأرباح كل سنة ، وإذا لم توزع الشركة أرباح كما فى حالة تحقق خسائر فى سنة أو سنوات معينة ، فيكون لهذه الأسهم الحق فى الحصول على الأرباح المتأخرة فى أول سنة مالية توزع الشركة فيها أرباحا وقبل حصول الأسهم العادية على أية أرباح .

٣ - *أسهم ممتازة مشاركة فى الأرباح*

وهى التى يكون لمالكها الحق فى الحصول على نسبتها المحددة فى الأرباح قبل باقى أنواع الأسهم ، وكذلك الحق فى مشاركة الأسهم العادية فى باقى الأرباح بعد حصول الأخيرة على نسبة معادلة للنسبة المحددة للأسهم الممتازة .

٤ - *أسهم ممتازة قابلة للتحويل*

لهذه الأسهم حق التحول إلى أسهم عادية بعد فتره معينه ووفقا لشروط محددة فى نشره الاكتتاب الخاصة بإصدارها .

٥ - *أسهم ممتازة قابلة للرد*

بالنسبة لهذه الأسهم يكون للشركة حق استدعائها ورد قيمتها للمساهم بعد فترة معينة ووفقا لشروط محددة فى نشرة الاكتتاب الخاصة بها ، وفى حالة استدعائها يتم تخفيض رأس مال الشركة بقيمتها .

٦ - *أسهم ممتازة مشاركة فى ناتج التصفية*

يكون لأصحابها الحق فى استرداد قيمتها فى حالة التصفية شأنها شأن الأنواع الأخرى من الأسهم .

(ب) أسهم عادية

لا تعطى هذه الأسهم لأصحابها احدى أو بعض مزايا أو حقوق الأسهم الممتازة السابق ذكرها ، ومن ناحية أخرى فإنها تعطى لأصحابها حقوق ومزايا أخرى هى :

(١) حق التصويت فى الجمعية العمومية .

(٢)حق الحصول على نسبة غير محددة من الأرباح قد تكـــون أعلـــى مـــن الأســـهم الممتازة غير المشاركة فى الأرباح أو غير مجمعة الأرباح .
(٣) ليس للشركة حق ردها أو استدعائها خلال حياتها .

(ج) أسهم تمتع

بالنسبة للشركات التي يرخص لها باستغلال الموارد الطبيعية أو المرافق العامة للدولة فانها تنقضي بمجرد استهلاك أو استنفاد تلك الموارد أو فى نهاية مدة الترخيص ، لذلك تعمـــد تلك الشركات الي رد جزء من أسهمها سنويا وتحويلها أو استبدالها بأسهم أخرى يطلق عليـــها أسهم تمتع لتمتع هذا السهم — رغم رد قيمته — على بعض الحقوق .

ومن بين هذه الحقوق على سبيل المثال ، أن يكون لسهم التمتع الحق في نسبة محددة من الأرباح ينص عليها في نظام الشركة الأساسي ، أو حق الحصول على حصة معينـــة مـــن ناتج التصفية بعد رد قيمة باقي الأسهم . وبطبيعة الحال ، لا يترتب على اصدار أسهم التمتـــع استهلاك أو تخفيض رأس المال بقيمتها .

حصص التأسيس أو الأرباح

تقرر الشركة هذه الحصص وتصدرها لبعض الأشخاص وذلك فى مقابل تنازلهم لـــها عن حق ممنوح لهم من الحكومة أو حق من حقوقهم المعنوية ، ولا تدخل حصص التأســـيس فى رأس المال ولا يعتبر أصحابها شركاء أو مساهمين فى الشركة ، وتتحـــدد الحقـــوق التـــى تتمتع بها هذه الحصص وفقاً لما ينص عليه نظام الشركة الأساسي أو القـــرار الصـــادر مـــن الجمعية العمومية للشركة بإنشاء الحصص ، وتتمثل هذه الحقوق بصفة عامة :
(١) لا يجوز أن يخصص لها أكثر من ١٠% من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطى القانونى ووفاء ٥% كربح على الأقل لأصحاب أسهم رأس المال .
(٢) ألا يكون لها نصيب فى فائض التصفية عند انقضاء الشركة .
(٣) قد يكون لها حق التحول إلى أسهم إذا قررت الشركة زيادة رأس المال .

المفاهيم المختلفة لقيمة السهم

تتعدد مفاهيم قيمة السهم وتختلف مدلولات كل منها وفقا لمجـــال اســـتخدامها والعوامـــل المرتبطة بها والغرض من استخدامها ، فهناك ، القيمة الاسمية للسهم ، وقيمة أو سعر إصدار السهم ، والقيمة السوقية للسهم ، والقيمة الدفترية للسهم ، والقيمـــة الاســـتردادية أو قيمـــة التصفية ، وأخيرا القيمة العادلة للسهم . ونتعرض فيما يلى لتلك المفاهيم .

(١) القيمة الاسمية للسهم

وتمثل القيمة المثبتة على وجه السهم والمحددة بنظام الشركة الأساسى ، وطبقا لقانون الشركات ، يجب ألا تقل قيمة السهم الاسمية عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه . وتتخذ القيمة الاسمية كأساس لإثبات قيمة رأس مال الأسهم (عادية أو ممتازة) فى دفاتر وسجلات الشركة .

(٢) قيمة أو سعر إصدار السهم

وهى القيمة التى تحددها الشركة لإصدار السهم أى سعر بيعه للمكتتبين ، وقد يكون هذا السعر معادلا للقيمة الاسمية أو يزيد عنها بما يطلق عليه *علاوة إصدار* ، أو يقل عنها بما يطلب عليه *خصم إصدار* . وقد قصر القانون فى مصر حالات إصدار الأسهم بقيمة مغايرة للقيمة الاسمية للإصدارات السابقة فقط على حالة أسهم زيادة رأس المال .

(٣) القيمة السوقية للسهم

وهى القيمة التى يتم تداول السهم بها فى سوق الأوراق المالية (البورصة) ، وتحدد هذه القيمة بتفاعل عدة عوامل أهمها قوة المركز المالى للشركة وقدرتها الكسبية ، ودرجة السيولة والمرونة المالية لعناصرها المالية ، وحجم الطلب على أسهمها في السوق ، وأيضا توقعات المستثمرين عن أحوال الشركة .

(٤) القيمة الدفترية للسهم

وتحدد هذه القيمة بما يعادل نصيب السهم فى صافي أصول الشركة الظاهرة في قائمة مركزها المالى وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة في الشركة . وتحسب هذه القيمة في تاريخ معين وذلك بقسمة حقوق الملكية (القيمة المتبقية للشركة أو صافي القيمة) علي عدد الأسهم القائمة في ذلك التاريخ ، ويتحدد عدد الأسهم بما يعادل عدد الأسهم المصدرة مستنزلا منها أسهم الخزانة التى لازالت الشركة محتفظة بها .

(٥) القيمة الاستردادية أو قيمة التصفية للسهم

وتحدد هذه القيمة بعد انتهاء عملية تصفية الشركة وتوزيع ناتجها ، أي أنها تعادل القيمة الدفترية للسهم مضافا اليه أو مخصوما منه نصيب السهم فى أرباح أو خسائر التصفية بعد سداد جميع التزامات الشركة تجاه الغير . وبطبيعة الحال ، يدخل فى تحديد هذه القيمة عوامل كثيرة من أهمها الكيفية التى تمت بها تصفية وقدرة الشركة على التصرف فى أصولها بصافي قيمة بيعيه مناسبة ، ومدى واقعية القيم الدفترية لتلك الأصول وتعبيرها عن قدرتها الإنتاجية والاقتصادية وأسعارها الجارية فى السوق وغير ذلك من العوامل .

(٤) القيمة العادلة للسهم

وتمثل هذه القيمة أحد المفاهيم المستحدثة في القانون المصرى والتى ذكرت فـى قـانون سوق رأس المال السابق الإشارة إليه ، وهناك وجهات نظر مختلفة حول تحديد القيمة العادلـة للشركة أو للسهم حيث يرى البعض أنها تتحدد وفقا للقيمة الدفترية المعدلة بالأرقام القياسـية للأسعار ، أو وفقا للأسعار الجارية فى السوق ، أو وفقا للقيمة السوقية لأسهم الشـركة فـى اسواق تداول الأسهم ، أو وفقا للقيم الحالية لأصول الشركة ، أو غير ذلك مـن الآراء التـي تسود الفكر المحاسبى فى هذا الصدد .

وبعد العرض السابق لطبيعة رأس المال في شركات المساهمة وهيكله وأنـواع الأسـهم والمفاهيم المتعددة لقيمة السهم ، نناقش في الجزء التالي الممارسـات المحاسـبية لعمليـات اصدار الأسهم وما يرتبط بها من عمليات .

المحاسبة عن عمليات إصدار الأسهم

تعتمد شركة المساهمة في تكوين رأسمالها على طرح أسـهم رأس المـال المصـدر للاكتتاب ، وكما سبق القول فان الاكتتاب قد يكون عامـا دون قيـود أو قـد يقتصـر علـي المؤسسين فقط وغيرهم من الأشخاص والمؤسسات الذين لا ينطبـق عليـهم لفـظ جمـهور المكتتبين أو خصائص الاكتتاب العام .

الجوانب المحاسبية لعمليات إصدار رأس المل

تتعدد الجوانب المحاسبية المرتبطة بعملية إصدار الأسهم ، ونعدد فيمـا يلـى أهـم تلـك الجوانب ذات التأثير المباشر في صياغة الممارسات المحاسبية المناسبة لإصدار أسـهم رأس المال والاكتتاب فيها :

١-يجب ألا يقل ما يكتتب فيه المؤسسون عن ٥٠% مـن راس المـال المصـدر أو ١٠% من رأس المال المرخص به أيهما أكبر .

٢-لا يجوز أن تقل قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب العام عن ٢٥% مـن مجمـوع قيمة الأسهم النقدية .

٣-يجب أن يدفع كل مكتتب على الأقل ربع القيمة الاسمية للأسهم النقدية ، ويعنـي ذلك أن سداد قيمة الأسهم قد يكون بالكامل أو يتم على أقساط .

٤-يقوم المؤسسون بدفع نفقات التأسيس وتقوم الشركة بسدادها إليهم بعد تأسـيس الشركة ، ويتم إهلاكها على عدة سنوات .

٥-قد يطلب من المساهمين دفع مبالغ زيادة عن القيمة الاسمية ، ويطلق على تلـك الزيادة *مصروفات إصدار* وذلك يهدف تغطية مصروفات التأسيس أو جزء منها .

٦-عند زيادة رأس المال قد يتم إصدار الأسهم الجديدة بقيمتها الاسـمية أو بعـلاوة اصدار ، وقد نص قانون الشركات على ترحيل الزيادة للاحتياطى القانونى .

الدفاتر والحسابات المستخدمة

تستخدم مجموعة متكاملة ومتسقة من الدفاتر البيانية والدفـاتر المحاسـبية ، ومـن الدفاتر البيانية التى تحتفظ الشركة بها دفتر شهادات الأسهم الذى يضم شهادات أسهم مطبوعة ويشبه من حيث الشكل دفتر الشيكات . كما تحتفظ الشركة بسجل أو دفتر المسـاهمين الـذي تسجل فيه أسماء ملاك الأسهم والتغيرات التى تطرأ على الملكية مما يوفر للشركة معلومـات عن الملاك الحاليين للأسهم وتسهيل عملية الاتصال بهم .

أما بالنسبة للدفاتر المحاسبية ، فبالإضافة الي الدفاتر والسجلات المحاسبية التي سبق التعرض اليها في مقررات مبادئ المحاسبة المالية والمحاسبة المتوسطة فانه يتـم اسـتخدام حسابات خاصة بدفتر الأستاذ العام وكذلك الاحتفاظ بسجلات ودفاتر مساعدة تحليليـة أخـرى تتفق وطبيعة ونوعية العمليات المتعلقة بإصدار الأسهم والاكتتاب فيـها . ومـن أهـم تلـك الحسابات والدفاتر ما يلي :

١- دفتر الأستاذ العام

بالإضافة الي الحسابات المعروفة والتي سبق التعرض لها ، يتم استخدام بعض الحسـابات التي تفرضها طبيعة شركات المساهمة والمرتبطة بالمحاسبة عن عمليـات إصـدار الأسـهم والاكتتاب فيها ، ومن أهمها :

حـ/ النقدية

ويسجل به إجمالي المبالغ النقدية المحصلة عن قيمة الأسهم التي تم الاكتتـاب فيـها بواسطة مجموع المؤسسين أو غيرهم .

حـ/ البنك (تأسيس /اكتتاب عام) :

ويسجل به إجمالي المبالغ النقدية المحصلة عن قيمـة الأسـهم التـي اكتتـب فيـها المؤسسون (حـ/ البنك / تأسيس) أو غير المؤسسين (حـ/ البنك /اكتتـاب عـام) ، ويعتـبر هذان الحسابان من الحسابات الوسيطة حيث يتم اقفالهما بعد تمام سداد رأس المـال بالكـامل وتحويل النقدية إلى الحسابات الجارية العادية بالبنك . لذلك يمكن الاستغناء عنـهما وتسـجيل النقدية المتحصلة من عمليات الاكتتاب مباشرة في حساب النقدية .

حـ/ أسهم مكتتب فيها (عادية / ممتازة)

ويسجل به القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها ، ويستخدم حـ/أسهم مكتتب فيـها - عادية لتسجيل قيمة الأسهم العادية ، كما يستخدم حـ/ أسهم مكتتب فيها - ممتـازة لتسـجيل

قيمة الأسهم الممتازة . ويعتبر هذان الحسابان من الحسابات الوسيطة حيث يتم تسويتهما أو أقفالهما عند سداد قيمة الأسهم بالكامل وإصدار شهادات الأسهم .

حـ/ رأس مال الأسهم (عادية / ممتازة)

ويسجل به القيمة الاسمية لأسهم رأس المال المصدرة (عادية وممتازة) ، كما يسجل به أيضا القيمة الاسمية للأسهم الملغاة نتيجة تخفيض رأس المال .

حـ/ مدينون – أقساط أسهم

يستخدم هذا الحساب فى حالة سداد قيمة الأسهم على أقساط ، حيث يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الأسهم المصدرة عند الاكتتاب فيها كما يجعل دائنا بقيمة ما يسدد من أقساط ، وعلى ذلك فان رصيد هذا الحساب يمثل قيمة ما لم يتم دفعه حتي تاريخه من قيمة الأسهم ، كما أنه حساب وسيط يتم تسويته وإقفاله بعد سداد الأقساط بالكامل .

حـ/ رأس المال الاضافي (حسب النوع)

ويسجل به قيمة ما دفعه المساهمون زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة لزيادة رأس المال ، ويبرر إصدار تلك الأسهم بعلاوة إصدار اعتبارها كتعويض لقدامى المساهمين عن دخول مساهمين جدد يشاركونهم نفس الحقوق التي تكونت عبر السنوات السابقة ، ويعامل هذا الحساب معاملة حساب رأس مال الأسهم من حيث عدم قابليته للتوزيع على المساهمين باعتباره جزء من رأس المال المدفوع أو حقوق الملكية الواجب الإبقاء والمحافظة عليها . وجدير بالذكر ، أن المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال المصرى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه فى حالة إصدار أسهم رأس المال بقيمة أزيد من القيمة الاسمية للسهم يتم تجنيب هذه الزيادة فى حساب احتياطي .

ويسجل في هذا الحساب أيضا الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات تداول أسهم الخزانة وإلغاء الأسهم وتحويل السندات الي أسهم وغير ذلك من العمليات وفقا لقواعد معينة ، وبالتالي فان هذا الحساب يتفرع الي عدة حسابات مستقلة عن بعضها البعض وفقا لنوع العمليات المالية المرتبطة بهذا الحساب .

حـ/ خصم إصدار الأسهم

يسجل به قيمة المبالغ التي تم خصمها من القيمة الاسمية للسهم وذلك عندما تقوم الشركة بإصدار أسهم بأقل من القيمة الاسمية لها أي اصدار أسهم بخصم اصدار. وجدير بالذكر ، أن هناك تضارب في التشريع المصري في هذا الشأن حيث تنص المادة رقم (٣١) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على عدم جواز إصدار أسهم بأقل من قيمتها الاسمية ، بينما أجازت المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ (قانون سوق راس المال المصري) للشركة الحق في إصدار أسهم بقيمة مغايرة للقيمة الاسمية وذلك على النحو التالى :

(١) إذا كانت القيمة المحددة لسعر الإصدار أزيد من القيمة الاسمية للسهم يتم تجنيب هذه الزيادة فى حساب احتياطي .

(٢) إذا كانت القيمة المحددة لسعر الإصدار أقل من القيمة الاسمية للسهم يتم تخفيض القيمة الاسمية للأسهم السابقة إلى القيمة الجديدة ، كما يحسب رأس المال وفقا للقيمة الجديدة .

(٣) إذا كانت القيمة المحددة لسعر الإصدار أقل من الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم المقرر قانونا (خمسة جنيهات) يتم تحديد قيمة السهم بما فيها الأسهم القائمة بالحد الأدنى (خمسة جنيهات) مع تخفيض عدد أسهم الشركة وحساب رأس المال وفقا لذلك .

حـ/ مدينون – المساهم المتأخر ، حـ/ دائنون– المساهم المتأخر ، حـ/ مصروفات بيع الأسهم ، حـ/ فوائد التأخير

تستخدم هذه الحسابات فى حالة تأخر أحد المساهمين عن سداد بعض الأقساط واتخاذ الشركة قرار ببيع أسهمه وما قد يترتب على ذلك من مصروفات وفوائد تأخير تحمل للمساهم المتأخر قبل سداد باقي المستحق له (إن وجد) أو مطالبته بالفرق إذا كانت القيمة البيعية للأسهم المتأخرة أقل من قيمة الأقساط المتأخرة مضافا إليها مصروفات البيع وفوائد التأخير .

حـ/ مصروفات التأسيس ، حـ/ مصروفات الإصدار الفعلية ، حـ/ مقابل مصروفات الإصدار

وتستخدم هذه الحسابات لمعالجة مصروفات التأسيس التي تصنف ضمن الأصول الثابتة أو الأصول الأخري كمصروفات إيرادية مؤجلة ، وفي إجراء التسوية بين كل من مصروفات الإصدار التي تحملتها الشركة فعلا وقامت بسدادها للمؤسسين الذين دفعوها خلال عملية تأسيس الشركة .

٢- *دفاتر الأستاذ المساعدة التحليلية*

بالإضافة الي دفاتر الأستاذ المساعدة أو التحليلية المتعارف عليها في الشركات بصفة عامة ، قد تستخدم الشركة مجموعة من الدفاتر المساعدة التي توفر معلومات تفصيلية عن العناصر المالية بالشركة ، ومن أهم تلك السجلات سجل حركة الأسهم ، وسجل المساهمين ، وسجل توزيعات الأرباح ، وغير ذلك من السجلات المساعدة .

إجراءات المحاسبة عن إصدار الأسهم

تطرح الشركة أسهمها للاكتتاب وتبدأ فى تلقى الأموال من المكتتبين وذلك فور استكمال إجراءات تأسيس الشركة ، ويواجه المحاسب بشركات المساهمة العديد من مشكلات التطبيق المحاسبي ، الأمر الذى تتطلب الحاجة إلى قواعد وأسس تحكم المعالجة المحاسبية في إطار فكرى ونظرى متفق عليه بين المهتمين بالمحاسبة . وفى هذا الصدد سوف نتعرض بالشرح للمعالجة المحاسبية لعدد من النقاط المرتبطة بإصدار الأسهم والاكتتاب فيها ، وذلك على النحو التالى :

(١) تحصيل قيمة الأسهم بالكامل (دفعة واحدة) .
(٢) تحصيل قيمة الأسهم على أقساط فى حالة الاكتتاب العام .
(٣) إصدار الأسهم مع أوراق مالية أخرى .
(٤) إصدار الأسهم العينية .
(٥) إصدار اسهم زيادة رأس المال .
(٦) مصروفات التأسيس ومصروفات إصدار الأسهم .

أولا : تحصيل قيمة الأسهم بالكامل (دفعة واحدة)

يقوم المؤسسون والمكتتبون بالاكتتاب فى الأسهم وسداد قيمتها بالكامل دفعة واحدة ، ويتم ذلك فى حالتين ، أولهما سداد المؤسسين لرأس المال بالكامل وعدم طرح الشركة لأسهمها للاكتتاب العام ، والحالة الثانية طرح الشركة لأسهمها للاكتتاب وسداد المؤسسين والمكتتبين لقيمة الأسهم بالكامل دفعة واحدة .

وفى كلتا الحالتين ، قد يتضمن سعر الإصدار مبلغا إضافيا كعلاوة إصدار أو رسم إصدار أو كليهما معا ، كما قد تكون الأسهم المصدرة أسهم عادية و/أو ممتازة .

(١) إصدار الأسهم بقيمتها الاسمية

ويعنى ذلك تساوى القيمة الاسمية مع قيمة الإصدار أو سعر أصدر السهم دون زيادة أو نقصان ، أى لا توجد علاوة إصدار أو خصم إصدار .

مثال رقم (١)

فى أول يناير ٢٠٠٢ رخص لاحدى الشركات المساهمة إصدار ١٠٠٠٠٠ سهما عاديا ، القيمة الاسمية ١٠ جنيه للسهم ، وقامت الشركة فى أول مارس من نفس العام بإصدار ٤٠٠٠٠ سهما كأول إصدار بسعر ١٠ جنيه للسهم حيث اكتتب المؤسسون بالكامل فى هذه السهم وحصلت القيمة بالكامل نقدا ، وفى أول مايو ٢٠٠٢ أصدرت الشركة شهادات الأسهم .

وتسجل عملية الاكتتاب وتحصيل القيمة كدفعة واحدة فى تاريخ الاكتتاب بجعل حـ/ النقدية مدينا وحـ/ المؤسسون دائنا بالقيمة الاسمية (٤٠٠٠٠ سهما × ١٠ جنيه للسهم) ، كما يتم تسجيل عملية إصدار شهادات الأسهم بجعل حـ/ المؤسسون مدينا وحـ/ رأس مال الأسهم العادية دائنا بالقيمة الاسمية لأسهم راس المال فى تاريخ إصدار شهادات الأسهم .

٢٠٠٢/٣/١ حـ/ النقدية ٤٠٠٠٠٠
حـ/ المؤسسون ٤٠٠٠٠٠
الاكتتاب في جميع الأسهم وتحصيل كامل القيمة

٢٠٠٢/٥/١ حـ/ المؤسسون ٤٠٠٠٠٠
حـ/ رأس مال الأسهم – عادية ٤٠٠٠٠٠
إصدار شهادات الأسهم العادية

(٢) *إصدار الأسهم بعلاوة إصدار*

إذا تم إصدار أسهم راس المال بسعر إصدار يزيد عن القيمة الاسمية للسهم ، فإن الزيادة تعتبر علاوة إصدار . وفى جميع الأحوال فإن حساب رأس مال الأسهم (عادية أو ممتازة) عند إصدار الأسهم تحدد قيمته دائما على أساس القيمة الاسمية لأسهم رأس المال المصدرة ، ويتم معالجة علاوة الإصدار بتجنيبها فى حساب يطلق عليه حـ/ رأس المال الاضافى (أسهم عادية أو ممتازة حسب الأحوال) . وتهدف معالجة علاوة الإصدار على هذا النحو الى عدم اعتبارها ربحا قابلا للتوزيع ومعالجتها كجزء من رأس المال المدفوع يجنب فى حساب منفصل (رأس المال الإضافى) يتم الإبقاء عليه وعدم توزيعه كربح على المساهمين .

مثال رقم (٢)

فى أول يونيه ٢٠٠٢ أصدرت إحدى الشركات المساهمة ٢٠٠٠٠ سهم ممتاز بقيمة اسمية ٥٠٠ جنيه للسهم بسعر إصدار ٥٢٠ جنيه للسهم ، وفى أول أغسطس ٢٠٠٢ تم تحصيل القيمة بالكامل وتم إصدار شهادات الأسهم الممتازة .

ويتم تسجيل الاكتتاب وتحصيل القيمة دفعة واحدة وإصدار شهادات الأسهم الممتازة في نفس التاريخ دون حاجة الى توسيط حـ/ المؤسسون ، وتبلغ النقدية المحصلة ١٠٤٠٠٠٠٠ جنيها (٢٠٠٠٠ سهم × ٥٢٠ جنيه) وتبلغ علاوة الإصدار للسهم الواحد ٢٠ جنيها (٥٢٠ – ٥٠٠) واجمالى قيمتها ٤٠٠٠٠٠ جنيها (٢٠٠٠٠ سهم × ٢٠ جنيه) . ويتم الفصل بين القيمة الاسمية (٢٠٠٠٠ سهم × ٥٠٠ جنيه) التى يجعل بها حـ/ راس مال الأسهم الممتازة دائنا وبين قيمة علاوة الإصدار (٢٠٠٠٠ سهم × ٢٠ جنيه) التى يجعل بها حـ/ رأس المال الاضافي دائنا .

٢٠٠٢/٨/١ حـ/ النقدية		١٠٤٠٠٠٠٠
حـ/ رأس مال الأسهم – ممتازة	١٠٠٠٠٠٠٠	
حـ/ رأس المال الاضافى	٤٠٠٠٠٠	
أسهم ممتازة (علاوة اصدار)		
الاكتتاب في جميع الأسهم وتحصيل كامل القيمة واصدار شهادات الأسهم		

ثانيا : تحصيل قيمة الأسهم على أقساط

قد تقرر الشركة اتباع نظام التقسيط في إصدار أسهمها تشجيعا للمكتتبين علي شراء الأسهم واستثمار أموالهم خاصة الصغار منهم . وتبدأ عملية الاكتتاب بسداد المكتتب لقيمة قسط الاكتتاب ويتسلم من الشركة صورة شهادة الاكتتاب موضحاً بها عدد الأسهم التى اكتتب فيها . وبإقفال باب الاكتتاب يكون هناك أحد الاحتمالات التالية :

(١) تساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ، الأمر الذي لا يشكل أية مشكلة .

(٢) عدد الأسهم المكتتب فيها يقل عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ، الأمر الذي يتطلب اتخاذ أحد الإجراءات التالية :

- تعديل عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب والاكتفاء بما تم الاكتتاب فيه .
- مد فترة الاكتتاب حتي يكتمل تغطية جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب .
- إلغاء جميع الاكتتابات ورد الأموال المحصلة لأصحابها .

(٣) زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ، وفى هذه الحالة تقوم الشركة بإجراء عملية تخصيص (توزيع) الأسهم المطروحة على المكتتبين وفقا للطريقة المحددة في النظام الأساسى للشركة ، واذا لم ينص النظام الأساسى على طريقة محددة تخصص الأسهم على المكتتبين بنسبة عدد الأسهم المطروحة إلى عدد الأسهم التي تم الاكتتاب فيها مع مراعاة جبر الكسور لصالح صغار المساهمين . وقد أشارت الي ذلك كل من المادة رقم (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة رقم (٥٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، مع تقرير وجوب رد ما دفعه المكتتبون بالزيادة عن قيمة ما تم تخصيصه لهم بالفعل .

وتتلخص المعالجة المحاسبية في تسجيل مديونية المساهمين بقيمة الأسهم بالكامل ، كما يتم تباعا تسجيل ما يتم تحصيله من أقساط ، ولا تصدر شهادات الأسهم الا بعد سداد قيمة جميع الأقساط بالكامل . ويستخدم في ذلك أهم الحسابات التالية :

حساب أسهم مكتتب فيها ، ويظهر هذا الحساب قيمة الأسهم المكتتب فيها ولم تحصل بالكامل ، ويجعل هذا الحساب دائنا بإجمالي القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها فى تاريخ

الاكتتاب ، على أن يتم تخفيض هذا الحساب بجعله مدينا عند إصدار شهادات الأسهم التى يتم سداد قيمتها بالكامل .

حساب مدينون عن أقساط أسهم رأس المال ، ويظهر هذا الحساب قيمة راس مال الأسهم المكتتب فيها والتي لم تسدد بعد ، حيث يجعل هذا الحساب مدينا بقيمة الأقساط غير المحصلة عند الاكتتاب فى أسهم راس المال ، ويتم تخفيض هذا الحساب بجعله دائنا بقيمة الأقساط المحصلة . وبالتالى فان رصيد هذا الحساب يعكس قيمة المبالغ المستحقة على المساهمين (الجزء غير المسدد) من القيمة الاسمية للأسهم التى تم الاكتتاب فيها .

مثال رقم (٣)

فى أول يناير ٢٠٠٢ طرحت احدي شركات المساهمة للاكتتاب العام عدد ٢٠٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم وبسعر إصدار ١٢ جنيها على أن يتم سداد قيمة السهم كما يلى :

٥ جنيه	قسط اكتتاب	متضمنا علاوة الإصدار بالكامل
٤ جنيه	قسط أول	يحصل بعد عام من سداد قسط الاكتتاب
٣ جنيه	قسط أخير	يحصل بعد عامين من سداد قسط الاكتتاب

وفى أول فبراير ٢٠٠٢ تم اقفال باب الاكتتاب بعد الاكتتاب فى جميع الأسهم المطروحة بالكامل ، وبفرض سداد المكتتبون جميع الأقساط فى مواعيدها بدون تأخير ، وأن الشركة أصدرت شهادات الأسهم .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية للنقاط الاضافية الواردة فى هذا المثال ، نتعرض بالشرح للعناصر التالية:

(١) قيمة النقدية المحصلة قسط الاكتتاب ١٠٠٠٠٠ جنيه (٢٠٠٠٠ سهم × ٥ جنيه قسط الاكتتاب بما فيه العلاوة) .

(٢) قيمة مدينون عن أقساط الأسهم ١٤٠٠٠٠ جنيه (٢٠٠٠٠ سهم × ٧ جنيه للسهم عن القسط الأول والأخير) ، تمثل المستحق على المساهمين .

(٣) قيمة الأسهم المكتتب فيها (عادية) تحسب على أساس القيمة الاسمية للأسهم ٢٠٠٠٠٠ جنيه ٢٠٠٠٠ سهم × ١٠ جنيه القيمة الاسمية للسهم) .

(٤) قيمة علاوة الإصدار ٤٠٠٠٠ جنيه (٢٠٠٠٠ سهم × ٢ جنيه للسهم) ، علاوة الإصدار للسهم الواحد تمثل الفرق بين سعر إصدار السهم وقيمته الاسمية ٢ جنيه (١٢ جنيه — ١٠ جنيه) .

(٥) قيمة القسط الأول ٨٠٠٠٠ جنيه (٢٠٠٠٠ سهم × ٤ جنيه للسهم) .

(٦) قيمة القسط الأخير ٦٠٠٠٠ جنيه (٢٠٠٠٠ سهم × ٣ جنيه للسهم) .

(٧) بعد سداد جميع الأقساط فى ١ فبراير ٢٠٠٤ ، يتم إصدار شهادات الأسهم بإلغاء حـ/ أسهم مكتتب فيها عادية بجعله مدينا ، وفتح حـ/ رأس مال أسهم – عادية بجعله دائنا .

(٨) عند إعداد قائمة المركز المالى للشركة قبل تحصيل كامل قيمة الاسمية المطروحة للاكتتاب ، فإن رصيد حـ/ مدينون – أقساط الأسهم يظهر مطروحا من القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم المكتتب فيها .

(٩)

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٢/٢/١	حـ/ النقدية	١٠٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم	١٤٠٠٠٠	
	حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية		٢٠٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي أسهم عادية(علاوة اصدار)		٤٠٠٠٠
	الاكتتاب فى جميع الأسهم المطروحة وتحصيل قسط الاكتتاب بما فيه العلاوة		
٠٣/٢/١	حـ/ النقدية	٨٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم		٨٠٠٠٠
	تحصيل القسط الأول ٤ جنيه عن السهم		
٠٤/٢/١	حـ/ النقدية	٦٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم		٦٠٠٠٠
	تحصيل القسط الأخير ٣ جنيه عن السهم		
٠٤/٢/١	حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية	٢٠٠٠٠٠	
	حـ/ رأس مال الأسهم – عادية		٢٠٠٠٠٠
	اصدار شهادات الأسهم بعد سداد الأقساط بالكامل		

وتظهر بعض الحسابات الهامة فى تاريخ سداد جميع الأقساط وإصدار شهادات الأسهم فى ٢٠٠٤/٢/١ ، وذلك على النحو التالي :

حـ/ مدينون - أقساط الأسهم

منه			له		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٤٠٠٠٠	حـ/أسهم مكتتب فيها-عادية	٢٠٠٢/٢/١	٨٠٠٠٠	حـ/النقدية	٢٠٠٣/٢/١
			٦٠٠٠٠	حـ/النقدية	٢٠٠٤/½
١٤٠٠٠٠			١٤٠٠٠٠		

(١)

حـ/ أسهم مكتتب فيها - عادية

منه			له		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
٢٠٠٠٠٠	حـ/رأس مال الأسهم-عادية	٢٠٠٤/٢/١	٢٠٠٠٠٠	حـ/ النقدية	٢٠٠٢/٢/١
٢٠٠٠٠٠			٢٠٠٠٠٠		

حـ/ رأس مال الأسهم - عادية

منه			له		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
			٢٠٠٠٠٠	حـ/أسهم مكتتب فيها - عادية	٢٠٠٤/٢/١
صفر			٢٠٠٠٠٠		
			٢٠٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٤/٢/١

حـ/ رأس المال الاضافى - أسهم عادية

منه			له		
المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
			٤٠٠٠٠	حـ/النقدية	٢٠٠٢/٢/١
صفر			٤٠٠٠٠		
			٤٠٠٠٠	رصيد	٢٠٠٤/٢/١

وللتعرف علي أثر العمليات السابقة على قائمة المركز المالي وبـــالتحديد قســم حقــوق المساهمين ، فان قائمة المركز المالي فى أول فبراير ٢٠٠٢ تظهر على النحو التالي :

	حقوق المساهمين
٢٠٠٠٠٠	أسهم مكتتب فيها — عادية (١٠ قيمة اسمية للسهم)
٤٠٠٠٠	رأس المال الاضافي — علاوة الاصدار
٢٤٠٠٠٠	
١٤٠٠٠٠	مدينون — أقساط الأسهم
١٠٠٠٠٠	اجمالي حقوق المساهمين

كما يظهر قسم حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي في أول فبراير ٢٠٠٤ بعد سداد جميع الأقساط بالكامل وإصدار شهادات الأسهم على النحو التالي :

	حقوق المساهمين
٢٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم — عادية (١٠ قيمة اسمية للسهم)
٤٠٠٠٠	رأس المال الاضافي - أسهم عادية (علاوة الإصدار)
٢٤٠٠٠٠	اجمالي حقوق المساهمين

المعالجة المحاسبية لبعض مشاكل الاكتتاب في الأسهم

تواجه الشركة المساهمة بعض المشاكل المحاسبية المرتبطة بعملية الاكتتاب في أسهم رأس المال ، ونتعرض فيما يلي لمشكلتين من أهم المشاكل المرتبطة بعملية الاكتتاب ، وهما مشكلة زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ومشكلة توقف بعض المساهمين عن سداد جميع أو بعض أقساط الأسهم المستحقة عليهم .

(أ) زيادة عدد الأسهم المكتتب فيها عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب

قد يكتتب المساهمون في عدد من الأسهم يزيد عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ، بواسطة الشركة ، وفي هذه الحالة يجب أن يتم المعالجة المحاسبية لكل من :

- تخصيص (توزيع) الأسهم المطروحة للاكتتاب على المكتتبين بالزيادة ، ويتم ذلك وفقا للطريقة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة أو بنسبة عدد الأسـ

المكتتب فيها الي عدد الأسهم المطروحة اذا لم ينص على طريقة معينة في النظام الأساسي .

- التصرف فى المبالغ المحصلة بالزيادة عن عدد الأسهم الزائدة عن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ، ويتم ذلك اما باستخدامها في سداد الأقساط التالية أو ردها للمكتتبين .

مثال رقم (٤)

باستخدام نفس بيانات المثال السابق ، وبفرض أن الشركة بعد انتهاء الفترة المحددة لتلقى الاكتتابات فى عدد ٢٠٠٠٠ سهم مطروحة للاكتتاب وجدت أن عدد الأسهم التى تم الاكتتاب فيها فعلا بلغ ٢٥٠٠٠ سهم . وقد تم اجراء تخصيص للأسهم طبقا لطريقة التوزيع النسبي بين المكتتبين مع رد المبالغ المحصلة بالزيادة للمكتتبين

ولتوضيح المعالجة المحاسبية للنقاط الواردة في المثال السابق ، نورد ما يلي :

(١) الأسهم المكتتب فيها ٢٥٠٠٠ سهما ، بينما الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ٢٠٠٠٠ سهما فقط ، أى أن الأسهم المكتتب فيها بالزيادة ٥٠٠٠ سهم (٢٥٠٠٠ سهم – ٢٠٠٠٠ سهم)

(٢) يتم تخصيص الأسهم نسبيا ، أى بنسبة ٢٥٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ مع جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين ، ويعني ذلك أن المساهم الذى اكتتب فى ٢٥ سهما يخصص له ٢٠ سهما فقط .

(٣) يجعل حـ/ دائنون- اكتتابات الأسهم بقيمة المبالغ المدفوعة عن الأسهم المكتتب فيها بالزيادة عن الأسهم المطروحة ٢٥٠٠٠ جنيه (٥٠٠٠ سهم × ٥ جنيه قسط الاكتتاب) .

(٤)عند رد الزيادة للمكتتبين يجعل حـ/ دائنون – أسهم عادية مدينا وحـ/ النقدية دائنا .

٠٢/٢/١	حـ/ النقدية	١٢٥٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم	١٤٠٠٠٠	
	حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية		٢٠٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي أسهم عادية(علاوة اصدار)		٤٠٠٠٠
	حـ/ دائنون-اكتتابات أسهم عادية		٢٥٠٠٠
	الاكتتاب فى ٢٥٠٠٠ سهم وتحصيل قسط الاكتتاب بما فيه العلاوة		

٢/٢/١٠ حـ/ دائنون – اكتتابات أسهم عادية ٢٥٠٠٠
حـ/ النقدية ٢٥٠٠٠
التخصيص النسبي للأسهم ورد قيمة الزيادة

تستكمل باقي القيود كما تم في المثال
السابق رقم (٣) وفي نفس التواريخ

(ب) التوقف أو التأخر عن سداد الأقساط

قد يتوقف أو يتأخر بعض المكتتبين في أسهم رأس المال عن سداد جميع أو بعض الأقساط التالية لقسط الاكتتاب ، وذلك لأسباب عديدة منها :

- وفاة المكتتب قبل استكمال سداد أقساط الأسهم المكتتب فيها .
- عدم قدرة المكتتب علي سداد باقي الأقساط لعسر أو فشل مالي .
- تعرض الشركة في بداية حياتها لبعض الأخطار الجسيمة مثل الزلازل أو الحرائق مما يجعل المساهم غير جاد في عملية سداد باقي الأقساط ويفضل الانسحاب من الشركة .

وتنظم المواد (١٤٣ حتى ١٤٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات حالات توقف أو تأخر المساهم عن سداد الأقساط المستحقة عليه ، حيث أشارت تلك المواد إلى :

(١) يجب على المساهم السداد في المواعيد التي يحددها مجلس الإدارة ، فإذا توقف عن السداد وجهت إليه الشركة إنذارا بالدفع ، ويجوز للشركة بيع الأسهم المتوقفة لحساب المساهم المتوقف وعلى مسئوليته إذا لم يقم بالسداد خلال المدة التي حددتها الشركة وبما لا تقل عن ٣٠ يوما .

(٢) تباع الأسهم المتوقفة في بورصة الأوراق المالية إذا كانت الأسهم مقيدة بها ، أما اذا كانت غير مقيدة فتباع الأسهم بطريقة المزاد العلني بواسطة أحد السماسرة المسجلين في البورصة . ويتم ذلك بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية مثل الإعلان في الصحف عن عدد الأسهم المتوقفة وأرقامها ودعوة الجمهور إلى شرائها بطريقة المزاد العلني .

(٣) إذا نتج عن بيع الأسهم المتوقفة مبالغ تكفي لسداد الأقساط المستحقة على المساهم المتوقف أو المتأخر مضافة إليها مصاريف البيع تقوم الشركة بحجز ما يعادل حقوقها طرف المساهم مع رد الباقي إليه ، أما إذا لم تكف المبالغ المحصلة من بيع الأسهم المتوقفة لسداد حقوق الشركة طرفه فانه يحق لها الرجوع عليه بباقي المستحق لها .

(٤) يجب على الشركة بعد إتمام إجراءات البيع إلغاء اسم المساهم الذى تم بيع أسهمه من سجلاتها واستبداله باسم المساهم الجديد الذى انتقلت إليه ملكية هذه الأسهم .

كما تشير المادة رقم (٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال المصرى إلـــى وجوب قيام مجلس الإدارة بطلب أداء باقي الأقساط المستحقة على المساهمين بمــا لا يجـاوز عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة ، وذلك وفقا لما هو منصـــوص عليــه فــى النظـام الأساسي للشركة وفى المواعيد التي تحددها الجمعية العمومية العادية والإعـلان عنــها قبـل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يقوم ببيع الأسهم التى يتأخر أصحابــها عــن الســداد فــي المواعيد المحددة لحسابهم وعلى ذمتهم وتحت مسئوليتهم وذلك بعد مضى ستين يومــا علــي الأقل من تاريخ إبلاغهم بذلك .

كما يتم خصم المصروفات المستحقة للشركة والمرتبطة بعملية البيع وترد إليه مــا زاد عن حقوق الشركة طرفه ويطالب بسداد الفرق في حالة زيادة حقوق الشركة طرفه عن صــافي المحصل من بيع أسهمه .

مثال رقم (٥)

باستخدام نفس بيانات المثال رقم (٣) ، وبفرض أنه تم الاكتتابات فى ٢٥٠٠٠ ســهم فى نهاية فترة الاكتتاب ، وقامت الشركة بإجراء تخصيص للأسهم بطريقة التوزيع النســبي ، كما ردت قيمة الزيادة فى الاكتتابات للمساهمين ، وقد تم تحصيل القســط الأول بالكـامل دون تأخير ، إلا أنه عند طلب القسط الأخير تأخر مساهم خصص لـــه ٤٠٠٠ ســهم عــن ســداد المستحق عليه ، وبعد اتخاذ الشركة للإجراءات القانونية قامت ببيع تلك الأسهم بسعر ٧ جنيــه للسهم وذلك فى أول أبريل ٢٠٠٤ ، وقد بلغت مصروفات البيع ١٠٠٠ جنيه ، وتــم إصـدار شهادات الأسهم بعد تحصيل كل المبالغ المستحقة كما ردت الفرق للمساهم المتأخر .

لتوضيح المعالجة المحاسبية للنقاط الواردة في هذا المثال ، فـــان الموضــوع الاضـافي يتعلق بتأخير أحد أو بعض المساهمين عن سداد القسط الأخير ، ونلقي الضوء على تحليل هذه المشكلة على النحو التالى :

(١) نلاحظ أنه في تاريخ تحصيل القسط الأخير تأخر مساهم مخصص له ٤٠٠٠ سهما عـن سداد هذا القسط . تبلغ قيمة المبالغ المتأخرة ١٢٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ سهم × ٣ جنيه) .

(٢) يبلغ المحصل عن القسط الأخــير ٤٨٠٠٠ جنيــه (١٦٠٠٠ ســهم × ٣ جنيــه) أو (٦٠٠٠٠ جنيه – ١٢٠٠٠ جنيه) ، ويجعل بهذا المبلغ حـــ/ النقديــة مدينــا وحـــ/ مدينون- أقساط دائنا .

(٣) يتم تحديد حقوق والتزامات المساهم المتأخر علي النحو التالي :

المستحق للشركة طرف المساهم المتأخر:

قيمة القسط الأخير (٤٠٠٠×٣)	١٢٠٠٠ جنيه
(+) مصروفات بيع الأسهم المتأخرة	١٠٠٠
	١٣٠٠٠ جنيه
- المستحق للمساهم المتأخر من بيع الأسهم (٤٠٠٠×٧)	٢٨٠٠٠
- الباقي للمساهم المتأخر الواجب رده اليه	١٥٠٠٠ جنيه

(٣) يتم تسجيل التسوية السابقة ، حيث يتم تسجيل دفع مصروفات البيع (١٠٠٠جنيه) ، كما يتم إثبات تحصيل المبلغ المحصل من بيع الأسهم المتأخرة (٢٨٠٠٠ جنيه) وتسوية المستحق على المساهم المتأخر ، وذلك بجعل حـ/ النقدية مدينا وكل من حـ/ مدينون- أقساط (١٢٠٠٠جنيه) وحـ/ مصروفات بيع الأسهم المتأخرة (١٠٠٠ جنيه) وحـ/ دائنون-أسهم متأخرة (١٥٠٠٠ جنيه) دائنا .

(٤) تسجيل رد الباقي للمساهم المتأخر (١٥٠٠٠جنيه) بجعل حـ/ دائنون-أسهم متـــأخرة مديناً وحـ/ النقدية دائنا .

وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالى

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠٢/٢/١	حـ/ النقدية	١٢٥٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم	١٤٠٠٠٠	
	حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية		٢٠٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي أسهم عادية(علاوة اصدار)		٤٠٠٠٠
	حـ/ دائنون-اكتتابات أسهم عادية		٢٥٠٠٠
	الاكتتاب في ٢٥٠٠٠ سهم وتحصيل قسط الاكتتاب بما فيه العلاوة		
٢٠٠٢/٢/١	حـ/ دائنون – اكتتابات أسهم عادية	٢٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٠٠٠
	التخصيص النسبي للأسهم ورد قيمة الزيادة		
٢٠٠٣/٢/١	حـ/ النقدية	٨٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم		٨٠٠٠٠
	تحصيل القسط الأول ٤ جنيه عن السهم		

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٤/٢/١	حـ/ النقدية	٤٨٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم		٤٨٠٠٠
	تحصيل القسط الأخير ٣ جنيه عن السهم فيما عدا ٤٠٠٠ سهما تخلفت عن السداد		
٠٤/٤/١	حـ/ مصروفات بيع أسهم متأخرة	١٠٠٠	
	حـ/ النقدية		١٠٠٠
	سداد مصروفات بيع الأسهم المتأخرة		
٠٤/٤/١	حـ/ النقدية	٢٨٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط أسهم		١٢٠٠٠
	حـ/ مصروفات بيع أسهم متأخرة		١٠٠٠
	حـ/ دائنون – أسهم متأخرة		١٥٠٠٠
	بيع الأسهم المتأخرة بسعر ٧ جنيه للسهم لحساب المساهم المتأخر وخصم المستحق عليه		
٠٤/٤/١	حـ/ دائنون – أسهم متأخرة	١٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		١٥٠٠٠
	رد باقي المستحق للمساهم المتأخر		
٠٤/٤/١	حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية	٢٠٠٠٠٠	
	حـ/ رأس مال الأسهم – عادية		٢٠٠٠٠٠
	اصدار شهادات الأسهم بعد سداد الأقساط بالكامل		

مثال رقم (٦)

باستخدام بيانات المثال السابق ، بفرض أن المساهم المتأخر توقف عن السداد لكل من القسط الأول والقسط الأخير ، أي لم يسدد سوي قسط الاكتتاب فقط ، علما بأنه كان قد إكتتب في ٤٠٠٠ سهم ، وقد تم بيع الأسهم المتأخرة بسعر ٦ جنيه للسهم ، وبلغت مصروفات بيع الأسهم المتأخرة ١٠٠٠ جنيه ، وقامت الشركة بالرجوع على المساهم المتأخر بباقي المستحق عليه وتم تحصيله نقدا .

لتوضيح المعالجة للمثال السابق خاصة فيما يتعلق بالأسهم المتأخرة ، نورد التحليل التالي لأهم النقاط :

(١) تحسب الأسهم المخصصة للمساهم المتأخر وفقا للتوزيع النسبي بين الأسهم المكتتب فيها الي الأسهم المطروحة للاكتتاب العام ٢٥٠٠٠ سهم الي ٢٠٠٠٠ سهم ، أي بنسبة ٨٠% من الأسهم المكتتب فيها .

(٢) حيث أن المساهم المتأخر أكتتب في ٤٠٠٠ سهم طبقا لنص المثال ، فان عدد الأسهم المخصصة له كانت ٣٢٠٠ سهم (٤٠٠٠ × ٨٠%) . أي أن المساهم المتأخر سدد قسط الاكتتاب عن ٨٠٠ سهم بالزيادة .

(٣) يلاحظ أنه قد تم رد ما قيمته ٤٠٠٠ جنيه (٨٠٠ سهم × ٥ جنيه قسط اكتتاب) للمساهم المتأخر ضمن المبالغ التي سبق وأن ردتها الشركة للمساهمين المكتتبين بالزيادة فى الأسهم والتي بلغت ٢٥٠٠٠ جنيه .

(٤) حيث تم رد قيمة الزيادة في الأسهم المكتتب فيها ، فان ذلك لا يؤثر علي تحديد حقوق والتزامات المساهم المتأخر عند بيع أسهمه .

(٥) يتم تحديد حقوق والتزامات المساهم المتأخر علي النحو التالي :

المستحق للشركة طرف المساهم المتأخر:

قيمة القسط الأول (٣٢٠٠×٤)	١٢٨٠٠ جنيه
قيمة القسط الأخير (٣٢٠٠×٣)	٩٦٠٠ جنيه
(+) مصروفات بيع الأسهم المتأخرة	١٠٠٠
	٢٣٤٠٠ جنيه
المستحق للمساهم المتأخر من بيع الأسهم (٣٢٠٠×٦)	١٩٢٠٠
- باقي المستحق علي المساهم المتأخر	٤٢٠٠ جنيه

(٦) يتم تسجيل التسوية السابقة ، حيث يتم تسجيل دفع مصروفات البيع (١٠٠٠جنيه) ، كما يتم إثبات تحصيل المبلغ المحصل من بيع الأسهم المتـــأخرة (١٩٢٠٠ جنيـــه) وتســـوية المستحق على المساهم المتأخر ، وذلك بجعل كل من حـــ/ النقدية مدينا (١٩٢٠٠جنيه) وحـــ/ مدينون أسهم-متـــأخرة (٤٢٠٠جنيـــه) ، وكـــل مـــن حـــ/ مدينـــون- أقســـاط (٢٢٤٠٠جنيه) وحـــ/ مصروفات بيع الأسهم المتأخرة (١٠٠٠ جنيه) دائنا .

(٧) تسجيل تحصيل باقي المستحق على المساهم المتأخر (٤٢٠٠جنيه) وذلـــك بجعـــل حــــ/ النقدية مدينا وحـــ/ مدينون-أسهم متأخرة دائنا .

وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالى

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٢/٢/١	حـ/ النقدية	١٢٥٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم	١٤٠٠٠٠	
	حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية		٢٠٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي أسهم عادية(علاوة اصدار)		٤٠٠٠٠
	حـ/ دائنون-اكتتابات أسهم عادية		٢٥٠٠٠
	الاكتتاب فى ٢٥٠٠٠ سهم وتحصيل قسط الاكتتاب بما فيه العلاوة		
٠٢/٢/١	حـ/ دائنون – اكتتابات أسهم عادية	٢٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٠٠٠
	التخصيص النسبي للأسهم ورد قيمة الزيادة		
٠٣/٢/١	حـ/ النقدية	٦٧٢٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم		٦٧٢٠٠
	تحصيل القسط الأول ٤جنيه عن السهم فيما عدا ٣٢٠٠ سهم متأخرة		
٠٤/٢/١	حـ/ النقدية	٣٨٤٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم		٣٨٤٠٠
	تحصيل القسط الأخير ٣ جنيه عن السهم فيما عدا ٤٠٠٠ سهما تخلفت عن السداد		
٠٤/٤/١	حـ/ مصروفات بيع أسهم متأخرة	١٠٠٠	
	حـ/ النقدية		١٠٠٠
	سداد مصروفات بيع الأسهم المتأخرة		
٠٤/٤/١	حـ/ النقدية	١٩٢٠٠	
	حـ/ مدينون-أسهم متأخرة	٤٢٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم		٢٢٤٠٠
	حـ/ مصروفات بيع أسهم متأخرة		١٠٠٠
	بيع الأسهم المتأخرة بسعر ٦ جنيه للسهم وتسجيل باقى المستحق عليه		

٠٤/٤/١	حـ/ النقدية	٤٢٠٠	
	حـ/ مدينون-أسهم متأخرة		٤٢٠٠
	تحصيل باقى المستحق على المساهم المتأخر		
٠٤/٤/١	حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية	٢٠٠٠٠٠	
	حـ/ رأس مال الأسهم – عادية		٢٠٠٠٠٠
	اصدار شهادات الأسهم بعد سداد الأقساط بالكامل		

ثالثا : إصدار أسهم عادية مع أوراق مالية أخرى

تواجه الشركة المساهمة فى بعض الأحيان مشكلة إصدار مجموعة من الأوراق المالية متعددة الفئات أو الأنواع في إصدار واحد مثل إصدار أسهم عادية وأسهم ممتازة أو سندات أو أية صكوك أخرى مقابل قيمة إصدار اجمالية دون تخصيص قيمة محددة لكل فئة أو نوع من الأوراق المالية المصدرة . وقد تكون قيمة الإصدار نقدية أو أصول عينية مختلفة أو كليهما . وتشيع هذه المشكلة بصفة خاصة في حالات الضمام أو اندماج الشركات المساهمة في بعضها البعض ، فقد تقوم الشركة الضامة بإصدار أسهم عادية وممتازة وسندات مقابل حصولها على صافى أصول الشركة المنضمة .

وتتمثل هذه المشكلة في تقييم أو تحديد قيمة لكل فئة أو نوع من الأوراق المالية المصدرة وذلك بتوزيع القيمة الاجمالية للإصدار والتى تمثل القيمة العادلة للأصول التى انتقلت ملكيتها إلى الشركة الضامة في مقابل تلك الأوراق . ويتوقف الأساس المستخدم في تحديد قيمة كل فئة أو نوع من الأوراق المالية على مدى توافر ونوعية المعلومات المتاحة ، وفيما يلي بعض الاحتمالات التي تواجه الشركة في هذا الصدد :

الاحتمال الأول

توافر سعر سوق محدد ومعروف عن كل فئة أو نوع فى سوق الأوراق المالية فى تاريخ الإصدار ، وتحدد فى هذه الحالة قيمة كل فئة أو نوع من الأوراق المالية المصدرة وذلك على أساس نسبي يحدد بنسبة القيمة السوقية (العادلة) لكل فئة أو نوع إلى إجمالى القيمة السوقية الاجمالية للأوراق المصدرة ككل . ومبرر ذلك أن أسعار السوق للأوراق المالية المصدرة تمثل قيم عادلة تم تحديدها وفقا لعوامل السوق وبالتالي تعتبر أكثر موضوعية من القيم الأخرى التى قد تكون متاحة .

مثال رقم (٧)

فى ٢٠٠٣/١/١ أصدرت الشركة الشرقية (شركة مساهمة مصرية) عدد ٤٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم وعدد ٢٠٠٠ سهم ممتاز بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ، وذلك فى صفقة واحدة مقابل حصولها على مبنى مملوك لشركة جهينه ، قدرت قيمته العادلة بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه .

وفى ذلك التاريخ ، كان سعر السهم العادى للشركة الشرقية فى بورصة الأوراق المالية ٥٠ جنيه وسعر السهم الممتاز فى البورصة ٢٥ جنيه .

وتتلخص المعالجة المحاسبية فى هذا الشأن فى تحديد القيمة التى تخصص لكل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة على حدة التي أصدرت فى إصدار واحد مقابل قيمة اجمالية قدرها ١٦٠٠٠٠ جنيه ، وذلك تمهيدا لإجراء التوجيه المحاسبي المناسب لعملية الإصدار .

ونظرا لأن قيمة كل من السهم العادى والسهم الممتاز محددة ومعروفة في السوق من خلال البورصة ، فأنه يمكن اتباع التوزيع النسبي لاجمالي القيمة العادلة (السوقية) للأسهم المصدرة لتحديد القيمة التي تخصص لكل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة ، وذلك على النحو التالي :

(١) القيمة السوقية (العادلة) الاجمالية للأسهم المصدرة :

الأسهم العادية (٤٠٠٠ × ٥٠)	٢٠٠٠٠٠ جنيه
الأسهم الممتازة (٢٠٠٠ × ٢٥)	<u>٥٠٠٠٠</u>
	<u>٢٥٠٠٠٠</u> جنيه

(٢) تحدد النسبة بين قيمة كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة

الأسهم العادية (٢٠٠٠٠٠ ÷ ٢٥٠٠٠٠)	٨ر٠	أي ٨٠%
الأسهم الممتازة (٥٠٠٠٠ ÷ ٢٥٠٠٠٠)	٢ر٠	أي ٢٠%

(٣) تحديد القيمة المخصصة لكل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة

الأسهم العادية (١٦٠٠٠٠ × ٨ر٠)	١٢٨٠٠٠	جنيه
الأسهم الممتازة (١٦٠٠٠٠ × ٢ر٠)	<u>٣٢٠٠٠</u>	جنيه
اجمالي قيمة الإصدار (قيمة المبنى)	<u>١٦٠٠٠٠</u>	جنيه

ولاستكمال المعالجة المحاسبية ، تحدد قيمة رأس مال الأسهم العادية على أساس القيمة الاسمية ٤٠٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ سهم × ١٠ جنيه القيمة الاسمية للسهم) ، وبالتالي تحدد قيمة رأس المال الإضافى للأسهم العادية بقيمة زيادة القيمة المخصصة لها عن قيمتها الاسمية ٨٨٠٠٠ جنيه (١٢٨٠٠٠ − ٤٠٠٠٠) . وتتم نفس العملية بالنسبة للأسهم الممتازة

حيث تبلغ قيمة رأس مال الأسهم الممتازة ٢٠٠٠٠ جنيه وقيمة رأس المال الاضافي للأسهم الممتازة ١٢٠٠٠ جنيه (٣٢٠٠٠ – ٢٠٠٠٠) .

وتكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ المباني	١٦٠٠٠٠	
	حـ/ رأس مال الأسهم الممتازة		٢٠٠٠٠
	حـ/ رأس مال الأسهم العادية		٤٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي		
	أسهم ممتازة		١٢٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي		
	أسهم عادية		٨٨٠٠٠
	اصدار ٤٠٠٠ سهم عادى ، ٢٠٠٠ سهم ممتاز بقيمة اسمية ١٠ جنيه لكل سهم مقابل مباني قيمتها ١٦٠٠٠٠ جنيه		

الاحتمال الثاني

عدم توافر معلومات موضوعية كاملة عن الأوراق المالية المصدرة ، فقد تكون القيمة السوقية (العادلة) لبعض الأوراق المالية المصدرة معلومة فى السوق وغير معلومة للبعض الآخر . وفى هذه الحالة يتم تقييم الأوراق المالية بقيمتها المعروفة فى السوق ، مع تخصيص القيمة المتبقية من القيمة الاجمالية للأوراق المالية الأخرى التى ليس لها قيمة سوقية معروفة.

مثال رقم (٨)

بفرض أنه فى المثال السابق ، القيمة السوقية للسهم العادي في بورصة الأوراق المالية كانت فى تاريخ الإصدار ٢٥ جنيه للسهم ، وأن الأسهم الممتازة ليس لها قيمة تداول في البورصة .

وتقضي المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة ، بتحديد القيمة التى تخص الأسهم العادية من اجمالي القيمة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ جنيه × ٢٥ جنيه للسهم) ، ويخصص الباقي من القيمة الاجمالية بعد خصم القيمة السوقية للأسهم العادية كقيمة للأسهم الممتازة لعدم معرفة قيمتها السوقية ٦٠٠٠٠ جنيه (١٦٠٠٠٠ جنيه – ١٠٠٠٠٠ جنيه) . وتحسب قيمة رأس المال الاضافي بنفس الطريقة ، حيث تبلغ قيمته بالنسبة للأسهم العادية ٦٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠–٤٠٠٠٠) ، وقيمته بالنسبة للأسهم الممتازة ٤٠٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠٠–٢٠٠٠٠) .

وتكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

٠٣/١/١	حـ/ المباني	١٦٠٠٠٠	
	حـ/ رأس مال الأسهم الممتازة		٢٠٠٠٠
	حـ/ رأس مال الأسهم العادية		٤٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي		
	أسهم ممتازة		٤٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي		
	أسهم عادية		٦٠٠٠٠

اصدار ٤٠٠٠ سهم عادى ، ٢٠٠٠ سهم ممتاز
بقيمة اسمية ١٠ جنيه لكل سهم مقابل مباني
قيمتها ١٦٠٠٠٠ جنيه

رابعا : المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم العينية

تقوم بعض الشركات المساهمة بإصدار أسهم رأس المال مقابل أصول غير نقدية أو خدمات أو أية حقوق أخرى يتنازل عنها الغير للشركة مثل حقوق الاختراع والانتفاع والأسماء والعلامات التجارية . ويطلق علي هذه الأسهم مصطلح الأسهم العينية ، ويتطلب إصدار هذا النوع من الأسهم القيام بالإجراءات التالية :

- تحديد قيمة الحصة العينية المقدمة من المساهمين .
- عرض التقرير عن القيمة المحددة على لجنة تقييم مكونة من الهيئة العامة للاستثمار لإعادة النظر فى تحديد القيمة العادلة للحصة المقدمة واتخاذ ما تراه من تعديلات لهذه القيمة .
- عرض قرار لجنة التقييم على المؤسسين أو المساهمين لأخذ موافقتهم على التعديلات .

وتشير المادة رقم (٦٥) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إلي أنه يشترط لإصدار أسهم مقابل حصة عينية أو في حالات الاندماج أن تكون قيمة هذه الأسهم مطابقة لقيمة الحصة أو الحقوق المندمجة كما حددتها لجنة التقييم المختصة .

بالإضافة الي ذلك ، تشير المادة رقم (٤٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ إلي أنه فى حالة إصدار أسهم مقابل حصص عينية يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب ، سواء كان هذا الإصدار لتأسيس الشركة أو زيادة رأسمالها البيانات التالية :

- ملخص بيان الموجودات المالية والعينية المقدمة كحصة عينية ، وأسماء مقدميها ، وشروط تقديمها ، ومدى استفادة الشركة من هذه الموجودات والقيمة المطلوبة لكل نوع منها .
- بيان عن عقود المعاوضة التي وردت على العقارات المقدمة للشركة خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها .
- جميع حقوق الرهن والامتياز المترتبة على الحصص العينية .
- ملخص واف عن قرار اللجنة المختصة بتقرير الحصة العينية وتاريخ صدوره .
- عدد الأسهم المصدرة فى مقابل الحصة العينية .

ويتم تسجيل الأصول غير النقدية أو الخدمات المقدمة كحصة عينية فى راس مال الأسهم بإحدى طريقتين هما :

(١) القيمة السوقية للأصول العينية المقدمة في تاريخ عقد الصفقة .
(٢) القيمة السوقية للأسهم المصدرة مقابل الأصول غير النقدية والخدمات المقدمة .

وتفضل طريقة من الطريقتين السابقتين عن الأخرى وفقا للمعلومات المتاحة عن القيمة العادلة لكل من الأصول أو الخدمات المقدمة رأس مال الأسهم ، وفي حالة توافر معلومات عن إحدى القيمتين فقط فيتم استخدامها في عملية التقييم ، أما إذا توافرت معلومات عن القيمتين فانه يتم اختيار القيمة الأكثر موضوعية في تعبيرها عن القيمة العادلة .

مثال رقم (٩)

في أول يوليو ٢٠٠٣ أصدرت الشركة الشرقية (شركة مساهمة مصرية) ٤٠٠٠ سهم عادى من أسهمها بقيمة اسمية للسهم ٢٠ جنيه ، وذلك مقابل الحصول على أرض فضاء مسورة مملوكة لآخرين لاستخدامها كمخزن للشركة ، وقد تم تقدير القيمة العادلة للأرض المسورة بواسطة لجنة التقييم المكونة بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه . علما بأن الأسهم العينية للشركة الشرقية غير متداولة في سوق الأوراق المالية .

ونظرا لأن قيمة الأراضي مقدرة بطريقة موضوعية (٩٥٠٠٠ جنيه) ، وفي غياب قيمة سوقية معروفة للأسهم العادية للشركة الشرقية ، فانه يتم الاعتداد بقيمة الأراضي في التقييم والتسجيل المحاسبي لهذه العملية .

وتحدد قيمة رأس مال الأسهم على أساس القيمة الاسمية ٨٠٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ سهم × ٢٠ جنيه قيمة اسمية للسهم) ، وتحدد قيمة رأس المال الاضافي بالفرق بين القيمة العادلة للأصول المقدمة وبين القيمة الاسمية للأسهم ١٥٠٠٠ جنيه (٩٥٠٠٠-٨٠٠٠٠) .

وتكون المعالجة المحاسبية علي علي النحو التالي :

١/٧/٠٣ حـ/ أراضي مخازن ٩٥٠٠٠
حـ/ رأس مال الأسهم العادية ٨٠٠٠٠
حـ/ رأس المال الاضافي
أسهم عادية ١٥٠٠٠
اصدار ٤٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم مقابل حصة عينية بقيمة ٩٥٠٠٠ج

وبفرض أن القيمة المحددة كقيمة للأصول أو الخدمات المقدمة بواسطة لجنة التقييم باعتبارها القيمة العادلة للحصة العينية تقل عن القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ، فإن الفرق بالنقص يحمل علي حساب رأس المال الاضافي .

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن لجنة التقييم قدرت القيمة العادلة للأراضي الفضاء المسورة في هذا المثال علي أساس سعر المثل الذى يبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه ، وقد وافقت الشركة على إصدار نفس عدد الأسهم ٤٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم .

وطبقا للقواعد السابق اتباعها ، تحدد قيمة رأس مال الأسهم علي أساس القيمة الاسمية للأسهم المصدرة ٨٠٠٠٠ جنيه ، وقيمة رأس المال الاضافي تكون سالبة تحدد علي أساس الفرق بالنقص بين القيمة الاسمية للأسهم والقيمة العادلة للأصول ١٠٠٠٠ جنيه (٨٠٠٠٠ جنيه - ٧٠٠٠٠ جنيه) .

وتكون المعالجة المحاسبية علي هذا النحو :

١/٧/٠٣ حـ/ أراضي مخازن ٧٠٠٠٠
حـ/ رأس المال الاضافي - *أسهم عادية* ١٠٠٠٠
حـ/ رأس مال الأسهم العادية ٨٠٠٠٠
اصدار ٤٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم مقابل الحصة العينية

وقد يتعذر تحديد قيمة عادلة للأصول أو الخدمات المقدمة ، فاذا توافرت معلومات عن القيمة السوقية لأسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية ، فإنه يعتد بهذه القيمة في تقييم الحصص العينية باعتبارها قيمة عادلة مقابلة لها وتسجل في الدفاتر وفقا لها .

وبفرض أنه فى هذا المثال قد تعذر تحديد قيمة عادلة للأراضي الفضاء المسورة وتبين في نفس التاريخ أن سعر السهم العادي للشركة الشرقية فى البورصة يبلغ ٢٥ جنيه .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية ، يتم تحديد قيمة الحصة العينية علي أساس القيمة السوقية للأسهم المصدرة مقابلها ١٠٠٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠ سهم × ٢٥ جنيه للسهم) ، وتحدد قيمة رأس المال الأضافي بالفرق بين القيمة السوقية للأسهم وقيمتها الاسمية ٢٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ جنيه - ٨٠٠٠٠ جنيه) .

٠٣/٧/١	حـ/ أراضي مخازن	١٠٠٠٠٠	
	حـ/ رأس مال الأسهم العادية		٨٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي		
	أسهم عادية		٢٠٠٠٠
	اصدار ٤٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم مقابل حصة عينية مقومة علي أساس القيمة السوقية للسهم ٢٥ج		

مثال (١٠)

تقدم السيد/عادل الشيخ صاحب محلات الوفاء بأصول وخصوم محله إلى الشركة الوطنية (شركة مساهمة مصرية) كحصة عينية مقابل الحصول على أسهم عادية تصدرها الشركة ، وكانت قائمة المركز المالى لمحلات الوفاء فى ذلك التاريخ على النحو التالى :

محلات الوفاء

قائمة المركز المالى فى ٢٠٠٣/١/١

أصول			خصوم		
		أصول ثابتة	١٢٩٠٠٠		رأس المال
	٥٠٠٠٠	عقارات			
	٤٥٠٠٠	آلات			**خصوم متداولة**
	٥٠٠٠	أثاث		٢٠٠٠٠	دائنون
١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠	أوراق دفع
		أصول متداولة		١٠٠٠	مصروفات مستحقة
	٥٠٠٠	بنك	٣١٠٠٠		
	٣٠٠٠٠	مدينون			
	٢٥٠٠٠	بضاعة			
٦٠٠٠٠					
١٦٠٠٠٠			١٦٠٠٠		

وقد تم الاتفاق على ما يلى :

(١) تنقل جميع أصول محلات الوفاء فيما عدا البنك إلى الشركة الوطنية .

(٢) قدر الخبراء قيمة الأصول المقدمة على النحو التالي : (المبالغ بالجنيهات)
العقارات ٤٣٠٠٠ ـ الآلات ٥٠٠٠٠ ـ الأثاث ٣٠٠٠ ـ البضاعة ٣٠٠٠٠ ـ تقـرر إعدام ديون قدرها ١٠٠٠ .

(٣) عدم تحمل الشركة الوطنية للمصروفات المستحقة وتكفلها بسداد الديون الأخرى .

(٤) تصدر الشركة الوطنية ٢٨٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية المتعلقة بالحصة العينية المقدمـة فـي شـكل أصـول وخصوم مقدمة مقابل إصدار أسهم عادية ، نورد ما يلي :

(١) تحدد قيمة الحصة العينية بقيمة صافي الأصول المقدمة وفقا للقيم المقدرة من قبل الخبراء باعتبارها القيمة العادلة للحصة العينية ، ويتم ذلك على النحو التالي :

أجمالي الأصول المنقولة :
العقارات ٤٣٠٠٠ + الآلات ٥٠٠٠٠ + الأثاث ٣٠٠٠ +
البضاعة ٣٠٠٠٠ + مدينون ٢٩٠٠٠ = ١٥٥٠٠٠ جنيه

اجمالي الخصوم التي تتحمل بها الشركة الوطنية :
الدائنون ٢٠٠٠٠ + أوراق الدفع ١٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠ جنيه

قيمة صافي الأصول ١٢٥٠٠٠ جنيه (١٥٥٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠)

(٢) لم تدرج النقدية بالبنك ضمن الأصول المنقولة للاتفاق علي عدم انتقالها للشركة الوطنية .

(٣) لم تدرج المصروفات المستحقة ضمن الخصوم للاتفاق علي عدم تعهد الشركة الوطنية بسداد هذه المصروفات .

(٤) قيمة رأس مال الأسهم المصدرة مقابل الحصة العينية ، والتي تمثل المقابل المقدم من الشركة الوطنية مقابل الحصة العينية ، ونظرا لغياب معلومات عن القيمة السوقية للأسهم فانه يعتد بالقيمة الاسمية لها :

٢٨٠٠ سهم × ٥٠ جنيه للسهم = ١٤٠٠٠٠ جنيه

(٥) يلاحظ أن قيمة الحصة العينية المقدمة أقل من القيمة الاسمية للأسهم ، وحيث أن قيمة الحصة العينية عبارة عن محل تجاري ، فان الفرق يعالج باعتباره شهرة محل حيث تنصرف إرادة الطرفين الي أن هناك أصل وهمي تم تقييمه بالفرق بين القيمتين ، ولذلك يجب إظهار أصل الشهرة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه (١٤٠٠٠٠ - ١٢٥٠٠٠) .

وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ الشهرة	١٥٠٠٠	
	حـ/ العقارات	٤٣٠٠٠	
	حـ/ الآلت	٥٠٠٠٠	
	حـ/ الأثاث	٣٠٠٠	
	حـ/ البضاعة	٣٠٠٠٠	
	حـ/ المدينون	٢٩٠٠٠	
	حـ/ الدائنون		٢٠٠٠٠
	حـ/ أوراق دفع		١٠٠٠٠
	حـ/ أسهم عينية		١٤٠٠٠٠
	الحصة العينية المقدمة من عادل الشيخ من أصول وخصوم محله التجاري		
٠٣/١/١	حـ/ أسهم عينية	١٤٠٠٠٠	
	حـ/ رأس مال الأسهم العادية		١٤٠٠٠٠
	إصدار ٢٨٠٠ سهما عاديا بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم مقابل الحصة العينية		

مثال رقم (١١)

نفس المثال السابق بفرض أن عدد الأسهم المصدرة مقابل محلات الوفاء ٢٤٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠ جنيها للسهم .

وفقا لهذا الافتراض ، فان القيمة الاسمية للأسهم المصدرة تبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه (٢٤٠٠ سهم × ٥٠ جنيه للسهم) أقل من القيمة العادلة للأصول والخصوم المقدمة كحصة عينية ١٢٥٠٠٠ جنيه كما سبق تحديده في المثال السابق . ويعالج الفرق بين القيمة العادلة للحصة العينية والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة ٥٠٠٠ جنيه (١٢٥٠٠٠-١٢٠٠٠٠) ضمن رأس المال الاضافي .

وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ العقارات	٤٣٠٠٠	
	حـ/ الآلات	٥٠٠٠٠	
	حـ/ الأثاث	٣٠٠٠	
	حـ/ البضاعة	٣٠٠٠٠	
	حـ/ المدينون	٢٩٠٠٠	
	حـ/ الدائنون		٢٠٠٠٠
	حـ/ أوراق دفع		١٠٠٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي *أسهم عادية*		٥٠٠٠
	حـ/ أسهم عينية		١٢٠٠٠٠
	الحصة العينية المقدمة من عادل الشيخ من أصول وخصوم محله التجاري		
	حـ/ أسهم عينية	١٢٠٠٠٠	
	حـ/ رأس مال الأسهم العادية		١٢٠٠٠٠
	اصدار ٢٤٠٠ سهما عاديا بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم مقابل الحصة العينية		

خامسا : إصدار أسهم زيادة رأس المل :

قد يتبين للشركة المساهمة حاجتها الي أموال إضافية لمواجهة تسيير أنشطة الشركة وتوسعاتها في الحاضر والمستقبل ، وفي هذه الحالة تلجأ الي تدبير الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها . وتعتبر زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة أحد المصادر الهامة لذلك .

ويحكم زيادة رأس المال فى شركات المساهمة المواد ٨٦ إلى ١٠٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات . وتتلخص القواعد والإجراءات المتعلقة بزيادة رأس المال وفقا لتلك المواد فيما يلى :

(١) زيادة رأس المال المرخص به تتم بقرار من الجمعية العامة (العمومية) بناء على اقتراح من مجلس الإدارة .
(٢) زيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به تتم بقرار من مجلس الإدارة ، ويشترط تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة بالكامل ، ومع ذلك يجوز بقرار من الهيئة العامة لسوق المال فى حالات معينة الموافقة علي زيادة راس المال قبل تمام سداد راس المال المصدر قبل الزيادة .
(٣) يجب أن ينفذ الاكتتاب فى زيادة رأس المال المصدر خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة وإلا اعتبر قرار الزيادة لاغيا ويجب صدور قرار جديد فى هذا الشأن . ويستثنى من ذلك حالة الزيادة فى رأس المال الناتجة عن تحويل السندات إلى أسهم وذلك في حالة تمتع حملة تلك السندات بحق أو اختيار طلب تحويلها إلى أسهم خلال مدة تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ إصدارها .
(٤) لا يجوز زيادة راس المال المصدر بأسهم ممتازة إلا إذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداء ، وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية بناء على اقتراح مجلس الإدارة وتقرير من مراقب الحسابات فى شأن الأسباب المبررة لذلك .
(٥) إذا كانت الزيادة فى رأس مال الشركة تشمل حصة أو حصص عينية وجب تقييمها وفقا لما سبق ذكره من إجراءات بشأن الحصص العينية .
(٦) يجوز أن تصدر أسهم الزيادة فى رأس المال بعلاوة إصدار أى بقيمة أكبر من القيمة الاسمية حفاظا على حقوق المساهمين القدامى نظرا لأن المساهمين الجدد سوف يشاركونهم فى الأرباح المرحلة وفى الاحتياطيات المحتجزة من سنوات سابقة بفعل أنها من حق المساهمين القدامى فقط . وتقضى اللائحة التنفيذية لقانون الشركات بترحيل تلك العلاوة إلى حساب الاحتياطى القانوني ، فإذا بلغ نصف راس المال رحلت إلى حساب احتياطي خاص ، كما تقرر الجمعية العامة كيفية التصرف فيه على ألا يتضمن ذلك توزيعه كأرباح علي المساهمين .

(٧) لا يجوز فى كافة الأحوال إصدار الأسهم بقيمة اقل من القيمة الاسمية .

(٨) حفاظا على حقوق المساهمين القدامى يجوز النص فى نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات للأسهم القائمة قبل زيادة راس المال ، سواء تعلق ذلك بحقوق التصويت والأرباح وناتج التصفية .

(٩) يجب أن يتضمن نظام الشركة النص على مدى حقوق المساهمين القدامى فى الاكتتاب فى أسهم زيادة رأس المال إذا تمت بالطريق النقدى ، وذلك دون قصر هذا الحق على بعض المساهمين القدامي دون البعض الآخر ودون الإخلال بما يتقرر للأسهم الممتازة من حقوق . ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية أن تقرر طرح أسهم الزيادة كلها او بعضها للاكتتاب العام مباشرة دون إهمال لحقوق الأولوية المقررة لقدامى المساهمين .

(١٠) تخضع عملية الاكتتاب والتخصيص للأسهم التى تطرح للاكتتاب العام لزيادة راس المال لنفس القواعد والإجراءات التى تتبع عند تكوين الشركة .

طرق سداد الزيادة فى راس المال

تتم زيادة راس المال المصدر بإصدار اسهم جديدة بذات القيمة الاسمية للإصدار الأول، مع جواز إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية ، ولا يسري ذلك علي حالة تحويل المال الاحتياطي إلى اسهم .

ويتم سداد الزيادة في رأس المال بطرق عديدة وفي ظروف مختلفة ، ويمكن أن يكون مقابل أسهم الزيادة أو سدادها على النحو التالى :

- مبالغ نقدية .
- حصص عينية .
- ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة .
- تحويل ما يملكه المكتتب من سندات إلى أسهم .
- تحويل ما يملكه المكتتب من حصص تأسيس أو حصص أرباح إلى أسهم .
- تحويل المال الاحتياطي (الأرباح المحتجزة) أو جزء منه إلى أسهم .

(أ) إصدار أسهم جديدة بالقيمة الاسمية بمقابل نقدي أو بحصص عينية:

لا تختلف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة عن ما سبق اتباعه بشأن عملية الاكتتاب والتخصيص والتي تم عرضها عند معالجة تكوين الشركة وإصدارها للأسهم الأصلية .

(ب) إصدار أسهم جديدة بالقيمة الاسمية مقابل ديون نقدية مستحقة للمكتتب طرف الشركة:

لا تختلف أيضا المعالجة المحاسبية عن ما سبق توضيحه عند تكوين الشركة إلا في طريقة إجراء مقاصة بين المستحق للمكتتب وقيمة الأسهم التى أكتتب فيها . ويكون التوجيه المحاسبي لعملية السداد بشكل عام على النحو التالى :

××× حـ/ مستحقات المكتتب
××× حـ/ مدينون أقساط أسهم
إجراء مقاصة بين المطلوب من المكتتب عن قيمة الأسهم المصدرة له والمستحق له من ديون طرف الشركة

(ج) تحويل ما يمتلكه المكتتب من سندات إلى أسهم :

يتم تحويل السندات إلى أسهم عن طريق إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال وتخصيصها لحملة السندات (الدائنين أو المقرضين) بدون مقابل . وقد تكون قيمة السندات أقل من قيمة الأسهم المصدرة ، وفى هذه الحالة تطالب الشركة حملة السندات بدفع الفرق بالزيادة عن قيمة السندات ، كما قد تكون قيمة السندات أكبر من قيمة الأسهم المصدرة ، وفي هذه الحالة ترد الشركة الفرق بالزيادة عن قيمة الأسهم لحملة السندات . ويكون التوجيه المحاسبي لعملية تحويل السندات الي أسهم بشكل عام على النحو التالى :

××× حـ/ قرض السندات
××× حـ/ حملة السندات
تحويل قرض السندات لحساب حملة السندات

××× حـ/ حملة السندات
××× حـ/ رأس مال الأسهم
إصدار أسهم الزيادة فى رأس المال مقابل المستحق لحملة السندات وتحويل السندات الى اسهم

(د) تحويل المال الاحتياطي إلى اسهم :

يتم تحويل المال الاحتياطي أو المال الاضافي أو الأرباح المحتجزة إلى أسهم لزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة وتخصيصها مجانا لمساهمين الشركة الحاليين (القدامي) وفقا لنسبة مساهمة (ملكية) كل منهم فى الشركة ، ويطلق علي هذه الأسهم أسهم منحة أو إنعام أو أسهم توزيعات أرباح .

ولا يترتب علي هذه الطريقة زيادة موارد الشركة ، حيث أنها تؤدي الي تغيير في هيكل حقوق المساهمين وذلك بتحويل أو نقل مبالغ من بند الاحتياطيات أو الأرباح المرحلة الي بند رأس مال الأسهم ، أي أنها بمثابة تجميد لجزء من هذه البنود بتحويلها الي بند رأس مال الأسهم وبالتالي زيادة رأس المال .

وتكون المعالجة المحاسبية في شكلها العام على النحو التالي :

xxx حـ/ أحتياطي (المال_الاضافي)

و/أو

xxx حـ/ أرباح محتجزة

xxx حـ/ رأس مال الأسهم

إصدار أسهم منحة بتحويل احتياطي و/ أو الأرباح المرحلة لرأس المل

(هـ) تحويل حصص التأسيس أو حصص الأرباح إلى أسهم :

يتم تحويل حصص التأسيس أو حصص الأرباح إلى اسهم بإصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال وتخصيصها لأصحاب تلك الحصص مقابل تنازلهم عنها بدون مقابل . وتقضي المادة ١٥٨ من اللائحة التنفيذية بأن يتم الاتفاق بين مجلس الإدارة وبين جمعية حملة الحصص على المعدل الذي يتم على أساسه إجراء عملية التحويل . ويتم سداد الزيادة في رأس المال خصما من المال الاحتياطي أو الاضافي للشركة القابل للتوزيع أو بمعني آخر من الأرباح المحتجزة .

ووفقا لما سبق فإن المعالجة المحاسبية في شكلها العام تشبه تماما تحويل الاحتياطي إلى راس مال الأسهم .

إصدار أسهم الزيادة بعلاوة إصدار

لزيادة رأس المال ، قد تصدر الشركة أسهم بسعر إصدار يفوق القيمة الاسمية أي إصدارها بعلاوة إصدار ، وإصدار الأسهم علي هذا النحو يمثل الحالة الغالبة عند زيادة رأس مال الشركات الناجحة التي يتوفر لديها قدرا كبيرا من راس المال المكتسب من سنوات سابقة والتي يكون أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية أعلى بكثير من قيمتها الاسمية .

وقد يتم إصدار هذه الأسهم وسداد قيمتها دفعة واحدة أو قد يتم سدادها علي أقساط ، كما قد تكون أسهم عادية أو ممتازة ، أو تكون أسهم نقدية أو أسهم عينية وفقا لما يقرره مجلس إدارة الشركة وجمعيتها العامة . ولا تختلف المعالجة المحاسبية للعمليات المتعلقة بزيادة رأس المال بإصدار أسهم بعلاوة إصدار في صورها وأشكالها المختلفة عن ما سبق عرضه في هذا الفصل .

مثال رقم (١٢)

في أول مارس ٢٠٠٢ قررت الشركة العالمية للأجهزة الإليكترونية (شركة مساهمة مصرية) زيادة رأسمالها بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه (فى حدود راس المال المرخص بـه) وذلك بإصدار ٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسهم ، وإضافة علاوة إصدار قدرها ١٠ جنيه للسهم تسدد على أقساط كما يلى :

٦٠ جنيه عند الاكتتاب في أول أبريل ٢٠٠٢ (بما فى ذلك العلاوة)
٣٠ جنيه قسط أول في أول أكتوبر ٢٠٠٢
٢٠ جنيه قسط أخير في أول أبريل ٢٠٠٣

وقد تم الاكتتاب بالكامل فى جميع أسهم الزيادة فى راس المال ، وتم التخصيص لكل مساهم نفس عدد الأسهم التى اكتتب فيها ، وسددت جميع الأقساط في مواعيدها .

وتكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

دائن	مدين	البيان	التاريخ
	٥٥٠٠٠٠	حـ/ مدينون – أقساط الأسهم	٠٢/٣/١
٥٠٠٠٠٠		حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية	
٥٠٠٠٠		حـ/ رأس المال الاضافي أسهم عادية(علاوة اصدار)	
		تسجيل المستحق عن أسهم الزيادة في رأس المال المطروحة للاكتتاب بما فيها العلاوة	
	٣٠٠٠٠٠	حـ/ النقدية	٠٢/٤/١
٣٠٠٠٠٠		حـ/ مدينون – أقساط الأسهم	
		تحصيل قسط الاكتتاب ٦٠ ج عن جميع الأسهم	
	١٥٠٠٠٠	حـ/ النقدية	٠٢/١٠/١
١٥٠٠٠٠		حـ/ مدينون – أقساط الأسهم	
		تحصيل القسط الأول ٣٠ جنيه عن السهم	
	١٠٠٠٠٠	حـ/ النقدية	٠٣/٤/١
١٠٠٠٠٠		حـ/ مدينون – أقساط الأسهم	
		تحصيل القسط الأخير ٢٠ جنيه عن السهم	

٠٣/٤/١   حـ/ أسهم مكتتب فيها – عادية   ٥٠٠٠٠٠

حـ/ رأس مال الأسهم – عادية   ٥٠٠٠٠٠

اصدار شهادات أسهم زيادة رأس المال بعد سداد الأقساط بالكامل

سادسا : مصروفات التأسيس ومصروفات إصدار أسهم راس المل

ترتبط مصروفات التأسيس بمصروفات إصدار الأسهم ، وذلك من حيث أن مصروفات إصدار الأسهم يتم تحصيلها من المساهمين عن كل سهم لتغطية كل أو جزء من المصروفات التي تكبدتها الشركة في سبيل استكمال إجراءات تأسيسها .

المحاسبة عن مصروفات التأسيس

يستلزم تأسيس الشركة القيام بدراسات عديدة واتخاذ العديد من الإجراءات مما يترتب عليه تحمل الشركة لنفقات قد تكون كبيرة فى كثير من الحالات ، ومن أهم بنود تلك النفقات ما يلي :

- مصروفات تحرير العقد الابتدائي وإشهار الشركة .
- مصروفات دراسات الجدوى والاستشارات القانونية والاقتصادية .
- الرسوم المقررة للجهات المختصة وخصوصا الهيئة العامة للاستثمار

وتعتبر هذه البنود من وجهه النظر المحاسبية مصروفات ايرادية مؤجلة حيث يتوقع الحصول منها علي منافع في المستقبل (مجمع للمنافع المستقبلية) . وتعالج تلك المصروفات معالجة الأصول الثابتة حيث يجب إهلاكها سنويا بتوزيعها علي عدد من السنوات يتراوح ما بين ثلاث الي خمس سنوات) . ويظهر الجزء غير المستهلك منها بقائمة المركز المالى ضمن مفردة الأصول الأخرى أو ضمن الأصول الثابتة ، أما الجزء المستهلك من هذه المصروفات سنويا فإنه يحمل لقائمة الدخل باعتباره مصروفا يخص الفترة المحاسبية الحالية ضمن مفردة المصروفات الأخري .

مثال رقم (١٣)

بفرض أن إحدى الشركات المساهمة قد أنفقت المبالغ التالية خلال فترة تأسيسها : (المبالغ بالجنيهات)

١٠٠٠٠ مصروفات مراجعة العقد الابتدائى وتسجيله
٢٠٠٠٠ مصروفات مقابل دراسة الجدوى للمشروع
٣٠٠٠٠ رسوم مدفوعة للجهات الحكومية المختصة
٦٠٠٠٠ اجمالي مصروفات التأسيس

وقد تم سداد تلك المصروفات كما يلى :
٤٠٠٠٠ جنيه نقدا من خزينة الشركة
٢٠٠٠٠ جنيه قدمها أحد المؤسسين للشركة من جيبه الخاص

وبعد انتهاء إجراءات التأسيس اجتمعت الجمعية العمومية العادية في أول يناير ٢٠٠٣ وأقرت مصروفات التأسيس ، كما قررت اهلاكها علي فترة ثلاث سنوات وفقا لطريقة القسط الثابت .

وتكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

		مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ مصروفات التأسيس	٦٠٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٤٠٠٠٠
	حـ/ الدائنين (أحد المؤسسين)		٢٠٠٠٠
	اثبات سداد مصروفات التأسيس نقدا واستحقاق ما دفعه أحد المؤسسين		
٠٣/١٢/٣١	حـ/ مصروف اهلاك – م. تأسيس	٢٠٠٠٠	
	حـ/ مجمع اهلاك م. تأسيس		٢٠٠٠٠
	تسجيل قسط اهلاك مصاريف التأسيس		

٠٤/١٢/٣١ يتم تكرار قيد قسط الاهلاك السابق

٠٥/١٢/٣١ يتم تكرار قيد قسط الاهلاك السابق

وبطبيعة الحال ، يتم تحميل قائمة الدخل لكل فترة مالية من الفترات الثلاثة بقيمة قسط إهلاك مصروفات التأسيس وقدره ٢٠٠٠٠ جنيه ، كما تظهر مصروفات التأسيس ضمن الأصول بقائمة المركز المالي مطروحا منها قيمة مجمع

إهلاك مصروفات التأسيس . وفي نهاية الثلاث سنوات يقفل حساب مصروفات التأسيس ويصبح رصيده صفرا .

المحاسبة عن مصروفات إصدار الأسهم

تمثل مصروفات الإصدار النفقات المرتبطة بعملية إصدار أسهم رأس المال ، وعادة تتحملها الشركة المساهمة سواء في بداية حياة الشركة أو عند إصدار أسهم زيادة رأس المال ، ومن أهم بنود مصروفات إصدار الأسهم ما يلي :

- رسوم قانونية تدفع للجهات المختصة .
- مصروفات النشر والإعلان .
- مصروفات إصدار شهادات الأسهم المؤقتة والدائمة .
- أتعاب وأجور المحامين والمستشارين .

ولتغطية تلك المصروفات يتم تحصيل مبلغا إضافيا عن كل سهم يدفعه المساهم عند الاكتتاب في الأسهم يطلق عليه مقابل مصروفات إصدار الأسهم ، ويستخدم هذا المبلغ في تسوية النفقات الفعلية لمصروفات الإصدار التي تحملتها الشركة في هذا المجال . وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي :

(١) تسجيل المصروفات المدفوعة أو المستحقة بجعل حـ/ مصروفات الإصدار الفعلية مدينا وحـ/ النقدية أو الدائنين دائنا .

(٢) تسجيل المبالغ المحصلة مقابل مصروفات الإصدار كمبلغ اضافي على قيمة إصدار الأسهم .

(٣) يتم تسوية مصروفات إصدار الأسهم ، وتستخدم طريقتين في هذا الشأن ، نتعرض لهما في السطور التالية .

الطريقة الأولى :

اعتبار المبالغ المحصلة مقابل مصروفات إصدار الأسهم بمثابة رأس مال إضافي أي تضاف الي هذا الحساب ، كما يتم إقفال مصروفات الإصدار الفعلية فى حـ/ رأس المال الاضافى بما لا يزيد عن قيمة المحصل كمقابل مصروفات إصدار الأسهم . وقد تواجه الشركة الاحتمالين التاليين :

أ – قيمة مصروفات الإصدار الفعلية تساوي أو أقل من المبلغ المحصل من المساهمين مقابل مصروفات الإصدار الذي تم تعليته على حـ/ رأس المال الاضافي ، وفي هذه الحالة يتم إقفال حـ/ مصروفات الإصدار الفعلية فى حـ/ رأس المال الاضافي بالقيد التالي :

×××	حـ/ رأس المال الاضافي
×××	حـ/ مصروفات الإصدار الفعلية

ب – قيمة مصروفات الإصدار الفعلية أكبر من المبلـغ المحصـل مـن المسـاهمين مقـابل مصروفات الإصدار الذي تم تعليته علي حـ/ رأس المال الاضافي ، وفي هذه الحالة يتم اقفال حـ/ مصروفات الإصدار الفعلية في حـ/ رأس المـال الاضـافي بقيمـة المبلـغ المحصل مقابل مصروفات الإصدار وإقفال الفرق (ما زاد عن ذلك) في حـ/ مصروفـات التأسيس . ويكون القيد علي النحو التالي :

×××	حـ/رأس المال الإضافي
×××	حـ/ مصروفات التأسيس
×××	حـ/ مصروفات الإصدار الفعلية

الطريقة الثانية :

اعتبار مصروفات الإصدار الفعلية أحد مكونات النفقات الايرادية المؤجلة والتـي تسـتفيد منها الشركة لعدة فترات مستقبلية ، وعلي ذلك تعالج كأصل من الأصول الثابتـة أو الأصـول الأخري التي يتم إهلاكها على عدد من الفترات (٣ – ٥ سنوات) بمعدل محدد .

بالإضافة الي ذلك ، تعالج المبالغ المحصلة مقابل مصروفات الإصدار ضمن المسـاهمات المقدمة من المساهمين تضاف الي رأس المال الاضافى المدفوع الذى يجب عدم المساس بـه وتوزيعه كأرباح علي المساهمين .

مثال رقم (١٤)

في أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت الشركة الشرقية ٢٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسـمية ٥٠٠ جنيه للسهم ، يضاف إليها مبلغ ٢٠ جنيه عن السهم كمصروفات إصدار ، وفي تاريخـه تـم تحصيل مقابل مصروفات الإصدار بالكامل نقدا . وقـد بلغـت مصروفـات الإصـدار الفعليـة ٣٠٠٠٠ جنيه دفعتها الشركة نقدا خلال الفترة السابقة علي عملية إصدار الأسهم

وبفرض أن الشركة اتبعت طريقة اعتبار مصروفات الإصدار مصروفات ايراديـة مؤجلة تهلك علي ٣ سنوات علي أساس القسط الثابت ، فان المعالجة المحاسبية تكون علـى النحو التالي :

في تاريخ السداد ح/ مصروفات الإصدار (مصروفات ايرادية مؤجلة) ٣٠٠٠٠
ح/ النقدية ٣٠٠٠٠
سداد مصروفات الإصدار نقدا

٠٣/١/١ ح/ النقدية ١٠٠٤٠٠٠٠
ح/ رأس مال الأسهم العادية ١٠٠٠٠٠٠
ح/ رأس المال الاضافي ٤٠٠٠٠
مقابل مصروفات الإصدار
تحصيل قيمة الأسهم مع مصروفات الإصدار

٠٣/١٢/٣١ ح/ مصروف إهلاك مصروفات إصدار ١٠٠٠٠
ح/ مجمع إهلاك م. الإصدار ١٠٠٠٠
تسجيل قسط الإهلاك الأول

يكرر قيد قسط الإهلاك كما سبق في
نهاية كل فترة من الفترات الثلاث

وتقضي هذه المعالجة بتحميل قائمة الدخل لكل فترة من الفترات الثلاثة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كقسط إهلاك مصروفات الإصدار ، كما يتم إظهار مصروفات الإصدار ضمن الأصول بقائمة المركز المالي مطروحا منها مجمع إهلاك مصروفات الإصدار حتى يتم إهلاكها بالكامل في نهاية الفترة الثالثة .

سابعا : المحاسبة عن أسهم الخزانة

قد تقوم الشركة المساهمة بشراء جزء من أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية ، ويطلق علي هذه الأسهم المشتراه مصطلح أسهم الخزانة ، وتحقق الشركة عدة أغراض من خلال تلك العملية كتخفيض رأس المال ، وهناك أغراض أخري بخلاف ذلك من أهمها :
(١) استخدامها في توزيعها كحوافز على العاملين بالشركة .

(٢) تخفيض عدد أسهم الشركة المتداولة فى السوق مما يؤدى إلى إقلال العرض فى مواجهة الطلب عليها وبالتالى يرتفع نصيب السهم فى الربح وتوزيعات الأرباح ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تنشيط حركة أسهم الشركة وزيادة سعرها فى السوق .

(٣) استخدامها فى شراء شركة أخرى .

وتقضى اللائحة التنفيذية لقانون الشركات (مادة ١٤٩) بعدم جواز الاحتفاظ بهذه الأسهم لأكثر من سنة ميلادية ووجوب التصرف فيها خلال تلك المدة ، ولا يكون لهذه الأسهم خلال تلك الفترة أية حقوق فى التصويت أو فى الأرباح .

كما تقضى المادة (١٥١) من اللائحة المذكورة بأنه فى حالة توزيع هذه الأسهم على العاملين يتم تحديد القيمة (الثمن) على أساس متوسط سعر التعامل فى البورصة خلال الخمسة عشر يوما السابقة على اليوم الذى يقرر فيه العامل شراء نصيبه من الأسهم أو تكلفة (سعر) شراء الشركة لهذه الأسهم أيهما أقل .

كما قضت المادة (١٥٢) أيضا بجواز تحصيل قيمة الأسهم المباعة للعاملين بطريق الخصم من مرتباتهم على أقساط شهرية متساوية ، كما يجوز للعاملين أن يطلبوا سداد قيمة هذه الأسهم من الأرباح المقررة لهم .

وتستخدم في معالجة العمليات المتعلقة باسهم الخزانة طريقتين أساسيتين ، تعتمد الأولي علي تكلفة أسهم الخزانة بينما تعتمد الثانية علي القيمة الاسمية ، ونعرضهما فيما يلي :

(أ) طريقة التكلفة

وتقضى هذه الطريقة بأن يتم تسجيل عمليات شراء وبيع أسهم الخزانة (تداول أسهم الخزانة) بسعر التكلفة ، وترحل الأرباح الناتجة عن ذلك (ان وجدت) إلى حساب خاص بذلك (حـ/رأس المال الاضافي – أسهم خزانة) لضمان عدم توزيعه كأرباح علي اعتبار أن أرباح أسهم الخزانة غير قابلة للتوزيع . وبالنسبة للخسائر التي قد تتحقق من عمليات أسهم الخزانة يتم تغطيتها من حساب رأس المال الاضافي أسهم خزانة وفي حالة عدم كفاية رصيد هذا الحساب تغطي من حساب الأرباح المحتجزة .

وتفضل طريقة التكلفة لاتصافها بالسهولة والبساطة كما أنها أكثر ملاءمة إذا كان الهدف من حيازة أسهم الخزانة هو إعادة بيعها أو توزيعها علي العاملين أو شراء شركة أخرى . من ناحية أخرى ، إذا كان الغرض من حيازة أسهم الخزانة هو الالغاء وتخفيض رأس المال فإن هذه الطريقة أقل ملائمة من الطريقة الثانية .

(ب) طريقة القيمة الاسمية

وتقضى هذه الطريقة بأن يتم تسجيل عمليات شراء وبيع اسهم الخزانة (تداول أسهم الخزانة) على أساس القيمة الأسمية ، مع تسوية الفرق بين القيمة الاسمية وتكلفة الشراء أو سعر البيع (إعادة الإصدار وكذلك الإلغاء) فى حسابات رأس المال الإضافى - أسهم الخزانة ، ورأس المال الإضافى - أسهم عادية ، والأرباح المحتجزة وذلك حسب الأحوال .

وتعتبر هذه الطريقة أكثر دقة من الناحية الفنية حيث تميز بين العناصر المختلفة المكونة لحقوق الملكية (حقوق المساهمين) عند معالجة أسهم الخزانة إذ تفصل بين القيمة الاسمية لأسهم الخزانة وبين نصيبها فى كل من راس المال الاضافي للأسهم العادية وفي الأرباح المحتجزة (المرحلة) .

ولا يفضل استخدام هذه الطريقة إلا إذا كان الغرض من حيازة أسهم الخزانة هو إلغائها أو إعدامها وتخفيض رأس المال بقيمتها . وفيما عدا ذلك لا يفضل استخدام هذه الطريقة لصعوبتها وتعقدها بالرغم من أنها الأفضل من الوجهة الفنية والنظرية البحتة . لذلك سوف نكتفى في هذا المؤلف بعرض مثال توضيحي باستخدام طريقة التكلفة .

مثال رقم (١٥)

فيما يلى بعض العمليات المتعلقة بأسهم الخزانه بشركة النصر للصناعات الخفيفة (شركة مساهمة مصرية) :

(١) فى أول يناير ٢٠٠٣ اشترت ٣٠٠٠ سهم من أسهمها بمبلغ ٢٥ جنيها للسهم .

(٢) فى ١٥ مارس ٢٠٠٣ باعت الشركة ٥٠٠ سهما من أسهم الخزانة بسعر ٢٨ جنيها للسهم .

(٣) فى أول مايو ٢٠٠٣ باعت الشركة ١٠٠٠ سهما من أسهم الخزانة إلى العاملين بها ، وكان متوسط سعر التعامل فى البورصة لأسهم الشركة خلال الخمسة عشر يوما السابقة ٢٧ جنيه للسهم ، وقد سدد العاملون القيمة على خمسة أقساط شهرية متساوية خصما من مرتباتهم يبدأ القسط الأول من مرتبات شهر مايو ٢٠٠٣ .

(٤) فى ٢٠ يونيه ٢٠٠٣ باعت الشركة ٢٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٢٤ جنيها للسهم .

(٥) فى أول يوليو ٢٠٠٣ باعت ٣٠٠ سهما من أسهم الخزانة للعاملين بالشركة وكان متوسط سعر التعامل فى البورصة لسهم الشركة خلال الخمسة عشر يوما السابقة ٢٤ جنيه للسهم وقد سدد العاملون القيمة نقدا .

(٦) فى ١٥ أكتوبر من نفس العام تم بيع ٧٠٠ سهم من اسهم الخزانـــة بمبلـــغ ٢٢ جنيــه للسهم .

(٧) فى آخر نوفمبر ٢٠٠٣ تم الغاء أو إعدام أسهم الخزانة الباقية وتخفيـــض رأس المـــال بقيمتها .

وفيما يلى بعض البيانات المتعلقة بحقوق المساهمين كما تظهر فـــى قائمـــة المركـــز المالى فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ .

		<u>حقوق المساهمين</u>
	١٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
		(٥٠٠٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)
	٢٠٠٠٠٠	رأس المال الاضافي – أسهم عادية
	١٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة (مرحلة)
١٣٠٠٠٠٠		

وتكون المعالجة المحاسبية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة وبيان أثر كل منها علـــى حقوق الملكية (المساهمين) على النحو التالى :

(١) شراء ٣٠٠٠ سهم من أسهم الشركة بمبلغ ٢٥ جنيها للسهم :

٠٣/١/١	حـــ/ أسهم الخزانة	٧٥٠٠٠	
	حـــ/ النقدية		٧٥٠٠٠
	شراء ٣٠٠٠ سهم خزانة ٢٥ ج للسهم		

ويكون اثر ذلك على حقوق الملكية (المساهمين) في ذلك التاريخ على النحو التالى :

		حقوق المساهمين
	١٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم (٥٠٠٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)
	٢٠٠٠٠٠	رأس المال الاضافي – أسهم عادية
	١٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة (مرحلة)
	١٣٠٠٠٠٠	
١٢٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	(-) أسهم الخزانة بالتكلفة (٣٠٠٠ سهم)

(٢) بيع ٥٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٢٨ جنيها :

٠٣/١/١٥	حـ/ النقدية	١٤٠٠٠	
	حـ/ أسهم الخزانة		١٢٥٠٠
	حـ/ رأس المال الاضافي *أسهم الخزانة*		١٥٠٠
	بيع ٥٠٠سهم خزانة بسعر ٢٨ ج للسهم		

ويكون أثر ذلك على حقوق الملكية (المساهمين) في ذلك التاريخ على النحو التالى :

		حقوق المساهمين
	١٠٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم (٥٠٠٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)
	٢٠٠٠٠٠	رأس المال الاضافي – أسهم عادية
	١٥٠٠	رأس المال الاضافي – أسهم الخزانة
	١٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة (مرحلة)
	١٣٠١٥٠٠	
١٢٣٩٠٠٠	٦٢٥٠٠	(-) أسهم الخزانة بالتكلفة (٢٥٠٠ سهم)

ويلاحظ أن الفرق بين سعر بيع أسهم الخزانة (٥٠٠ سهم × ٢٨ جنيه للسهم) وبين تكلفة شرائها (٥٠٠ سهم × ٢٥ جنيه للسهم) يعتبر ربحا غير قابل للتوزيع يرحل إلى حساب رأس المال الاضافي – أسهم خزانة .

(٣) بيع الشركة ١٠٠٠ سهم من أسهم الخزانة للعاملين :

٠٣/٥/١	حـ/ مدينون _ أقساط العاملين	٢٥٠٠٠	
	حـ/ أسهم الخزانة		٢٥٠٠٠
	بيع ١٠٠٠ سهم خزانة بسعر التكلفة ٢٥ج للسهم للعاملين علي أقساط		

يلاحظ أنه تم حساب قيمة الأسهم المباعة للعاملين على أساس التكلفة (٢٥ جنيه للسهم) تطبيقا لأحكام اللائحة التنفيذية التي تقضى باستخدام سعر التكلفة أو متوسط أسعار التعامل فى البورصة خلال الخمسة عشر يوما السابقة أيهما أقل ، وحيث أن متوسط أسعار التعامل خلال تلك الفترة كانت ٢٧ جنيه للسهم فإنه يتم استخدام سعر التكلفة وهو الأقل .

ويكون أثر ذلك على حقوق الملكية (المساهمين) في ذلك التاريخ على النحو التالى :

حقوق المساهمين		
رأس مال الأسهم (٥٠٠٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)	١٠٠٠٠٠٠	
رأس المال الاضافي – أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	
رأس المال الاضافي – أسهم الخزانة	١٥٠٠	
أرباح محتجزة (مرحلة)	١٠٠٠٠٠	
	١٣٠١٥٠٠	
(–) أسهم الخزانة بالتكلفة (١٥٠٠ سهم)	٣٧٥٠٠	١٢٦٤٠٠٠

وبطبيعة الحال ، ففي نهاية شهر مايو يتم خصم القسط الأول لسداد ثمن بيع أسهم الخزانة من مرتبات العاملين . ويكون القيد على النحو التالي :

٠٣/٥/٣١ حـ/ الأجور والمرتبات ٥٠٠٠
حـ/ المدينون – أقساط العاملين ٥٠٠٠
خصم القسط الأول المستحق علي العاملين من ثمن شراء أسهم الخزانة

ويتم تكرار هذا القيد فى نهاية كل شهر لمدة خمسة أشهر حتى يتم سداد المستحق علي العاملين بالكامل .

(٤) بيع ٢٠٠ سهم من اسهم الخزانة بمبلغ ٢٤ جنيها للسهم .

٠٣/٦/٢٠ حـ/ النقدية ٤٨٠٠
حـ/ رأس المال الاضافي- *أسهم الخزانة* ٢٠٠
حـ/ أسهم الخزانة ٥٠٠٠
بيع ٢٠٠ سهم خزانة بسعر ٢٤ ج للسهم

يلاحظ أنه تم تغطية الفرق بين سعر تكلفة اسهم الخزانة وسعر بيعها ٢٠٠ جنيه (٥٠٠٠ جنيه – ٤٨٠٠ جنيه) خصما من رصيد رأس المال الاضافي أسهم الخزانة .

حقوق المساهمين		
رأس مال الأسهم (٥٠٠٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)	١٠٠٠٠٠٠	
رأس المال الاضافي – أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	
رأس المال الاضافي – أسهم الخزانة	١٣٠٠	
أرباح محتجزة (مرحلة)	١٠٠٠٠٠	
	١٣٠١٣٠٠	
(–) أسهم الخزانة بالتكلفة (١٣٠٠ سهم)	٣٢٥٠٠	١٢٦٨٨٠٠

(٥) بيع ٣٠٠ سهم من أسهم الخزانة للعاملين نقدا :

٠٣/٧/١ حـ/ النقدية ٧٢٠٠
حـ/ رأس المال الاضافي- *أسهم الخزانة* ٣٠٠
حـ/ أسهم الخزانة ٧٥٠٠
بيع ٣٠٠ سهم خزانة بسعر ٢٤ ج للسهم

ويلاحظ أنه تم حساب سعر بيع السهم للعاملين على أساس التكلفة (٢٥ جنيه) أو متوسط أسعار التعامل فى الخمسة عشر يوما السابقة (٢٤ جنيه) ، أيهما أقل ، أى ٢٤ جنيه للسهم ، وقد أعتبر الفرق خسارة تم تغطيتها خصما من أرباح أسهم الخزانة السابقة المتضمنة في حـ/ رأس المال الاضافي أسهم الخزانة .
ويكون تأثير ذلك على حقوق الملكية (المساهمين) في ذلك التاريخ على النحو التالى :

حقوق المساهمين		
رأس مال الأسهم	١٠٠٠٠٠٠	
(٥٠٠٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)		
رأس المال الاضافي – أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	
رأس المال الاضافي – أسهم الخزانة	١٠٠٠	
أرباح محتجزة (مرحلة)	١٠٠٠٠٠	
	١٣٠١٠٠٠	
(-) أسهم الخزانة بالتكلفة (١٠٠٠ سهم)	٢٥٠٠٠	١٢٧٦٠٠٠

(٦) بيع ٧٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٢٢ جنيها للسهم :

٠٣/١٠/١٥ حـ/ النقدية ١٥٤٠٠
حـ/ رأس المال الاضافي-*أسهم الخزانة* ١٠٠٠
حـ/ أرباح محتجزة (مرحلة) ١١٠٠
حـ/ أسهم الخزانة ١٧٥٠٠
بيع ٧٠٠ سهم خزانة بسعر ٢٢ج للسهم وتغطية
الفرق من راس المال الاضافي والأرباح المرحلة

ويلاحظ أن خسارة بيع أسهم الخزانة ٢١٠٠ جنيه (٧٠٠ سهم × ٣ جنيه) أكبر من رصيد رأس المال الاضافي أسهم الخزانة (١٠٠٠ جنيه) الذى يمثل أرباح أسهم الخزانة في الفترة السابقة ، لذلك يتم استخدام هذا الرصيد بالكامل ليصبح رصيده صفرا ، ويتم تغطية باقي الخسارة وقدره ١١٠٠ جنيه (٢١٠٠ جنيه – ١٠٠٠ جنيه) من حساب الأرباح المحتجزة (المرحلة) .

ويكون تأثير ذلك على حقوق الملكية في ذلك التاريخ على النحو التالى :

حقوق المساهمين		
رأس مال الأسهم (٥٠٠٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)	١٠٠٠٠٠٠	
رأس المال الاضافي – أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	
أرباح محتجزة (مرحلة)	٩٨٩٠٠	
	١٢٩٨٩٠٠	
(-) أسهم الخزانة بالتكلفة (٣٠٠ سهم)	٧٥٠٠	
		١٢٩١٤٠٠

(٧) إعدام أسهم الخزانة الباقية أو تخفيض رأس المال بقيمتها :

٠٣/١١/٣٠	حـ/ رأس مال الأسهم العادية	٦٠٠٠	
	حـ/ رأس المال الاضافي- *أسهم عادية*	١٥٠٠	
	حـ/ أسهم الخزانة		٧٥٠٠
	إعدام باقي أسهم الخزانة ٣٠٠ سهم وتخفيض رأس مال الأسهم العادية بالقيمة الاسمية وخصم الباقي من رأس المال الاضافي		

يلاحظ علي القيد السابق أن عدد أسهم الخزانة الباقية ٣٠٠ سهم ، وأن القيمة الاسمية للأسهم التى تم إلغائها أو إعدامها ٦٠٠٠ جنيه يخفض بها رأس مال الأسهم العادية ، كما أن الفرق بين القيمة الاسمية وتكلفة أسهم الخزانة ١٥٠٠ جنيه (٧٥٠٠ جنيه – ٦٠٠٠ جنيه) تم خصمه من حـ/ رأس المال الاضافي للأسهم العادية .

ويكون أثر ذلك على حقوق الملكية (المساهمين) في ذلك التاريخ على النحو التالى :

		حقوق المساهمين
	٩٩٤٠٠٠	رأس مال الأسهم
		(٤٩٧٠٠ سهم (القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه)
	١٩٨٥٠٠	رأس المال الاضافي – أسهم عادية
	٩٨٩٠٠	أرباح محتجزة (مرحلة)
	١٢٩١٤٠٠	

ثامنا : الإفصاح عن حقوق الملكية فى القوائم المالية

من الأهمية بمكان الأفصاح عن مكونات حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي من حيث المحتوي والشكل بحيث تتيح لمستخدمي المعلومات المحاسبية الاعتماد عليها في ترشيد قراراتهم وتعظيم عوائدهم .

ويقترح النموذج التالي لعرض حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي بحيث يأخذ في اعتباره متطلبات القوانين المصرية المنظمة للشركات المساهمة واللوائح التنفيذية لتلك القوانين ، وذلك علي النحو التالي :

(١) رأس المال المدفوع ويشمل :

(أ) رأس المال الأسهم :

- أسهم ممتازة بالقيمة الاسمية
- أسهم عادية بالقيمة الاسمية

(ب) رأس مال الاضافي :

- رأس المال الاضافي – أسهم ممتازة
- رأس المال الاضافي – أسهم عادية
- رأس المال الاضافى – أسهم خزانة
- رأس المال الاضافى – تخفيض رأس المال

(٢) رأس المال المكتسب ويشمل :

(أ) أرباح محتجزة غير قابلة للتوزيع (احتياطيات) :

- احتياطى قانونى
- احتياطى نظامى
- احتياطى ارتفاع أسعار أصول

(ب) أرباح محتجزة قابلة للتوزيع (فى حالة الخسائر المرحلة تخصم من رأس المال المكتسب)

(٣) تخصم تكلفة أسهم الخزانة التى لا تزال الشركة تحتفظ بها .

وتشير المعايير المحاسبية المصرية الصادرة فى عام ١٩٩٧ إلى أهم متطلبات العرض والإفصاح عن مكونات حقوق الملكية ، حيث تناولت الفقرة (١٧) من المعيار رقم (٣) تلك المتطلبات التى نلخصها فيما يلي :

(أ) رأس المال المرخص :

- رأس المال المرخص به وعدد الأسهم المصدرة والقيمة الاسمية للسهم .
- الجزء الذى لم يدفع بعد من راس المال .
- الحركة التى طرأت على حسابات رأس مال الأسهم خلال الفترة .
- الحقوق والامتيازات والقيود المتعلقة بتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم والمرتبطة برد راس المال .
- متجمع التوزيعات المستحقة لأرباح حملة الأسهم الممتازة .
- عدد وتكلفة الأسهم المعاد حيازتها بمعرفة الشركة (أسهم الخزانة)

(ب) حقوق الملكية الأخرى :

- المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية لرأس المال (فى صورة علاوة إصدار للأسهم).
- فائض إعادة التقييم
- الاحتياطيات
- الأرباح المحتجزة .

أسئلة وتدريبات

أولا : أسئلة مقل

١- ناقش باختصار مفهوم رأس المال في شركات المساهمة ؟
٢- ما الفرق بين رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر ؟
٣- ما الفرق بين رأس المال المصدر ورأس المال المكتتب فيه ورأس المال المدفوع ؟
٤- ناقش الأنواع المختلفة من أسهم رأس المال في شركات المساهمة ؟
٥- ناقش المفاهيم المختلفة لقيمة السهم ؟
٦- ما العلاقة بين مصروفات التأسيس ، مصروفات الإصدار الفعلية ، ومصروفات الإصدار المضافة لقيمة إصدار السهم ؟
٧- تكلم عن أسس تقييم الأسهم العينية ؟
٨- ما العلاقة بين عمليتي الاكتتاب والتخصيص ؟
٩- تكلم عن كيفية التصرف في الأسهم المتأخرة وكيفية معالجتها ؟
١٠- ما هي أهم الأغراض التي تستهدفها الشركة من شراء أسهمها من السوق ؟
١١- ناقش أهم القواعد التي تنظم عملية زيادة الشركة لرأسمالها ؟
١٢- ناقش المعالجة المحاسبية لأسهم الخزانة ؟
١٣- ما هي أهم قواعد الإفصاح عن حقوق المساهمين وفقا للمعايير المحاسبية المصرية ؟

ثانيا : تدريبك

التدريب رقم (١)

أكمل الفراغات التالية بمصطلحات أو عبارات ملائمة :

١- يتسع مفهوم رأس المال في مجال الاستثمار والتمويل ليشمل ________ .
٢- يشير مصطلح رأس المال إلى مدلوله المحاسبى الذى يمثل ________ حقوق المساهمين (حقوق الملكية) .
٣- يقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى ______ متساوية ________ .
٤- تحدد القيمة الاسمية للسهم بحيث لا تقل ________ ولا تزيد عن ________ .

٥- ________ يمثل اجمالي القيمة الاسمية لرأس المال المحدد فى النظام الأساسى للشركة .

٦- ________ يعبر عن احتياجات الشركة فى الأجل ________ ، كما تمثل قيمته ________ لرأس المال .

٧- ________ يمثل قيمة الأسهم التى تم إصدارها فعلا حتى تاريخه .

٨- قد تكون قيمة رأس المال ________ مساوية لقيمة رأس المال ________ أو أقل منها .

٩- ________ يمثل قيمة الأسهم التى تم الاكتتاب فيها سواء عن طريق مؤسسي الشركة أو جمهور المكتتبين .

١٠- يشترط قانون الشركات المصري أن يكون رأس المال ________ مكتتبا فيه ________ ، وعلي ذلك تكون قيمة رأس المال ________ تساوى قيمة رأس المال ________ .

١١- لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تكون قيمة رأس المال ________ أكبر من قيمة رأس المال ________ ، ولا تقل قيمة ما يكتتب فيه المؤسسون عن ________ قيمة راس المال المصدر أو ________ من قيمة راس المال ________ أيهما أكبر ، كما يجب ألا تقل قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب العام عن ٢٥% من مجموع ________ .

١٢- ________ يمثل الجزء الذى تم دفعه من قيمة راس المال المكتتب فيه ، كما قد تكون قيمته مساوية لقيمة رأس المال ________ إذا سدد المساهمون قيمة الأسهم ________ .

١٣- تكون قيمة رأس المال المدفوع أقل من قيمة راس المال المكتتب فيه وذلك فى حالة ________ ، وكذلك فى حالة سداد قيمة الأسهم ________ أو فى حالات ________ بعض المساهمين عن سداد المستحق عليهم من قيمة الأسهم .

١٤- تتساوى قيمة كل من رأس المال المدفوع وقيمة رأس المال المكتتب فيه وقيمة رأس المال المصدر وقيمة رأس المال المرخص به ، وذلك فى حالة ________________ ________________ .

١٥- تنقسم الأسهم من حيث طريقة سداد قيمتها ________________ .

١٦- تنقسم الأسهم من حيث طبيعة ملكيتها وتداولها الي أسهم ________________ ________________ .

١٧- اشترط قانون الشركات المصري أن تكون جميع ________________ .

١٨- لا يجوز تداول الأسهم ________________ إلا بعد قيد الشركة فى السجل التجارى .

١٩- لا يجوز تداول الأسهم العينية المملوكة للمؤسسين الا بعد ________________ ________________ .

٢٠- يتم انتقال ملكية الأسهم لحاملها بمجرد ________________ دون حاجة الي ________________ .

٢١- تنقسم الأسهم من حيث مدى الحقوق والمزايا التى توفرها لمالكها الى : ________________ .

٢٢ - قد تتمتع الأسهم الممتازة ببعض أو كل الحقوق والمزايا التالية :

٢٣- تنقسم الأسهم الممتازة من حيث المزايا التي تتمتع بها الي : ________________ .

٢٤- تفرض طبيعة بعض الشركات رد أو استهلاك جزء من أسـهمها سـنويا وتحويلـها أو استبدالها بأسهم أخرى يطلق عليها ________________ يكون لها بعض حقوق الأسهم العادية .

٢٥- اصدار أسهم التمتع ____________ الي استهلاك أو تخفيض رأس المال بقيمتها .

٢٦- تقرر الشركة حصص التأسيس وتصدرها لبعض الأشخاص وذلك في مقابل ________ ____ .

٢٧- ____________ حصص التأسيس جزء من رأس المال ____________ أصحابها ____________ .

٢٨- لا يجوز أن يخصص لأصحاب حصص التأسيس أكثر من _____ % من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطى القانونى ووفاء ______ % كربح على الأقل لأصحاب أسهم رأس المال .

٢٩- بالنسبة لفائض التصفية ____________ لأصحاب حصص التأسيس نصيب فيه عند انقضاء الشركة .

٣٠- ____________ تمثل القيمة المثبتة على وجه السهم والمحددة بنظام الشركة الأساسى .

٣١- ____________ تمثل القيمة التى تحددها الشركة لإصدار السهم أى سعر بيعه للمكتتبين .

٣٢- ____________ تمثل قيمة الزيادة في سعر الإصدار عن القيمة الاسمية للسهم .

٣٣- ____________ تمثل قيمة النقص في سعر الإصدار عن القيمة الاسمية للسهم .

٣٤- ____________ تمثل القيمة التي يتداول بها السهم في البورصة ، وتحدد هذه القيمة بتفاعل عدة عوامل أهمها :

٣٥- ____________ تحدد بما يعادل نصيب السهم فى صافي أصول الشركة الظاهرة في قائمة مركزها المالي .

٣٦- ____________ تحدد بعد انتهاء عملية تصفية الشركة وتوزيع ناتجها .

٣٧- ____________ تمثل أحد المفاهيم التي يختلف حولها الفكر والتطبيق المحاسبي

كقيمة للشركة أو لسهمها ، فقد يرى البعض أنها القيمة الدفترية المعدلة بالأرقام القياسية للأسعار ، أو القيمة وفقا للأسعار الجارية فى السوق ، أو القيمة السوقية لأسهم الشركة في البورصة ، أو القيمة الحالية لأصول الشركة .

٣٨- يجب ألا يقل ما يكتتب فيه المؤسسون عن ___ % من رأس المال المصدر أو ___ % من رأس المال المرخص به أيهما أكبر .

٣٩- لا يجوز أن تقل قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب العام عن ___ % من مجموع قيمة الأسهم النقدية .

٤٠- يجب أن يدفع كل مكتتب على الأقل ______ القيمة الاسمية للأسهم النقدية .

٤١- يتم تقييم الحصص العينية على أساس القيمة العادلة للأصول المقدمة أو القيمة السوقية للأسهم المصدرة أيهما ______________ .

٤٢- في حالة إصدار أوراق مالية مختلفة كصفقة واحدة ، يتم اختيار أحد الطريقتين التاليتين كأساس للتقييم المحاسبي :

تدريب رقم (٢)

فى أول مارس ٢٠٠٣ طرحت الشركة المباركة (شركة مساهمة مصرية) للاكتتاب العام عدد ١٠٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٣٠ جنيه للسهم وبسعر إصدار ٣٥ جنيه للسهم على أن يتم سداد قيمة السهم على النحو التالي :

٢٠ جنيه	قسط اكتتاب	متضمنا علاوة الإصدار بالكامل
١٠ جنيه	قسط أول	يحصل بعد عام من سداد قسط الاكتتاب
٥ جنيه	قسط أخير	يحصل بعد عامين من سداد قسط الاكتتاب

وفى أول أبريل ٢٠٠٣ تم إقفال باب الاكتتاب بعد الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة بالكامل ، وبفرض سداد المكتتبون جميع الأقساط فى مواعيدها بدون تأخير ، وأن الشركة أصدرت شهادات الأسهم .

المطلوب :

١ - إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

٢ - بيان حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي فى أول أبريل ٢٠٠٣ .

التدريب رقم (٣)

بفرض أنه في التدريب السابق ، تم إقفال باب الاكتتاب في أول أبريل ٢٠٠٣ حيث بلغ عدد الأسهم المكتتب فيها ١٥٠٠٠ سهم ، وقد تم تخصيص الأسهم بين المكتتبين وقامت الشركة برد الزيادة لهم ، وبفرض سداد المكتتبون جميع الأقساط فى مواعيدها بدون تأخير ، وأن الشركة أصدرت شهادات الأسهم .

المطلوب :

١ - إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

٢ - بيان حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي في أول أبريل ٢٠٠٣ .

التدريب رقم (٤)

فى أول أغسطس ٢٠٠٣ طرحت إحدى شركات المساهمة المصرية للاكتتاب العام عدد ٤٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم وبسعر إصدار ١٣ جنيه للسهم على أن يتم سداد قيمة السهم علي النحو التالي :

٦ جنيه	قسط اكتتاب	متضمنا علاوة الإصدار بالكامل
٤ جنيه	قسط أول	يحصل بعد عام من سداد قسط الاكتتاب
٣ جنيه	قسط أخير	يحصل بعد عامين من سداد قسط الاكتتاب

وفى أول أكتوبر ٢٠٠٣ تم إقفال باب الاكتتاب ، وبلغ عدد الأسهم المكتتب فيها ٥٠٠٠ سهم ، وتم تخصيص الأسهم بين المكتتبين واستخدمت الزيادة في سداد الأقساط التالية ، وبفرض سداد المكتتبون جميع الأقساط فى مواعيدها فيما عدا مساهم كان مكتتبا في ٥٠٠ سهم لم يسدد القسط الأخير ، وقد أصدرت الشركة شهادات الأسهم .

المطلوب :

١ - إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

٢ - بيان حقوق المساهمين بقائمة المركز المالي في أول أكتوبر ٢٠٠٣ .

التدريب رقم (٥)

بفرض أنه في التدريب السابق ، وبعد ٦ شهور من تاريخ استحقاق القسط الأخير واتخاذ كافية الإجراءات القانونية ضد المساهم المتأخر ، قررت الشركة بيع الأسهم المتأخرة وبلغ سعر بيع السهم ١٠ جنيه حصلت نقدا ، وبلغت مصروفات البيع وغرامات التأخير ٨٠٠ جنيه ، وقد أجرت التسوية اللازمة مع المساهم المتأخر.

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية بيع الأسهم المتأخرة وتسوية مديونية أو دائنية المساهم المتأخر للشركة .

التدريب رقم (٦)

بفرض أنه في التدريب رقم (٤) ، وبعد ٦ شهور من تاريخ استحقاق القسط الأخير واتخاذ كافية الإجراءات القانونية ضد المساهم المتأخر ، قررت الشركة بيع الأسهم المتأخرة وبلغ سعر بيع السهم ٤ جنيه حصلت نقدا ، وبلغت مصروفات البيع وغرامات التأخير ٨٠٠ جنيه ، وقد أجرت التسوية اللازمة مع المساهم المتأخر.

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لعملية بيع الأسهم المتأخرة وتسوية مديونية أو دائنية المساهم المتأخر للشركة .

التدريب رقم (٧)

فى ٢٠٠٣/٤/١ أصدرت شركة العامرية (شركة مساهمة مصرية) عدد ١٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم وعدد ٥٠٠ سهم ممتاز بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ، وذلك فى صفقة واحدة مقابل حصولها على عقار مملوك لشركة الصفا قدرت قيمته العادلة بمبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه .

وفى ذلك التاريخ ، كان سعر السهم العادى لشركة العامرية فى البورصة ٢٥ جنيه وسعر السهم الممتاز فى البورصة ٣٠ جنيه .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية إصدار الأسهم باستخدام القيمة السوقية للأسهم كأساس للتقييم المحاسبي .

التدريب رقم (٨)

بفرض أنه فى التدريب السابق ، القيمة السوقية للسهم العادي في البورصة فى تاريخ الإصدار ٢٥ جنيه للسهم ، وأن الأسهم الممتازة ليس لها قيمة تداول في البورصة .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية إصدار الأسهم في ضوء المعلومات المتاحة عن القيمة السوقية للأسهم كأساس للتقييم المحاسبي .

التدريب رقم (٩)

في أول مايو ٢٠٠٣ أصدرت شركة الهدي (شركة مساهمة مصرية) ٢٠٠٠ سهم عادى من أسهمها بقيمة اسمية للسهم ٣٠ جنيه ، وذلك مقابل الحصول على عقارات تستخدم كمخازن للشركة مملوكة لبنك التمويل ، وقد تم تقدير القيمة العادلة للعقارات بواسطة لجنة التقييم المختصة بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه . علما بأن الأسهم العينية للشركة الشرقية غير متداولة في البورصة .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية إصدار الأسهم مقابل العقارات .

التدريب رقم (١٠)

بفرض أنه في التدريب السابق أن القيمة المحددة للعقارات بواسطة لجنة التقييم كقيمة عادلة للحصة العينية كانت ٥٥٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات إصدار الأسهم مقابل العقارات .

التدريب رقم (١١)

بفرض أنه في التدريب رقم (١٠) السابق ، كانت القيمة المقدرة للعقارات غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها في عملية التقييم ، كما كانت أسهم الشركة متداولة في البورصة ، وبلغ سعر سهم الشركة في السوق في ذلك التاريخ ٣٦ جنيه .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات إصدار الأسهم مقابل العقارات .

التدريب رقم (١٢)

بلغت مصروفات تأسيس الشركة ١٠٠٠٠٠ جنيه مقابل خدمات قانونية واستشارات اقتصادية ومالية ورسوم حكومية ، وقد تم سدادها نقدا لبعض المؤسسين الذين قاموا بسدادها خلال فترة التأسيس .

وفي أول يوليه ٢٠٠٣ بعد تأسيس الشركة ، أقرت الجمعية العمومية العادية مصروفات التأسيس ، كما قررت إهلاكها علي فترة أربع سنوات وفقا لطريقة القسط الثابت .

المطلوب :

١ – إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات مصروفات التأسيس وإهلاكها حتي نهاية السنة المالية للشركة في آخر ديسمبر ٢٠٠٣ .

٢ – بيان أثر ذلك علي قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١ وقائمة المركز المالي في ذلك التاريخ .

التدريب رقم (١٣)

في أول مارس ٢٠٠٣ أصدرت شركة الصفا (شركة مساهمة مصرية) ١٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم ، يضاف إليها مبلغ ١٠ جنيه عن السهم كمصروفات إصدار ، وفي تاريخه تم تحصيل مقابل مصروفات الإصدار بالكامل نقدا . وقد بلغت مصروفات

الإصدار الفعلية ٨٠٠٠ جنيه دفعتها الشركة نقدا خلال الفترة السابقة علـــي عمليـــة إصـــدار الأسهم .

المطلوب :

١- اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات المتعلقة بمصروفات الإصدار بفرض أن الشركة اعتبرتها مصروفات ايرادية مؤجلة تهلك علي ٣ سنوات علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

٢- بيان أثر ذلك علي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي حتى نهاية الفترة المالية التى تم فيها إهلاك مصروفات الإصدار .

التدريب رقم (١٤)

بفرض أن مصروفات الإصدار الفعلية ٤٠٠٠٠ جنيه ، ومقـــابل مصروفـــات الإصـــدار المحصل من المكتتبين ٣٠٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات المتعلقة بمصروفـــات الإصـــدار بفـــرض أن الشركة لم تعالجها باعتبارها مصروفات ايرادية مؤجلة .

التدريب رقم (١٥)

البيانات التالية عن بعض العمليات المتعلقة بأسهم الخزانة بشركة الفتح (شركة مســـاهمة مصرية) :

(١) فى أول يوليه ٢٠٠٣ اشترت الشركة ٢٠٠٠ سهم من أسهمها بمبلغ ٢٢ جنيها للسهم .

(٢) فى ١٥ يوليه ٢٠٠٣ باعت الشركة ١٠٠ سهم من أسهم الخزانة بسعر ٢٥ جنيه للسهم .

(٣) فى أول أكتوبر ٢٠٠٣ باعت الشركة ٥٠٠ سهما من أسهم الخزانة إلى العاملين بها ، وأن متوسط سعر التعامل فى البورصة لأسهم الشركة خلال الخمسة عشر يوما السابقة كان ٢٣ جنيه للسهم ، وقد سدد العاملون القيمة على خمسة أقساط شهرية متساوية خصما من مرتباتهم يبدأ القسط الأول من مرتبات شهر أكتوبر ٢٠٠٣ .

المطلوب :

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم ، وبيان أثرها علي أرصدة حسابات كـــل مـــن رأس ما ل الأسهم ، ورأس المال الاضافي – أسهم الخزانة ، والأرباح المحتجزة . علما بـــأن رأس المال يتكون من ٢٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم ، وأن الأرباح المحتجـــزة ٣٠٠٠٠ جنيه .

التدريب رقم (١٦)

اذا كانت القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه ، ورصيد رأس المال الاضافي-أسهم الخزانة ١٠٠٠ جنيه ، ورصيد الأرباح المرحلة ٢٠٠٠٠ جنيه ، وأن الشركة باعت ٥٠٠ سهم من أسهم الخزانة التى تحتفظ بها بسعر ١٢ جنيه للسهم ، مع العلم بأن تكلفة الاستحواذ على أسهم الخزانة كانت ١٥ جنيه للسهم .

المطلوب :

إثبات عملية بيع أسهم الخزانة مع بيان أثر ذلك علي عناصر حقوق المساهمين .

التدريب رقم (١٧)

فيما يلي بعض البيانات المتعلقة بأرصدة حقوق المساهمين :

رأس مال الأسهم العادية ٢٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسهم
رأس المال الاضافي- أسهم عادية ١٢٠٠٠ جنيه
رأس المال الاضافي- أسهم الخزانة ١٠٠٠ جنيه
أرباح محتجزة ١٥٠٠٠ جنيه
أسهم الخزانة ١٠٠٠ سهم بتكلفة ٦٠ جنيه للسهم

وقد قررت الشركة إلغاء أسهم الخزانة وتخفيض رأس المال بهذه الأسهم .

المطلوب :

إثبات إلغاء أسهم الخزانة وتخفيض رأس المال ، مع بيان أثر ذلك علي عناصر حقوق المساهمين .

التدريب رقم (١٨)

نفس بيانات التدريب السابق فيما عدا أن رصيد حـ/ رأس المال الاضافي- الأسهم العادية كان ٥٠٠٠ جنيه فقط .

المطلوب :

إثبات إلغاء أسهم الخزانة وتخفيض رأس المال ، مع بيان أثر ذلك علي عناصر حقوق المساهمين .

الفصل الثالث

المحاسبة عن حقوق الملكية

(رأس المال المكتسب)

سبق الإشارة الي أن رأس المال المكتسب يمثل الجزء الثاني من حقوق المساهمين ، الذى تحقق لهم من ممارسة الشركة لأعمالها خلال الفترات السابقة . وتعتبر الأرباح هي المصدر الرئيسي الموجب في تكوين رأس المال المكتسب ، وعلي العكس فان الخسائر وتوزيعات الأرباح واستنفاد مبالغ الاحتياطيات فى الأغراض المخصصة لها تمثل عناصر سالبة يترتب عليها تخفيض رأس المال المكتسب .

وتتلخص عناصر رأس المال المكتسب فى الاحتياطيات والأرباح المحتجزة وبعض عناصر المال الاضافي ، لذلك نعرض في هذا الفصل النقاط الأساسية التالية :

- قياس نتائج الأعمال وعرض المركز المالي للشركات المساهمة .
- تخصيص وتوزيع أرباح شركات المساهمة .

قياس نتائج الأعمال وعرض المركز المالي

تنص اللائحة التنفيذية لقانون الشركات على أن يقدم مجلس الإدارة إلي الجمعية العمومية الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن موقف الشركة ونشاطها خلال السنة المالية المنقضية .

كما أكدت اللائحة التنفيذية علي ضرورة تحقيق مبدأ الثبات في تطبيق الممارسات والأسس المحاسبية من فترة إلي أخرى من حيث المضمون والشكل ، وفي حالة التغيير في تلك الممارسات والأسس عن الفترة السابقة يجب تطبيق المعايير المحاسبية التي تحكم حالات التغيير في المبادئ المحاسبية ومن أهمها الإفصاح عن ذلك في القوائم المالية .

ونورد فيما يلي بعض الملاحظات على ما جاء باللائحة التنفيذية فى هذا الصدد :

(١) اقتصر المشرع على عرض حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى دون إشارة إلى حساب التشغيل الذى يجب إعداده فى الشركات الصناعية وحساب المتاجرة الذى يجب إعداده لقياس مجمل الربح . إلا أنه يتضح من الملاحق المرفقة باللائحة التنفيذية أن نموذج حساب الأرباح والخسائر يتضمن مرحلتين الأولى تمثل حساب المتاجرة المعتاد .

(٢) مقارنة بالاتجاهات الحديثة فقد كان من الأفضل أن يتطلب المشرع إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (قائمة مصادر الأموال واستخداماتها) أو قائمة التدفقات النقدية لما لهذه القوائم من أهمية فى تقييم الوضع النقدي للشركة وقدرتها علي سداد التزاماتها (السيولة) . بالإضافة الي ذلك كان يجب استخدام مصطلحات أكثر تعبيرا مثل قائمة الدخل بدلا من حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالي بدلا من الميزانية العمومية .

(٣) جاءت الإشارة إلى تطبيق المبادئ المحاسبية قاصرة على عرض أهم المبادئ والأسس المحاسبية الواجب إتباعها فى قياس نتيجة الأعمال وعرض المركز المالى للشركات المساهمة . حيث نصت المادة ٤٠ من قانون الشركات بأن الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح ، وبعد حساب وتجنيب كافة الاستهلاكات والمخصصات التي تقضي الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل إجراء أى توزيع للأرباح بأية صورة من الصور .

(٤) لم تحدد اللائحة مفهوما محددا للربح المحاسبي مما يؤدى إلى اختلاف التطبيقات المحاسبية ، إلا أنه يتضح من نص المادة ٤٠ من قانون الشركات أن مفهوم الربح الشامل هو المفهوم الأقرب لتلك المادة .

(٥) لم توضح اللائحة البيانات التفصيلية عن نتيجة الأعمال والمركز المالى التى يجب على الشركات المساهمة تقديمها إلى هيئة سوق المال .

(٦) بالرغم من ذلك كله فقد أوردت اللائحة التنفيذية للقانون الملحق رقم (٤) حيث عرض نماذج لكل من قائمة المركز المالى وحساب الأرباح والخسائر وحساب تخصيص وتوزيع الأرباح فى الشركات بصفة عامة ، ونماذج خاصة للبنوك ، ونماذج خاصة لشركات التأمين . وتمثل هذه النماذج المرشد لمستوى ونوعية وشكل الإفصاح فى تلك التقارير المالية .

(٧) يتضح من النموذج الخاص بحساب الأرباح والخسائر أنه يتضمن مرحلتين الأولى تمثل حساب المتاجرة حيث تنتهى بمجمل الربح أو الخسارة والثانية تمثل حساب الأرباح والخسائر حيث تنتهى بصافى الربح أوالخسارة .

وتوضح الأشكال التي وردت في الملاحق المرفقة باللائحة التنفيذية نماذج لكل من قائمة المركز المالى وحساب الأرباح والخسائر وقائمة الموارد والاستخدامات فى شركات المساهمة بصفة عامة (النموذج العام) .

وواقع الحال في مصر الآن ، أن العشر سنوات الأخيرة قد شهدت تطورات جذرية لمهنة المحاسبة ومتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي في شركات المساهمة ، حيث صدر قانون سوق رأس المال السابق الإشارة إليه متضمنا وجوب التزام شركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ، كما قام الجهاز المركزي للمحاسبات بدوره في تطوير النظام المحاسبي الموحد وإصدار العديد من التعديلات الجذرية لهذا النظام وبناء مجموعة من المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في شركات قطاع الأعمال العام تأخذ في اعتبارها التطور في الفكر والتطبيق المحاسبي . وأخيرا وضعت المهنة علي الطريق الصحيح بتشكيل وزارة الاقتصاد لجنة المعايير المحاسبية التي أصدرت في عام ١٩٩٧ المجموعة الأولي من معايير المحاسبة المصرية لتحل محل معايير المحاسبة الدولية ، وما زالت اللجنة تعمل في اتجاه استكمال تلك المعايير لمواجهة مشكلات التطبيق المحاسبي ومتطلبات التطور في هذا المجال .

وبصفة عامة لا تختلف مبادئ وأسس إعداد الحسابات الختامية عن تلك المبادئ والأسس التى تطبق فى المشروعات الفردية أو شركات الأشخاص إلا فيما يتعلق بالاشتراطات التشريعية ومتطلبات القانون الأساسي للشركة وعلى وجه الخصوص فى تخصيص وتوزيع الأرباح لما لهذه الشركات من أهمية وتأثير كبير علي الاقتصاد القومى .

زيادة قيمة المعلومات المحاسبية

توفر القوائم المالية المعلومات المحاسبية التي تساند وتدعم متخذي القرارات ، وحتي تكون المعلومات المحاسبية أكثر نفعا لمستخدميها فانه يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص النوعية التي يشار اليها علي أنها خصائص جودة المعلومات المحاسبية ومن أهمها التكلفة والعائد ، والأهمية النسبية ، والموضوعية ، والملاءمة ، والقابلية للمقارنة ، والثبات والاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية . وباختصار شديد ينبغي الإشارة في هذا المجال إلي ضرورة وأهمية التركيز على عدد من الأمور المرتبطة بتفعيل أهم خصائص جودة

المعلومات المحاسبية المرتبطة بقياس نتيجة الأعمال وعرض المركز المالي والتي تساهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر نفعا للمستخدمين وبما يزيد من قيمتها في عملية اتخاذ القرارات ، ومن أهم تلك الأمور ما يلي :

أولا : تبويب عناصر الإيرادات والمصروفات وفقا للأنشطة المختلفة :

لزيادة قيمة المعلومات المحاسبية ينبغي الفصل بين عناصر الايرادات والمصروفات التي تتحقق من كل نشاط من الأنشطة التي تقوم بها الشركة. لذلك يجب تبويب قائمة الدخل بحيث يتم الافصاح عن الأرباح والخسائر الناتجة عن النشاط التشغيلي (العادى) للشركة بطريقة منفصلة عن عناصر الايرادات والمصروفات الأخري أو المكاسب والخسائر مثل أرباح بيع الأصول ، مصروفات وإيرادات العقارات أو الأوراق المالية أو الفوائد . بالاضافة الي ذلك يتم الافصاح في مفردة مستقلة عن الأرباح والخسائر الناتجة عن قطاعات الشركة التي تم ايقاف عملياتها والاستغناء عنها ، والافصاح أيضا عن الأرباح والخسائر الناتجة عن البنود غير العادية مثل العناصر التقديرية كالخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الحروب وإيرادات التعويضات . كما يجب أيضا الافصاح في مفردة مستقلة عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيير في المبادئ المحاسبية لبعض العناصر المالية ، أو تلك الناتجة عن أخطاء في التطبيق أو التقديرات المحاسبية لبعض العناصر المالية في الأعوام الماضية .

ويختلف شكل ومضمون الافصاح عن المفردات السابق الاشارة اليها ، فقد يتم الافصاح عنها في مراحل منفصلة فى قائمة الدخل ، أو يتم الافصاح عنها كتعديل في قائمة الأرباح المحتجزة ، أو في بعض الحالات يتم الافصاح عنها مباشرة في قائمة المركز المالي بقسم حقوق المساهمين . وفي جميع الأحوال يجب مراعاة الضرائب المستحقة عن كل مفردة من تلك المفردات .

ولا شك أن الخلط بين العناصر التشغيلية الناتجة عن العمليات وبين العناصر الأخرى يؤدى إلى اهدار مبدأ قابلية القوائم المالية للمقارنه ومبدأ الثبات والاتساق في الممارسات المحاسبية . الأمر الذي يترتب عليه أن رقم صافى الربح أو الخسائر أقل تعبيرا عن الكفاءة التشغيلية للإدارة ويضعف من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية .

ثانيا : اعتبارات المحافظة على رأس المال

يقصد بالمحافظة علي رأس المال عدم تآكله بتوزيع أرباحا وهمية علي المساهمين نتيجة للقياس المحاسبي غير الدقيق نتيجة لقصور في المعايير المحاسبية المتعارف عليها من ناحية وتصرفات الادارة فيما يتعلق باختيار السياسات المحاسبية المطبقة من ناحية أخرى . وتجدر الاشارة الي تتعدد مفاهيم المحافظة علي رأس المال مثل المحافظة علي رأس المال

المالي أو المادي أو غير ذلك من المفاهيم ، وبالتـــالي قـد يـترتب علــي الممارســات المحاسبية المحافظة علي رأس المال وفقا لمفهوم معين واهدار المفهوم الآخر .

وتمثل المحافظة علي رأس المال بؤرة اهتمام أصحاب المصـــالح فـــي الشـــركة مـــن مساهمين ودائنين وعاملين وجهات حكومية وغيرهم . ويرجع ذلـك الاهتمـــام الـــي أن عـــدم المحافظة علي رأس المال يترتب عليه تآكل الطاقة التشغيلية للشركة فى المستقبل الأمر الــذى يضعف من القدرة الكسبية وقدرتها علي مواجهة التزاماتها ، وبالتالي قد يفقد الشـــركة فـــي الأجل الطويل قدرتها علي الاستمرار فى المستقبل .

وتتطلب المحافظة علي رأس المال بالدرجة الأولى اتخاذ اجراءات عديدة مـــن أهمـــها الفصل بين العناصر التشغيلية والعناصر الأخرى غير التشغيلية مثل الأرباح والخسائر الناتجـــة عن الحيازة والتغير في القوة الشرائية ، وكذلك عدم تكوين القدر المناسب مـــن المخصصـــات اللازمة لمواجهة الخسائر والالتزامات المحتملة في المستقبل لمواجهة التغيرات فـــي أســـعار احلال الأصول والطاقة التشغيلية للشركة ، بالإضافة إلي ذلك عدم حجز الاحتياطيـــات بـــالقدر المناسب لتدعيم المركز المالى للشركة .

ثالثا : اختيار السياسات المحاسبية

يواجه المحاسب في كثير من الحالات قضية الاختيار بين البدائل المحاسبية للممارســـات المحاسبية ، ويؤدي تفضيل بديل عن آخر الي اختلاف في رقم نتيجة الأعمال وفـــي عنـــاصر المركز المالي للشركة . فقد تتبنى الشركة اختيار بدائل محاسبية تؤدى الي تدنيـــة الأربـــاح الحالية أو بدائل محاسبية تؤدي الي تعظيم الأرباح الحالية وغير ذلك من تصرفات قد تتبناهـــا ادارة الشركة . وتستهدف هذه التصرفات تحقيق مكاسب ضريبية للشـــركة أو تعظيـــم الادارة لثروتها بالحصول علي حوافز ومكافآت . ولتخفيض الآثار الناتجة عن تلك الاختيـــارات يجـــب التأكيد علي مبدأ الثبات في تطبيق السياسات والطرق المحاسبية والافصاح الشامل في حـــالات تغييرها .

رابعا : استقرار ونمو مؤشرات الربحية وتوزيعات الأرباح

ارتباطا بالنقطة السابقة ، قد تفضل الإدارة اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي الـــي إظهار مؤشرات الربحية علي نحو يتصف باتجاه الاستقرار والنمو المعقول مقارنـــة بـــالفترات السابقة . ويأتي ذلك من حقيقة أن تذبذب مؤشرات الربحية وتوزيعات الأرباح صعوداً وهبوطاً من فترة إلي أخرى يزيد من درجة المخاطرة المتعلقة بالقيم المتوقعة للأرباح والعائد المـــوزع على السهم ، مما يؤثر سلبا علي أسعار أسهم الشركة في البورصة (قيمتها العادلة) .

خامسا : الافصاح الشامل

يعتبر الافصاح الشامل من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وبصفة عامة تلتزم الشركة بالافصاح عن كافة البيانات الضرورية التي تمكن المستخدمين من فهم وتفسير المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية . ومن أهم تلك البيانات الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ، وعرض مبررات تغيير تلك السياسات من فترة إلى أخرى ، وقيمة الالتزامات المحتملة في المستقبل ، وغير ذلك من البيانات .

سادسا : متطلبات جهات ادارة سوق المال

تتطلب الجهات المختصة بادارة أسواق المال في العديد من الدول من الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة بيانات تفصيلية أخرى عديدة إضافة لما تفصح عنه القوائم المالية المعروفة ، ويأتي ذلك حرصا منها علي متابعة موقف تلك الشركات من حيث قدرتها الكسبية ومركزها المالي . ومن أمثلة تلك البيانات ، بيانات تفصيلية عن اهلاكات الأصول ، وعن تقويم عناصر المخزون ، وبيانات عن القيم الاستبدالية لأهم عناصر الأصول الثابتة والمخزون . علي سبيل المثال ، تطلب لجنة البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات المسجلة بها تقريرا مفصلا يشتمل علي كافة البيانات المتعلقة بكل الجوانب المالية والتشغيلية والإدارية في الشركة ، ويعرف ذلك بتقرير "١٠ – K Report" .

سابعا : الافصاح عن المستويات المختلفة لرأس المال

يجب الافصاح عن كل من رأس المال المصرح أو المرخص به ، ورأس المال المصدر والمكتتب فيه ، ورأس المال المدفوع في قائمة المركز المالي بطريقة مستقلة وواضحة . كما يجب الافصاح بطريقة مفصلة عن أنواع الأسهم التي يتكون منها رأس المال وفي مفردات منفصلة كبيان رأس مال الأسهم الممتازة مستقلا عن رأس مال الأسهم العادية .

بالاضافة الي ذلك ، ضرورة بيان راس المال المكتسب في مفردة مستقلة عن رأس المال المدفوع ، وكذلك الافصاح في مفردات مستقلة كل من رأس المال الاضافي والاحتياطيات الإيرادية والاحتياطيات الرأسمالية والأرباح المحتجزة (المرحلة) وأية مبالغ أخرى مقيدة الاستخدام في أغراض معينة .

ثامنا : الافصاح عن الالتزامات

يجب أن يتم الإفصاح بطريقة مستقلة عن الالتزامات طويلة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل ، وعلى وجه الخصوص بيان قروض السندات التي أصدرتها شركات المساهمة في مفردة مستقلة مع إظهار كل إصدار – حال تعددها – على حدة مع بيان قيمة وعدد ومعدل الفائدة وتاريخ استحقاق كل منها وأيضا بيان بالأصول الضامنة لها (إن وجدت) . وكذلك

اظهار القيمة الاسمية للسندات بالكامل مع استنزال القيمة المسددة منها وتسويتها بعلاوة الاصدار أو خصم الاصدار المرتبط بها .

تخصيص وتوزيع الأرباح في شركات المساهمة

تعرضت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات في مواد عديدة لمفهوم الأرباح الصافية والأرباح القابلة للتوزيع علي المساهمين ، فقد حددت المادة (١٩١) من تلك اللائحة أن الأرباح الصافية يتم قياسها وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، كما ألزمت اللائحة في المادة (١٩٢) الشركات المساهمة بتكوين أو تجنيب احتياطي قانوني ، وفي المادة (١٩٣) بتكوين أو تجنيب الاحتياطي النظامي الذى نص عليه نظام الشركة الأساسي .

وحددت المادة (١٩٤) من اللائحة المشار اليها الأرباح القابلة للتوزيع بأنها الأرباح الصافية مستنزلا منها ما قد يكون لحق برأس مال الشركة من خسائر فى سنوات سابقة وبعد تجنيب الاحتياطات المنصوص عليها فى قانون الشركات وفى النظام الأساسي للشركة . بالاضافة الي ذلك ، يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع كل أو بعض الاحتياجات التي يحق لها التصرف فيها بموجب القانون .

أسس وقواعد تخصيص وتوزيع الأرباح

تتضمن عملية التخصيص تجنيب مبالغ أو نسب معينة من الأرباح لتكوين احتياطيات بهدف تدعيم المركز المالي للشركة أو تنفيذا لسياسات مالية وإدارية معينة لتحقيق غايات معينة ، ويقصد بتوزيع الأرباح عملية توزيع مبالغ أو نسب معينة من الأرباح القابلة للتوزيع علي مساهمي الشركة ، وتحدد تلك المبالغ أو النسب وفقا للقانون وشروط اصدار الأسهم وقرارات الجمعية العامة في هذه الشأن .

وتتحدد الأرباح القابلة للتوزيع بمقدار صافى الأرباح بعد تجنيب الاحتياطيات المختلفة الالزامية منها أو الاختيارية ، مع الأخذ في الاعتبار الخسائر المرحلة من الأعوام السابقة ، وسياسات الشركة التي تتعلق بنسبة ما تراه مناسبا كعائد يوزع علي المساهمين وذلك في ضوء التوزيعات في الأعوام السابقة ، وتقرير امكانية استخدام جزء من الأرباح المحتجزة لتوزيعه في هذا العام إذا اقتضت الضرورة ذلك .

بالاضافة الي قانون الشركات ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية الأخرى المرتبطة بذلك ، فان النظام الأساسي للشركة يحدد أيضا بعض القواعد المتعلقة بتخصيص وتوزيع

الأرباح في شركات المساهمة . ونظرا لاختلاف تلك القواعد وفقا للنظام الأساسي لكل شركة ، فسوف نتعرض بالشرح لما ورد في القانون واللائحة والقرارات الوزارية المرتبطة ، مع الأخذ في الاعتبار أن النظام الأساسي لكل شركة قد يفرض علي الشركة اعمال قواعد اضافية تتعلق بتخصيص وتوزيع أرباحها .

أولا : الاحتياطيات

يقصد بالاحتياطي مقدار ما يتم تجنيبه من الأرباح الصافية ، أي أنه ليس تحميلا علي قائمة الدخل وانما يمثل توزيعا له ، بمعني أنه لا تحجز احتياطيات الا اذا وجدت أرباحا صافية ولا يتصور حجز احتياطيات في حالة الخسائر . وبعبارة أخرى فان الاحتياطيات تمثل أرباح محتجزة من الأعوام السابقة الا أنها تمثل مبالغ مقيدة الاستخدام في أغراض محددة .

الاحتياطى القانوني

أحد الاحتياطيات الإلزامية بموجب القانون ، حيث يجب علي الشركة تجنيب ٥% علي الأقل من صافي الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ، ويجوز للجمعية العمومية بناء علي تقرير من مراقب الحسابات وقف تجنيب هذا الاحتياطي إذا بلغ رصيده نصف رأس المال المصدر . ويستخدم هذا الاحتياطي فى تغطية خسائر الشركة ، وكذلك في زيادة رأس المال بتحويله إلى راس المال أو ما يطلق عليه رسملة الاحتياطي .

إحتياطى إحلال الأصول

لم ينص القانون صراحة علي تكوين إحتياطي إحلال الأصول ، وإنما اشترط قانون الشركات فى مادته رقم (١٩٥) بعض القيود الخاصة على عملية التوزيع من بينها توزيع نسبة من أرباح بيع الأصول الثابتة أو التعويض عنها بشرط ألا يترتب علي هذا التوزيع المساس بقدرة الشركة علي إعادة أصولها إلي ما كانت عليه وشراء أصول جديدة .

لذلك يرى البعض [١] ضرورة حجز أرباح بيع الأصول الثابتة فى حساب مستقل يمكن للشركة مراجعته كل فترة للتأكد من كفايته لمواجهة الزيادة في تكلفة إحلال الأصول والتحقق مما إذا كان رصيد هذا الحساب يمثل فائضا حقيقيا يجوز للجمعية العامة تقرير توزيعه بناء علي تقرير من مراقب الحسابات يرى فيه أن توزيعه لا يؤثر علي عملية احلال الأصول واعادتها الي ما كانت عليه .

---

(١) سمير رياض هلال ، محاضرات فى محاسبة شركات الأموال ، ١٩٨٦ ، ص ٨٢ .

الاحتياطي النظامي

يجوز أن ينص النظام الأساسي للشركة على تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين إحتياطي (أو أحتياطيات) نظامي ، وقد يحدد النظام الأساسي الأغراض التي يستخدم فيها هذا الاحتياطي والتي يجب علي الشركة الالتزام بها ، أو يترك للشركة حرية استخدامها وفي هذه الحالة يجوز للجمعية العامة بناء علي اقتراح مجلس الادارة بالموافقة على استخدامها في أغراض تعود بالنفع علي الشركة أو المساهمين .

إحتياطيات أخرى

يجوز لمجلس الإدارة أن يقترح على الجمعية العامة الموافقة على استخدام الفائض (أو جزء منه) المتمثل في الرصيد الباقي بعد إجراء تخصيص وتوزيع على المساهمين وأصحاب الحصص ومجلس الإدارة كإحتياطي لتدعيم المركز المالى للشركة . ويطلق علي تلك الاحتياطيات أوصاف تعكس الغرض منها .

ثانيا : توزيعات الأرباح

تعرضت المواد أرقام (١٩٦ إلى ١٩٩) لضوابط توزيع الأرباح على الفئات المختلفة أصحاب المصلحة في الشركة ، وقد أناطت تلك المواد الجمعية العامة بتحديد الأرباح التى يتم توزيعها بما لا يخالف القانون والنظام الأساسى للشركة ، كما اشترطت ألا يترتب على التوزيع منع الشركة من أداء إلتزاماتها النقدية فى مواعيدها (المادة ١٩٨ من اللائحة التنفيذية) .

وتعلن الجمعية العامة عن نصيب كل من المساهمين والعاملين وأصحاب حصص التأسيس ومجلس الإدارة وفقا للأسس التالية :

(١)توزيعات نقدية على المساهمين والعاملين (دفعة أولى)

يتم توزيع جزء من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين والعاملين وفقا للنسب والترتيب المقرر لهم فى القانون والنظام الأساسى للشركة ، ويكون ذلك على النحو التالى :

حملة الأسهم الممتازة

يحصل حملة الأسهم الممتازة أولا علي النسبة المقررة لهم في النظام الأساسى للشركة على أساس ما دفع من القيمة الأسهم للأسهم حتي الآن بصرف النظر عن قيمتها الاسمية .

حملة الأسهم العادية والعاملين

بعد الوفاء بالنسبة المقررة للأسهم الممتازة يتم توزيع دفعة أولي نقدا على حملة الأسهم العادية والعاملين معا نسبة لا تقل عن ٥% من رأس المال . وفيما يتعلق بنصيب العاملين في الأرباح يراعي الآتي :

- ألا يقل نصيبهم عن ١٠% من الأرباح التى يتقرر توزيعها نقـدا وبشـرط ألا يزيـد عـن مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة .
- إذا حدد النظام الأساسى للشركة نصيب العاملين بنسبة أعلى من ١٠% من الأرباح التـي يتقرر توزيعها ولا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعـاملين بالشـركة ، جنـب نصيب العاملين فيما زاد عن هذه النسبة (١٠%) فى حساب خاص يستثمر لصـالح العـاملين ، ويجوز توزيع مبالغ منه علي العاملين فى السنوات التى لا تتحقق فيها أرباح بسبب خـارج عن إرادة الشركة أو استخدامه في إنشاء مشروعات إسكان أو خدمات تعود عليهم بـالنفع وفقا لما يقرره مجلس الإدارة .

ومجمل القول ، يتم توزيع الدفعة الأولي النقدية وفقا لمـا سـبق علـى المسـاهمين والعاملين على النحو التالي :

- ٩٠% للمساهمين
- ١٠% للعاملين

(٢)حصص التأسيس أو حصص الأرباح

لا يجوز أن يخصص لهذه الحصص ما يزيد عن ١٠% من الأرباح القابلة للتوزيع بعـد الوفاء بنسبة ٥% من رأس المال على الأقل للمساهمين والعاملين .

(٣)مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لا يجوز تقرير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة اكثر من ١٠% من الأرباح القابلة للتوزيـع بعد الوفاء بنسبة ٥% من رأس المال على الأقل للمساهمين والعاملين .

(٤)توزيع دفعة ثانية على المساهمين والعاملين

يجوز للجمعية العامة الموافقة بناء على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع دفعة ثانية علـى المساهمين والعاملين بنفس الأسس السابق الإشارة إليها ، وتشترك أسهم التمتع (إن وجـدت) مع الأسهم العادية فى هذه الدفعة الثانية .

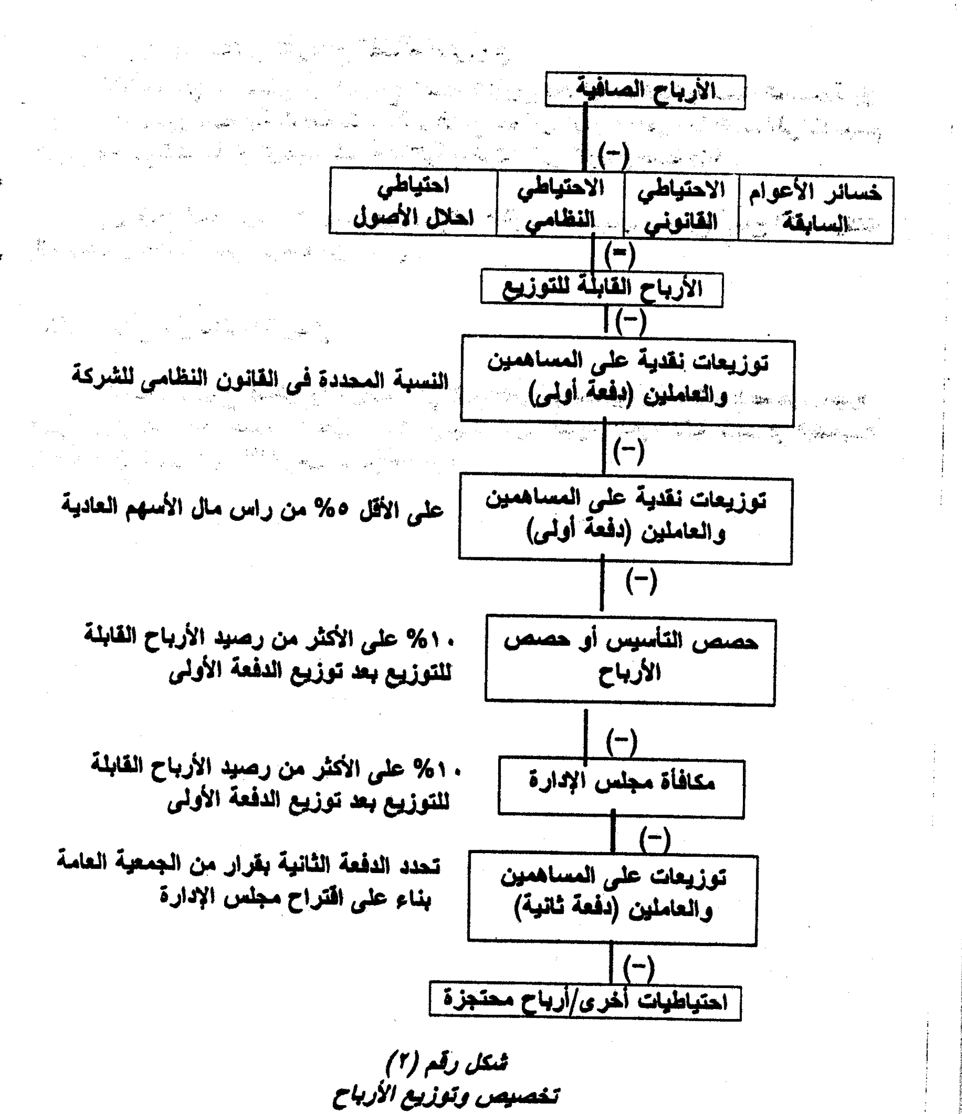
(٥)الرصيد الباقي للأرباح القابلة للتوزيع

بالنسبة للجزء الباقي من الأرباح القابلة للتوزيع بعد إجراء التوزيعـــات الســابقة (ان وجد) ، فانه يجوز للجمعية العامة بناء علي اقتراح مجلس الادارة حجزه كإحتيـــاطي لتدعيـم المركز المالي للشركة أو ترحيله للسنة التالية باضافته الي الأرباح المحتجزة .

ويوضح الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٣) عمليات تخصيص وتوزيع أرباح الشـــركات المساهمة وفقا لما سبق عرضه من ضوابط .

إعلان ودفع توزيعات الأرباح

تستحق الأرباح المقترح توزيعها علي المساهمين والعاملين وأصحاب الحصص بمجرد صدور قرار الجمعية العامة بالإعلان عنها . ويجب علي مجلس الإدارة تنفيذ قـــرار الجمعيـــة العامة خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدوره .



شكل رقم (٢)
تخصيص وتوزيع الأرباح

وفقا لما سبق ، يمكن إعداد قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح على النحو التالى

×××××		الأرباح الصافية يستنزل :
××××		خسائر الأعوام السابقة
	×××	الاحتياطي القانوني (٥% من الأرباح الصافية)
	×××	الاحتياطي النظامي (وفقاً لما يحدده القانون النظامي)
	×××	احتياطي إحلال الأصول (جزء غير موزع من أرباح بيع الأصول الثابتة)
×××	—	
××××		الأرباح القابلة للتوزيع توزع علي النحو التالي :
	×××	الأسهم الممتازة (النسبة المحددة في القانون النظامي للشركة)
	×××	دفعة أولي للأسهم العادية (٥% على الأقل)
		٩٠% للمساهمين ١٠% للعاملين
×××	—	
×××		الرصيد المتبقي يوزع منه :
	××	حصص التأسيس أو حصص الأرباح (١٠% على الأكثر من الرصيد الباقي)
××	××	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (١٠% على الأكثر من الرصيد الباقي)
	××	دفعة ثانية على المساهمين (٩٠% مساهمين ، ١٠% عاملين)
	—	
×××		
×××		الرصيد الفائض
		يتم التصرف فيه على النحو التالي :
	××	احتياطيات أخرى
×××	×××	أرباح مرحلة (محتجزة للعام القادم)

شكل رقم (٣)
قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح

التوجيه المحاسبي لعمليات تخصيص وتوزيع الأرباح

تتلخص قيود اليومية اللازمة لتسجيل عمليات تخصيص وتوزيع الأرباح فيما يلى :

(١)ترحيل صافي الربح إلى حـ/ توزيع وتخصيص الأرباح :

××× حـ/ ملخص الدخل
××× حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

(٢)ترحيل الاحتياطيات التى للشركة حق التصرف فيها :

إذا رأت الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة استخدام الاحتياطيات التي يحق للشركة التصرف فيها أو الأرباح المحتجزة من الأعوام الماضية كلها أو جزء منها لاستكمال توزيعات الأرباح .

××× حـ/ احتياطي (وفقا لنوعه)
××× حـ/ الأرباح المحتجزة
××× حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

(٣)تسجيل تخصيص وتوزيع الأرباح :

×× حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح
×× حـ/ الخسائر المحتجزة (إن وجدت)
×× حـ/ الاحتياطي القانوني
×× حـ/ الاحتياطي النظامي
×× حـ/ احتياطي إحلال الأصول
×× حـ/ احتياطيات أخرى
×× حـ/ أرباح الأسهم الممتازة
×× حـ/ أرباح المساهمين
×× حـ/ أرباح العاملين
×× حـ/ نصيب حصص التأسيس أو حصص الأرباح
×× حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
×× حـ/ الأرباح المحتجزة

٤) تسجيل سداد المستحق للفئات المختلفة :

×× حـ/ أرباح الأسهم الممتازة
×× حـ/ أرباح المساهمين
×× حـ/ نصيب حصص التأسيس أو الأرباح
×× حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
×× حـ/ البنك

٥) تسجيل صرف المستحق عن أرباح العاملين ، وترحيل الزيادة عن ١٠% وعن مجموع أجور العاملين في الشركة إلى حساب صندوق العاملين :

×× حـ/أرباح العاملين
×× حـ/صندوق العاملين (الزيادة إن وجدت)
×× حـ/ الخزينة

مثال رقم (١٦)

أعدت الشركة الشرقية للتجهيزات المنزلية قائمة المركز المالي في ٢٠٠٠/١٢/٣١ لعرضها على الجمعية العامة قبل إقرار تخصيص وتوزيع الأرباح على النحو التالي:

أصول		الخصوم وحقوق المساهمين	
٥٠٠٠٠٠	أصول ثابتة	٢٥٠٠٠٠	رأس مال الأسهم ٢٥٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية ١٠ جنيه للسهم
٤٣٠٠٠٠	أصول متداولة متنوعة	٥٠٠٠٠	مدينون – أقساط الأسهم
		٢٠٠٠٠٠	
		١١٥٠٠٠	الاحتياطي القانوني
		٤٠٠٠٠	الاحتياطي النظامي
		٣٥٠٠٠٠	أرباح العام الحالي
		٧٥٠٠٠	أرباح محتجزة
		١٠٠٠٠٠	قرض السندات
		٥٠٠٠٠	خصوم متداولة متنوعة
٩٣٠٠٠٠		٩٣٠٠٠٠	

وقد أقرت الجمعية العامة فى أول إبريل ٢٠٠١ مقترح مجلس الإدارة بشأن تخصيص وتوزيع الأرباح علي النحو التالي :

١- الاحتياطي القانوني وفقا للنسبة المقررة بالقانون .
٢- تكوين احتياطي نظامي بنسبة ٥% .
٣- توزيع دفعة أولى للمساهمين والعاملين بواقع ٥%.
٤- مكافأة مجلس الإدارة ١٠% .
٥- نصيب حصص التأسيس ١٠% .
٦- توزيع دفعة ثانية للمساهمين والعاملين بواقع ١٠% .
٧- من بين أرباح العام الحالي مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه أرباح وتعويضات بيع بعض أصول الشركة وقد تقرر توزيع مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه فقط وحجز الباقي لمواجهة إحلال الأصول .
٨- حجز مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيها احتياطي رأسمالي وترحيل الباقي للعام التالي .

وقد قام مجلس الإدارة بتنفيذ قرار الجمعية العامة فى ٢٠ إبريل ٢٠٠١ وتم صرف المستحق للفئات المختلفة فيما عدا ٥٠٠٠ سهم لم يتقدم أصحابها لاستلام مستحقاتهم حتى تاريخه ، بالإضافة إلي ذلك فإن مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة ١٠٠٠٠ جنيه سنويا .

في ضوء البيانات السابقة ، يتم اجراء التحليل التمهيدي لعمليات تخصيص وتوزيع الأرباح ، وذلك علي النحو التالي :

(١) الاحتياطى القانونى

٣٥٠٠٠٠ × ٥% = ١٧٥٠٠ جنيه

ولكن إذا أضيف هذا المبلغ إلى رصيد الاحتياطي القانوني كما يظهر فى قائمة المركز المالى ، فيكون رصيده ١٣٢٥٠٠ جنيه (١١٥٠٠٠ + ١٧٥٠٠) ، وبذلك يزيد رصيد الاحتياطي عن نصف رأس المال المصدر ١٢٥٠٠٠ جنيه (٢٥٠٠٠٠ × ٥٠%) .

ونظرا لأن القانون يجيز وقف تجنيب نسبة الاحتياطى القانونى إذا بلغ رصيده نصف رأس المال المصدر ، يتم تجنيب مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه (١٢٥٠٠٠ نصف رأس المال المصدر - ١١٥٠٠٠ رصيد الاحتياطى الحالى) فقط كاحتياطي قانوني لهذا العام

(٢) الاحتياطي النظامي

٣٥٠٠٠٠ × ٥% = ١٧٥٠٠ جنيه .

(٣) يتم تكوين احتياطي إحلال الأصول بقيمة أرباح بيع الأصول أو التعويض عنها بعد استنزال ما قررت الجمعية العامة توزيعه من هذه الأرباح ، أى أن ما يحجز لهذا الاحتياطي ٧٠٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠) .

(٤) دفعة أولى للمساهمين والعاملين ٥% من رأس المال المدفوع :

٢٠٠٠٠٠ × ٥% = ١٠٠٠٠ جنيه

ويكون نصيب المساهمين :

١٠٠٠٠ × ٩٠ر٠ = ٩٠٠٠ جنيه

ونصيب العاملين :

١٠٠٠٠ × ١٠ر٠ = ١٠٠٠ جنيه

(٥) يحسب نصيب حصص التأسيس علي أساس ١٠% من الرصيد المتبقي

٢٤٢٥٠٠ (انظر قائمة التخصيص والتوزيع) × ١٠% = ٢٤٢٥٠ جنيه

(٦) تحسب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على أساس ١٠% من الرصيد المتبقي

٢٤٢٥٠٠ × ١٠% = ٢٤٢٥٠ جنيه

(٧) دفعة ثانية للمساهمين والعاملين ١٠% من رأس المال المدفوع :

٢٠٠٠٠٠ × ١٠% = ٢٠٠٠٠ جنيه

ويكون نصي المساهمين = ٢٠٠٠٠ × ٩ر٠ = ١٨٠٠٠ جنيه

ونصيب العاملين = ٢٠٠٠٠ × ١ر٠ = ٢٠٠٠ جنيه

(٨) الفائض المتبقي بعد التوزيعات السابقة :

١٧٤٠٠٠ جنيه (أنظر قائمة تخصيص توزيع الأرباح)

يخصم منه ٥٠٠٠٠ جنيه احتياطي رأسمالي طبقا للقانون النظامي للشركة ، ويرحل ما تبقى بعد ذلك إلى الأعوام التالية وقدره ١٢٤٠٠٠ جنيه (١٧٤٠٠٠ – ٥٠٠٠٠) .

(٩) اجمالي نصيب العاملين فى الأرباح (١٠٠٠ + ٢٠٠٠) = ٣٠٠٠ جنيه يقــل عن مجموع الأجور السنوية للعاملين ، لذلك يوزع المبلغ بالكامل عليهم .

(١٠) لم يتقدم أصحاب ٥٠٠٠ سهم للحصول على أرباحهم ، بما يعادل خمس عدد الأســهم ، وبالتالي فان ما تم سداده من توزيعات للمساهمين يعادل ٨٠% من الأرباح المستحقة لهم كتوزيعات ، لذلك فإن التوزيعات التى سددت نقدا ٢٧٠٠٠ × ٨٠% = ٢١٦٠٠ جنيه .

(١١) قد تحسب التوزيعات المسددة للمساهمين بطريقة أخري على النحو التالى :
نصيب السهم فى التوزيعات :
٢٧٠٠٠ جنيه (أرباح المساهمين) ÷ ٢٥٠٠٠ (عدد الأسهم) = ١٫٠٨ جنيه
عدد الأسهم التي حصلت علي أرباحها = ٢٥٠٠٠ – ٥٠٠٠ = ٢٠٠٠٠ سهم .
المسدد نقدا من التوزيعات = ٢٠٠٠٠ × ١٫٠٨ = ٢١٦٠٠ جنيه .

(١٢) تم تحديد رقم الأصول المتداولة المتنوعة باستنزال ما تم سداده نقدا كتوزيعات أرباح علي جميع الفئات من رصيد النقدية :
٤٣٠٠٠٠ – ٧٠١٠٠ – ٣٠٠٠ = ٣٥٦٩٠٠ جنيه

وتظهر قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح علي النحو التالي :

قائمة تخصيص وتوزيع الأرباح لعام ٢٠٠١

البيان		
الأرباح الصافية		٣٥٠٠٠٠
يجنب منها :		
احتياطي القانوني	١٠٠٠٠	
احتياطي نظامي	١٧٥٠٠	
إحتياطي إحلال الأصول	٧٠٠٠٠	
		٩٧٥٠٠
الأرباح القابلة للتوزيع		٢٥٢٥٠٠
توزع على النحو التالى :		
دفعة أولى للمساهمين	٩٠٠٠	
دفعة أولى للعاملين	١٠٠٠	
		١٠٠٠٠

٢٤٢٥٠٠		الرصيد المتبقي
		يوزع منه :
	٣٤٢٥٠	نصيب حصص التأسيس
	٢٤٢٥٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
	١٨٠٠٠	دفعة ثانية للمساهمين
	٢٠٠٠	دفعة ثانية للعاملين
٦٨٥٠٠		
١٧٤٠٠٠		الفائض المتبقي
		يحجز منه :
	٥٠٠٠	احتياطي رأس المال
١٧٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	المرحل للعام القادم

وتكون قيود اليومية على النحو التالى :

٣٥٠٠٠٠ حـ/ ملخص الدخل

٣٥٠٠٠٠ حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

ترحيل الأرباح الصافية لحساب التخصيص والتوزيع

٣٥٠٠٠٠ حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح

١٠٠٠٠ حـ/ الاحتياطي القانوني

١٧٥٠٠ حـ/ الاحتياطي النظامي

٧٠٠٠٠ حـ/ احتياطي إحلال الأصول

٥٠٠٠٠ حـ/ الاحتياطي الرأسمالي

٢٧٠٠٠ حـ/ أرباح المساهمين

٣٠٠٠ حـ/ أرباح العاملين

٢٤٢٥٠ حـ/ نصيب أصحاب حصص التأسيس

٢٤٢٥٠ حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

١٢٤٠٠٠ حـ/ الأرباح المحتجزة

تسجيل قرار تخصيص وتوزيع الأرباح

٢١٦٠٠		حـ/ أرباح المساهمين
٢٤٢٥٠		حـ/ نصيب أصحاب حصص التأسيس
٢٤٢٥٠		حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
	٧٠١٠٠	حـ/ البنك

سداد المستحق للفئات المذكورة فيما عدا أصحاب ٥٠٠٠ سهم لم يتقدموا لاستلام أرباحهم

٣٠٠٠		حـ/ أرباح العاملين
	٣٠٠٠	حـ/ الخزينة

سداد المستحق للعاملين

وتظهر قائمة المركز المالى بعد إجراء تلك التوزيعات وما تم سداده نقدا للفئات المختلفة من أصحاب الحقوق على النحو التالى :

قائمة المركز المالى فى ٢٠٠١/٤/٢٠

أصول		الخصوم وحقوق المساهمين	
٥٠٠٠٠٠	أصول ثابتة		**حقوق المساهمين**
٣٥٦٩٠٠	أصول متداولة متنوعة	٢٥٠٠٠٠	رأس مال الأسهم ٢٥٠٠٠ سهم عادى (القيمة الاسمية ١٠ جنيه للسهم .
		٥٠٠٠٠	مدينون – أقساط الأسهم
		٢٠٠٠٠٠	
		١٢٥٠٠٠	الاحتياطي القانوني (١١٥٠٠٠ + ١٠٠٠٠)
		٥٧٥٠٠	الاحتياطي النظامي (٤٠٠٠٠ + ١٧٥٠٠)
		٧٠٠٠٠	إحتياطي أحلال الأصول
		٥٠٠٠٠	إحتياطي راسمالي
		١٩٩٠٠٠	أرباح محتجزة (٧٥٠٠٠ + ١٢٤٠٠٠)
			خصوم طويلة الأجل
		١٠٠٠٠٠	قرض السندات
			خصوم متداولة
		٥٠٠٠٠	خصوم متنوعة
		٥٤٠٠	أرباح المساهمين (٥٠٠٠ × ١٫٠٨)
٨٥٦٩٠٠		٨٥٦٩٠٠	

سياسة توزيع الأرباح

تعكس سياسة توزيع الأرباح لكل شركة جوانب عديدة تتعلق بالنواحي المالية والتمويلية والادارية ، وبالتالي تؤثر علي أنشطة الشركة من ناحية وعلي توقعات المستثمرين الحاليين والمتوقعين لاتخاذ قرارات تتعلق بالاستثمار في الشركة أو التعامل معها . وتتوقف سياسة توزيع الأرباح علي فلسفة ادارة الشركة واتجاهاتها والأهداف التي ترغب في تحقيقها وتقييمها لمجموعة من الاعتبارات التي تؤثر في صياغة تلك السياسة . ذلك بالاضافة إلى الأسس والقواعد المنظمة لعملية توزيع الأرباح في شركات المساهمة الواردة في القوانين واللوائح والقرارات الوزارية والنظام الأساسي لكل شركة .

ومن أهم الاعتبارات التي تحظي بدراسة متأنية من جانب ادارة الشركة عند صياغتها لسياسة توزيع الأرباح ما يلي :

(١) اكتساب ثقة المساهمين والعاملين والأسواق المالية فى قدرة الشركة وتحفيزهم علي التعامل في أسهم الشركة المتداولة في البورصة .

(٢) تحقيق الاستقرار في ما يتوقعه المستثمر من عائد لاستثمارته في الشركة ، وذلك في شكل نمو سنوى في توزيعات الأرباح وتجنب تذبذبات فيها من عام إلى آخر ، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة درجة المخاطرة المحيطة بتلك التوزيعات ويؤثر سلبا على أسعار أسهم الشركة .

(٣) مقدرة الشركة علي تدبير مصادر تمويل خارجية ، فقد لا تستطيع أو لا ترغب في الاقتراض وبالتالي تعتمد على التمويل الداخلي (الأرباح) .

(٤) قد يؤدى ضعف الموقف السيولي إلي عدم إجراء (أو تخفيض) توزيعات الأرباح في العام الحالي .

وفي ضوء ما تقدم ، قد تقرر الجمعية العامة عدم توزيع أرباح في العام الحالي (بالرغم من تحقيق أرباح) وذلك لتدعيم المركز المالي أو لاستخدام الأرباح كمصدر تمويل داخلي للمشروعات والتوسعات بدلا من التمويل الخارجي . وقد تقرر الجمعية العامة توزيع أرباح غير نقدية في صورة أسهم مجانية لما قد يترتب علي التوزيعات النقدية من ضعف قدرة الشركة علي سداد التزاماتها في مواعيدها المحددة .

وعلي العكس من ذلك ، ففي حالة تحقيق خسائر في العام الحالي ، قد تقرر الجمعية العامة توزيع أرباح بهدف عدم الاضرار بسمعة الشركة وموقف اسهمها في أسواق الأوراق المالية ، ولتحقيق ذلك فإن الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة قد تستخدم بعض

الاحتياطيات غير محددة الأغراض أو الاحتياطي القانوني أو الأرباح المحتجزة لتوفير ما يلزم لإجراء التوزيعات المقررة .

أشكال توزيعات الأرباح

أشار قانون الشركات ولائحته التنفيذية إلى إجراء توزيعات الأرباح على المساهمين مع التركيز بصفة خاصة على التوزيعات النقدية دون ذكر أشكال التوزيعات الأخري ، وبالرغم من أن التوزيعات النقدية تمثل الشكل الشائع ، إلا أنه قد تتم التوزيعات بأشكال أخرى ، وتتلخص أشكال التوزيعات فيما يلي :

(أ) التوزيعات النقدية

تعد التوزيعات النقدية علي الفئات المختلفة من مساهمين وعمال وأصحاب الحصص وأعضاء مجلس الادارة الشكل الشائع لتوزيعات الأرباح . ويتم تسجيل استحقاق التوزيعات عقب صدور قرار الجمعية العامة بالاعلان عنها وذلك باعتبارها التزامات علي الشركة واجبة السداد ، وعند سدادها يتم تسجيل عملية السداد النقدى .

مثال رقم (١٧)

فى أول إبريل ٢٠٠٣ قررت الجمعية العامة لشركة السلام توزيع أرباح على المساهمين والعاملين تبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيها ، وفى ١٥ منه تم سداد المستحق للمساهمين .

وتطبيقا لما سبق عرضه من قواعد ، يحصل المساهمون علي ٩٠% من اجمالي التوزيعات ، ويحصل العاملون علي ١٠% منها . وتكون قيود اليومية علي النحو التالي :

(١) الإعلان عن توزيعات الأرباح في ٢٠٠٣/٤/١ :

مدين	دائن	البيان
٢٠٠٠٠٠		حـ/ تخصيص توزيع الأرباح
	١٨٠٠٠٠	حـ/ أرباح المساهمين
	٢٠٠٠٠	حـ/ أرباح العاملين

(٢) سداد التوزيعات النقدية في ٢٠٠٣/٤/١٥ :

مدين	دائن	البيان
١٨٠٠٠٠		حـ/ أرباح المساهمين
	١٨٠٠٠٠	حـ/ البنك

(ب) توزيعات الأرباح المؤجلة

قد يتم الإعلان عن توزيعات الأرباح ولكن لظروف تتعلق بنقص السيولة النقدية لـــدي الشركة وعدم قدرتها علي السداد النقدي في الوقت الحالي ، فقـــد تصـــدر الشـــركة لصـــالح المساهمين أوراق دفع مقابل تلك التوزيعات تستحق بعد فترة سماح معينة مضافا إليها فوائـــد عن هذه الفترة .

مثال رقم (١٨)

فى ٢٠٠٣/٣/١٥ قررت الجمعية العامة لشركة الإتفاق اجراء توزيعات أربـــاح علـــي المساهمين قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه ، ونظرا لعدم توافر سيولة كافية فى الوقت الحـــاضر فقـــد أصدرت الشركة فى ٢٠٠٣/٤/١٠ كمبيالات لأمر المساهمين تستحق في ٢٠٠٣/١٠/١٠ مـــع تحمل فوائد سنوية بمعدل ١٠% .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لما ورد في هذا المثال يتم حساب الفوائد علـــي النحـــو التالي :

مدة التأخير أو التأجيل ٦ شهور (٤/١٠ إلي ١٠/١٠)

الفائدة المدينة المستحقة = ٩٠٠٠٠ × (٦÷١٢) × ١٠% = ٤٥٠٠ جنيه .

وتكون قيود اليومية علي النحو التالي :

(١) الإعلان عن التوزيعات في ٢٠٠٣/٣/١٥ :

١٠٠٠٠٠		حـــ/ تخصيص وتوزيع الأرباح
	٩٠٠٠٠	حـــ/ أرباح المساهمين
	١٠٠٠٠	حـــ/ أرباح العاملين

(٢) إصدار أوراق أو صكوك الدفع في ٢٠٠٣/٤/١٠ :

٩٠٠٠٠		حـــ/ أرباح المساهمين
	٩٠٠٠٠	حـــ/ صكوك الدفع

(٣) سداد قيمة الصكوك والفوائد في ١٠/١٠/٢٠٠٣ :

٩٠٠٠٠		حـــ/ صكوك الدفع
٤٥٠٠		حـــ/ فوائد مدينة
	٩٤٥٠٠	حـــ/ البنك

(ج) التوزيعات العينية للأرباح :

تتمثل التوزيعات العينية للأرباح في أنها تتم في صورة عينية ، مثل تقديـــم الشـــركة لبعض أصولها أو استثماراتها في اوراق مالية للمساهمين كتوزيعات أرباح ، أو تنازل الشركة عن بعض حقوق الشركة المعنوية للمساهمين .

ويجب أن يتم تقويم تلك العناصر العينية علي أساس قيمتها السوقية العادلة واجـــراء التسوية اللازمة بين تلك القيم والقيم الدفترية لتلك العناصر ، وتسجيلها في الدفاتر علي هـــذا النحو .

مثال رقم (١٩)

قررت الجمعية العامة للشركة الوطنية في أول إبريل ٢٠٠٣ الاعلان عـــن توزيعـات أرباح علي المساهمين قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه ، وقد كان لدي الشركة اســتثمارات فــي أوراق مالية في إحدي الشركات الأخري تبلغ قيمتها المسجلة بالدفاتر ٤٥٠٠٠ جنيه وتبلــغ قيمتــها السوقية في تاريخ الإعلان عن التوزيعات ٥٠٠٠٠ جنيه . وقد تم توزيع الاســتثمارات علــي المساهمين في نفس التاريخ .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لما ورد في هذا المثال ، نعرض التحليل التالي لأهم النقــاط التي يتناولها :

(١) الفرق بين قيمة الاستثمارات المالية المسجلة بالدفاتر وقيمتها السوقية في تاريخ الإعلان عن التوزيعات يعتبر ربحا .
(٢) وفقا لنص القانون للعاملين حصة في التوزيعات النقدية فقط وليس لـــهم نصيــب فــي التوزيعات العينية للأرباح .

وتكون قيود اليومية علي النحو التالي :

(١) الإعلان عن التوزيعات في ١/٤/٢٠٠٣ :

٥٠٠٠٠ حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح
٥٠٠٠٠ حـ/ أرباح المساهمين

(٢) توزيع الأوراق المالية على المساهمين في تاريخ الاعلان :

٥٠٠٠٠ حـ/ أرباح المساهمين
٤٥٠٠٠ حـ/ استثمارات فى أوراق مالية (التكلفة التاريخية)
٥٠٠٠ حـ/ أرباح بيع أوراق مالية

(ذ) توزيعات أسهم مجانية :

يقصد بها اصدار الشركة لأسهم جديدة كزيادة فى رأس المال وتوزيعها مجانـــا علـــي المساهمين كتوزيعات ارباح كل حسب نصيبه فى الأرباح عن الأسهم التي يمتلكها . ولا يـترتب على اصدار الأسهم المجانية أي تغيير في حقوق المساهمين بالشركة حيث أن تلـــك الأســـهم توزع علي المساهمين بنسبة عدد الأسهم التي يمتلكها كل منهم ، وبالتالي لا تتأثر نسبة ملكية كل مساهم في الشركة . من ناحية أخري ، يترتب عليها تعديل في هيكل حقـــوق المســـاهمين حيث تزيد قيمة رأس مال الأسهم مقابل تخفيض مماثل في قيمة الأربـــاح المحتجـــزة بمقـــدار الأرباح الموزعة ، وبالتالي لا تتأثر حقوق المساهمين في مجملها .

وبالنسبة لتأثير توزيع الأسهم المجانية علي سعر سهم الشركة في البورصة ، فان حجـــم التأثير يتوقف علي نسبة عدد الأسهم المجانية الي عدد أسهم الشركة المتداولة في الســـوق . وقد لا يتأثر سعر سهم الشركة في السوق أو يكون التأثير طفيفا اذا كانت تلك النسبة ضئيلـــة ولا تشكل أي زيادة ملحوظة في حجم عرض أسهم الشركة المتداولة في السوق .

مثال رقم (٢٠)

فى أول مارس ٢٠٠٣ قررت الجمعية العامة لشركة الصفـا توزيعـات أربـــاح علـــي المساهمين قيمتها تعادل نسبة ٣٠% من عدد الأسهم المتداولة فى السوق وقدرهـا ١٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ٥ جنيهات للسهم . هذا مع العلم بأن القيمة السوقية للســـهم فـــي تـــاريخ الإعلان عن التوزيعات بلغت ٨ جنيهات للسهم .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لما ورد في هذا المثال ، نتعرض بالتحليل لبعض النقاط التالية :

(١) عدد الأسهم المجانية تعادل ٣٠% من عدد الأسهم المتداولة ، أي
١٠٠٠٠٠ سهم متداول × ٣٠% = ٣٠٠٠٠ سهم

(٢) لا يترتب على توزيع الأسهم المجانية أى تغيير فى نسبة الملكية بين المساهمين حيث أن الزيادة في عدد الأسهم (٣٠٠٠٠ سهم مجاني) سيتم توزيعها بنفس نسبة ملكية كل مساهم (٣٠%) في الشركة . بمعني أن المساهم الذي يملك ١٠٠ سهم سوف يحصل علي ٣٠ سهما مجانيا وأن المساهم الذي يمتلك ٥٠ سهم سوف يحصل علي ١٥ سهما مجانيا ، الأمر الذي سوف يبقى نسبة الملكية بين المساهمين كما هي قبل وبعد التوزيعات.

(٣) تم اعتماد القيمة الاسمية كأساس لتحديد قيمة التوزيعات (٥ جنيهات للسهم) بصرف النظر عن القيمة السوقية تطبيقا للمعايير المحاسبية الأمريكية التى تقضى باعتماد القيمة الاسمية إذا كانت الأسهم المجانية الموزعة تزيد عن ٢٥% من عدد أسهم الشركة المتداولة في السوق ، وعلي العكس من ذلك يجب اعتماد القيمة السوقية في عملية التقييم إذا كانت النسبة أقل من ذلك . وبالتالي تكون قيمة توزيعات الأرباح في شكل أسهم مجانية ١٥٠٠٠٠ جنيه (٣٠٠٠٠ سهم مجاني × ٥ جنيه القيمة الاسمية للسهم)

(٤) يترتب على توزيع الأسهم المجانية تخفيض قيمة الأرباح القابلة للتوزيع (أو الأرباح المحتجزة أو الاحتياطيات حسب الأحوال) بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه وفي نفس الوقت زيادة قيمة رأس مال الأسهم بنفس المبلغ . أي أن حقوق المساهمين في مجملها لا تتغير وانما التغيير ينحصر في هيكل حقوق المساهمين بزيادة أحد بنوده (رأس مال الأسهم) ونقص بند آخر (الأرباح المحتجزة) بنفس المبلغ .

وتكون قيود اليومية علي النحو التالي :

(١) عند الإعلان عن التوزيعات في أول مارس ٢٠٠٣ :

١٥٠٠٠٠		حـ/ تخصيص وتوزيع الأرباح
	١٥٠٠٠٠	حـ/ أرباح المساهمين

(٢) عند إصدار الأسهم المجانية وتوزيعها في تاريخ [illegible] عنها :

١٥٠٠٠٠   حـ/ أرباح المساهمين

    ١٥٠٠٠٠   حـ/ رأس مال الأسهم (أسهم مجانية)

توزيعات الأرباح علي أسهم متباينة الحقوق

سبق أن تعرضنا لأنواع الأسهم من حيث الحقوق أو الامتيازات التي يتمتع بها كل نوع وعلى وجه الخصوص الأسهم الممتازة والأسهم العادية . وقد تعرضنا أيضا لجوانب الامتياز أو التفضيل بالنسبة للأسهم الممتازة ، حيث قد تكون أسهم ممتازة عادية أو أسهم ممتازة تراكمية (مجمعة) الأرباح أو أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح أو أسهم ممتازة قابلة للتحويل الي أسهم عادية .

ولا شك أن هذه الحقوق أو الامتيازات تؤثر على عملية تخصيص وتوزيع الأرباح ، ففي حالة الأسهم الممتازة العادية فانها تحصل علي النسبة المقررة لها كربح قبل الأسهم العادية فقط في حالة وجود أرباح ، أما في حالة الخسائر فلا تحصل علي أرباح شأنها شأن الأسهم العادية . أما اذا كانت الأسهم الممتازة متراكمة الأرباح ، فانه يحق لها الحصول علي نصيبها في أرباح السنوات الماضية التي تحققت بها خسائر قبل حصول الأسهم العادية علي أية أرباح . وإذا كانت الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح ، فتحصل علي نصيبها في الأرباح قبل الأسهم العادية ثم تشارك الأسهم العادية في بقية الأرباح بعد حصول الأخيرة علي نسبة ربح معادلة لما حصلت عليه الأسهم الممتازة ، وقد يكون حق المشاركة مطلقا أو محددا بنسبة لا يتجاوزها .

مثال رقم (٢١)

الشركة الوطنية للمقاولات شركة مساهمة مصرية أنشئت في ١٩٩٧/١/١ ويتمثل هيكل رأسمالها على النحو التالى فى ٢٠٠١/١٢/٣١ :

رأس مال الأسهم

٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠ سهم ممتاز (٨%) ، القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه
٦٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠ سهم عادى ، القيمة الاسمية للسهم ٥٠ جنيه

وفى أول مارس ٢٠٠٢ قررت الجمعية العامة توزيع أرباح على حملة الأسهم عن عام ٢٠٠١ قدرها ١١٠٠٠٠ جنيه (بعد خصم النسبة المقررة للعاملين) .

وقد تبين أن توزيعات الأرباح علي مساهمي الشركة فى السنوات الأخيرة كانت على النحو التالى :

عام ١٩٩٧ صفر
عام ١٩٩٨ ١٦٠٠٠ جنيه
عام ١٩٩٩ ٤٥٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٠ ٩٠٠٠٠ جنيه

ولبيان كيفية توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية في ظل الافتراضات التالية عن حقوق الأسهم الممتازة :

أ – عادية الامتياز .
ب– متراكمة (مجمعة الأرباح)
ج– مشاركة فى الأرباح علما بأن النظام الأساسى للشركة ينص على أن مشاركة الأسهم الممتازة للأسهم العادية تتم بعد حصول الأسهم العادية على نسبة ربح مماثلة للأسهم الممتازة .
د– متراكمة ومشاركة فى الأرباح .

الحالة الأولي : افتراض أن الأسهم ممتازة عادية :

لتوضيح هذه الحالة ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) توزيعات الأرباح السنوية للأسهم الممتازة تحسب وفقا للنسبة المقررة لها علي أساس قيمتها الاسمية ، أي :

٤٠٠٠٠٠ × ٨% = ٣٢٠٠٠ جنيه .

(٢) تحصل الأسهم الممتازة العادية على ٨% فقط كتوزيعات أرباح إذا وجدت أرباح تكفى لذلك ، ففى عام ١٩٩٧ لم تحصل على شئ لعدم وجود أرباح ، وفى عام ١٩٩٨ حصلت فقط على ١٦٠٠٠ جنيه وهي تمثل اجمالي الأرباح فى هذا العام بالرغم من أن نصيبها ٣٢٠٠٠ جنيه الا أن الأرباح لا تكفي ، وفى الأعوام التالية حصلت على نصيبها فى الأرباح كاملا لوجود أرباح تكفى لذلك .

(٣) ليس من حق الأسهم الممتازة في هذه الحالة الحصول على الأرباح التى لم تحصل عليها فى العام ١٩٩٧ والعام ١٩٩٨ لأنها ليست متراكمة أو مجمعة الأرباح .

(٤) ليس من حق الأسهم الممتازة في هذه الحالة مشاركة الأسهم العادية فى باقى الأرباح لأنها ليست مشاركة فى الأرباح .

وفي ضوء ما سبق ، يحدد نصيب كل من الأسهم الممتازة العادية والأسهم العاديـــة كما يظهر في قائمة التوزيع التالية :

الفترة	اجمـــالي التوزيعات	نصيب الأسهم الممتازة	نصيب الأسهم العادية
١٩٩٧	-	-	-
١٩٩٨	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	-
١٩٩٩	٤٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	١٣٠٠٠
٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٨٠٠٠
٢٠٠١	١١٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٧٨٠٠٠

الحالة الثانية : افتراض أن الأسهم ممتازة متراكمة أو مجمعة الأرباح :

لتوضيح هذه الحالة ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) تحصل الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح على ٨% فقط كتوزيعات أرباح ، وإذا لـــم تكـف الأرباح أو في حالة خسائر ، فإنها تحتفظ بحقها في الحصول علـــى الأربـــاح المتـأخرة المتجمعة عليها عن السنوات التي لم تحصل فيها علي كامل نصيبها في أول عام تتحقـــق فيه أرباح تكفي لذلك .

وتطبيقا لذلك ، لم تحصل في عام ١٩٩٧ على نصيبها في الأرباح لعدم وجـــود أربـــاح ، وبالتالي يستحق لها مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه كأرباح مجمعة ، وفي عام ١٩٩٨ حصلت فقـــط على جميع الأرباح المتاحة وقدرها ١٦٠٠٠ جنيه من جملة اســـتحقاقاتها عـــن عـــامي ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ الذي يبلغ ٦٤٠٠٠ جنيها (٣٢٠٠٠ × ٢) ، أى أن صافي المســـتحق لها بعد ذلك التوزيع كأرباح مجمعة مرحلـــة ٤٨٠٠٠ جنيـــها (٦٤٠٠٠ جنيـــه - ١٦٠٠٠ جنيه) أو بطريقة أخري (٣٢٠٠٠ جنيه عن عام ١٩٩٧ + ١٦٠٠٠ جنيه عـــن عام ١٩٩٨) .

(٢) في عام ١٩٩٩ فإن الأرباح المقرر توزيعها لا تكفي لسداد المستحق للأســـهم الممتـازة مجمعة الأرباح عن العام الحالي والمستحق لها كأرباح مجمعة عـــن الســـنوات الســـابقة والذي يبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه (٤٨٠٠٠ جنيه مجمعة عـــن العـــامين الســـابقين + ٣٢٠٠٠ جنيه نصيبها عن العام ١٩٩٩) .

ونظرا لأن الأرباح المقرر توزيعها في هذا العام ٤٥٠٠٠ جنيها فقط ، فإنها تدفع للأســـهم الممتازة ولا تحصل الأسهم العادية على أى شئ ، كما يبقى مستحقا للأسهم الممتازة مبلغ

٣٥٠٠٠ جنيه (٨٠٠٠٠ جنيه اجمالي المستحق - ٤٥٠٠٠ جنيه الموزع) ترحل كتوزيعات مجمعة تدفع فى أول عام تالي تتحقق فيه أرباح .

(٣) فى عام ٢٠٠٠ بلغت الأرباح المقرر توزيعها ٩٠٠٠٠ جنيه ، تحصل منها الأسهم الممتازة علي التوزيعات المستحقة المجمعة لها عن أعوام سابقة (٣٥٠٠٠ جنيه) وتحصل أيضا علي نصيبها عن العام الحالي ٢٠٠٠ (٣٢٠٠٠ جنيه) ، أي أن اجمالي ما تحصل عليه الأسهم الممتازة في هذا العام يبلغ ٦٧٠٠٠ جنيه . وتكون الأسهم الممتازة قد حصلت علي كافة حقوقها حتى الأن ولم يعد مستحقا لها أرباحا متراكمة عن سنوات سابقة .

ويمكن بيان ما تحصل عليه الأسهم الممتازة من توزيعات في عام ٢٠٠٠ كما يلي :

أرباح مجمعة عن أعوام سابقة	٣٥٠٠٠ جنيه
نصيب عام ٢٠٠٠	٣٢٠٠٠ جنيه
اجمالي الموزع علي الأسهم الممتازة	٦٧٠٠٠ جنيه

(٤) تحصل الأسهم العادية علي باقي الأرباح الموزعة في عام ٢٠٠٠ :
٩٠٠٠٠ - ٦٧٠٠٠ = ٢٣٠٠٠ جنيه

(٥) فى عام ٢٠٠١ بلغت الأرباح الموزعة ١١٠٠٠٠ جنيه ، يتم سداد توزيعات الأسهم الممتازة عن العام أولا التي تبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه فقط وذلك لعدم وجود توزيعات متراكمة عن سنوات سابقة .

ويؤول الي الأسهم العادية مجمل باقي الأرباح المقترح توزيعها بعد نصيب الأسهم الممتازة ، وذلك علي النحوالتالي :
١١٠٠٠٠ - ٣٢٠٠٠ = ٧٨٠٠٠ جنيه

وفي ضوء ما سبق ، يحدد نصيب كل من الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح والأسهم العادية كما يظهر في قائمة التوزيع التالية :

الفترة	اجمالي توزيعات الأرباح	توزيعات متراكمة	نصيب الأسهم الممتازة	الموزع للأسهم الممتازة	الموزع للأسهم العادية
١٩٩٧	-	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	-	-
١٩٩٨	١٦٠٠٠	٤٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	١٦٠٠٠	-
١٩٩٩	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٥٠٠٠	-
٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	-	٣٢٠٠٠	٦٧٠٠٠	٢٣٠٠٠
٢٠٠١	١١٠٠٠٠	-	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٧٨٠٠٠

الحالة الثالثة : افتراض أن الأسهم ممتازة مشاركة في الأرباح :

لتوضيح هذه الحالة ، يتم إجراء التحليل التالي :

(١) تحصل الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح على ٨% كتوزيعات أرباح قبل الأسهم العادية ثم تعاود المشاركة في الأرباح الباقية مع الأسهم العادية بعد الوفاء بنسبة معادلة (٨%) كتوزيعات للأسهم العادية وفقا للنظام الأساسي للشركة .

(٢) في عام ١٩٩٧ لعدم وجود أرباح لا تحصل الأسهم علي أية توزيعات .

(٣) في عام ١٩٩٨ تبلغ التوزيعات ١٦٠٠٠ جنيه فقط تحصل عليها الأسهم الممتازة ولا تحصل الأسهم العادية علي أية توزيعات .

(٤) في عام ١٩٩٩ تحصل الأسهم الممتازة أولا على ٣٢٠٠٠ جنيه من المقترح توزيعه وقدره ٤٥٠٠٠ جنيه ، وتحصل الأسهم العادية علي باقي المبلغ وقدره ١٢٠٠٠ جنيه (٤٥٠٠٠ جنيه – ٣٢٠٠٠ جنيه) بالكامل نظرا لأن هذا المبلغ لا يتعدىٰ نسبة ٨% من رأس مال الأسهم العادية .

ويحسب النصيب المعادل لما تحصل عليه الأسهم الممتازة كدفعة للأسهم العادية علي أساس القيمة الاسمية للأسهم العادية كما يلي : ٦٠٠٠٠٠ × ٨% = ٤٨٠٠٠ جنيه

وبالتالي لا مجال لمشاركة الأسهم الممتازة في باقي الأرباح حيث أن النسبة التي حصلت عليها الأسهم العادية لم تصل بعد في هذا العام للنسبة المقررة لها .

(٥) في عام ٢٠٠٠ تحصل الأسهم الممتازة على ٣٢٠٠٠ جنيه أولا ثم تحصل الأسهم العادية على ٤٨٠٠٠ جنيه فقط (نسبة مماثلة لما حصلت عليه الأسهم الممتازة) ، ثم تشارك الأسهم الممتازة والأسهم العادية في الباقي الذي يحسب كما يلي :

اجمالي التوزيعات		٩٠٠٠٠ جنيه
يطرح منها :		
أسهم ممتازة ٨%	٣٢٠٠٠	
أسهم عادية ٨%	٤٨٠٠٠	
		٨٠٠٠٠ جنيه
باقي الأرباح المقترح توزيعها		١٠٠٠٠ جنيه

(٦) يوزع باقي الأرباح المقترح توزيعها مشاركة علي كل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية وذلك بنسبة القيمة الاسمية لكل منها أى بنسبة ٢ : ٣ أو بنسبة ٤٠% ، ٦٠% علي الترتيب حيث أن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ٤٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة الاسمية للأسهم العادية ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، وبذلك يكون :

نصيب الأسهم الممتازة = ١٠٠٠٠ × ٤٠% = ٤٠٠٠ جنيه

نصيب الأسهم العادية = ١٠٠٠٠ × ٦٠% = ٦٠٠٠ جنيه

(٧) جملة ما حصل عليه كل نوع من الأسهم من اجمـــالي التوزيعـات هـذا العـام (٩٠٠٠٠ جنيه) تكون علي النحو التالي :

الأسهم الممتازة = ٣٢٠٠٠ + ٤٠٠٠ = ٣٦٠٠٠ جنيه

الأسهم العادية = ٤٨٠٠٠ + ٦٠٠٠ = ٥٤٠٠٠ جنيه

(٨) فى عام ٢٠٠١ تحصل الأسهم الممتازة أولا على مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه ثم تحصل الأسهم العادية على نسبة معادلة تبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه ويوزع باقي الأرباح المقترح توزيعها علي كل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية بنسبة ٤٠% الي ٦٠% علي الترتيب . ويبلغ الباقي من التوزيعات المقترحة ٣٠٠٠٠ جنيه (١١٠٠٠٠ اجمالي التوزيعات المقترحة) يطرح منها اجمالي الموزع علي الأسهم كدفعة أولي (٣٢٠٠٠جنيه للأسهم الممتازة + ٤٨٠٠٠ جنيه للأسهم العادية) .

(٩) يوزع باقي التوزيعات المقترحة مشاركة بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لكل منهما ، يكون :

نصيب الأسهم الممتازة = ٣٠٠٠٠ × ٤٠% = ١٢٠٠٠ جنيه

نصيب الأسهم العادية = ٣٠٠٠٠ × ٦٠% = ١٨٠٠٠ جنيه

(١٠) جملة ما حصل عليه كل نوع من الأسهم من اجمالي توزيعات هـــذا العـام (١١٠٠٠٠ جنيه)

تكون علي النحو التالي :

الأسهم الممتازة = ٣٢٠٠٠ + ١٢٠٠٠ = ٤٤٠٠٠ جنيه

الأسهم العادية = ٤٨٠٠٠ + ١٨٠٠٠ = ٦٦٠٠٠ جنيه

وفي ضوء ما سبق ، يحدد نصيب كل من الأسهم الممتازة العادية والأسهم العادية كمـا يظهر في قائمة التوزيع التالية :

الفترة	اجمـــالي التوزيعات	نصيب الأسهم الممتازة	نصيب الأسهم العادية
١٩٩٧	-	-	-
١٩٩٨	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	-
١٩٩٩	٤٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	١٣٠٠٠
٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٥٤٠٠٠
٢٠٠١	١١٠٠٠٠	٤٤٠٠٠	٦٦٠٠٠

الحالة الرابعة : افتراض أن الأسهم ممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح :

لتوضيح هذه الحالة ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) تحصل الأسهم الممتازة متراكمة ومشاركة في الأرباح علـــي حصتـــها ٨% أولا قبل الأسهم العادية إذا وجدت أرباح تكفي لذلك ، وإذا وجدت خســـائر أو أربـــاح لا تكفي فإنه يتم تجميع المستحق لها كأرباح المتأخرة ليتم سداده في أول عام قادم تتحقـــق فيه أرباح كافية لذلك . بالاضافة الي ذلك ، تشارك الأسهم الأسهم العادية في باقي الأرباح بعد توزيع نسبة مماثلة (٨%) للأسهم العادية وفقا للنظام الأساسي للشركة بنسبة القيمـــة الاسمية لكل منهما .

(٢) بالنسبة للأعوام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠٠٠ لا يختلف نصيب كل من الأســـهم الممتـــازة والأسهم العادية في الأرباح الموزعة عن ما حصلوا عليه في الحالة الثانية التي تفـــترض أن الأسهم ممتازة متجمعة الأرباح حيث أنه في هذه الأعوام لم تكن التوزيعات المقترحـــة كافية لسداد دفعة واحدة للأسهم العادية (٨%) يكون باقي الأرباح المقترحة بعدها محـــل مشاركة بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية . وبصفة خاصة في عـــام ٢٠٠٠ حصلـــت الأسهم العادية بعد سداد المستحق للأسهم الممتازة علـــي مبلـــغ ٢٣٠٠٠ جنيـــه فقـــط كتوزيعات ، وهذا المبلغ يقل عن نسبة ٨% المماثلة للنسبة المقررة للأسهم الممتازة .

(٣) بالنسبة لعام ٢٠٠١ حيث لا توجد أرباح متراكمة للأسهم الممتازة عن أعوام ســـابقة ، فان نصيب الأسهم الممتازة والأسهم العادية يحدد تماما كما فـــي الحالـــة الثالثـــة التـــي تفترض أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح .

وفي ضوء ما سبق ، يحدد نصيب كل من الأسهم الممتازة مجمعـــة الأربـــاح والأســـهم العادية كما يظهر في قائمة التوزيع التالية :

الفترة	اجمالي توزيعات الأرباح	توزيعات متراكمة	نصيب الأسهم الممتازة	الموزع للأسهم الممتازة	الموزع للأسهم العادية
١٩٩٧	–	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	–	–
١٩٩٨	١٦٠٠٠	٤٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	١٦٠٠٠	–
١٩٩٩	٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٥٠٠٠	–
٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	–	٣٢٠٠٠	٦٧٠٠٠	٢٣٠٠٠
٢٠٠١	١١٠٠٠٠	–	٣٢٠٠٠	٤٤٠٠٠	٦٦٠٠٠

المشاركة الجزئية في الأرباح

قد يكون حق المشاركة غير كامل ، وذلك عندما ينص علي حد أقصي لنسبة مـــا تحصـــل عليه الأسهم الممتازة عند مشاركتها في الأرباح مع الأسهم العادية ، وفي هذه الحالة تحصـــل الأسهم العادية علي جميع الأرباح المقترح توزيعها والتي تزيد عن الحد الأقصي المقرر .

وحيث اقتصر العرض في المثال السابق على المشاركة الكاملة للأسهم الممتازة في الأرباح مع الأسهم العادية ، فإنه لتوضيح المشاركة الجزئية نفترض في المثال السابق أن الحد الأقصى لنسبة ما تحصل عليه الأسهم الممتازة ١٠% ، وبالتطبيق على الحالة الثالثة في هذا المثال (أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح) ، نورد التحليل والشرح التالي :

(١) فى عام ٢٠٠٠ تحصل الأسهم الممتازة على ٣٢٠٠٠ جنيه أولا ثم تحصل الأسهم العادية على ٤٨٠٠٠ جنيه فقط (نسبة مماثلة لما حصلت عليه الأسهم الممتازة) ، ثم تشارك الأسهم الممتازة والأسهم العادية فى الباقي الذي يحسب كما يلي :

اجمالي التوزيعات		٩٠٠٠٠ جنيه
يطرح منها :		
أسهم ممتازة ٨%	٣٢٠٠٠	
أسهم عادية ٨%	٤٨٠٠٠	
		٨٠٠٠٠ جنيه
باقي الأرباح المقترح توزيعها		١٠٠٠٠ جنيه

(٢) يوزع باقي الأرباح المقترح توزيعها مشاركة على كل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية وذلك بنسبة القيمة الاسمية لكل منها أى بنسبة ٢ : ٣ أو بنسبة ٤٠% ، ٦٠% على الترتيب حيث أن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ٤٠٠٠٠٠ جنيه والقيمة الاسمية للأسهم العادية ٦٠٠٠٠٠ جنيه ، وبذلك يكون :

نصيب الأسهم الممتازة = ١٠٠٠٠ × ٤٠% = ٤٠٠٠ جنيه

نصيب الأسهم العادية = ١٠٠٠٠ × ٦٠% = ٦٠٠٠ جنيه

وحيث أن ما تحصل عليه الأسهم الممتازة من المشاركة فى الأرباح (٤٠٠٠جنيه) لا يتعدي نسبة ٢% (١٠% - ٨%) التي تمثل الحد الأقصى للمشاركة والذي يبلغ ٨٠٠٠ جنيه (٤٠٠٠٠٠ القيمة الاسمية × ٢%) ، فان الأسهم الممتازة تحصل على كامل مبلغ المشاركة .

(٣) جملة ما حصل عليه كل نوع من الأسهم من اجمالي التوزيعات هذا العام (٩٠٠٠٠ جنيه) تكون على النحو التالي :

الأسهم الممتازة = ٣٢٠٠٠ + ٤٠٠٠ = ٣٦٠٠٠ جنيه

الأسهم العادية = ٤٨٠٠٠ + ٦٠٠٠ = ٥٤٠٠٠ جنيه

(٤) فى عام ٢٠٠١ تحصل الأسهم الممتازة أولا على مبلغ ٣٢٠٠٠ جنيه ثم تحصل الأسهم العادية على نسبة معادلة تبلغ ٤٨٠٠٠ جنيه ويوزع باقي الأرباح المقترح توزيعها على كل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية بنسبة ٤٠% الي ٦٠% على الترتيب . ويبلغ الباقي من التوزيعات المقترحة ٣٠٠٠٠ جنيه (١١٠٠٠٠ اجمالي التوزيعات المقترحة

يطرح منها اجمالي الموزع علي الأسهم كدفعة أولي (٣٢٠٠٠جنيه للأسهم الممتازة + ٤٨٠٠٠ جنيه للأسهم العادية) .

(٥) يوزع باقي التوزيعات المقترحة مشاركة بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لكل منهما ، يكون :

نصيب الأسهم الممتازة = ٣٠٠٠٠ × ٤٠% = ١٢٠٠٠ جنيه

وحيث أن الحد الأقصي لما تحصل عليه الأسهم الممتازة من المشاركة يجب ألا يتعدي مبلغ ٨٠٠٠ جنيه كما سبق بيانه ، تحصل الأسهم الممتازة علي هذا المبلغ فقط وليس مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه والباقي يؤول الي السهم العادية :

نصيب الأسهم العادية = ٣٠٠٠٠ – ٨٠٠٠ = ٢٢٠٠٠ جنيه

(٦) جملة ما حصل عليه كل نوع من الأسهم من اجمالي توزيعات هذا العام (١١٠٠٠٠ جنيه) تكون علي النحو التالي :

الأسهم الممتازة = ٣٢٠٠٠ + ٨٠٠٠ = ٤٠٠٠٠ جنيه

الأسهم العادية = ٤٨٠٠٠ + ٢٢٠٠٠ = ٧٠٠٠٠ جنيه

وفي ضوء ما سبق ، يحدد نصيب كل من الأسهم الممتازة العادية والأسهم العادية كما يظهر في قائمة التوزيع التالية :

الفترة	اجمالي التوزيعات	نصيب الأسهم الممتازة	نصيب الأسهم العادية
١٩٩٧	–	–	–
١٩٩٨	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	–
١٩٩٩	٤٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	١٣٠٠٠
٢٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٥٤٠٠٠
٢٠٠١	١١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٧٠٠٠٠

أسئلة وتدريبات

أولا : أسئلة مقال

(ناقش بشمول موجز الأسئلة التالية)

(١) ناقش أهم الملاحظات الواردة باللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري المنظمة لعملية تخصيص وتوزيع الأرباح في شركات المساهمة ؟

(٢) تعرض لأهم الجهود التي بذلت في الفترة الأخيرة في مصر فيما يتعلق بصياغة معايير محاسبية مصرية ؟

(٣) عدد أهم الخصائص النوعية التي تستخدم في الحكم علي مدى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ؟

(٤) تعرض باختصار لأهم الأمور الواجب توافرها لزيادة قيمة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ؟

(٥) ما الفرق بين تخصيص وتوزيع الأرباح في الشركات المساهمة ؟

(٦) تعرض باختصار لأهم أسس وقواعد تخصيص وتوزيع الأرباح في شركات المساهمة ؟

(٧) ما الفرق بين الاحتياطيات والمخصصات ؟

(٨) ما الفرق بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية من حيث مدي حقوقها في توزيعات الأرباح ؟

(٩) ما هي أنواع الأسهم الممتازة من حيث مدي الامتياز الذى تتمتع به بالنسبة لتوزيعات الأرباح ؟

(١٠) ما هي أشكال مشاركة الأسهم الممتازة للأسهم العادية في الأرباح ؟

ثانيا : تدريبات

التدريب الأول :

(أكمل الفراغات التالية بعبارات أو كلمات مناسبة)

(١) اقتصرت اللائحة التنفيذية لقانون الشركات في مصر على عرض حساب الأرباح والخسائر وقائمة المركز المالى دون إشارة الي حسابي ________________ ________________.

(٢) مقارنة بالاتجاهات الحديثة ، لم تتعرض اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصرى للقوائم المالية التالية ________________________ .

(٣) مفهوم الدخل الذى حددته اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصرى أقرب الي مفهوم الربح ________________ .

(٤) تبويب عناصر الايرادات والمصروفات وفقا للأنشطة يتضمن عرضها في أقسام مستقلة ، من أهم تلك الأقسام ما يلي :

(٥) الخلط بين العناصر التشغيلية الناتجة عن العمليات وبين العناصر الأخرى يؤدى إلى اهدار مبدأ قابلية القوائم المالية ________ ومبدأ ________ في الممارسات المحاسبية .

(٦) يقصد بالمحافظة علي رأس المال عدم تآكله بتوزيع ________________ علي المساهمين نتيجة للقياس المحاسبي ________________ .

(٧) تتطلب المحافظة علي رأس المال بالدرجة الأولى اتخاذ اجراءات عديدة من أهمها :

(٨) قد تتبني الشركة اختيار بدائل محاسبية تؤدى الي تدنية الأرباح الحالية وذلك لتحقيق بعض الأغراض من أهمها ________________________ ________________________ .

(٩) قد تتبني الشركة اختيار بدائل محاسبية تؤدي الي تعظيم الأرباح الحالية لتحقيق بعض الأغراض من أهمها ________________________ ________________________ .

(١٠) تفضل الادارة اختيار السياسات المحاسبية التي تؤدي الي اظهار مؤشرات الربحية علي نحو يتصف باتجاه الاستقرار والنمو المعقول مقارنة بالفترات السابقة وذلك بهدف ________ درجة المخاطرة ، مما ينعكس ______ علي أسعار أسهم الشركة في البورصة .

(١١) يتطلب مبدأ ________________ توفير كافة البيانات الضرورية التي تمكن المستخدمين من فهم وتفسير المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية .

(١٢) يحجز ________ على الأقل من الأرباح الصافية كاحتياطي قانوني ، ويوقف تجنيب هذا الاحتياطي إذا بلغ رصيده ________________ .

(١٣) الاحتياطي ______________ يحدد بموجب نص في ________________ للشركة .

(١٤) تحسب النسبة المقررة لحملة الأسهم الممتازة على أساس ________________ بصرف النظر عن قيمتها الاسمية .

(١٥) توزع دفعة أولى نقدا على حملة الأسهم العادية والعاملين معا ________________ من رأس المال .

(١٦) لا يقل نصيب العاملين عن _____ % من الأرباح التى يتقرر توزيعها نقدا وبشرط ألا ________________ .

(١٧) يتم توزيع الدفعة الأولى النقدية على المساهمين والعاملين ________ % للمساهمين _____ % للعاملين .

(١٨) لا يجوز أن يخصص لحصص التأسيس أو الأرباح ما يزيد عن ______ % من الأرباح القابلة للتوزيع ________________ من رأس المال على الأقل للمساهمين والعاملين .

(١٩) لا يجوز تقرير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة أكثر من _____ % من الأرباح القابلة للتوزيع بعد الوفاء بنسبة _____ % من رأس المال على الأقل للمساهمين والعاملين .

(٢٠) تستحق الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين والعاملين وأصحاب الحصص بمجرد ________________ .

(٢١) يتم تقييم توزيعات الأرباح العينية علي أســـاس ________________ للعناصر العينية المقدمة من الشركة للمساهمين .

(٢٢) يتم استخدام القيمة ________ للسهم عند تقييم الأسهم المجانيـــة التــى تــوزع كأرباح علي المساهمين اذا كانت نسبتها أكثر مــن ٢٥% مــن عــدد أســهم الشــركة المتداولة .

(٢٣) مشاركة الأسهم الممتازة للأسهم العادية في الأرباح قد تكون ______ أو ____ .

(٢٤) التوزيعات النقدية للمساهمين والعاملين ، بينما تقتصر التوزيعات العينية فقط علي __________ .

(٢٥) توزيعات الأرباح في شكل أسهم يطلق عليها الأسهم ______________ .

التدريب الثاني

فيما يلي البيانات المتعلقة باحدي شركات المساهمة عن العام المنتهي في أخــر ديســمبر ٢٠٠٢ والمتعلقة بتوزيع الأرباح :

صافي الربح عن العام المنتهي في آخر ديسمبر ٢٠٠٢	٢٠٠٠٠٠ جنيه
رأس مال الأسهم (مدفوع منها ٨٠%)	٥٠٠٠٠٠ جنيه
الأرباح المحتجزة في أول يناير ٢٠٠٢	٦٠٠٠٠ جنيه
مجموع أجور العاملين السنوية	٢٠٠٠٠ جنيه

وقد أقرت الجمعية العامة فى أول مارس ٢٠٠٢ مقترح مجلس الإدارة بشأن تخصيص وتوزيع الأرباح علي النحو التالي :

١ – يحجز احتياطي قانوني وفقا للنسبة المقررة بالقانون ، علما بأن رصيده الحالي ٤٠٠٠٠ جنيه .
٢ – حجز احتياطي نظامي بنسبة ٥% .
٣ – توزيع دفعة أولى للمساهمين والعاملين بواقع ٥%.
٤ – مكافأة مجلس الإدارة ١٠% .
٥ – نصيب حصص التأسيس ١٠% .
٦ – توزيع دفعة ثانية للمساهمين والعاملين بواقع ١٠% .

٧ - حجز ٦٠% من أرباح بيع أصول رأسمالية خلال العام والتي بلغت ٥٠٠٠٠ جنيه
كاحتياطي لمواجهة إحلال الأصول .
٨ - حجز مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيها كاحتياطي رأسمالي واضافة الباقي للأرباح المحتجزة .

التدريب الثالث :

فى أول يوليه ٢٠٠٣ قررت الجمعية العامة للشركة الماسية توزيع أرباح علي المساهمين والعاملين تبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيها ، وفى ١٥ منه تم سداد المستحق للمساهمين .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة .

التدريب الرابع :

فى ٢٠٠٣/١/١ قررت الجمعية العامة لشركة الأزهار اجراء توزيعات أرباح علي المساهمين قيمتها ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، ونظرا لعدم توافر سيولة كافية فى الوقت الحاضر فقد أصدرت الشركة فى ٢٠٠٣/١/١٠ كمبيالات لأمر المساهمين تستحق في ٢٠٠٣/٩/١٠ مع تحمل فوائد سنوية بمعدل ١٢% .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة.

التدريب الخامس :

قررت الجمعية العامة لشركة المباركية فى أول سبتمبر ٢٠٠٣ الاعلان عن توزيعات أرباح علي المساهمين قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيه ، وقد كان لدي الشركة استثمارات في أوراق مالية تبلغ قيمتها الدفترية ٨٠٠٠٠ جنيه ، وتبلغ قيمتها السوقية فى تاريخ الإعلان عن التوزيعات ١٠٠٠٠٠ جنيه . وقد تم توزيع الأوراق المالية علي المساهمين في ذلك التاريخ .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة .

التدريب السادس :

فى أول مايو ٢٠٠٣ قررت الجمعية العامة لشركة الاتحاد توزيعات أرباح علي المساهمين في شكل ٤٠٠٠٠ سهم مجاني تعادل ٤٠% من عدد أسهم الشركة المتداولة في السوق ، علما بأن القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه . هذا مع العلم بأن القيمة السوقية للسهم في تاريخ الإعلان عن التوزيعات بلغت ١٥ جنيها للسهم .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة .

التدريب السابع :

البيانات التالية متعلقة بتوزيع الأرباح باحدى الشركات المساهمة المصرية :

عام ٠١   ٣٠٠٠ جنيه
عام ٠٢   ٦٠٠٠ جنيه
عام ٠٣   ٢٠٠٠٠ جنيه
عام ٠٤   ٤٠٠٠٠ جنيه

فاذا علمت أن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ١٠٠٠٠٠ جنيه والنسبة المقررة لها كأرباح ٥% ، وأن القيمة الاسمية للأسهم العادية ٤٠٠٠٠ جنيه .

المطلوب :

بيان نصيب كل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية في توزيعات الأرباح في كل عام في الحالات التالية :

١- الأسهم الممتازة عادية .

٢- الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح .

٣- الأسهم الممتازة مشاركة كاملة في الأرباح (بدون حد أقصى) .

٤- الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح بحد أقصى ٨% .

٥- الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح (بدون حد أقصى) .

الفصل الرابع

المحاسبة عن الالتزامات طويلة الأجل

تعتمد الشركات المساهمة في تدبير الأموال اللازمة لممارسة أنشطتها شأنها شأن العديد من التنظيمات الأخرى على مصدرين أساسين هما :

(١) المصادر الداخلية للتمويل ، وتتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطيات ، والأرباح المحتجزة ، أو ما يطلق عليه رأس المال المملوك .

(٢) المصادر الخارجية للتمويل ، وتتضمن الإقتراض من الغير ، أو ما يطلق عليه رأس المال المقترض .

وقد سبق أن تعرضنا للمحاسبة عن رأس المال المملوك والمكتسب في الفصلين السابقين ، ونتعرض في هذا الفصل لشرح رأس المال المقترض بصفة عامة والاقتراض طويل الأجل وبصفة خاصة قرض السندات كأحد المصادر الخارجية للتمويل .

ولتغطية موضوع الالتزامات (القروض) طويلة الأجل ، سوف نتعرض لعدد من الموضوعات بالشرح والتحليل ، من أهمها :

- مصادر التمويل الخارجية
- طبيعة قرض السندات
- المحاسبة عن إصدار قرض السندات
- المحاسبة عن فائدة السندات
- المحاسبة عن سداد قرض السندات

مصادر التمويل الخارجية

تعتمد الشركات بصفة عامة والشركات المساهمة بصفة خاصة على مصادر خارجية لتدبير احتياجاتها المالية اللازمة لتسيير أعمالها ومواجهة التوسعات التي تتضمنها الخطط الاستثمارية للشركة .

وتتمثل المصادر الخارجية للتمويل في كل من الاقتراض قصير الأجل والاقتراض طويل الأجل ، وبصفة عامة لا تختلف طبيعة كل منهما ، وبالتالي المعالجة المحاسبية للأحداث المالية المرتبطة بهما عما سبق دراسته في أصول ومبادئ المحاسبة . الا أن الجديد في هذا الموضوع يتعلق بأحد الأشكال الهامة للاقتراض طويل الأجل التي تعتمد عليه الشركات المساهمة كمصدرأساسي للتمويل والذي يتمثل في إصدار قروض السندات .

ونظرا لأهمية قرض السندات باعتباره أداة لتجميع الأموال الضخمة التي قد تشكل نسبة كبيرة في هيكل رأس المال لبعض الشركات المساهمة ، وما يقتضيه ذلك من ضرورة المحافظة علي حقوق حملة تلك السندات ، فقد تتضمن قانون الشركات ولائحته التنفيذية بعض الإجراءات والقواعد التي تحكم عملية اصدار تلك السندات والفائدة المرتبطة بها وسدادها أو ردها .

المفاضلة بين زيادة رأس المال والاقتراض من الغير

عندما تواجه الشركات إصدار قرار يتعلق بتدبير احتياجات مالية طويلة الأجل ، فإنها تفاضل بين اللجوء إلي زيادة رأس المال للحصول علي تلك الاحتياجات من المساهمين أو الي الاقتراض وللحصول علي تلك الاحتياجات من المقرضين أوالدائنين .

وتفضل الشركة اللجوء إلى الاقتراض إذا كانت تكلفة الاقتراض (الفائدة على الأموال المقترضة) أقل من العائد المتوقع من استثمار الأموال المقترضة في عمليات الشركة ، بمعني أن معدل العائد علي استثمار الأموال المقترضة أكبر من تكلفة الحصول عليها ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة العائد علي رأس المال المملوك .

ويطلق على هذه العملية اصطلاح Financial Leverage أو المتاجرة بالملكية Trading on the Equity حيث يتمكن الملاك أو القائمين علي ادارة الشركة من إقتراض أموال من الغير واستثمار تلك الأموال في أعمال تدر عائدا أعلي من تكلفة القروض ، الأمر الذي ينعكس في زيادة معدل العائد علي الأموال المملوكة .

ومن أهم العناصر التي تدخل في حساب تكلفة الأموال المقترضة عنصر الخفض في عبء الضريبة على الدخل التي تتحملها الشركة ، حيث الفائدة أحد العناصر التي تحمل على الدخل قبل الوصول الي الوعاء الضريبي الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الوعاء الضريبي بمقدار الفائدة وبالتالي انخفاض الضريبة المستحقة . وعلي العكس من ذلك فإن توزيعات الأرباح التي تمثل الي حد كبير تكلفة الأموال المملوكة ليست من بين العناصر التى تحمل أو تخصم قبل الوصول إلي الوعاء الضريبي باعتبارها توزيعات للربح وليس تكليفاً عليه .

ونورد المثال التالي لتوضيح الأساس الذي تعتمد عليه الشركة فى اتخاذ قرار المفاضلة بين بين مصادر التمويل .

مثال رقم (٢٢)

شركة الاتحاد المصرية شركة مساهمة مصرية تبلغ قيمة أصولها ٢ مليون جنيه ، اقتصر هيكل تمويلها علي المصادر الداخلية فقط ، وتبلغ أرباحها فى المتوسط ٢٠٠٠٠٠ جنيه قبل الضرائب على الدخل .

وتعتزم الشركة إجراء بعض التوسعات والإضافات التي تتطلب أموالا إضافية قدرها ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، ويقدر العائد علي الاستثمار المتوقع لاستخدام تلك الأموال ١٢% سنويا . ولتدبير هذه الأموال تفاضل الشركة بين البديلين التاليين :

(١) زيادة رأس مال الشركة من ١٠٠٠٠ سهم إلى ١٢٠٠٠ سهم لتدبير .
(٢) اقتراض الأموال الإضافية بمعدل فائدة ٩% سنويا .

فإذا كان معدل الضريبة على الدخل ٤٠% فإن قرار الاختيار بين البديلين المشار اليهما يتم على الأساس التالى :

	البديل الأول	البديل الثانى
متوسط الدخل الحالي	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
الدخل المتوقع من استثمار الأموال الإضافية (٤٠٠٠٠٠ × ١٢ر٠)	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
صافى الدخل قبل الفوائد والضرائب	٢٤٨٠٠٠	٢٤٨٠٠٠
الفائدة على الأموال المقترضة (٤٠٠٠٠٠ × ٠٩ر٠)	—	٣٦٠٠٠
صافى الدخل قبل الضرائب	٢٤٨٠٠٠	٢١٢٠٠٠
الضريبة على الدخل ٤٠%	٩٩٢٠٠	٨٤٨٠٠
صافى الدخل	١٤٨٨٠٠	١٢٧٢٠٠
عدد الأسهم	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠
نصيب السهم فى الربح (١٤٨٨٠٠ ÷ ١٢٠٠٠)	٤٠٠ر١٢	
نصيب السهم فى الربح (١٢٧٢٠٠ ÷ ١٠٠٠٠)		٧٢٠ر١٢

ويتضح من التحليل في الجدول السابق أن لجوء الشركة إلى الاقتراض سوف يزيد من العائد على السهم بمبلغ ٣٢ قرشا لكل سهم (٧٢٠ر١٢ – ٤٠٠ر١٢) ، وذلك نتيجة لانخفاض تكلفة الاقتراض عن عائد الاستثمار على الأموال المقترضة .

طبيعة قرض السندات

تلجأ شركات المساهمة إلي الجمهور لتجميع الأموال عن طريق إصدار ما يسمي بقرض السندات ، وتعرف السندات بأنها قرض يتم تقسيمه إلى أجزاء صغيرة نسبيا يطلق علي كل منها لفظ (سند) ، ويتم بيع هذه السندات للجمهور عن طريق الاكتتاب فيها كما يحدث بالنسبة لبيع الأسهم تماما .

ويعرف السند بأنه تعهد بسداد مبلغ محدد من المال (قيمة الاستحقاق) في تاريخ معين (تاريخ الاستحقاق) ، مع دفع الفوائد الدورية كنسبة مئوية من القيمة المثبتة علي السند (القيمة الاسمية) ، ويباع نظير مبلغ معين (سعر أو قيمة الاصدار) .

وتعتبر السندات أحد أشكال الأوراق المالية التى تصدرها شركات المساهمة بجانب الأسهم وحصص التأسيس وحصص الأرباح والصكوك وغير ذلك من الأدوات المالية المستحدثة ، وهناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين السهم والسند ، وتتلخص أوجه التشابه بين الأثنين فيما يلى :

(١) كلاهما يعتبر ورقة مالية .
(٢) قابلية كل منهما للتداول .
(٣) يحقق كل منهما إيرادا دوريا (الفائدة بالنسبة للسند والربح بالنسبة للسهم) .
(٤) كلاهما يعتبر مصدرا من مصادر التمويل .

إلا أن أوجه الاختلاف عديدة وجوهرية ، نلخصها فى الشكل التال :

أوجه الخلاف	*السهم*	*السند*
(١) الطبيعة القانونية	جزء (حصة) من راس المال	جزء من قرض (دين على الشركة)
(٢) العائد الدورى	غير محدد ويتغير بتغير الأرباح وسياسة توزيعها	محدد كنسبة مئوية ثابتة من قيمة السند الاسمية
(٣) أولوية الحصول على العائد	بعد دفع فائدة السندات وإذا وجدت أرباح	تدفع فائدته قبل توزيع أية أرباح ، وحقه ثابت حتى ولو لم تكن هناك أرباح
(٤) التكييف المحاسبى والضريبى للعائد	توزيعا للربح إذا وجد ولا يخصم من الوعاء الضريبى	تكليفا على الربح وتخصم الفائدة قبل الوصول للوعاء الضريبى وصافى الربح
(٥) إدارة الشركة	لحامل السهم حق التدخل فى الإدارة ، الحضور والتصويت فى الجمعية العامة	لا يحق لحامله التدخل فى إدارة الشركة أو حضور الجمعية العامة
(٦) استرداد القيمة	لا ترد قيمة السهم خلال حياة الشركة فيما عدا حالة استهلاك رأس المال	ترد قيمته فى تاريخ معين ، تاريخ الاستحقاق
(٧) العلاقة بعد رد القيمة	تظل العلاقة قائمة فى حالة استهلاك الأسهم فى صورة أسهم تمتع	تنقطع العلاقة تماما بين حامل السند والشركة
(٨) مستوى الضمان	ضمان عام على الأصول ولا يحصل حامل السهم على نصيب فى التصفية إلا بعد سداد الديون	قد يكون للسند ضمان على بعض الأصول (أو ضمانا عاما) ويحصل حامل السند على حقه عند التصفية قبل حامل السهم
(٩) التنظيم والتمثيل الجماعى	الجمعية العامة	جماعة حملة السندات ، لهم حق حضور الجمعية العامة دون التدخل فى الإدارة أو التصويت

شكل رقم (٤)
أوجه الاختلاف بين السهم والسند

القواعد والإجراءات القانونية

تنظم اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الأمور المتعلقة بالسندات في المواد من ١٥٩ إلي ١٨٥ ، وتتلخص أهم القواعد والإجراءات فيما يلي :

(١) تصدر الشركة السندات فى شكل شهادات اسمية بقيمة موحدة قابلة للتداول ، وتمثل السندات من ذات الإصدار الواحد حقوقاً متساوية لحامليها في مواجهة الشركة .
(٢) تصدر السندات بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة .
(٣) لا يجوز للشركة إصدار سندات إلا بعد أداء رأس المال المصدر بالكامل ، ويجوز ذلك في حالات استثنائية نصت عليها اللائحة فى المادة رقم (١٦٣) .
(٤) لا يجوز أن تتجاوز قيمة السندات السابقة التي أصدرتها الشركة والمتداولة في أيدى الجمهور – مضافاً إليها الإصدار المقترح للسندات الجديدة – عن صافي أصول الشركة وقت الإصدار إلا بقرار من الوزير المختص .
(٥) فى حالة إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم يجب ألا يقل سعر إصدار السند عن القيمة الاسمية للسهم .
(٦) ألا تتجاوز قيمة السندات القابلة للتحويل إلي أسهم بالإضافة إلى قيمة أسهم الشركة القائمة قيمة رأس المال المرخص به .
(٧) يكون للأسهم التى يحصل عليها حملة السندات في حالة إبدائهم الرغبة في التحويل ، حقوق في الأرباح المدفوعة عن السنة المالية التي تم فيها التحويل .
(٨) يجب أن يرفق بنشرة الاكتتاب العام فى السندات نسخة من آخر ميزانية للشركة وتقرير عن نشاطها فى السنة الأخيرة .
(٩) إذا لم تتم تغطية جميع السندات المطروحة للاكتتاب خلال المدة المقررة أو أية مدة أخرى يتقرر مد الاكتتاب إليها ، يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر الاكتفاء بإصدار القدر الذى تمت تغطيته من السندات وإلغاء الباقي .
(١٠) تتكون جماعة حملة السندات وفقا لمجموعة من الاشتراطات التي حددها نظام قانون الشركات ولائحته التنفيذية ، ويكون غرض هذه الجماعة حماية المصالح المشتركة لحملة السندات والمحافظة علي حقوقهم ، ويكون لهذه المجموعة ممثل قانوني من بين اعضائها يتم اختياره بالأغلبية المطلقة للأعضاء ويكون له حق حضور الجمعية العامة وليس له حق المشاركة فى الإدارة أو التصويت فى الجمعية العامة .

أنواع السندات

تختلف أنواع السندات التي تصدرها الشركات المساهمة من جوانب عديدة تتمتع كل منها بخصائص معينة بغرض توفير العديد من الخيارات أمام الجمهور لجذبهم نحو اختيار ما يتناسب مع رغباتهم واتجاهاتهم . علي سبيل المثال ، قد يكون بعض المستثمرين أقل قبولا للمخاطرة فيقبلون علي السندات المضمونة وذات العائد الثابت المعتدل ، وعلي العكس من ذلك فان البعض الآخر قد يكون أكثر قبولا للمخاطرة فيقبلون علي السندات غير المضمونة وذات العائد المتغير والمرتفع . ويتضح من ذلك أن تعدد أنواع السندات يشكل عوامل جذب

للمستثمرين للاقبال علي شرائها . ونعرض فيما يلي لأهم أنواع السندات والأكثر شيوعاً مبوبة في المجموعات التالية :

أولا : من حيث طبيعة الملكية وسهولة التداول

تنقسم السندات من هذه الزاوية إلي سندات اسمية وسندات لحاملها :

سندات اسمية

وهى السندات التي تسجل باسم صاحبها ولا يتم نقل ملكيتها إلا بعد التنازل عنها كتابة وبعد موافقة الشركة والتأشير بذلك في سجلاتها ، وقد أوجب المشرع أن تكون السندات التي تصدرها الشركات المساهمة في مصر اسمية .

سندات لحاملها

لا تحمل اسم صاحبها ، وتعتبر حيازتها بمثابة سند ملكيتها ، ويتم نقل ملكيتها بتسليمها من يد إلي أخرى ، ويكون صرف الفائدة بموجب الكوبون المرفق بالسند ، كما تعتبر حيازتها سند استرداد قيمتها .

ثانيا : من حيث طريقة السداد

تنقسم السندات من هذه الزاوية إلي سندات ترد نقدا ، وسندات ترد عينا ، وسندات ترد بتحويلها الي أسهم :

سندات ترد نقداً

وهى السندات التي ترد قيمتها نقداً فى تاريخ الاستحقاق .

سندات ترد عيناً

وهى السندات التي ترد قيمتها فى تاريخ الاستحقاق بتنازل الشركة عن بعض أصولها أو تقديم بعض منتجاتها لحملة السندات سداداً لقيمتها .

سندات قابلة التحويل إلى أسهم

وهي السندات التي يكون لحاملها الحق في طلب تحويلها إلي أسهم وفقا لشروط وفي مواعيد محددة ، وفي هذه الحالة يتحول حامل السند إلي مساهم ، وبالاضافة الي الاشتراطات السابق ذكرها في هذا الخصوص اشترط القانون أن يكون لمساهمي الشركة الأولوية في شراء تلك السندات .

ثالثا: من حيث الضمانات

تنقسم السندات من هذه الزاوية إلي سندات غير مضمونة ، وسندات مضمونة ، وسندات خطرة :

سندات بدون ضمان

وهى السندات التي تصدر بدون تحديد بعض الأصول كرهن ضمانا لها ، ويكون لحملة هذه السندات الضمان العادى كباقي الدائنين وهو الضمان العام علي جميع أصول الشركة .

سندات مضمونة

وهى السندات التي تصدر بضمان خاص علي بعض أصول الشركة كالضمانات العقارية (أراضي ومباني) أو استثمارات الشركة في أوراق مالية ، أو منتجات الشركة ، أو غير ذلك من الضمانات أو الكفالات .

سندات خطرة

وهي سندات بدون ضمانات عالية المخاطرة يطلق عليها مصطلح Junk Bond حيث تصدرها شركات مركزها المالي غير جيد كما في حالة زيادة التزامات الشركة عن أصولها وضعف مركزها النقدي وحالة السيولة .

رابعاً : من حيث توقيت السداد أو الرد

تنقسم السندات من هذه الزاوية إلي سندات ترد دفعة واحدة ، وسندات ترد علي دفعات، وسندات ترد عند الطلب أو الاستدعاء :

سندات ترد دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق

أى يتم سداد قيمة السندات في تاريخ معين (تاريخ الاستحقاق) دفعة واحدة ، أى كامل القيمة مرة واحدة دون سداد أي جزء منها خلال فترة القرض .

سندات ترد على دفعات

أى يتم رد قيمتها علي عدة دفعات في تواريخ محددة بحيث يتم استهلاك قيمة السندات بالكامل مع نهاية مدة القرض ، أي سدادها علي أقساط .

سندات ترد عند الطلب

وهى السندات التي تصدر ويكون للشركة المساهمة الحق في استدعائها ورد قيمتها الاستردادية لحملة السندات في الوقت الذي تختاره بمجرد ابداء رغبتها في ذلك

خامساً : من حيث نوع العائد

تنقسم السندات من هذه الزاوية إلي سندات ذات عائد دوري ثابت ، وسندات ذات عائد دوري متغير :

سندات ذات عائد دورى ثابت

وهى السندات التى تصدر بمعدل فائدة سنوى ثابت لا يتغير بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة ، وقد يكون دفع الفائدة في نهاية كل سنة أو علي فترات دورية متساوية خلال السنة نصف سنوي أو ربع سنوي أو شهري .

سندات ذات عائد دورى متغير

وهى السندات التي تصدر ويتكون عائدها من جزئين ، الأول ثابت كنسبة مئوية سنوية ، والثاني متغير يتوقف علي ما تحققه الشركة من أرباح ، أى يكون لهذه السندات حق المشاركة في جزء من الأرباح فى أحوال معينة . وقد تصدر السندات ويتوقف حصولها علي عائد علي تحقيق الشركة لأرباح ويطلق عليها في هذه الحالة سندات دخل .

سادسا : من حيث طريقة الافصاح عن معدل الفائدة

تنقسم السندات من هذه الزاوية الي سندات تحمل معدل فائدة معلن صراحة ، وسندات لا تحمل معدل فائدة محدد صراحة :

سندات تحمل معدل فائدة

تصدر هذه السندات ويحدد معدل الفائدة المقرر لها صراحة ، كأن تصدر بقيمة اسمية معينة وتباع للجمهور بالقيمة الاسمية مع علاوة أو بخصم اصدار ، ومعدل الفائدة المقرر لها محدد صراحة ويحسب علي أساس القيمة الاسمية التي تعادل قيمتها الاستردادية .

سندات لا تحمل معدل فائدة

تصدر هذه السندات ولا يحدد سعر الفائدة المقرر لها صراحة ، وتباع للجمهور بقيمة أقل بكثير من القيمة الاسمية (وهي قيمتها الاستردادية أيضا) ، ويكون الفرق الكبير بين سعر بيعها وقيمتها الاسمية والاستردادية بمثابة خصم مستنزل عند الاصدار يعكس الفائدة الضمنية التي لم يعلن عنها صراحة .

سابعاً : من حيث درجة جودة السندات

دعما لسوق الأوراق المالية وتفعيلا لحركة التداول بالنسبة للسندات ، توجد في بعض دول العالم وخاصة ذات الأسواق المالية النشطة تنظيمات متخصصة تعني بتقييم السندات المتداولة في البورصة وترتيبها وفقا لجودتها ونشر هذا الترتيب في اصداراتها الدورية . ويتم هذا الترتيب اعتمادا علي عناصر عديدة مرتبطة بالشركة التي أصدرت السند مثل حجم ونوعية الضمانات ، معدل ونوعية الفائدة المقررة للسند ، حجم ديونها وهيكل التمويل ومتوسط تكلفة رأس المال في الشركة ، وقدرتها الكسبية ، والوضع النقدي وحالة السيولة ، ودرجة المخاطرة المحيطة بالشركة بصفة عامة . ومن أشهر الشركات المتخصصة في هذا المجال شركة Moody's Investors Service وشركة Standards & Poor's .

المفاهيم المرتبطة بقرض السندات

هناك العديد من المفاهيم أو المصطلحات المرتبطة بالمحاسبة عن السندات بصفة عامة واصدارها بصفة خاصة ، لذلك يقتضي الأمر قبل التعرض للمعالجة المحاسبية لإصدار السندات والاكتتاب فيها أن نورد بعض المصطلحات التي تستخدم فى هذا المجال ومن أهمها :

القيمة الاسمية للسند

وهى القيمة المكتوبة أو المثبتة علي وجه شهادة السند ، وتمثل المبلغ الذى ستدفعه الشركة لحامل السند في تاريخ الاستحقاق ، أى تمثل قيمة الاستحقاق أو استرداد السند .

سعر إصدار (بيع) السند

وهو السعر الذى تطلبه الشركة ثمنا للسند عند إصداره ، أي سعر البيع المحصل من المكتتبين في السندات ، وقد يتم إصدار السندات علي النحو التالي :

- *بالقيمة الاسمية* ، حيث يكون سعر اصدار السند مساويا لقيمته الاسمية .
- *بعلاوة إصدار* ، حيث يكون سعر إصدار السند أكبر من قيمته الاسمية ويطلق علي الفرق علاوة الإصدار ، ويرجع السبب في ذلك إلي أن معدل الفائدة الذى أصدرت به السندات أعلى من معدل الفائدة السائد في السوق ، وبالتالي تكون علاوة الاصدار تعويضا للشركة عن هذا الفرق .
- *بخصم إصدار* ، حيث يكون سعر إصدار السند أقل من قيمته الاسمية ، وويطلق على الفرق خصم الإصدار ، ويرجع السبب في ذلك إلي أن معدل الفائدة الذى أصدرت به السندات أقل من معدل الفائدة السائد فى السوق ، وبالتالي يكون خصم الاصدار عامل جذب للاكتتاب في السندات حيث أنها تمثل تعويضا لمشتري السند عن انخفاض سعر الفائدة عليها .

القيمة الاستردادية

وهي القيمة التي تلتزم الشركة المقترضة بسدادها أو ردها لحامل السند في تاريخ الاستحقاق .

القيمة السوقية

وهي قيمة السند في سوق الأوراق المالية (البورصة) تتحدد من خلال عمليات التداول ، ويدخل في تحديدها عوامل كثيرة منها متغيرات السوق ، ودرجة جودة السند ، وغير ذلك من العوامل ، وبصفة عامة تختلف عن كل من القيمة الاسمية والقيمة الاستردادية .

القيمة الدفترية

وهي القيمة التي تظهر في قائمة المركز المالي ، وتعادل القيمة الاسمية للسندات اذا أصدرت السندات بقيمتها الاسمية ، وتظهر بالقيمة الاسمية مطروحا منها رصيد خصم الاصدار في حالة اصدار السندات بخصم اصدار ، كما تعادل القيمة الاسمية مضافا اليها رصيد علاوة الاصدار في حالة اصدار السندات بعلاوة اصدار .

القيمة الحالية للعائد من السندات

وتتحدد بخصم التدفقات النقدية للعائد من السندات المتمثل في القيمة الحالية للفائدة الدورية مضافا اليها القيمة الحالية للقيمة الاستردادية التي قد تساوي القيمة الاسمية بمعدل خصم . وقد يكون معدل الخصم من وجهة نظر المستثمر هو المعدل الذي يرغب في تحقيقه كحد أدني لاستثماراته ، أو قد يكون معدل الفائدة السائد في السوق . ويستخدم مفهوم القيمة الحالية للعائد من السندات كأساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في السندات .

معدل الفائدة السنوي

تحدد الفوائد على أساس نسبة مئوية محددة من القيمة الاسمية للسند ، وعادة يتم تحديد هذه النسبة على أساس سنوى . ويطلق علي هذا المعدل معدل الفائدة الاسمي .

معدل الفائدة الحقيقي

ويطلق عليه المعدل الضمني لاجمالي العائد (الغلة) المتوقع تحقيقه من الاستثمار في السندات ، ويساوي هذا المعدل معدل الخصم الذي عنده تتساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للعائد من السند (الفائدة الدورية والقيمة الاستردادية) وسعر شراء السند (القيمة الاسمية أو قيمة أعلي أو أقل منها) .

معدل العائد المرغوب فيه

ويمثل معدل العائد الذي يرغب مستثمر معين في تحقيقه حيث يمثل الحد الأدني الذي علي أساسه يتم قبوله أو رفضه للفرصة الاستثمارية . وفي حالة شراء السندات ، فان المستثمر يقبل الاستثمار فيها اذا كان معدل الفائدة الحقيقي يساوي أو أعلي من معدل العائد المرغوب في تحقيقه مع الأخذ في الاعتبار البدائل الأخري .

معدل الفائدة في السوق

ويمثل معدل الفائدة السائد في السوق ، ويحدد علي أساس متوسط أسعار الفائدة في السوق للاستثمارات المشابهة .

تاريخ دفع الفوائد

يمثل التاريخ الذى يستحق فيه دفع الفائدة لحملة السندات . وبالرغم من أن معدل الفائدة سنوى إلا أن دفع الفائدة قد يكون نصف سنوى أو ربع سنوى أو شهري .

تاريخ الاستحقاق

يمثل التاريخ الذى يجب أن ترد فيه قيمة السندات ، وقد يكون رد السندات دفعة واحدة أو على دفعات خلال فترة القرض .

وثيقة القرض

وهي شهادة تصاغ بحيث تتضمن بيانات وافية وتفصيلية عن قرض السندات مثل القيمة الاسمية ، معدل الفائدة وتاريخ استحقاقها ، القيمة الاستردادية ، تاريخ استحقاق القرض ، القابلية للتحويل الي أسهم من عدمه ، وغير ذلك من البيانات . بالاضافة الي ذلك ، توضح تلك الوثيقة أية اشتراطات أو قيود يجب علي الشركة المقترضة الالتزام بها .

اشتراطات عقد القرض

تعتبر من البيانات الواجب بيانها في وثيقة القرض ، والتي تمثل قيود أو حدود تلتزم الشركة التي أصدرت السندات الالتزام بها وعدم مخالفتها ، ومن أمثلة ذلك الاحتفاظ بحد أدني من النقدية أو الأصول المتداولة ، وعدم اصدار سندات جديدة ، وحد أقصي لتوزيعات الأرباح، وغير ذلك من الاشتراطات .

المحاسبة عن إصدار قرض السندات

تقوم الشركات الراغبة في الاقتراض باصدار القرض مقسما الي سندات متساوية القيمة ، حيث قد تأخذ شكل اصدار شهادات قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه أو مضاعفاتها أو أي قيمة أخري تراها الشركة مناسبة لجذب جمهور المكتتبين .

ويتم تسويق السندات المصدرة باتباع أساليب عديدة ، يأتي في مقدمتها أسلوبين ، أولهما ، الاستعانة بشركات الترويج المتخصصة في هذا المجال والتي يطلق عليها مصطلح

Underwriter التي تقوم بشراء المصدر من السندات كدفعة واحدة بسعر يتفق عليه بين الشركة المصدرة وبينها وتقوم ببيع السندات الي الجمهور بالسعر الذي تراه مناسبا ، ويمثل الفرق بين السعرين ربح الشركة المتخصصة . والأسلوب الثاني ، اختيار الشركة المصدرة وكلاء لها من البنوك والشركات المتخصصة للقيام بتسويق السندات لحسابها مقابل عمولة . وفي ظل الأسلوب الأول ، تتحمل الشركة المتخصصة أعباء ومخاطر عملية الاصدار ، بينما تتحمل الشركة المصدرة أعباء ومخاطر عملية الاصدار اذا اتبعت الأسلوب الثاني .

بصفة عامة لا يختلف كثيرا التوجيه المحاسبي الخاص بعملية إصدار السندات والاكتتاب فيها عن تلك التي سبق عرضها بالنسبة لإصدار الأسهم والاكتتاب فيها .

وتستخدم مجموعة من الحسابات لإثبات العمليات المتعلقة بالسندات من أهمها ، حـ/ قرض السندات ، حـ/ اكتتابات تحت التحصيل ، حـ/ سندات مكتتب فيها ، حـ/ البنك- اكتتاب السندات ، حـ/ علاوة اصدار السندات ، حـ/ خصم إصدار السندات .

ولتغطية المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والاكتتاب فيها وما يرتبط بها من مشكلات ، نتعرض للحالات الرئيسية التالية :

أولا : إصدار السندات بالقيمة الاسمية .
ثانيا : إصدار السندات بعلاوة إصدار .
ثالثا : إصدار السندات بخصم إصدار .

وفى جميع الحالات السابقة ، فقد يتم :
(١) تحصيل قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة .
(٢) تحصيل قيمة السندات علي أقساط .

كما أنه عند طرح السندات للاكتتاب العام فقد تواجه الشركة الحالات التالية :
أ - تساوى عدد السندات المكتتب فيها مع عدد السندات المصدرة .
ب- تجاوز عدد السندات المكتتب فيها عدد السندات المصدرة .
ج- عدد السندات المكتتب فيها أقل من عدد السندات المصدرة .

أولا : إصدار السندات بالقيمة الاسمية

تحدد الشركة المصدرة للسندات سعر اصدار السند (سعر بيعه للجمهور) بما يعادل قيمته الاسمية دون زيادة أو نقص ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن سعر الفائدة السنوي الاسمي المقرر للسندات مساو تقريبا لسعر الفائدة فى السوق .

(١) تحصيل قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة

إذا كانت فى حاجة عاجلة لكامل قيمة قرض السندات لمواجهة احتياجاتها المالية الحالية ، فانها تصدر السندات وتطلب من المكتتبين سداد القيمة بالكامل دفعة واحدة .

مثال رقم (٢٣)

فى أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت شركة الدلتا للمقاولات سندات قيمتها ٥٠٠٠٠٠ جنيها (٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند) تستحق السداد بعد أربعة سنوات من تاريخه بفائدة سنوية ١٠% تدفع في نهاية كل سنة ، وقد كان سعر اصدار السند ١٠٠ جنيه . وقد تم الاكتتاب فى جميع السندات وحصلت القيمة بالكامل دفعة واحدة ، وأصدرت شهادات السندات في ٢٠٠٣/١/١٥ .

وتكون المعالجة المحاسبية لعملية الإصدار والاكتتاب علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ النقدية	٥٠٠٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	الاكتتاب في جميع السندات وتحصيل القيمة بالكامل عن ٥٠٠٠ سند		
٠٣/١/١٥	حـ/ سندات مكتتب فيها	٥٠٠٠٠٠	
	حـ/ قرض السندات		٥٠٠٠٠٠
	اصدار شهادات ٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ج للسند		

(٢) تحصيل قيمة السندات علي دفعات (أقساط) :

إذا لم تكن الشركة في حاجة إلى قيمة السندات بالكامل في الوقت الحالي ، فإنها قد تطلب من المكتتبين سداد القيمة علي أقساط ، القسط الأول مع الاكتتاب والثاني مع التخصيص والثالث القسط الأخير وهكذا .

مثال رقم (٢٤)

بفرض أنه في المثال السابق طرحت السندات للاكتتاب العام علي أن يتم تحصيل قيمة السندات علي النحو التالي :

٥٠ جنيه عند الاكتتاب الفترة من ١/١ إلى ١/١٥
٣٠ جنيه عند التخصيص الفترة من ٣/١ إلى ٣/٣٠
٢٠ جنيه قسط أخير الفترة من ٦/١ إلى ٦/٣٠

وقد تم الاكتتاب فى نفس عدد السندات المصدرة (٥٠٠٠ سند) ، وفى ٢٠٠٣/٧/١ تم إصدار شهادات السندات :

وتكون المعالجة المحاسبية لعملية الاصدار والاكتتاب علي النحو التالي :

٠٣/١/١ ٥٠٠٠٠٠ حـ/ مدينون – أقساط سندات
٥٠٠٠٠٠ حـ/ سندات مكتتب فيها
المطلوب عن الاكتتاب في السندات المصدرة

٠٣/١/١٥ ٢٥٠٠٠٠ حـ/ النقدية
٢٥٠٠٠٠ حـ/ مدينون – أقساط سندات
تحصيل قسط الاكتتاب ٥٠ج عن جميع السندات المطروحة للاكتتاب ٥٠٠٠ سند

٠٣/٣/٣٠ ١٥٠٠٠٠ حـ/ النقدية
١٥٠٠٠٠ حـ/ مدينون – أقساط سندات
تحصيل قسط التخصيص ٣٠ج

٠٣/٦/٣٠ ١٠٠٠٠٠ حـ/ النقدية
١٠٠٠٠٠ حـ/ مدينون – أقساط سندات
تحصيل القسط الأخير ٢٠ج عن السند

٠٣/٧/١ ٥٠٠٠٠٠ حـ/ سندات مكتتب فيها
٥٠٠٠٠٠ حـ/ قرض السندات
اصدار شهادات السندات عن ٥٠٠٠ سند سددت قيمتها بالكامل

(٣) تجاوز عدد السندات المكتتب فيها عدد السندات المصدرة :

إذا تم الاكتتاب في عدد أكبر من السندات المطروحة للاكتتاب ، فإنه يتم تخصيص عدد السندات علي المكتتبين وفقا لنسبة التخصيص كما سبق بيانه في حالة الأسهم . ويتم رد المبالغ التي تم تحصيلها بالزيادة عن قسط الاكتتاب للمكتتبين أو استخدامها (وهو الشائع) في سداد كل أو جزء من قسط التخصيص أو الأقساط التالية .

مثال رقم (٢٥)

بفرض أنه في المثال السابق تم الاكتتاب في ٦٠٠٠ سند ، وتم التخصيص النسبي بين المكتتبين واستخدمت الزيادة في سداد جزء من الاقساط التالية .

ولتوضيح عملية التخصيص في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) تم الاكتتاب في ٦٠٠٠ سند ، لذلك يتم التخصيص بنسبة ٥ : ٦ ، أى أن المكتتب في ٦ سندات يخصص له ٥ سندات .

(٢) المبالغ المدفوعة بالزيادة عن قسط الاكتتاب ٥٠٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠ × ٥٠) – (٥٠٠٠ × ٥٠) ، تستخدم في سداد جزء من قسط التخصيص .

(٣) الجزء الباقي المحصل عن قسط التخصيص ١٠٠٠٠٠ جنيه {(٥٠٠٠ × ٣٠) – ٥٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيه }

وتكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ مدينون – أقساط سندات	٥٠٠٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	المطلوب عن الاكتتاب في السندات المصدرة		
٠٣/١/١٥	حـ/ النقدية	٣٠٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٣٠٠٠٠٠
	تحصيل قسط الاكتتاب ٥٠ج عن ٦٠٠٠ سند بزيادة ١٠٠٠سند عن المطروح للاكتتاب		
٠٣/٣/٣٠	حـ/ النقدية	١٠٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		١٠٠٠٠٠
	تحصيل باقي قسط التخصيص ٣٠ج بعد استخدام الزيادة في قسط الاكتتاب		

٠٣/٦/٣٠ حـ/ النقدية ١٠٠٠٠٠

حـ/ مدينون - أقساط سندات ١٠٠٠٠٠

تحصيل القسط الأخير ٢٠ ج عن السند

٠٣/٧/١ حـ/ سندات مكتتب فيها ٥٠٠٠٠٠

حـ/ قرض السندات ٥٠٠٠٠٠

اصدار شهادات السندات عن ٥٠٠٠ سند سددت قيمتها بالكامل.

(٤) عدد السندات المكتتب فيها أقل من عدد السندات المصدرة

إذا انتهت الفترة المحددة للاكتتاب ولم يتم الاكتتاب في السندات المطروحة بالكامل ، يجوز تجديد الفترة إلى فترة أو فترات أخرى ، وإذا انتهت تلك الفترات ومازال عدد السندات المكتتب فيها اقل فإنه يجوز الاكتفاء بما تم الاكتتاب فيه وبالتالي تصدر السندات بعدد أقل مما كان مخططا له في البداية .

مثال (٢٦)

بفرض أنه في المثال السابق ، تم الاكتتاب في ٤٥٠٠ سند فقط علي الرغم من تجديد فترة الاكتتاب ، وقررت الشركة الاكتفاء بهذا العدد من السندات .

ولتوضيح الافتراض الوارد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) تعدل القيمة المطلوبة من المكتتبين في السندات وفقا لما تم الاكتتاب فيه فعلا ، عند تحصيل قسط الاكتتاب ، يتم تخفيض كل من حسابي مدينون - أقساط سندات وسندات مكتتب فيها باجراء قيدا عكسيا للقيد الأول .

(٢) يتم اجراء التخفيض المشار اليه مع تسجيل تحصيل قسط الاكتتاب ، وقد يتم في قيد منفصل عن ذلك .

(٣) يتم اعتبار أن قرض السندات يتكون من ٤٥٠٠ سند فقط بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند وبقيمة اجمالية ٤٥٠٠٠٠ جنيه واصدار شهادات السندات بهذا العدد فقط .

تكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

٠٣/١/١	حـ/ مدينون – أقساط سندات	٥٠٠٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	المطلوب عن الاكتتاب في السندات المصدرة		
٠٣/١/١٥	حـ/ النقدية	٢٢٥٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها	٥٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٢٧٥٠٠٠
	تحصيل قسط الاكتتاب ٥٠ج عن ٤٥٠٠ سند فقط والاكتفاء بهذا العدد وإلغاء الباقي		
٠٣/٣/٣٠	حـ/ النقدية	١٣٥٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		١٣٥٠٠٠
	تحصيل قسط التخصيص ٣٠ج عن ٤٥٠٠ سند		
٠٣/٦/٣٠	حـ/ النقدية	٩٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٩٠٠٠٠
	تحصيل القسط الأخير ٢٠ج عن السند		
٠٣/٧/١	حـ/ سندات مكتتب فيها	٤٥٠٠٠٠	
	حـ/ قرض السندات		٤٥٠٠٠٠
	إصدار شهادات السندات عن ٤٥٠٠ سند سددت قيمتها بالكامل		

ثانيا : إصدار السندات بعلاوة إصدار

قد تصدر الشركة السندات بقيمة أكبر من القيمة الاسمية أي بعلاوة إصدار (الزيادة في سعر إصدار أو بيع السند عن قيمته الاسمية) ، وتلجأ الشركة إلي ذلك اذا كان معدل الفائدة الذى حددته الشركة كعائد للسندات أعلي من معدل الفائدة السائد في السوق ، لذلك فإن تحصيل الشركة لهذه الزيادة (العلاوة) عند إصدار السندات يكون في مقابل الزيادة في الفوائد الدورية التي تدفعها الشركة لحاملي السندات وتعويضا عن تلك الزيادة لتصبح الفائدة الحقيقية التي تتحملها الشركة قريبة من الفائدة السائدة لمثل هذا الاستثمار .

وعلي الجانب الآخر ، يثار التساؤل لماذا يدفع المستثمر (مشتري السند) هذه الزيادة ، والاجابة علي ذلك تتلخص في أن المستثمر يدرس جيدا ويقيم العوائد التي سوف

يحصل عليها من شراء تلك السندات ويقارنها بالبدائل الأخرى . وينقسم العائد من الاستثمار في السندات الي عنصرين هما العائد الدورى خلال مدة القرض والقيمة الاستردادية عند الاستحقاق ، ويقوم المستثمر بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية لهذين العنصرين باستخدام معدل الفائدة السائد في السوق أو معدل العائد الذي يرغب في تحقيقه علي استثماراته . وسوف يقبل المستثمر شراء السندات بعلاوة الاصدار اذا وجد أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية للعائد من شراء السندات تساوي أو أعلي من سعر شراء السندات مقارنة بالبدائل الاستثمارية الأخرى المتاحة أمامه وفي ضوء درجة المخاطرة المصاحبة لكل بديل .

(أ) تحصيل قيمة السندات مع العلاوة بالكامل دفعة واحدة :

يتم تحصيل علاوة الاصدار مع القيمة الاسمية للسندات دفعة واحدة ، ويخصص حساب لعلاوة إصدار السندات يجعل دائنا بقيمتها ، ويظهر هذا الحساب مضافا للقيمة الاسمية للسندات في جانب الالتزامات (طويلة الأجل) في قائمة المركز المالي . ويطلق علي القيمة الاسمية مضافا اليها علاوة الاصدار التي تظهر بقائمة المركز المالي مصطلح القيمة الدفترية للسندات .

مثال رقم (٢٧)

فى أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت شركة الدلتا للمقاولات سندات قيمتها ٥٠٠٠٠٠ جنيها (٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند) تستحق السداد بعد أربعة سنوات من تاريخه بفائدة سنوية ١٠% تدفع في نهاية كل سنة ، وقد كان سعر اصدار السند ١٠٥ جنيه . وقد تم الاكتتاب فى جميع السندات وحصلت القيمة بالكامل دفعة واحدة ، وأصدرت شهادات السندات في ٢٠٠٣/١/١٥ .

وتكون المعالجة المحاسبية لعملية الإصدار والاكتتاب علي النحو التالي :

٠٣/١/١	حـ/ النقدية	٥٢٥٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	حـ/ علاوة اصدار السندات		٢٥٠٠٠
	الاكتتاب في جميع السندات وتحصيل القيمة الاسمية بالكامل وعلاوة الاصدار		
٠٣/١/١٥	حـ/ سندات مكتتب فيها	٥٠٠٠٠٠	
	حـ/ قرض السندات		٥٠٠٠٠٠
	اصدار شهادات ٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ ج للسند		

ويظهر حساب قرض السندات مضافا إليه حساب علاوة الإصدار في قائمة المركز المالي بعد سداد القيمة مباشرة في جانب الالتزامات ، وذلك علي النحو التالي :

الالتزامات طويلة الأجل		
قرض السندات	٥٠٠٠٠٠	
(٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)		
علاوة إصدار السندات	٢٥٠٠٠	
القيمة الدفترية للسندات		٥٢٥٠٠٠

(٢) تحصيل قيمة السندات علي دفعات (مع تجاوز عدد السندات المكتتب فيها عدد السندات المصدرة)

في هذه الحالة يتم تحصيل قيمة علاوة الإصدار غالبا مع قسط الاكتتاب ويتم تخصيص حساب لعلاوة الإصدار بجعل دائنا ، ويظهر مضافا إلي القيمة الاسمية للسندات في قائمة المركز المالي . وتستخدم الزيادة المدفوعة عن الأسهم الزائدة مع العلاوة في سداد قسط التخصيص .

مثال رقم (٢٨)

بفرض أنه في المثال رقم (٢٥) تم إصدار السندات بسعر ١٠٥ جنيه للسند أي بعلاوة إصدار ٥ جنيهات علي أن يكون قسط الاكتتاب ٥٥ جنيه ، والتخصيص ٣٠ جنيه ، والقسط الأخير ٢٠ جنيه .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لهذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) تم التخصيص بنسبة ٥ : ٦ .
(٢) المبالغ المدفوعة بالزيادة عن قسط الاكتتاب ٥٥٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠ × ٥٥) – (٥٠٠٠ × ٥٥) ، تستخدم في سداد جزء من قسط التخصيص .
(٣) المحصل عن قسط التخصيص ٩٥٠٠٠ جنيه {(٥٠٠٠ × ٣٠) – ٥٥٠٠٠} .
(٤) حساب علاوة الإصدار يظهر دائنا بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه (٥٠٠٠ × ٥) ، ويظهر مضافا إلي القيمة الاسمية للسندات في قائمة المركز المالي .
(٥) القيمة الدفترية للسندات تساوى القيمة الاسمية مضافا إليها علاوة الإصدار أي تساوي ٥٢٥٠٠٠ جنيه .

وتكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ مدينون – أقساط سندات	٥٢٥٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	حـ/ علاوة اصدار السندات		٢٥٠٠٠
	المطلوب عن الاكتتاب في السندات المصدرة مع علاوة الاصدار ٥ ج للسند		
٠٣/١/١٥	حـ/ النقدية	٣٣٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٣٣٠٠٠٠
	تحصيل قسط الاكتتاب ٥٥ج عن ٦٠٠٠ سند بزيادة ١٠٠٠ سند عن المطروح للاكتتاب		
٠٣/٣/٣٠	حـ/ النقدية	٩٥٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٩٥٠٠٠
	تحصيل باقي قسط التخصيص ٣٠ج بعد استخدام الزيادة في قسط الاكتتاب		
٠٣/٦/٣٠	حـ/ النقدية	١٠٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		١٠٠٠٠٠
	تحصيل القسط الأخير ٢٠ج عن السند		
٠٣/٧/١	حـ/ سندات مكتتب فيها	٥٠٠٠٠٠	
	حـ/ قرض السندات		٥٠٠٠٠٠
	اصدار شهادات السندات عن ٥٠٠٠ سند سددت قيمتها بالكامل		

ويظهر حساب قرض السندات مضافا إليه حساب علاوة الإصدار في قائمة المركز المالي بعد تحصيل كامل الأقساط مباشرة في جانب الالتزامات كما سبق بيانه في المثال السابق.

(٣) تحصيل قيمة السندات على دفعات (عدد السندات المكتتب فيها أقل من عدد السندات المصدرة) :

بعد تمديد فترة الاكتتاب في السندات يتم الاكتفاء بما تم الاكتتاب فيه وتعديل قيمة السندات ، وبالتالي تعديل قيمة علاوة الإصدار بحيث يكون رصيدها دائنا بقيمتها لعدد السندات التي تم الاكتفاء بها .

مثال رقم (٢٩)

بفرض أنه في المثال رقم (٢٦) تم إصدار السندات بسعر ١٠٥ جنيه للسند ، بعلاوة اصدار قدرها ٥ جنيهات للسند تحصل مع قسط الاكتتاب .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم التحليل التالي :

(١) تم تعديل قيمة السندات وفقاً لما تم الاكتتاب فيه فعلا ، وذلك بإجراء قيد عكسي للقيد الأول بقيمة السندات التي لم يتم الاكتتاب فيها وعلاوة إصدار السندات المتعلقة بها .

القيمة الاسمية للسندات = ٥٠٠ (٥٠٠٠ – ٤٥٠٠) × ١٠٠ = ٥٠٠٠٠ جنيه

قيمة علاوة الإصدار لهذه السندات = ٥٠٠ × ٥ = ٢٥٠٠ جنيه

(٢) يتم اعتبار قرض السندات مكون من ٤٥٠٠ سند فقط بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند وعلاوة إصدار ٥ جنيهات للسند .

وتدون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ مدينون – أقساط سندات	٥٢٥٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	حـ/ علاوة اصدار السندات		٢٥٠٠٠
	المطلوب عن الاكتتاب في السندات المصدرة بما فيه علاوة اصدار ٥ ج للسند		
٠٣/١/١٥	حـ/ النقدية	٢٤٧٥٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٢٤٧٥٠٠
	تحصيل قسط الاكتتاب ٥٥ج عن ٤٥٠٠سند فقط بما فيه العلاوة والاكتفاء بهذا العدد		
٠٣/١/١٥	حـ/ سندات مكتتب فيها	٥٠٠٠٠	
	حـ/ علاوة اصدار السندات	٢٥٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٥٢٥٠٠
	الغاء السندات التي لم يكتتب فيها		
٠٣/٣/٣٠	حـ/ النقدية	١٣٥٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		١٣٥٠٠٠
	تحصيل قسط التخصيص ٣٠ج عن ٤٥٠٠ سند		

٠٣/٦/٣٠ حـ/ النقدية ٩٠٠٠٠
حـ/ مدينون – أقساط سندات ٩٠٠٠٠
تحصيل القسط الأخير ٢٠ ج عن السند

٠٣/٧/١ حـ/ سندات مكتتب فيها ٤٥٠٠٠٠
حـ/ قرض السندات ٤٥٠٠٠٠
اصدار شهادات السندات عن ٤٥٠٠ سند
سددت قيمتها بالكامل

وتظهر القيمة الاسمية للسندات مضافا إليها علاوة إصدار السندات في قائمة المركز المالي فى ٢٠٠٣/٧/١ بجانب الالتزامات علي النحو التالي :

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات	٤٥٠٠٠٠	
(٤٥٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)		
علاوة إصدار السندات	٢٢٥٠٠	
القيمة الدفترية للسندات		٤٧٢٥٠٠

ثالثاً : إصدار السندات بخصم إصدار

قد تصدر الشركة السندات بقيمة أقل من القيمة الاسمية أى بخصم إصدار (النقص في سعر إصدار أو بيع السند عن قيمته الاسمية) ، وتلجأ الشركة إلي ذلك اذا كان معدل الفائدة الذى حددته الشركة كعائد للسندات أقل من معدل الفائدة السائد في السوق ، لذلك عملا من الشركة علي جذب الجمهور لشراء السندات المصدرة علي هذا النحو تخصم جزء من القيمة الاسمية ويكون ذلك في مقابل النقص في الفوائد الدورية التي تدفعها الشركة لحاملي السندات وتعويضا لهم عن ذلك النقص لتصبح الفائدة الحقيقية التي تتحملها الشركة قريبة من الفائدة السائدة لمثل هذا الاستثمار .

وعلي الجانب الآخر ، يثار التساؤل لماذا يقبل المستثمر (مشتري السند) هذا المعدل المنخفض للعائد الدورى ، والاجابة علي ذلك تتلخص في أن المستثمر يدرس جيدا ويقيم العوائد التي سوف يحصل عليها من شراء تلك السندات ويقارنها بالبدائل الأخري .

وينقسم العائد من الاستثمار في السندات الي عنصرين هما العائد الدوري خلال مدة القرض والقيمة الاستردادية عند الاستحقاق ، ويقوم المستثمر بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية لهذين العنصرين باستخدام معدل الفائدة السائد في السوق أو معدل العائد الذي يرغب في تحقيقه علي استثماراته . وسوف يقبل المستثمر شراء السندات ذات المعدل المنخفض مع خصم الاصدار اذا وجد أن القيمة الحالية للتدفقات النقدية للعائد من شراء السندات تساوي أو أعلي من سعر شراء السندات مقارنة بالبدائل الاستثمارية الأخرى المتاحة أمامه وفي ضوء درجة المخاطرة المصاحبة لكل بديل .

(١) تحصيل قيمة السندات بالكامل دفعة واحدة :

يتم تحصيل القيمة الاسمية للسندات مخصوما منها خصم الاصدار ، ويخصص لخصم إصدار السندات حسابا يجعل مدينا بقيمتها ويظهر مطروحا من القيمة الاسمية للسندات في جانب الخصوم (طويلة الأجل) في قائمة المركز المالي للوصول إلي القيمة الدفترية للسندات .

مثال رقم (٣٠)

فى أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت شركة الدلتا للمقاولات سندات قيمتها ٥٠٠٠٠٠ جنيها (٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند) تستحق السداد بعد أربعة سنوات من تاريخه بفائدة سنوية ١٠% تدفع في نهاية كل سنة ، وقد كان سعر إصدار السند ٩٤ جنيه ، أي بخصم اصدار قدره ٤ جنيهات . وقد تم الاكتتاب فى جميع السندات وحصلت القيمة بالكامل دفعة واحدة ، وأصدرت شهادات السندات في ٢٠٠٣/١/١٥ .

وتكون المعالجة المحاسبية لعملية الإصدار والاكتتاب علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ النقدية	٤٧٠٠٠٠	
	حـ/ خصم اصدار السندات	٣٠٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	الاكتتاب في جميع السندات وتحصيل القيمة الاسمية بالكامل بعد خصم الاصدار		
٠٣/١/١٥	حـ/ سندات مكتتب فيها	٥٠٠٠٠٠	
	حـ/ قرض السندات		٥٠٠٠٠٠
	اصدار شهادات ٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ج للسند وبخصم اصدار ٦ جنيه		

ويظهر حساب قرض السندات مطروحا منه حساب خصم الإصدار فى قائمة المركز المالي بعد سداد القيمة مباشرة في جانب الالتزامات ، وذلك علي النحو التالي :

البيان		
<u>التزامات طويلة الأجل</u>		
قرض السندات	٥٠٠٠٠٠	
(٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)		
(–) خصم إصدار السندات	٣٠٠٠٠	
القيمة الدفترية للسندات		٤٧٠٠٠٠

(٢) *تحصيل قيمة السندات علي دفعات (مع تجاوز عدد السندات المكتتب فيها عدد السندات المصدرة)*

فى هذه الحالة يتم تسجيل خصم إصدار السندات عند طلب قيمة السندات من المكتتبين ، ويخصص لخصم إصدار السندات حسابا يجعل مدينا ويظهر مطروحا من القيمة الاسمية للسندات في قائمة المركز المالي .

مثال رقم (٣١)

بفرض أنه فى المثال رقم (٢٨) تم إصدار السندات بسعر ٩٤ جنيها للسند ، أى بخصم إصدار ٦ جنيهات ، على أن يكون قسط الاكتتاب ٤٤ جنيها ، وقسط التخصيص ٣٠ جنيها ، والقسط الأخير ٢٠ جنيها .

ولتوضيح المعلجة المحاسبية لهذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) تم التخصيص بنسبة ٥ : ٦ .
(٢) المبالغ المدفوعة بالزيادة عن قسط الاكتتاب ٤٤٠٠٠ جنيه (٦٠٠٠ × ٤٤) – (٥٠٠٠ × ٤٤) ، تستخدم في سداد جزء من قسط التخصيص .
(٣) المحصل عن قسط التخصيص ١٠٦٠٠٠ جنيه (٥٠٠٠ × ٣٠) – ٤٤٠٠٠ .
(٤) المحصل عن القسط الأخير ١٠٠٠٠٠ جنيه (٥٠٠٠ × ٢٠) .
(٥) يظهر حساب خصم الاصدار مدينا بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه (٥٠٠٠ × ٦) ، مطروحا من القيمة الاسمية للسندات في قائمة المركز المالي .
(٦) القيمة الدفترية للسندات تساوى القيمة الاسمية مطروحا منها خصم إصدار ، أي تساوي ٤٧٠٠٠٠ جنيه .

وتكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

٠٣/١/١	حـ/ مدينون – أقساط سندات	٤٧٠٠٠٠	
	حـ/ خصم اصدار السندات	٣٠٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	المطلوب عن الاكتتاب في السندات المصدرة مع القيمة الاسمية ١٠٠ج بخصم اصدار ٦ج للسند		
٠٣/١/١٥	حـ/ النقدية	٢٦٤٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٢٦٤٠٠٠
	تحصيل قسط الاكتتاب ٤٤ج عن ٦٠٠٠ سند بزيادة ١٠٠٠ سند عن المطروح للاكتتاب		
٠٣/٣/٣٠	حـ/ النقدية	١٠٦٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		١٠٦٠٠٠
	تحصيل باقي قسط التخصيص ٣٠ج بعد استخدام الزيادة في قسط الاكتتاب		
٠٣/٦/٣٠	حـ/ النقدية	١٠٠٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		١٠٠٠٠٠
	تحصيل القسط الأخير ٢٠ج عن السند		
٠٣/٧/١	حـ/ سندات مكتتب فيها	٥٠٠٠٠٠	
	حـ/ قرض السندات		٥٠٠٠٠٠
	اصدار شهادات السندات عن ٥٠٠٠ سند سددت قيمتها بالكامل		

ويظهر حساب قرض السندات مطروحا منه حساب خصم الإصدار في قائمة المركز المالي بعد تحصيل كامل الأقساط مباشرة في جانب الالتزامات في ٢٠٠٣/٧/١ كما سبق بيانه في المثال السابق .

(٣) تحصيل قيمة السندات على دفعات (عدد السندات المكتتب فيها أقل من عدد السندات المصدرة) :

بعد تمديد فترة الاكتتاب في السندات يتم الاكتفاء بما تم الاكتتاب فيه وتعديل قيمة قرض السندات ، وبالتالي تعديل قيمة خصم الإصدار بحيث يكون رصيدها مدينا فقط بقيمتها لعدد السندات التي تم الاكتفاء بها .

مثال رقم (٣٢)

بفرض أنه في المثال رقم (٢٩) تم إصدار السندات بسعر ٩٤ جنيها للسند أي بخصم إصدار قدره ٦ جنيهات للسند ، على أن يكون قسط الاكتتاب ٤٤ جنيها ، وقسط التخصيص ٣٠ جنيها ، القسط الأخير ٢٠ جنيه .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم التحليل التالي :

(١) تم تعديل قيمة السندات وفقا لما تم الاكتتاب فيه فعلا ، وذلك بإجراء قيد عكسي للقيد الأول بقيمة السندات التي لم يتم الاكتتاب فيها وخصم الاصدار المتعلق بها .

(٢) يتم اعتبار قرض السندات مكون من ٤٥٠٠ سند فقط بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند وخصم إصدار ٦ جنيهات للسند .

وتكون المعالجة المحاسبية على النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١/١	حـ/ مدينون – أقساط سندات	٤٧٠٠٠٠	
	حـ/ خصم اصدار السندات	٣٠٠٠٠	
	حـ/ سندات مكتتب فيها		٥٠٠٠٠٠
	المطلوب عن الاكتتاب في السندات المصدرة بعد خصم اصدار ٦ ج للسند		
٠٣/١/١٥	حـ/ النقدية	١٩٨٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		١٩٨٠٠٠
	تحصيل قسط الاكتتاب ٤٤ج عن ٤٥٠٠سند فقط بعد خصم الاصدار والاكتفاء بهذا العدد		
٠٣/١/١٥	حـ/ سندات مكتتب فيها	٥٠٠٠٠	
	حـ/ خصم اصدار السندات		٣٠٠٠
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		٤٧٠٠٠
	الغاء السندات التي لم يكتتب فيها		
٠٣/٣/٣٠	حـ/ النقدية	١٣٥٠٠٠	
	حـ/ مدينون – أقساط سندات		١٣٥٠٠٠
	تحصيل قسط التخصيص ٣٠ج عن ٤٥٠٠ سند		

٠٣/٦/٣٠ حـ/ النقدية ٩٠٠٠٠

حـ/ مدينون – أقساط سندات ٩٠٠٠٠

تحصيل القسط الأخير ٢٠ج عن السند

٠٣/٧/١ حـ/ سندات مكتتب فيها ٤٥٠٠٠٠

حـ/ قرض السندات ٤٥٠٠٠٠

اصدار شهادات السندات عن ٤٥٠٠ سند

سددت قيمتها بالكامل بعد خصم الاصدار

وتظهر القيمة الإسمية للسندات مطروحا منها خصم إصدار السندات في قائمة المركز المالي في ٢٠٠٣/٧/١ بجانب الالتزامات علي النحو التالي:

		الالتزامات طويلة الأجل
	٤٥٠٠٠٠	قرض السندات
		(٤٥٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)
	٢٧٠٠٠	(–) خصم إصدار السندات
٤٢٣٠٠٠		القيمة الدفترية للسندات

المحاسبة عن فائدة السندات

من بين الأمور التي يتم تحديدها عند إصدار السندات وتتضمنها وثيقة القرض معدل الفائدة السنوي المقرر لحملة السندات ، وتحسب الفائدة السنوية علي أساس القيمة الاسمية للسندات . وتجدر الإشارة إلي أن الفائدة تحسب علي أساس القيمة الاسمية بصرف النظر عن سعر إصدار السند .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية للفائدة علي السندات وما يرتبط بها من مشكلات بطريقة شاملة ، يجب مراعاة الأمور التالية التي تؤثر في كيفية المعالجة :

(١) سعر إصدار السندات ، هل اصدرت بالقيمة الأسمية ، أم بعلاوة إصدار ، أم بخصم اصدار .

(٢) توقيت سداد الفائدة علي السندات ، هل تسدد مرة واحدة في السنة أم علي دفعات فترية خلال السنة .

(٣) طريقة سداد القرض ، هل يسدد مرة واحدة في تاريخ الاستحقاق ، أم على دفعات خلال

فترة قرض السندات .

(٤) اتفاق أو عدم اتفاق تاريخ استحقاق ودفع الفوائد مع تاريخ نهاية السنة المالية .

(٥) اتفاق أو عدم اتفاق السنة المالية مع سنة القرض .

(٦) تاريخ اصدار السندات يتفق مع بدء تاريخ استحقاق الفوائد أم يقع بين تواريخ استحقاق تلك الفوائد .

وسوف نتعرض بالشرح والتحليل المحاسبة عن فائدة قرض السندات في ضوء الأمـور والاعتبارات السابق عرضها والتي تؤثر تأثيرا كبيرا علي تلك المعالجة .

أولا : المحاسبة عن فائدة السندات المصدرة بالقيمة الاسمية :

لا تختلف المعالجة المحاسبية للفائدة علي السندات إذا ما أصدرت بقيمتها الاسمية عمـا سبق دراسته فى مقرر أصول ومبادئ المحاسبة بشأن معالجة فوائد القروض .

وتتلخص المعالجة المحاسبية في هذه الحالة بصفة عامة في الخطوات التالية :

تسجيل استحقاق الفوائد

يتم تسجيل استحقاق الفوائد في تاريخ الاستحقاق مع حجز الضرائب المستحقة عليها مـن المنبع من حملة السندات بمعدل ٣٢% من اجمالي الإيراد [1] ، وذلك بإجراء القيد التالي :

××× حـ/ فائدة السندات (اجمالى الفائدة)

××× حـ/ حملة السندات (الصافي بعد خصم الضرائب)

××× حـ/ مصلحة الضرائب (الضرائب)

تسجيل سداد صافي فوائد لحملة السندات

يتم سداد صافي المستحق لحملة السندات ، وذلك بإجراء القيد التالي :

××× حـ/ حملة السندات

××× حـ/ النقدية

تسجيل سداد المستحق لمصلحة الضرائب

يتم سداد المبالغ المحجوزة لمصلحة الضرائب ، وذلك بإجراء القيد التالي :

××× حـ/ مصلحة الضرائب

××× حـ/ البنك

---

(١) راجع المادة رقم ٢ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بقانون الضرائب على الدخل .

تسجيل تحميل الفترة الحالية بالفوائد المستحقة

يتم تحميل الفترة الحالية بالفوائد المستحقة سواء دفعت أم لم تدفع حتي نهاية الفترة المالية ، وبفرض سداد الفوائد المستحقة ، يتم اجراء القيد التالي لاقفالها في قائمة الدخل :

××× حـ/ ملخص الدخل
××× حـ/ فائدة السندات

ونتعرض بشئ من التفصيل للحالات المختلفة التي قد تواجه المحاسب عند معالجته للفائدة علي قرض السندات المصدر بالقيمة الاسمية :

(١) اتفاق تاريخ استحقاق الفوائد مع نهاية السنة المالية ، وسداد الفوائد دفعة واحدة ، وسداد قيمة القرض بالكامل فى تاريخ الاستحقاق :

تتصف المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة بالبساطة حيث يتفق تاريخ استحقاق الفائدة مع نهاية السنة المالية وإجراء تسويات نهاية الفترة دون إجراء أية قيود خلال السنة المالية تتعلق باستحقاق ودفع الفوائد خلالها .

مثال رقم (٣٣)

أصدرت الشركة الوطنية للصناعات الهندسية فـي ١٩٩٨/١/١ ١٠٠٠ سـند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند بفائدة ١٠% سنويا ، تدفع فى أول يناير من كل عام ، ومدة القرض ٤ سنوات يستحق فى نهايتها ويسدد دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

ولتوضيح ما ورد في المثال السابق ، يتم اجراء التحليل التالي :

القيمة الاسمية للسندات = ١٠٠٠ (سند) × ١٠٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيه

الفائدة السنوية = ١٠٠٠٠٠ × ١٠ % = ١٠٠٠٠ جنيه

وتكون المعالجة المحاسبية للفوائد عن قرض السندات علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٩٨/١٢/٣١	حـ/ فائدة السندات	١٠٠٠٠	
	حـ/ حملة السندات		٦٨٠٠
	حـ/ مصلحة الضرائب		٣٢٠٠
	استحقاق الفائدة عن عام ١٩٩٨ وتسجيل المستحق لحملة السندات ومصلحة الضرائب		

٩٨/١٢/٣١ حـ/ ملخص الدخل ١٠٠٠٠
حـ/ فائدة السندات ١٠٠٠٠
تحميل الفترة بالفائدة المستحقة

٩٩/١/١ حـ/ حملة السندات ٦٨٠٠
حـ/ النقدية ٦٨٠٠
سداد المستحق لحملة السندات

٩٩/١/١ حـ/ مصلحة الضرائب ٣٢٠٠
حـ/ النقدية ٣٢٠٠
سداد المستحق لمصلحة الضرائب

يتم تكرار القيود السابقة في نهاية
وبداية السنوات المالية الثلاثة التالية
حتي نهاية فترة القرض

٢٠٠٢/١/١ حـ/ قرض السندات ١٠٠٠٠٠
حـ/ حملة السندات ٦٨٠٠
حـ/ مصلحة الضرائب ٣٢٠٠
حـ/ النقدية ١١٠٠٠٠
سداد أصل القرض والفائدة المستحقة لحملة السندات ، والمستحق للضرائب

ويظهر أثر العمليات المتعلقة بالفائدة علي بعض الحسابات بدفتر الأستاذ وعلـــي قائمة الدخل والمركز المالي على النحو التالي :

حـــ/ فائدة السندات

منه					له
٦٨٠٠ ٣٢٠٠	حـــ/ حملة السندات حـــ/ مصلحة الضرائب	٩٨/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـــ/ ملخص الدخل	٩٨/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٦٨٠٠ ٣٢٠٠	حـــ/ حملة السندات حـــ/ مصلحة الضرائب	٩٩/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـــ/ ملخص الدخل	٩٩/١٢/١٣
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٦٨٠٠ ٣٢٠٠	حـــ/ حملة السندات حـــ/ مصلحة الضرائب	٠٠/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـــ/ ملخص الدخل	٠٠/١٢/١٣
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٦٨٠٠ ٣٢٠٠	حـــ/ حملة السندات حـــ/ مصلحة الضرائب	٠١/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـــ/ ملخص الدخل	٠١/١٢/١٣
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

حـــ/ حملة السندات

منه					له
٦٨٠٠	رصيد	٩٨/١٢/٣١	٦٨٠٠	حـــ/فائدة السندات	٩٨/١٢/٣١
٦٨٠٠			٦٨٠٠		
٦٨٠٠ ٦٨٠٠	حـــ/ النقدية رصيد	٩٩/١/١ ٩٩/١٢/٣١	٦٨٠٠ ٦٨٠٠	رصيد حـــ/ فائدة السندات	٩٩/١/١ ٩٩/١٢/٣١
١٣٦٠٠			١٣٦٠٠		
٦٨٠٠ ٦٨٠٠	حـــ/ النقدية رصيد	٠٠/١/١ ٠٠/١٢/٣١	٦٨٠٠ ٦٨٠٠	رصيد حـــ/ فائدة السندات	٠٠/١/١ ٠٠/١٢/٣١
١٣٦٠٠			١٣٦٠٠		
٦٨٠٠ ٦٨٠٠	حـــ/ النقدية رصيد	٠١/١/١ ٠١/١٢/٣١	٦٨٠٠ ٦٨٠٠	رصيد حـــ/ فائدة السندات	٠١/١/١ ٠١/١٢/٣١
١٣٦٠٠			١٣٦٠٠		
٦٨٠٠	حـــ/ النقدية	٠٢/١/١	٦٨٠٠	رصيد	٠٢/١/١
٦٨٠٠			٦٨٠٠		

ويظهر حـ/ مصلحة الضرائب تماما كما هو الحال بالنسبة لحساب حملة السندات مع اختلاف القيم فقط .

وتحمل فائدة السندات ٠٠٠٠ جنيه لقائمة الدخل عن الفترات المنتهية لكل من الأعوام التالية ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ .

أما عن قائمة المركز المالي في ١٩٩٨/١٢/٣١ ، فيظهر جانب الالتزامات بها على النحو التالي :

قائمة المركز المالي فى ١٩٩٨/١٢/٣١

التزامات قصيرة الأجل			
حملة السندات	٦٨٠٠		
مصلحة الضرائب	٣٢٠٠		
التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		

كما يتضح من قائمة المركز المالي ، أن حـ/ حملة السندات وحـ/ مصلحة الضرائب يظهران ضمن الالتزامات قصيرة الأجل ، بينما يظهر حـ/ قرض السندات ضمن الالتزامات طويلة الأجل . وتظهر قائمة المركز المالي على النحو السابق في نهاية كل من الفترات المالية ٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ على التوالي .

(٢) استحقاق ودفع الفوائد خلال السنة المالية (دفعات)، سداد قرض السندات بالكامل فى تاريخ الاستحقاق :

يتم فى هذه الحالة تسجيل قيود استحقاق الفوائد وسدادها فى تواريخ الاستحقاق المحددة عند إصدار السندات في وثيقة القرض على أن يتم تحميل مجموع الفوائد المستحقة عن السنة أو الفترة المالية لقائمة الدخل عن نفس الفترة .

مثال رقم (٣٤)

بفرض أنه فى المثال السابق تستحق الفائدة في نهاية كل ستة أشهر وتدفع في كل من أول يوليو وأول يناير من كل عام .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) تم حساب فائدة السندات في نهاية كل ستة أشهر علي النحو التالي :
١٠٠٠٠٠ × ١٠% × (٦ ÷ ١٢) = ٥٠٠٠ جنيه

(٢) الضرائب المستحقة علي فائدة السندات كل ستة أشهر والتي يتم حجزها من المنبع وسدادها لمصلحة الضرائب تحسب كما يلي :
٥٠٠٠ × ٣٢% = ١٦٠٠ جنيه

(٣) صافي المستحق لحملة السندات عن الفائدة كل ستة أشهر :
٥٠٠٠ – ١٦٠٠ = ٣٤٠٠ جنيه

وتكون المعالجة المحاسبية للفائدة علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٩٨/٦/٣٠	حـ/ فائدة السندات	٥٠٠٠	
	حـ/ حملة السندات		٣٤٠٠
	حـ/ مصلحة الضرائب		١٦٠٠
	استحقاق الفائدة عن النصف الأول من عام ١٩٩٨ وتسجيل المستحق لحملة السندات ومصلحة الضرائب		
٩٨/٧/١	حـ/ حملة السندات	٣٤٠٠	
	حـ/ النقدية		٣٤٠٠
	سداد الفائدة عن ٦ أشهر لحملة السندات		
٩٨/٧/١	حـ/ مصلحة الضرائب	١٦٠٠	
	حـ/ النقدية		١٦٠٠
	سداد المستحق لمصلحة الضرائب		
٩٨/١٢/٣١	حـ/ فائدة السندات	٥٠٠٠	
	حـ/ حملة السندات		٣٤٠٠
	حـ/ مصلحة الضرائب		١٦٠٠
	استحقاق الفائدة عن النصف الثاني من عام ١٩٩٨ وتسجيل المستحق لحملة السندات ومصلحة الضرائب		

٩٨/١٢/٣١ حـ/ ملخص الدخل ١٠٠٠٠
حـ/ فائدة السندات ١٠٠٠٠
تحميل الفائدة المستحقة عن عام ١٩٩٨

٩٩/١/١ حـ/ حملة السندات ٣٤٠٠
حـ/ النقدية ٣٤٠٠
سداد الفائدة عن ٦ أشهر لحملة السندات

٩٩/١/١ حـ/ مصلحة الضرائب ١٦٠٠
حـ/ النقدية ١٦٠٠
سداد المستحق لمصلحة الضرائب

يتم تكرار القيود السابقة في نهاية
وبداية كل ستة أشهر في السنوات
المالية الثلاثة التالية حتي نهاية فترة
القرض

٢٠٠٢/١/١ حـ/ قرض السندات ١٠٠٠٠٠
حـ/ حملة السندات ٣٤٠٠
حـ/ مصلحة الضرائب ١٦٠٠
حـ/ النقدية ١٠٥٠٠٠
سداد أصل القرض والفائدة المستحقة عن
نصف عام ، والمستحق للضرائب

ويظهر أثر العمليات المتعلقة بالفائدة علي بعض الحسابات بدفتر الأستاذ وعلي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي علي النحو التالي :

حـ/ فائدة السندات

منه			له		
٣٤٠٠	حـ/حملة السندات	٩٨/٦/٣٠	١٠٠٠٠	حـ/ملخص الدخل	٩٨/١٢/٣١
١٦٠٠	حـ/مصلحة الضرائب	٩٨/٦/٣٠			
٣٤٠٠	حـ/حملة السندات	٩٨/١٢/٣١			
١٦٠٠	حـ/مصلحة الضرائب	٩٨/١٢/٣١			
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ويتم تكرار ترحيل هذه القيود التي تظهر في حـ/ فائدة السندات المتعلقة بعـام ١٩٩٨ في الأعوام التالية ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ .

حـ/ حملة السندات

منه			له		
٣٤٠٠	حـ/ النقدية	٩٨/٧/١	٣٤٠٠	حـ/ فائدة السندات	٩٨/٦/٣٠
٣٤٠٠	رصيد	٩٨/١٢/٣١	٣٤٠٠	حـ/ فائدة السندات	٩٨/١٢/٣١
٦٨٠٠			٦٨٠٠		
٣٤٠٠	حـ/ النقدية	٩٩/١/١	٣٤٠٠	رصيد	٩٩/١/١
٣٤٠٠	حـ/ النقدية	٩٩/٧/١	٣٤٠٠	حـ/ فائدة السندات	٩٩/٦/٣٠
٣٤٠٠	رصيد	٩٩/١٢/٣١	٣٤٠٠	حـ/ فائدة السندات	٩٩/١٢/٣١
١٠٢٠٠			١٠٢٠٠		
			٣٤٠٠	رصيد	٠٠/١/١

ويتم تكرار ترحيل هذه القيود التي تظهر في حـ/ حملة السندات في الأعـوام التاليـة ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، وفي أول يناير عام ٢٠٠٢ .

ويظهر حـ/ مصلحة الضرائب تماما كما هو الحال بالنسبة لحساب حملة السندات مع اختلاف القيم فقط .

وتحمل فائدة السندات ١٠٠٠٠ جنيه لقائمة الدخل عن الفترات المنتهيـة لكـل مـن الأعوام التالية ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ .

أما عن قائمة المركز المالي في ١٩٩٨/١٢/٣١ ، فيظهر جانب الالتزامـات بـها علـى النحو التالي :

قائمة المركز المالي في ١٩٩٨/١٢/٣١

التزامات قصيرة الأجل			
حملة السندات	٣٤٠٠		
مصلحة الضرائب	١٦٠٠		
التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		

كما يتضح من قائمة المركز المالي ، أن حـ/ حملة السندات وحـ/ مصلحة الضرائب يظهران ضمن الالتزامات قصيرة الأجل ، بينما يظهر حـ/ قرض السندات ضمن الالتزامات طويلة الأجل . وتظهر قائمة المركز المالي علي النحو السابق في نهاية كل من الفترات المالية ٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ علي التوالي .

ويظهر حـ/ حملة السندات وحـ/ مصلحة الضرائب وحـ/ قرض السندات في كل من قائمة المركز المالي فى نهاية الأعوام التالية حتي نهاية فترة القرض علي النحو الموضح في قائمة المركز المالي في ١٩٩٨/١٢/٣١ .

(٣) اتفاق تاريخ استحقاق الفوائد مع نهاية السنة المالية ، وسداد الفوائد دفعة واحدة ، وسداد قيمة القرض على دفعات :

نظرا لأن القرض يتم سداده علي دفعات ، فان القيمة الاسمية للسندات تتناقص سنويا بما يتم سداده من أقساط ، وبالتالي تتناقص الفوائد المستحقة عن كل فترة ، أي أن عبء الفائدة عن كل فترة غير متساوية .

بالإضافة إلي ما سبق عرضه في الحالات السابقة ، يجرى قيد سنوى لتسجيل سداد جزء (قسط) من قيمة قرض السندات .

مثال رقم (٣٥)

نفس المثال رقم (٣٣) بفرض أنه يتم سداد القرض علي أربعة أقساط سنويه متساوية من أصل قرض السندات فى آخر ديسمبر من كل عام ، كما أن الفوائد تستحق في نهاية كل سنة وتدفع في أول يناير من كل عام .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

تحسب الفائدة السنوية علي السندات علي أساس القيمة الاسمية للسندات في بداية كل فترة مالية (القيمة الدفترية للسندات) ، ويكون ذلك علي النحو التالي :

حـ/ حساب الفائدة السنوية

الفترة	رصيد أول الفترة	القسط السنوي	رصيد آخر الفترة	حساب الفوائد
١٩٩٨	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠ × ١٠ر٠ = ١٠٠٠٠ ج
١٩٩٩	٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠ × ١٠ر٠ = ٧٥٠٠ ج
٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠ × ١٠ر٠ = ٥٠٠٠ ج
٢٠٠١	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠ × ١٠ر٠ = ٢٥٠٠ ج

ولا تختلف المعالجة المحاسبية للفائدة في السنة الأولي عن المعالجة التي سبق ذكرها في المثال السابق رقم (٣٣) ، الا فيما يتعلق بسداد القسط الأول من قرض السندات في نهاية السنة الأولي ، لذلك سوف نوضح المعالجة المحاسبية في السنة الثانية علي سبيل المثال لتكون الصورة أكثر وضوحا ، وذلك علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٩٩/١٢/٣١	حـ/ فائدة السندات	٧٥٠٠	
	حـ/ حملة السندات		٥١٠٠
	حـ/ مصلحة الضرائب		٢٤٠٠
	استحقاق الفائدة عن عام ١٩٩٩ وتسجيل المستحق لحملة السندات ومصلحة الضرائب		
٩٩/١٢/٣١	حـ/ ملخص الدخل	٧٥٠٠	
	حـ/ فائدة السندات		٧٥٠٠
	تحميل الفترة بالفائدة المستحقة		
٩٩/١٢/٣١	حـ/ قرض السندات	٢٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٠٠٠
	سداد القسط الثاني من القرض		

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٠/١/١	حـ/ حملة السندات	٥١٠٠	
	حـ/ النقدية		٥١٠٠
	سداد المستحق لحملة السندات		
٠٠/١/١	حـ/ مصلحة الضرائب	٢٤٠٠	
	حـ/ النقدية		٢٤٠٠
	سداد المستحق لمصلحة الضرائب		

يتم تكرار القيود السابقة في نهاية
وبداية السنوات المالية التالية حتي
نهاية فترة القرض مع اختلاف قيمة
الفوائد السنوية

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٢٠٠١/١/١	حـ/ حملة السندات	١٧٠٠	
	حـ/ مصلحة الضرائب	٨٠٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٠٠
	سداد الفائدة المستحقة لحملة السندات ، والمستحق للضرائب		

ويظهر أثر العمليات المتعلقة بالفائدة علي بعض الحسابات بدفتر الأستاذ وعلـــي قائمة الدخل والمركز المالي على النحو التالي :

حـ/ فائدة السندات

منه			له		
٦٨٠٠ ٣٢٠٠	حـ/ حملة السندات حـ/ مصلحة الضرائب	٩٨/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٩٨/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٥١٠٠ ٢٤٠٠	حـ/ حملة السندات حـ/ مصلحة الضرائب	٩٩/١٢/٣١	٧٥٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٩٩/١٢/٣١
٧٥٠٠٠			٧٥٠٠		
٣٤٠٠ ١٦٠٠	حـ/ حملة السندات حـ/ مصلحة الضرائب	٠٠/١٢/٣١	٥٠٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٠٠/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
١٧٠٠ ٨٠٠	حـ/ حملة السندات حـ/ مصلحة الضرائب	٠١/١٢/٣١	٢٥٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٠١/١٢/٣١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

حـ/ حملة السندات

منه			له		
٦٨٠٠	رصيد	٨٨/١٢/٣١	٦٨٠٠	حـ/فائدة السندات	٩٨/١٢/٣١
٦٨٠٠			٦٨٠٠		
٦٨٠٠ ٥١٠٠	حـ/ النقدية رصيد	٨٧/١/١ ٩٨/١٢/٣١	٦٨٠٠ ٥١٠٠	رصيد حـ/ فائدة السندات	٩٩/١/١ ٩٩/١٢/٣١
١١٩٠٠			١١٩٠٠		
٥١٠٠ ٣٤٠٠	حـ/ النقدية رصيد	٨٨/١/١ ٠٠/١٢/٣١	٥١٠٠ ٣٤٠٠	رصيد حـ/ فائدة السندات	٠٠/١/١ ٠٠/١٢/٣١
٨٥٠٠			٨٥٠٠		
٣٤٠٠ ١٧٠٠	حـ/ النقدية رصيد	٨٩/١/١ ٠١/١٢/٣١	٣٤٠٠ ١٧٠٠	رصيد حـ/ فائدة السندات	٠١/١/١ ٠١/١٢/٣١
٥١٠٠			٥١٠٠		
١٧٠٠	حـ/ النقدية	٠٢/١/١	١٧٠٠	رصيد	٠٢/١/١
١٧٠٠			١٧٠٠		

ويظهر حـ/ مصلحة الضرائب تماما كما هو الحال بالنسبة لحساب حملة السندات مع اختلاف القيم فقط .

وتحمل قائمة الدخل عن كل سنة من سنوات القرض بالفائدة المستحقة وفقا للقيمة الدفترية للقرض في بداية السنة ، وطبقا للجدول السابق الذي تم من خلاله حساب الفوائد المستحقة عن كل سنة ، تحمل قائمة الدخل لعام ١٩٩٨ بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، وقائمة الدخل عن عام ١٩٩٩ بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه ، وقائمة الدخل لعام ٢٠٠٠ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، وقائمة الدخل لعام ٢٠٠١ بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

أما قائمة المركز المالي في ١٩٩٨/١٢/٣١ ، فيظهر جانب الالتزامات بها على النحو التالي :

قائمة المركز المالي في ١٩٩٨/١٢/٣١

			التزامات قصيرة الأجل
		٦٨٠٠	حملة السندات
		٣٢٠٠	مصلحة الضرائب
		٢٥٠٠٠	قرض السندات (الجزء قصير الأجل)
			التزامات طويلة الأجل
		٥٠٠٠٠	قرض السندات

كما يتضح من قائمة المركز المالي ، أن حـ/ حملة السندات وحـ/ مصلحة الضرائب يظهران ضمن الالتزامات قصيرة الأجل . أما عن قرض السندات فرصيده في نهاية هذه الفترة ٧٥٠٠٠ جنيه بعد سداد القسط الأول ، وتطبيقا لتعريف الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل يظهر قرض السندات في مفردتين الأولى ضمن الالتزامات قصيرة الأجل بواقع ٢٥٠٠٠ جنيه التي تستحق في نهاية العام القادم والباقي وقدره ٥٠٠٠٠ جنيه ضمن الالتزامات طويلة الأجل حيث أنها تمثل الأقساط الباقية (الثالث والرابع) التي يأتي تاريخ استحقاقها بعد أكثر من عام . وتظهر قائمة المركز المالي على النحو السابق في نهاية كل من الفترات المالية ٩٩ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ على التوالي مع مراعاة قيمة الفوائد المستحقة التي تختلف من عام الي آخر وأيضا اختلاف القيمة الدفترية لقرض السندات في نهاية كل عام .

(٤) استحقاق ودفع الفوائد خلال السنة المالية وسداد قيمة السندات على دفعات

في هذه الحالة يتم تسجيل استحقاق ودفع الفائدة الدورية عدة مرات في خلال السنة المالية ، كما يتم تحميل الفائدة لقائمة الدخل في نهاية السنة المالية . ويتم تسجيل سداد القسط السنوي من أصل القرض . ويلاحظ أيضا أن الفائدة السنوية تتناقص نتيجة لتناقص رصيد قرض السندات في كل عام بقيمة القسط السنوي .

مثال رقم (٣٦)

بفرض أنه فى المثال (٣٣) يتم سداد القرض علي أربعة أقساط سنوية متساوية تدفع فى آخر ديسمبر من كل عام ، كما تستحق الفوائد في نهاية كل ستة أشهر ، وتدفع الفوائد في كل أول يوليه وأول يناير من كل عام .

ويتم حساب الفائدة كل ستة اشهر باستخدام بيانات جدول حساب الفائدة السنوية السابق إعداده فى المثال رقم (٣٥) وذلك بتقسيم الفائدة السنوية علي جزئين متساويين لكل ستة أشهر أو الفائدة نصف السنوية والتي تكون علي النحو التالي :

الفائدة نصف السنوية في عام ١٩٩٨	٥٠٠٠ جنيه
الفائدة نصف السنوية في عام ١٩٩٩	٣٧٥٠ جنيه
الفائدة نصف السنوية في عام ٢٠٠٠	٢٥٠٠ جنيه
الفائدة نصف السنوية في عام ٢٠٠١	١٢٥٠ جنيه

ولتوضيح المعالجة للفائدة في هذه الحالة ، سوف نتعرض للسنة المالية الثانية ١٩٩٩ ليكون التحليل والشرح أكثر وضوحا ، وذلك علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٩٩/٦/٣٠	حـ/ فائدة السندات	٣٧٥٠	
	حـ/ حملة السندات		٢٥٥٠
	حـ/ مصلحة الضرائب		١٢٠٠
	استحقاق الفائدة عن النصف الأول من عام ١٩٩٩ وتسجيل المستحق لحملة السندات ومصلحة الضرائب		
٩٩/٧/١	حـ/ حملة السندات	٢٥٥٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٥٠
	سداد الفائدة عن ٦ أشهر لحملة السندات		

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٩٩/٧/١	حـ/ مصلحة الضرائب	١٢٠٠	
	حـ/ النقدية		١٢٠٠
	سداد المستحق لمصلحة الضرائب		
٩٩/١٢/٣١	حـ/ فائدة السندات	٣٧٥٠	
	حـ/ حملة السندات		٢٥٥٠
	حـ/ مصلحة الضرائب		١٢٠٠
	استحقاق الفائدة عن النصف الثاني من عام ١٩٩٩ وتسجيل المستحق لحملة السندات ومصلحة الضرائب		
٩٩/١٢/٣١	حـ/ ملخص الدخل	٧٥٠٠	
	حـ/ فائدة السندات		٧٥٠٠
	تحميل الفائدة المستحقة عن عام ١٩٩٩		
٩٩/١٢/٣١	حـ/ قرض السندات	٢٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٠٠٠
	سداد القسط الثاني من قرض السندات		
٠٠/١/١	حـ/ حملة السندات	٢٥٥٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٥٠
	سداد الفائدة عن ٦ أشهر لحملة السندات		
٠٠/١/١	حـ/ مصلحة الضرائب	١٢٠٠	
	حـ/ النقدية		١٢٠٠
	سداد المستحق لمصلحة الضرائب		

يتم تكرار القيود السابقة في نهاية وبداية
كل ستة أشهر في السنوات المالية التالية
حتي نهاية فترة القرض

وبعد العرض التفصيلي للأمثلة السابقة ، يستطيع الطالب أن يتدرب علي استكمال المثال السابق وبيان المعالجة المحاسبية لباقي السنوات المالية ، وأيضا بيان أثرها علي أهم

الحسابات ، وأثرها علي قائمة الدخل عن كل عام ، وكذلك أثرها علي المركز المالي التي تعـد في نهاية كل عام .

(٥) إصدار قرض السندات خلال السنة المالية للشركة . ويسدد قيمة السندات بالكامل في تاريخ الاستحقاق

قد تصدر الشركة السندات خلال السنة المالية ، وبالتالي لا تتفق السنة المالية للشركة مع سنة قرض السندات التي تبدأ من تاريخ إصدارها ، لذلك يجب احتساب الفائدة المستحقة عن كل سنة مالية وفقا لمدى استفادتها من قرض السندات . وتتحمل السنة المالية التي تصدر فيها السندات بفائدة عن المدة من تاريخ الاصدار إلي نهاية تلك السنة المالية ، بينما تتحمـل السنة المالية التي يتم فيها سداد قرض السندات بفائدة عن المدة من بداية تلك السنة الماليـة إلي تاريخ استحقاق وسداد السندات . وغني عن البيان ، تتحمل السنوات المالية المحصـورة بين السنة المالية التي إصدرت السندات خلالها والسنة المالية التي يستحق خلالها سداد قرض السندات بالفائدة عن سنة مالية كاملة ، كما يلاحظ أن الفائدة عن تلك السنوات متساوية نظـرا لسداد قرض السندات دفعة واحدة في نهاية فترة القرض .

مثال رقم (٣٧)

بفرض أنه فى المثال رقم (٣٣) تم إصدار السندات في ١٩٩٨/٧/١ علـي أن تدفـع الفائدة السنوية في آخر يونيه من كل عام ، وأن السنة المالية للشركة تنتهي فى آخر ديسـمبر من كل عام .

ويمكن بيان فائدة السندات عن كل سنة في ضوء التحليل السابق من خلال الجدول التالي :

الفترة	مدة استفادة الفترة من السندات	الفائدة
١٩٩٨	٦ شهور	٥٠٠٠ جنيه
١٩٩٩	١٢ شهر	١٠٠٠٠ جنيه
٢٠٠٠	١٢ شهر	١٠٠٠٠ جنيه
٢٠٠١	١٢ شهر	١٠٠٠٠ جنيه
٢٠٠٢	٦ شهور	٥٠٠٠ جنيه

وسوف نكتفي كمثال لعرض المعالجة المحاسبي لكل من العام الأول ١٩٩٨ والعام الأخـير ٢٠٠٢ . وتكون المعالجة المحاسبية للعام الأول ١٩٩٨ والتي تتضمـــن تسـجيل اسـتحقاق

الفائدة عن الفترة من أول يوليه ١٩٩٨ وحتي نهاية العام ، وتحميل الفائدة لقائمة الدخل ، وذلك علي النحو التالي :

٩٨/١٢/٣١ حـ/ فائدة السندات ٥٠٠٠
حـ/ حملة السندات ٣٤٠٠
حـ/ مصلحة الضرائب ١٦٠٠
استحقاق الفائدة عن ٦ أشهر من بدء تاريخ الاصدار الي نهاية عام ١٩٩٨ وتسجيل المستحق لحملة السندات ومصلحة الضرائب

٩٨/١٢/٣١ حـ/ ملخص الدخل ٥٠٠٠
حـ/ فائدة السندات ٥٠٠٠
تحميل عام ١٩٩٨ بفائدة عن ٦ أشهر

ووفقا لذلك تحمل قائمة الدخل عن العام المنتهي في ١٩٩٨/١٢/٣١ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصروف فائدة قرض السندات ، كما يظهر في قائمة المركز المالي في ١٩٩٨/١٢/٣١ بالاضافة الي قيمة قرض السندات مبلغ ٣٤٠٠ جنيه مستحق لحملة السندات ومبلغ ١٦٠٠ جنيه مستحق لمصلحة الضرائب .

وبالنسبة للعام الأخير ٢٠٠٢ ، تتضمن المعالجة المحاسبية في ٢٠٠٢/٦/٣٠ تسجيل الفائدة المستحقة عن الستة أشهر الأولي من هذا العام ، وسداد الفائدة المستحقة عن سنة كاملة تبدأ في ٢٠٠١/٧/١ ، وكذلك سداد أصل قرض السندات ، وتحميل قائمة الدخل عن العام بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه الفائدة المستحقة عن السنة .

٠٢/٦/٣٠ حـ/ فوائد السندات ٥٠٠٠
حـ/ حملة السندات ٣٤٠٠
حـ/ مصلحة الضرائب ١٦٠٠
الفائدة المستحقة عن النصف الأول من عام ٢٠٠٢

٠٢/٦/٣٠ حـ/ حملة السندات ٦٨٠٠
حـ/ النقدية ٦٨٠٠
سداد المستحق لحملة السندات عن سنة تبدأ في ٢٠٠١/٧/١

٠٢/٦/٣٠ حـ/ مصلحة الضرائب ٣٢٠٠
حـ/ النقدية ٣٢٠٠
سداد المستحق لمصلحة الضرائب

٠٢/٦/٣٠ حـ/ قرض السندات ١٠٠٠٠٠
حـ/ النقدية ١٠٠٠٠٠
سداد أصل القرض

ويتضح مما سبق أن قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٢٠٠٢/١٢/٣١ سوف تحمل بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه المستحقة عن الستة أشهر الأولي من العام . وبالنسبة لقائمة المركز المالي في نهاية عام ٢٠٠٢ فانه لا تظهر أية قيم تتعلق بقرض السندات حيث تم سداد القرض ومتعلقاته في ٢٠٠٢/٦/٣٠ .

(٦) إصدار قرض السندات خلال السنة المالية للشركة ، وسداد قيمة السندات على دفعات

بالإضافة إلي النقاط الهامة التي ذكرت فيما يتعلق بحساب الفائدة في حالة اختلاف السنة المالية للشركة عن سنة قرض السندات حالة (٥) . ولكن نظرا لأن سداد القرض علي دفعات ، فان الفائدة تتناقص تدريجيا خلال السنوات المالية وسنوات القرض .

مثال رقم (٣٨)

نفس المثال السابق (٣٧) بفرض أن الشركة تقوم بسداد القرض على دفعات متساوية من أصل قرض السندات وتبدأ الدفعة الأولي في ١٩٩٩/٦/٣٠ .

ويتم حساب فائدة السندات عن كل سنة من سنوات القرض كما يظهر في الجدول التالي :

سنة قرض السندات	قيمة السندات أول الفترة	القسط السنوى	الرصيد آخر الفترة	الفوائد المدفوعة عن سنة القرض
٩٨/٧/١ إلى ٩٩/٦/٣٠	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٠٠٠٠
٩٩/٧/١ إلى ٠٠/٦/٣٠	٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٥٠٠
٠٠/٧/١ إلى ٠١/٦/٣٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠
٠١/٧/١ إلى ٠٢/٦/٣٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٠٠٠٠٠	٢٥٠٠

ولتحديد مصروف فائدة السندات التي تحمل به كل سنة مالية ، يجري التحليل التالي :

عام ١٩٩٨   ١٠٠٠٠ × (٦÷١٢) = ٥٠٠٠ جنيه

عام ١٩٩٩   ١٠٠٠٠×(٦÷١٢) + ٧٥٠٠×(٦÷١٢) = ٨٧٥٠ جنيه

عام ٢٠٠٠   ٧٥٠٠ ×(٦÷١٢) + ٥٠٠٠×(٦÷١٢) = ٦٢٥٠ جنيه

عام ٢٠٠١   ٥٠٠٠ ×(٦÷١٢) + ٢٥٠٠×(٦÷١٢) = ٣٧٥٠ جنيه

عام ٢٠٠٢   ٢٥٠٠×(٦÷١٢) = ١٢٥٠ جنيه

ويتم اجراء قيود اليومية علي النحو الذي سبق بيانه في الأمثلة السابقة مع اختلاف قيم الفائدة في هذه الحالة عن الحالات الأخرى . ونبين علي سبيل المثال عـامي ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ لتوضيح المعالجة المحاسبية لهذه الحالة .

العام الأول المنتهي في ١٩٩٨/١٢/٣١

يسجل استحقاق الفائدة عن ستة أشهر السابقة وقدرها ٥٠٠٠ جنيه ، ويحمل هذا المبلغ لقائمة الدخل عن الفترة كمصروف فائدة القرض ، ويظهر نفس المبلغ في جـانب الالتزامـات بقائمة المركز المالي في نهاية العام كفائدة مستحقة لحملة الأسهم ومصلحة الضرائب .

العام ١٩٩٩ المنتهي في ١٩٩٩/١٢/٣١

بتاريخ ١٩٩٩/٦/٣٠ يتم تسجيل الفائدة عن الستة أشهر الأولي من عام ١٩٩٩ وقدرهـا ٥٠٠٠ جنيه ، ويتم سداد الفائدة عن سنة سابقة كاملة ١٠٠٠٠ جنيه ، ويتـم أيضـا سـداد القسط الأول من القرض وقدره ٢٥٠٠٠ جنيه . وفي ١٩٩٩/١٢/٣١ يتم تسجيل اسـتحقاق الفائدة عن النصف الثاني من العام وقدرها ٣٧٥٠ جنيه ، وتحمل قائمة الدخـل عـن الفـترة بمبلغ ٨٧٥٠ جنيه كمصروف فائدة القرض ، ويظهر في قائمة المركز المالي في نهاية العـام فائدة مستحقة قدرها ٣٧٥٠ جنيه .

وهكذا يتم تكرار القيود السابقة في السنوات التالية ، ولكن بقيم مختلفة وفقـا لمـا تـم حسابه لمقدار الفائدة في كل سنة مالية كما سبق ايضاحه .

(٧) بيع السندات في تاريخ يقع بين تواريخ الفوائد :

قد تستغرق عملية بيع بعض السندات المصدرة أو تحصيل قيمتها وقتا يمتد إلي ما بعد التاريخ المحدد لبدء سريان استحقاق ودفع الفائدة ، ونظرا لأن الفائدة الأولي قد تم تحديدهـا وطبعها علي الكوبون الذى يوزع مع السندات والتي سوف يحصل عليها حـامل السـند فـى التاريخ المحدد لها ، فإن الشركة تطلب من مشترى السند سداد قيمة الفائدة عن الفـترة مـن تاريخ سريان الفائدة الأولي وحتي تاريخ بيع السند بالإضافة إلي سعر اصداره .

مثال رقم (٣٩)

في أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت الشركة العالمية ٢٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسند ، وبمعدل فائدة ١٠% سنويا تدفع آخر يونيه وآخر ديسمبر من كل عام ، وقد تم طبع السندات وكوبونات الفوائد علي هذا الأساس ، إلا أنه نتيجة لبعض الظروف تم بيع السندات في ٢٠٠٣/٤/١ والتي اشترتها بالكامل إحدى الهيئات المعفاة من الضريبة ، علما بأن السنة المالية تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

ويظهر في هذا المثال أن حامل السند سوف يصرف كوبون الفائدة الأول في أول يوليه ٢٠٠٣ وقدرها جنيهان ونصف للسند (٥٠ × ١٠% × ٦÷١٢) عن الستة أشهر الأولي في حين أن الاستفادة من السندات ستكون لمدة ثلاثة اشهر فقط وأن حامل السند سوف يحصل علي كامل الفائدة ، لذلك يطالب حامل السند بأن يدفع بالاضافة الي سعر البيع أو الاصدار المحدد (القيمة الاسمية في هذه الحالة) مبلغ ١,٢٥ جنيه (٥٠ × ١٠% × ٣÷١٢) عن كل سند ، أي ما يطلب دفعه عن كل سند ٥١,٢٥ جنيه (٥٠ + ١,٢٥) .

وعلي ذلك يكون المبلغ الاجمالي المحصل من بيع السندات في أول إبريل ٢٠٠٣ قدره ٢٠٠٠ (سند) × ٥١,٢٥ = ١٠٢٥٠٠ جنيه ، ويمثل :

سعر الاصدار (القيمة الاسمية) ٢٠٠٠ × ٥٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيه

مقابل الفائدة عن ثلاثة أشهر ٢٠٠٠ × ١,٢٥ = ٢٥٠٠ جنيه

وتكون الفائدة نصف السنوية عن السندات المستحقة في ٢٠٠٣/٧/١ :

١٠٠٠٠٠ × ١٠% × (٦÷١٢) = ٥٠٠٠ جنيه

ويلاحظ ما يلي قبل عرض المعالجة المحاسبية :

(١) يدفع حملة السندات ٢٥٠٠ جنيه بالإضافة إلي سعر الاصدار بتاريخ بيع السندات مقابل فائدة عن ثلاثة اشهر ، حيث أن كوبون الفائدة الأولى لمدة ستة أشهر سيحصل عليها حامل السند كاملة في آخر يونيه القادم تاريخ استحقاق هذا الكوبون .

(٢) تحمل السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٣ بالفائدة عن فترة ٩ شهور فقط تبدأ من أول أبريل وحتي نهاية السنة ، وتبلغ ٧٥٠٠ جنيه (١٠٠٠٠٠ × ١٠% × ٩÷١٢) . وهو ما يعادل تماما رصيد حـ/ فوائد السندات حيث جعل دائنا بما دفعه حملة السندات مع سعر الاصدار مقابل ثلاثة أشهر فائدة كما جعل مدينا بفائدة عن سنة كاملة في نهاية كل من آخر يونيه وآخر ديسمبر ٢٠٠٣ .

ويتم تسجيل عملية اصدار السندات ومعالجة كوبون الفائدة الأول والفائدة المستحقة عن عام ٢٠٠٣ وسدادها ، وذلك علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/٤/١	حـ/ النقدية	١٠٢٥٠٠	
	حـ/ قرض السندات		١٠٠٠٠٠
	حـ/ فائدة السندات		٢٥٠٠
	بيع وتحصيل قيمة السندات مضافا اليها مقابل كوبون الفائدة عن ٣ شهور		
٠٣/٦/٣٠	حـ/ فائدة السندات	٥٠٠٠	
	حـ/ حملة السندات		٥٠٠٠
	الفائدة المستحقة عن النصف الأول من عام ٢٠٠٣		
٠٣/٦/٣٠	حـ/ حملة السندات	٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٥٠٠٠
	سداد الفائدة الأولي المستحقة لحملة السندات		
٠٣/١٢/٣١	حـ/ فائدة السندات	٥٠٠٠	
	حـ/ حملة السندات		٥٠٠٠
	الفائدة المستحقة عن النصف الثاني من عام ٢٠٠٣		
٠٣/١٢/٣٠	حـ/ حملة السندات	٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٥٠٠٠
	سداد الفائدة الثانية المستحقة لحملة السندات		
٠٣/١٢/٣١	حـ/ ملخص الدخل	٧٥٠٠	
	حـ/ فائدة السندات		٧٥٠٠
	مصروف الفائدة عن العام لمدة ٩ أشهر تبدأ من أول ابريل ٢٠٠٣ وحتى نهاية العام		

ولا تختلف المعالجة المحاسبية للسنوات المالية التالية وحتي تاريخ استحقاق القرض عن المعالجة المحاسبية التي عرضت في الأمثلة السابقة الا فيما يتعلق بالقيم فقط ، وعلي الطالب أن يتدرب علي استكمال المعالجة لباقي السنوات .

ثانيا : المحاسبة عن فائدة السندات المصدرة بعلاوة إصدار

تستند المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار السندات علي التكييف المحاسبي لها ومبررات اصدار السندات بعلاوة . وتحصل الشركة علي العلاوة مقابل الزيادة في معدل الفائدة المقرر لحملة السندات عن معدل الفائدة السائد في السوق ، لذلك تعالج العلاوة بتسويتها مع الفائدة السنوية المستحقة بتوزيعها أو اهلاكها دوريا في تاريخ استحقاق الفائدة ، حيث يتم تخفيض الفائدة المدفوعة لحملة السندات بقسط اهلاك العلاوة (مقابل الزيادة فى معدل الفائدة المقررة عن المعدل السائد في السوق) ، وبالتالي يكون باقي الفائدة مقاربا للفائدة في السوق وتمثل الفائدة المستحقة عن الفترة التي تحمل كمصروف فائدة لقائمة الدخل .

ويظهر رصيد حـ/ علاوة الإصدار في جانب الالتزامات (طويلة الأجل) مضافا إلى القيمة الاسمية للسندات ، فهي لا تمثل ربحا وإنما تعتبر إضافة للقيمة الاسمية لقرض السندات سوف يتم ردها الي حملة السندات في شكل زيادة في الفائدة المدفوعة لهم . وبعبارة أوضح ، يتم تخفيض العلاوة تدريجيا كل عام بقيمة قسط اهلاكها السنوى الأمر الذي يتناقص معه رصيد العلاوة حتي يصل الي الصفر في نهاية فترة القرض . ونتيجة لذلك ، تتناقص القيمة الدفترية لقرض السندات (تساوي في تاريخ اصدار القرض أو في بداية فترته القيمة الاسمية مضافا اليها كامل العلاوة) تدريجيا كل عام بقيمة قسط الاهلاك . وتصبح في نهاية فترة القرض مساوية لقيمته الاسمية .

وسوف نتعرض بالتفصيل لشرح وتحليل كيفية تسوية علاوة الاصدار مع الفائدة في ظل بعض الحالات العديدة التي قد تفرض بعض المشكلات المحاسبية الواجب بيان المعالجة المناسبة لكل منها .

(١) سداد قرض السندات دفعة واحدة

يلاحظ أنه في هذه الحالة حيث يتم سداد كامل قيمة قرض السندات دفعة واحدة في تاريخ استحقاقه أن استفادة سنوات الاقتراض متساوية وبالتالي يكون قسط اهلاك علاوة الإصدار متساوى أيضا في جميع السنوات المالية وذلك في حالة إتفاق السنة المالية للشركة مع سنوات الاقتراض .

أما اذا اختلفت السنة المالية مع سنوات الاقتراض ، فإن قسط اهلاك علاوة الاصدار سوف يختلف في كل من السنة المالية الأولي والأخيرة عن بقية السنوات ، حيث يحسب قسط الاهلاك للسنة الأولي عن الفترة التي تبدأ من تاريخ إصدار القرض إلي نهاية السنة المالية الأولى ، ويحسب قسط الاهلاك الأخير عن الفترة من بداية السنة المالية التي يستحق فيها سداد قرض السندات إلي تاريخ استحقاقه ، ويكون قسط اهلاك علاوة الإصدار متساويا في جميع السنوات المالية المحصورة بين السنة المالية التي أصدرت فيها السندات والسنة المالية التي يسدد فيها قرض السندات .

مثال رقم (٤٠)

في أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت الشركة الوطنية ١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ١٠ جنيه للسند ، وبفائدة ١٠% سنويا تدفع فى أول يناير من كل عام ، ومدة القرض ٤ سنوات يسدد في نهايتها دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ، وأنه قد تم الاكتتاب في جميع السندات من جانب هيئات معفاة من الضرائب علي الفائدة .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) قيمة علاوة الإصدار ١٠٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠٠ جنيه

(٢) الفائدة السنوية المدفوعة لحملة السندات ١٠٠٠٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠٠ جنيها .

(٣) نظرا لأن القرض يسدد دفعة واحدة في نهاية فترة القرض ، فإن درجة استفادة الفترات المالية من القرض متساوية ، لذلك يتم توزيع علاوة الإصدار بالتساوى بين الفترات المالية التي تتفق وفترة الاقتراض ، أى أن قسط الاهلاك السنوى للعلاوة :

١٠٠٠٠ ÷ ٤ = ٢٥٠٠ جنيه

(٤) مصروف الفائدة عن كل عام يتحدد بخصم قسط اهلاك علاوة الاصدار السنوي من الفائدة المدفوعة عن السندات ، حيث يبلغ ٧٥٠٠ جنيه (١٠٠٠٠ – ٢٥٠٠) وقيمة متساوية فى جميع السنوات .

ويمكن عرض العلاقة بين القيمة الاسمية ، والقيمة الدفترية ، والفائدة المدفوعة ، والفائدة المستحقة ، وعلاوة الاصدار واهلاكها في الجدول التالي :

الفترة	الفائدة المدفوعة	قسط إهلاك العلاوة	مصروف الفائدة	رصيد العلاوة	القيمة الدفترية
أول ٠٣				١٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
آخر ٠٣	١٠٠٠٠	٢٥٠٠	٧٥٠٠	٧٥٠٠	١٠٧٥٠٠
آخر ٠٤	١٠٠٠٠	٢٥٠٠	٧٥٠٠	٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠
آخر ٠٥	١٠٠٠٠	٢٥٠٠	٧٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٢٥٠٠
آخر ٠٦	١٠٠٠٠	٢٥٠٠	٧٥٠٠	صفر	١٠٠٠٠٠
اجمالي	٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	—	—

وتكون المعالجة المحاسبية للعلاوة والفائدة المستحقة واهلاك العلاوة وتسويتها مع الفائدة وذلك علي النحو التالي :

٠٣/١٢/٣١ حـ/ فائدة السندات ١٠٠٠٠
حـ/ حملة السندات ١٠٠٠٠
الفائدة المستحقة لحملة السندات عن ٢٠٠٣

٠٣/١٢/٣١ حـ/ علاوة اصدار السندات ٢٥٠٠
حـ/ فائدة السندات ٢٥٠٠
تخفيض الفائدة بقسط إهلاك علاوة الاصدار

٠٣/١٢/٣١ حـ/ ملخص الدخل ٧٥٠٠
حـ/ فائدة السندات ٧٥٠٠
تحميل مصروف الفائدة المستحق عن العام

يتم تكرار القيود السابقة في السنوات التالية حتي نهاية فترة القرض

٠٤/١/١ حـ/ حملة السندات ١٠٠٠٠
حـ/ النقدية ١٠٠٠٠
سداد المستحق لحملة السندات

ويظهر حـ/ فائدة السندات وحـ/ علاوة إصدار السندات علي النحو التالي :

حـ/ فائدة السندات

منه — له

منه			له		
١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٣/١٢/٣١	٢٥٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات	٠٣/١٢/٣١
			٧٥٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٠٣/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ويظهر حـ/ فائدة السندات علي النحو السابق وبنفس القيم في السنوات المالية التالية وحتي نهاية فترة القرض .

حـ/ علاوة إصدار السندات

منه — له

منه			له		
٢٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٣/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/ النقدية	٠٣/١/١
٧٥٠٠	رصيد				
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٢٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٤/١٢/٣١	٧٥٠٠	رصيد	٠٤/١/١
٥٠٠٠	رصيد	٠٤/١٢/٣١			
٧٥٠٠			٧٥٠٠		
٢٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٥/١٢/٣١	٥٠٠٠	رصيد	٠٥/١/١
٢٥٠٠	رصيد	٠٥/١٢/٣١			
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٢٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٦/١٢/٣١	٢٥٠٠	رصيد	٠٦/١/١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

وبالنسبة لقائمة الدخل ، تحمل بمصروف فائدة القرض وقدره ٧٥٠٠ جنيه في كل سنة من السنوات المالية كما يتضح من حـ/ فائدة السندات السابق عرضه .

ويظهر رصيد حساب علاوة إصدار السندات مضافا إلى القيمة الاسمية للسندات في قائمة المركز المالي في قسم الالتزامات طويلة الأجل بقائمة المركز المالي كما يتضح من عرض قائمة المركز المالي لكل سنة مالية ، ويلاحظ أن قيمة علاوة الاصدار تتناقص تدريجيا حتى تصل الي الصفر في نهاية فترة القرض ، وذلك علي النحو التالي :

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠٠٣

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات	١٠٠٠٠٠	
(١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)		
(+) علاوة إصدار السندات	٧٥٠٠	
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠٧٥٠٠	

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠٠٤

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات	١٠٠٠٠٠	
(١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)		
(+) علاوة إصدار السندات	٥٠٠٠	
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠٥٠٠٠	

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠٠٥

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات	١٠٠٠٠٠	
(١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)		
(+) علاوة إصدار السندات	٢٥٠٠	
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠٢٥٠٠	

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠٠٦

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات	١٠٠٠٠٠	
(١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)		
(+) علاوة إصدار السندات	صفر	
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠٠٠٠٠	

(٢) سداد السندات على أقساط :

في حالة سداد السندات علي أقساط (دفعات) ، تكون درجة استفادة سنوات الاقتراض من قرض السندات غير متساوية حيث تتناقص هذه الدرجة تدريجيا مع سداد كل قسط .

ويحسب قسط اهلاك علاوة إصدار السندات لكل سنة مالية وفقا لدرجة استفادتها من قرض السندات ، ويراعي أيضا ما إذا كانت السنة المالية للشركة تتفق أو لا تتفق مع سنوات الاقتراض .

مثال رقم (٤١)

بفرض أنه في المثال السابق ، يتم سداد قرض السندات علي أربعة أقساط (دفعات متساوية في أول يناير من كل عام ، يبدأ أولها في ٢٠٠٤/١/١ .

ولتوضيح ما ورد بهذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) قيمة علاوة إصدار السندات ١٠٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠٠ جنيه

(٢) فائدة السندات المدفوعة لحملة السندات سوف تختلف من سنة إلي أخرى لأن استفادة السنوات المالية من قرض السندات غير متساوية ، وذلك علي النحو التالي :

عام ٢٠٠٣ = ١٠٠٠٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٤ = ٧٥٠٠٠ × ١٠% = ٧٥٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٥ = ٥٠٠٠٠ × ١٠% = ٥٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٦ = ٢٥٠٠٠ × ١٠% = ٢٥٠٠ جنيها

(٣) توزيع علاوة إصدار السندات علي الفترات المالية علي أساس استفادة كل منها من قرض السندات حيث أن قرض السندات في السنة الأولي كان ١٠٠٠٠٠ جنيه وأخذ يتناقص كل عام بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه (قيمة الدفعة السنوية لسداد القرض) .

أى أن علاوة الإصدار يتم اهلاكها بنسبة القيمة الباقية من أصل القرض في بداية كل عام ، أي بنسبة :

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
قيمة القرض	١٠٠٠٠٠ :	٧٥٠٠٠ :	٥٠٠٠٠ :	٢٥٠٠٠
نسبة الاستفادة	٤ :	٣ :	٢ :	١

وعلي ذلك يتحدد قسط اهلاك علاوة الإصدار بتوزيع العلاوة وقدرها ١٠٠٠٠ جنيه وفقا لنسبة الاستفادة السابقة ، وذلك علي النحو التالي :

عام ٢٠٠٣ = ١٠٠٠٠ × ٤ر٠ = ٤٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٤ = ١٠٠٠٠ × ٣ر٠ = ٣٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٥ = ١٠٠٠٠ × ٢ر٠ = ٢٠٠٠ جنيه

عام ٢٠٠٦ = ١٠٠٠٠ × ١ر٠ = ١٠٠٠ جنيه

(٤) مصروف فائدة السندات المستحق عن كل سنة مالية يتحدد بخصم قسط الاهلاك السنوي للعلاوة عن كل سنة الي الفائدة المدفوعة عن كل سنة ، علي سبيل المثال في عام ٢٠٠٣ يبلغ ٦٠٠٠ جنيه (١٠٠٠٠ – ٤٠٠٠) ، وفي عام ٢٠٠٤ يبلغ ٤٥٠٠ جنيه (٧٥٠٠ – ٣٠٠٠) ، وهكذا كما يتضح من الجدول التالي .

ولتوضيح العلاقة بين الفائدة المدفوعة ، ومصروف الفائدة ، وعلاوة الاصدار وقسط اهلاكها ، والقيمة الاسمية والقيمة الدفترية للقرض علي النحو التالي :

الفترة	الفائدة المدفوعة	قسط إهلاك العلاوة	مصروف الفائدة	رصيد العلاوة	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية
أول ٠٣				١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
آخر ٠٣	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٦٠٠٠
آخر ٠٤	٧٥٠٠	٣٠٠٠	٤٥٠٠	٣٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٨٠٠٠
آخر ٠٥	٥٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥١٠٠٠
آخر ٠٦	٢٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠	صفر	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
اجمالي	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—	—

وتكون المعالجة المحاسبية للعلاوة والفائدة المستحقة واهلاك العلاوة وتسويتها مع الفائدة للعامين الأول والثاني علي سبيل المثال ، وذلك علي النحو التالي :

٠٣/١٢/٣١ حـ/ فائدة السندات ١٠٠٠٠
حـ/ حملة السندات ١٠٠٠٠
الفائدة المستحقة لحملة السندات عن ٢٠٠٣

٠٣/١٢/٣١ حـ/ علاوة اصدار السندات ٤٠٠٠
حـ/ فائدة السندات ٤٠٠٠
تخفيض الفائدة بقسط اهلاك علاوة الاصدار

٠٣/١٢/٣١ حـ/ ملخص الدخل ٦٠٠٠
حـ/ فائدة السندات ٦٠٠٠
تحميل مصروف الفائدة المستحق عن العام

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٤/١/١	حـ/ حملة السندات	١٠٠٠٠	
	حـ/ النقدية		١٠٠٠٠
	سداد المستحق لحملة السندات		
٠٤/١/١	حـ/ قرض السندات	٢٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٠٠٠
	سداد القسط الأول من أصل قرض السندات		
٠٤/١٢/٣١	حـ/ فائدة السندات	٧٥٠٠	
	حـ/ حملة السندات		٧٥٠٠
	الفائدة المستحقة لحملة السندات عن ٢٠٠٤		
٠٤/١٢/٣١	حـ/ علاوة اصدار السندات	٣٠٠٠	
	حـ/ فائدة السندات		٣٠٠٠
	تخفيض الفائدة بقسط اهلاك علاوة الاصدار		
٠٤/١٢/٣١	حـ/ ملخص الدخل	٤٥٠٠	
	حـ/ فائدة السندات		٤٥٠٠
	تحميل مصروف الفائدة المستحق عن العام		
٠٥/١/١	حـ/ حملة السندات	٧٥٠٠	
	حـ/ النقدية		٧٥٠٠
	سداد الفوائد المستحق لحملة السندات		
٠٥/١/١	حـ/ قرض السندات	٢٥٠٠٠	
	حـ/ النقدية		٢٥٠٠٠
	سداد القسط الثاني من قرض السندات		

وتجري نفس القيود المحاسبية بالنسبة للعامين الثالث والرابع علي نفس المنوال ولكن بقيم الفائدة وقسط اهلاك العلاوة كما تم حسابه بالنسبة لهما . في العام الثالث ٢٠٠٥ تبلغ الفائدة المدفوعة ٥٠٠٠ جنيه وقسط اهلاك علاوة الاصدار ٢٠٠٠ جنيه وبالتالي فان مصروف الفائدة الذي يحمل للعام يبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، بينما في العام الرابع ٢٠٠٦ تبلغ

الفائدة المدفوعة ٢٥٠٠ جنيه وقسط اهلاك علاوة الاصـــدار ١٠٠٠ جنيــه وبالتــالي فــان مصروف الفائدة الذي يحمل للعام يبلغ ١٥٠٠ جنيه .

ويظهر حـ/ فائدة السندات خلال فترة القرض علي النحو التالي :

حـ/ فائدة السندات

منه					له
١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٣/١٢/٣١	٤٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات	٠٣/١٢/٣١
			٦٠٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٠٣/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٧٥٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٤/١٢/٣١	٣٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات	٠٤/١٢/٣١
			٤٥٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٠٤/١٢/٣١
٧٥٠٠			٧٥٠٠		
٥٠٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٥/١٢/٣١	٢٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات	٠٥/١٢/٣١
			٣٠٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٠٥/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٢٥٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٦/١٢/٣١	١٠٠٠	حـ/ علاوة إصدار السندات	٠٦/١٢/٣١
			١٥٠٠	حـ/ ملخص الدخل	٠٦/١٢/٣١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

كما يظهر حـ/ علاوة اصدار السندات عن فترة القرض علي النحو التالي :

حـ/ علاوة إصدار السندات

منه					له
٤٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٣/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـ/ النقدية	٠٣/١/١
٦٠٠٠	رصيد				
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٣٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٤/١٢/٣١	٦٠٠٠	رصيد	٠٤/١/١
٣٠٠٠	رصيد	٠٤/١٢/٣١			
٦٠٠٠			٦٠٠٠		
٢٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٥/١٢/٣١	٣٠٠٠	رصيد	٠٥/١/١
١٠٠٠	رصيد	٠٥/١٢/٣١			
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
١٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٦/١٢/٣١	١٠٠٠	رصيد	٠٦/١/١
١٠٠٠			١٠٠٠		

وبالنسبة لقائمة الدخل ، تحمل بمصروف فائدة القرض كما يتضح من حـ/ فائدة القـرض لكل سنة من السنوات المالية كما يلي :

العام المنتهي في ٢٠٠٣/١٢/٣١ ٦٠٠٠ جنيه
العام المنتهي في ٢٠٠٤/١٢/٣١ ٤٥٠٠ جنيه
العام المنتهي في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ٣٠٠٠ جنيه
العام المنتهي في ٢٠٠٦/١٢/٣١ ١٥٠٠ جنيه

ويظهر رصيد حساب علاوة إصدار السندات مضافا إلى القيمة الاسمية للسندات في قائمـة المركز المالي ، يظهر قرض السندات والعلاوة المرتبطة به في قسم الالتزامات طويلة الأجـل بقائمة المركز المالي ، وتتناقص القيمة الاسمية للسندات بمقدار القسط السنوي المسـدد مـن أصل القرض وقد افترض تخفيض عدد السندات بمقدار هذا القسط ، كما تتناقص قيمة عـلاوة الاصدار تدريجيا حتي تصل الي الصفر في نهاية فترة القرض ، وذلك علي النحو التالي :

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٣/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات (١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)	١٠٠٠٠٠	
(+) علاوة إصدار السندات	٦٠٠٠	
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠٦٠٠٠	

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٤/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات (٧٥٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)	٧٥٠٠٠	
(+) علاوة إصدار السندات	٣٠٠٠	
القيمة الدفترية لقرض السندات	٧٨٠٠٠	

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٥/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات (٥٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)	٥٠٠٠٠	
(+) علاوة إصدار السندات	١٠٠٠	
القيمة الدفترية لقرض السندات	٥١٠٠٠	

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل		
قرض السندات (٢٥٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)	٢٥٠٠٠	
(+) علاوة إصدار السندات	صفر	
القيمة الدفترية لقرض السندات	٢٥٠٠٠	

ثالثا : المحاسبة عن فائدة السندات المصدرة بخصم إصدار

تستند المعالجة المحاسبية لخصم إصدار السندات علي التكييف المحاسبي لها ومبررات اصدار السندات بخصم . وتحصل الشركة علي أقل من القيمة الاسمية بقيمة خصم الاصدار مقابل النقص في معدل الفائدة المقرر لحملة السندات عن معدل الفائدة السائد في السوق ، لذلك يعالج خصم الاصدار بتسويته مع الفائدة السنوية المستحقة بتوزيعه أو اهلاكه دوريا في تاريخ استحقاق الفائدة ، حيث يتم زيادة الفائدة المدفوعة لحملة السندات بقسط اهلاك الخصم (مقابل النقص في معدل الفائدة المقررة عن المعدل السائد في السوق) كتعويض لحملة السندات عن هذا النقص ، وبالتالي تكون الفائدة بعد اضافة قسط اهلاك الخصم قريبة من الفائدة في السوق وتمثل قيمة الفائدة المستحقة عن الفترة التي تحمل كمصروف فائدة لقائمة الدخل .

ويظهر رصيد حـ/ خصم الإصدار في جانب الالتزامات (طويلة الأجل) مطروحا من القيمة الاسمية للسندات أي أنه يمثل حساب عكسي للالتزامات طويلة الأجل ، ولا تمثل خسارة وإنما تعتبر خصما من القيمة الاسمية لقرض السندات سوف يتم استردادها من حملة السندات

في شكل نقص في الفائدة المدفوعة لهم . وبعبارة أوضح ، يتم تخفيض خصم الاصدار تدريجيا كل عام بقيمة قسط اهلاكها السنوى الأمر الذي يتناقص معه رصيدها حتي يصل الـــي الصفـــر في نهاية فترة القرض . ونتيجة لذلك ، تتزايد القيمة الدفترية لقرض السندات (تســـاوي فـــي تاريخ اصدار القرض أو في بداية فترته القيمة الاسمية مخصوما منها كامل الخصم) تدريجيـــا كل عام بقيمة قسط الاهلاك , وتصبح في نهاية فترة القرض مساوية لقيمته الاسمية .

وسوف نتعرض بالتفصيل لشرح وتحليل كيفية تسوية خصم الاصدار مع الفائدة في ظـــل بعض الحالات العديدة التي قد تفرض بعض المشكلات المحاســـبية الواجـــب بيـــان المعالجـــة المناسبة لكل منها .

(١) سداد قرض السندات دفعة واحدة

في حالة سداد قرض السندات دفعة واحدة بالكامل في تاريخ استحقاقه ، تكـــون دجـــة الاستفادة من قرض السندات متساوية بين سنوات الاقتراض ، وبالتالي يجب أن يكـــون قســـط اهلاك خصم الإصدار متساوى أيضا بين سنوات الاقتراض .

وإذا اتفقت السنة المالية للشركة مع سنوات الاقتراض فإن قسط اهلاك خصم الاصـــدار لكل سنة مالية يكون متساويا ، أما إذا اختلفت السنة المالية للشركة مع سنوات الاقتراض فـــإن القسط الأول لاهلاك خصم الاصدار يحسب عن الفترة من تاريخ إصدار القرض وحتـــى نهايـــة السنة المالية التي أصدرت فيها السندات ، كما أن القسط الأخير لاهلاك خصم الاصدار يحســـب عن الفترة من بداية السنة التي يستحق فيها سداد السندات وحتى تـــاريخ اســـتحقاق وســـداد السندات . ويكون قسط اهلاك خصم الاصدار متساويا في جميع السنوات الماليـــة المحصـــورة بين السنة المالية لإصدار السندات والسنة المالية لسداد السندات .

مثال رقم (٤٢)

في أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت الشركة القومية للكيماويات ١٠٠٠ سند بقيمة اســـمية ١٠٠ جنيه وبخصم إصدار ٥ جنيهات للسند ، وبفائدة ٨% سنويا تدفع فى أول يناير من كـــل عام ، مدة القرض ٤ سنوات ويسدد في نهايتها دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشـــركة تنتهي فى آخر ديسمبر من كل عام وأنه قد تم الاكتتاب فى جميع السندات من جـــانب هيئـــات معفاه من الضرائب علي الفائدة .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) قيمة خصم إصدار السندات = ١٠٠٠ × ٥ = ٥٠٠٠ جنيه

(٢) الفائدة السنوية المدفوعة عن السندات = ١٠٠٠٠٠ × ٠,٠٨ = ٨٠٠٠ جنيه

(٣) توزيع خصم إصدار السندات علي السنوات المالية يتـــم بالتســـاوى حيـث أن اســـتفادة السنوات المالية من قرض السندات متساوية ولأن السندات تسدد دفعة واحدة في تـــاريخ الاستحقاق .

وعلى ذلك يكون القسط السنوى لاهلاك خصم الإصدار كما يلي :

٥٠٠٠ ÷ ٤ = ١٢٥٠ جنيه .

(٤) مصروف فائدة السندات عن كل سنة يتحدد باضافة قسط اهلاك خصم الاصدار الي الفائدة المدفوعة عن كل سنة ، وحيث أن كلاهما متساوي فان مصروف الفائدة متساوي أيضا في جميع السنوات ويبلغ ٩٢٥٠ جنيه (٨٠٠٠ + ١٢٥٠) .

ويمكن عرض العلاقة بين القيمة الاسمية ، والقيمـــة الدفتريـــة ، والفـــائدة المدفوعـــة ، والفائدة المستحقة ، وخصم الاصدار واهلاكها في الجدول التالي :

الفترة	الفائدة المدفوعة	قسط اهلاك الخصم	مصروف الفائدة	رصيد خصم الاصدار	القيمة الدفترية
أول ٠٣				٥٠٠٠	٩٥٠٠٠
آخر ٠٣	٨٠٠٠	١٢٥٠	٩٢٥٠	٣٧٥٠	٩٦٢٥٠
آخر ٠٤	٨٠٠٠	١٢٥٠	٩٢٥٠	٢٥٠٠	٩٧٥٠٠
آخر ٠٥	٨٠٠٠	١٢٥٠	٩٢٥٠	١٢٥٠	٩٨٧٥٠
آخر ٠٦	٨٠٠٠	١٢٥٠	٩٢٥٠	صفر	١٠٠٠٠٠
اجمالي	٣٢٠٠٠	٥٠٠٠	٣٧٠٠٠	—	—

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات المتعلقة باســـتحقاق فـــائدة الســـندات واهلاك خصم الإصدار في السنة الأولي كمثال لباقي السنوات علي النحو التالي :

٠٣/١٢/٣١ حـ/ فائدة السندات ٨٠٠٠

حـ/ حملة السندات ٨٠٠٠

الفائدة المستحقة لحملة السندات عن ٢٠٠٣

٠٣/١٢/٣١ حـ/ فائدة السندات ١٢٥٠

حـ/ خصم اصدار السندات ١٢٥٠

اضافة قسط اهلاك خصم الاصدار الي الفائدة

٠٣/١٢/٣١ حـ/ ملخص الدخل ٩٢٥٠

حـ/ فائدة السندات ٩٢٥٠

تحميل مصروف الفائدة المستحق عن العام

يتم تكرار القيود السابقة في السنوات التالية حتي نهاية فترة القرض

٠٤/١/١	حـ/ حملة السندات	٨٠٠٠
	حـ/ النقدية	٨٠٠٠
	سداد المستحق لحملة السندات	

ويظهر حـ/ فائدة السندات في السنة الأولي ٢٠٠٣ علي النحو التالي :

حـ/ فائدة السندات

منه			له		
٨٠٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٣/١٢/٣١	٩٢٥٠	حـ/ ملخص الدخل	٠٣/١٢/٣١
١٢٥٠	حـ/ خصم إصدار السندات	٠٣/١٢/٣١			
٩٢٥٠			٩٢٥٠		

ويظهر حـ/ فائدة السندات بنفس الشكل ونفس القيم في السنوات التالية وحتـــي نهايـــة فترة القرض .

ويظهر حـ/ خصم اصدار السندات علي النحو التالي :

حـ/ خصم إصدار السندات

منه			له		
٥٠٠٠	حـ/ سندات مكتتب فيها	٠٣/١/١	١٢٥٠	حـ/فائدة السندات	٠٣/١٢/٣١
			٣٧٥٠	رصيد	٠٣/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٣٧٥٠	رصيد	٠٤/١/١	١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	٠٤/١٢/٣١
			٢٥٠٠	رصيد	٠٤/١٢/٣١
٣٧٥٠			٣٧٥٠		
٢٥٠٠	رصيد	٠٥/١/١	١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	٠٥/١٢/٣١
			١٢٥٠	رصيد	٠٥/١٢/٣١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		
١٢٥٠	رصيد	٠٦/١/١	١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	٠٦/١٢/٣١

وبالنسبة لقائمة الدخل فتحمل بمصروف فائدة القرض الذي يبلغ ٩٢٥٠ جنيه في جميع السنوات المالية كما يتضح ذلك من حـ/ فائدة القرض السابق عرضه .

وكما سبق ذكره ، لا يعتبر خصم الاصدار خسارة أو أصل من أصول الشركة وإنما يعتبر حساب عكسي للالتزامات طويلة الأجل يظهر في قائمة المركز المالي مطروحا من رصيد حساب قرض السندات للوصول إلي قيمته الدفترية ، ويتناقص تدريجيا رصيد حـ/ خصم الاصدار إلي أن يصبح صفرا في تاريخ استحقاق قرض السندات . ولإيضاح ذلك فإن قرض السندات وخصم الاصدار يظهران في قائمة المركز المالي علي النحو التالي :

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٣/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات *(١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)*	١٠٠٠٠٠		
(-) خصم إصدار السندات	٣٧٥٠		
القيمة الدفترية للسندات	٩٦٢٥٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٤/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات *(١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)*	١٠٠٠٠٠		
(-) خصم إصدار السندات	٢٥٠٠		
القيمة الدفترية للسندات	٩٧٥٠٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٥/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات *(١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)*	١٠٠٠٠٠		
(-) خصم إصدار السندات	١٢٥٠		
القيمة الدفترية للسندات	٩٨٧٥٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		
(١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم إصدار السندات	صفر		
القيمة الدفترية للسندات	١٠٠٠٠٠		

ويلاحظ علي قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١ لا يظهر أى رصيد لخصم الاصدار حيث تم اهلاكه بالكامل خلال السنوات الماضية .

(٢) سداد السندات على أقساط :

في حالة سداد السندات علي أقساط (دفعات) ، تكون درجة استفادة سنوات الاقتراض من قرض السندات غير متساوية حيث تتناقص هذه الدرجة تدريجيا مع سداد كل قسط من الأقساط .

ويحسب قسط اهلاك خصم الاصدار لكل سنه مالية وفقا لمدى استفادتها من قرض السندات ووفقا لما إذا كانت السنة المالية للشركة تتفق أو لا تتفق مع سنة الاقتراض .

مثال (٤٣)

نفس المثال السابق بفرض سداد قرض السندات علي أربعة أقساط (دفعات) متساوية فى أول يناير من كل عام ، يبدأ أولها في ٢٠٠٤/١/١ .

ولايضاح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) قيمة خصم إصدار السندات ١٠٠٠ × ٥ = ٥٠٠٠ جنيه

(٢) فائدة السندات المدفوعة عن السندات سوف تختلف من سنة إلي أخرى حيث أن استفادة السنوات المالية من قرض السندات غير متساوية لسداد القرض علي أقساط وتناقص القيمة الاسمية التي تحسب الفائدة علي أساسها ، وذلك علي النحو التالي :

عام ٢٠٠٣ = ١٠٠٠٠٠ × ٨% = ٨٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٤ = ٧٥٠٠٠ × ٨% = ٦٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٥ = ٥٠٠٠٠ × ٨% = ٤٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٦ = ٢٥٠٠٠ × ٨% = ٢٠٠٠ جنيه

(٣) توزيع خصم إصدار السندات علي الفترات المالية يتم علي أساس مدي استفادة كل منها

من قرض السندات ، حيث أن قرض السندات في بداية السنة الأولي كان ١٠٠٠٠٠ جنيه وأخذ يتناقص كل عام بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه (قيمة الدفعة السنوية لسداد القرض) .
ويحسب قسط اهلاك خصم الاصدار وفقا لنسبة الاستفادة التي تحسب علي النحو التالي :

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
قيمة قرض السندات	١٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
نسبة الاستفادة	٤ :	٣ :	٢ :	١

وبالتالي يكون قسط اهلاك خصم الاصدار السندات كما يلي :

عام ٢٠٠٣ = ٥٠٠٠ × ٤٠ر٠ = ٢٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٤ = ٥٠٠٠ × ٣٠ر٠ = ١٥٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٥ = ٥٠٠٠ × ٢٠ر٠ = ١٠٠٠ جنيه
عام ٢٠٠٦ = ٥٠٠٠ × ١٠ر٠ = ٥٠٠ جنيه

(٤) مصروف الفائدة عن السندات يتحدد باضافة قسط اهلاك خصم الاصدار لكل سنة الي الفائدة المدفوعة عن السنة ، ويختلف مصروف الفائدة من سنة الي أخري نظرا لاختلاف كل من قسط اهلاك خصم الاصدار والفائدة المدفوعة . علي سبيل المثال ، بالنسبة لعام ٢٠٠٣ يبلغ مصروف الفائدة ١٠٠٠٠ جنيه (٨٠٠٠ + ٢٠٠٠) ، وعام ٢٠٠٤ يبلغ ٧٥٠٠ جنيه (٦٠٠٠ + ١٥٠٠) ، وهكذا كما يتضح من الجدول التالي .

ويمكن عرض العلاقة بين القيمة الاسمية ، والقيمة الدفترية ، والفائدة المدفوعة ، والفائدة المستحقة ، وخصم الاصدار واهلاكها في الجدول التالي :

الفترة	الفائدة المدفوعة	قسط اهلاك الخصم	مصروف الفائدة	رصيد خصم الاصدار	القيمة الاسمية	القيمة الدفترية
أول ٠٣				٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠
آخر ٠٣	٨٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٩٧٠٠٠
آخر ٠٤	٦٠٠٠	١٥٠٠	٧٥٠٠	١٥٠٠	٧٥٠٠٠	٧٣٥٠٠
آخر ٠٥	٤٠٠٠	١٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠٠٠	٤٩٥٠٠
آخر ٠٦	٢٠٠٠	٥٠٠	٢٥٠٠	صفر	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
اجمالي	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	—	—	—

وتكون قيود اليومية المتعلقة باستحقاق فائدة السندات وخصم إصدار السندات علي النحو التالي للعامين ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ كمثال لباقي السنوات :

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات المتعلقة باستحقاق فائدة السندات واهلاك خصم الإصدار في السنة الأولي كمثال لباقي السنوات علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٣/١٢/٣١	حـــ/ فائدة السندات	٨٠٠٠	
	حـــ/ حملة السندات		٨٠٠٠
	الفائدة المستحقة لحملة السندات عن ٢٠٠٣		
٠٣/١٢/٣١	حـــ/ فائدة السندات	٢٠٠٠	
	حـــ/ خصم اصدار السندات		٢٠٠
	اضافة قسط اهلاك خصم الاصدار الي الفائدة		
٠٣/١٢/٣١	حـــ/ ملخص الدخل	١٠٠٠٠	
	حـــ/ فائدة السندات		١٠٠٠٠
	تحميل مصروف الفائدة المستحق عن العام		
٠٤/١/١	حـــ/ حملة السندات	٨٠٠٠	
	حـــ/ النقدية		٨٠٠٠
	سداد الفائدة المستحقة لحملة السندات		
٠٤/١/١	حـــ/ قرض السندات	٢٥٠٠٠	
	حـــ/ النقدية		٢٥٠٠٠
	سداد القسط الأول من أصل قرض السندات		
٠٤/١٢/٣١	حـــ/ فائدة السندات	٦٠٠٠	
	حـــ/ حملة السندات		٦٠٠٠
	الفائدة المستحقة لحملة السندات عن ٢٠٠٣		
٠٤/١٢/٣١	حـــ/ فائدة السندات	١٥٠٠	
	حـــ/ خصم اصدار السندات		١٥٠٠
	اضافة قسط اهلاك خصم الاصدار الي الفائدة		
٠٤/١٢/٣١	حـــ/ ملخص الدخل	٧٥٠٠	
	حـــ/ فائدة السندات		٧٥٠٠
	تحميل مصروف الفائدة المستحق عن العام		

٠٥/١/١   حـــ/ حملة السندات   ٦٠٠٠
حـــ/ النقدية   ٦٠٠٠
سداد الفائدة المستحقة لحملة السندات

٠٥/١/١   حـــ/ قرض السندات   ٢٥٠٠٠
حـــ/ النقدية   ٢٥٠٠٠
سداد القسط الثاني من أصل قرض السندات

وتجري نفس القيود المحاسبية بالنسبة للعامين الثالث والرابع علي نفس المنوال ولكـــن بقيم الفائدة وقسط اهلاك الخصم كما تم حسابه بالنسبة لهما . ففي العام الثـــالث ٢٠٠٥ تبلـــغ الفائدة المدفوعة ٤٠٠٠ جنيه وقسط اهلاك خصم الاصدار ١٠٠٠ جنيه وبالتالي فان مصروف الفائدة الذي يحمل للعام يبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، بينما فـــي العـــام الرابـــع ٢٠٠٦ تبلـــغ الفـــائدة المدفوعة ٢٠٠٠ جنيه وقسط اهلاك خصم الاصدار ٥٠٠ جنيه وبالتالي فان مصروف الفـــائدة الذي يحمل للعام يبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

ويظهر حـــ/ فائدة السندات خلال فترة القرض علي النحو التالي :

حـــ/ فائدة السندات

منه			له		
٨٠٠٠ ٢٠٠٠	حـــ/ حملة السندات حـــ/ خصم إصدار السندات	٠٣/١٢/٣١ ٠٣/١٢/٣١	١٠٠٠٠	حـــ/ ملخص الدخل	٠٣/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		
٦٠٠٠ ١٥٠٠	حـــ/ حملة السندات حـــ/ خصم إصدار السندات	٠٤/١٢/٣١ ٠٤/١٢/٣١	٧٥٠٠	جـ/ ملخص الدخل	٠٤/١٢/٣١
٧٥٠٠			٧٥٠٠		
٤٠٠٠ ١٠٠٠	حـــ/ حملة السندات حـــ/ خصم إصدار السندات	٠٥/١٢/٣١ ٠٦/١٢/٣١	٥٠٠٠	حـــ/ ملخص الدخل	٠٥/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٢٠٠٠ ٥٠٠	حـــ/ حملة السندات حـــ/ خصم إصدار السندات	٠٦/١٢/٣١ ٠٦/١٢/٣١	٢٥٠٠	حـــ/ ملخص الدخل	٠٦/١٢/٣١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		

ويظهر حـــ/ خصم اصدار السندات خلال فترة القرض علي النحو التالي :

حـ/ خصم إصدار السندات

منه　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　　له

٥٠٠٠	حـ/ قرض السندات	٠٣/١/١	٢٠٠٠	حـ/فائدة السندات	٠٣/١٢/٣١
			٣٠٠٠	رصيد	٠٣/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		
٣٠٠٠	رصيد	٠٤/١/١	١٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٤/١٢/٣١
			١٥٠٠	رصيد	٠٤/١٢/٣١
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
١٥٠٠	رصيد	٠٥/١/١	١٠٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٤/١٢/٣١
			٥٠٠	رصيد	٠٥/١٢/٣١
١٥٠٠			١٥٠٠		
٥٠٠	رصيد	٠٦/١/١	٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٦/١٢/٣١

ويتضح مما سبق ، أن قائمة الدخل عن كل عام سوف تتحمل بمصروف فائدة السندات المستحق عن كل فترة ، حيث تتحمل قائمة الدخل عن عام ٢٠٠٣ بمبلغ ١٠٠٠٠جنيه ، وعن عام ٢٠٠٤ بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه ، وعن عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، وعن عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

ويظهر حـ/ خصم الاصدار مخصوما من حـ/ قرض السندات في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة ، وتتناقص قيمة قرض السندات بقيمة القسط المسدد سنويا وقد افترض تناقص عدد السندات كل سنة بمقدار هذا القسط ، ويتناقص رصيد حـ/ خصم الاصدار تدريجيا إلي أن يصبح صفرا في تاريخ استحقاق قرض السندات .

ولإيضاح ذلك ، نعرض قائمة المركز المالي لسنوات القرض علي النحو التالي :

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٣/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم إصدار السندات	٣٠٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٩٧٠٠٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٤/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	٧٥٠٠٠		
(٧٥٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم إصدار السندات	١٥٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٧٣٥٠٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٥/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	٥٠٠٠٠		
(٥٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم إصدار السندات	٥٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٤٩٥٠٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	٢٥٠٠٠		
(٢٥٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم إصدار السندات	صفر		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٢٥٠٠٠		

المحاسبة عن مصروفات اصدار السندات

تتحمل الشركة المصدرة للسندات مصروفات اصدار تتمثل في الاستشارات المالية والقانونية لعملية الاصدار ، عمولات بنكية أو للشركات المتخصصة ، تكاليف طباعة صكوك أو شهادات السندات ، وغير ذلك من المصروفات . ولا تعتبر مصروفات اصدار السندات من بين الأصول لعدم توافر خصائص الأصل فيها من حيث توقع منافع مستقبلية منها . وتختلف الممارسة المحاسبية لتلك المصروفات حيث يتبع في معالجتها احدي الطرق التالية :

(١) تقضي باعتبارها مصروفات جارية تحمل لقائمة الدخل عن نفس الفترة المالية التي تم اصدار السندات خلالها .

(٢) تقضي بخصمها من قيمة قرض السندات وتسجيله بصافي القيمة .

(٣) تقضي برسملتها ، اما باعتبارها مصروفات مؤجلة يتم اهلاكها علي فترات القرض ، أو اضافتها لخصم اصدار السندات أو خصمها من علاوة اصدار السندات واهلاك رصيد خصم الاصدار وعلاوة الاصدار بنفس الطريقة التي سبق عرضها عند معالجة المحاسبة عن اصدار السندات بخصم أوعلاوة .

وبالرغم من أن هذه الطرق الثلاثة متعارف علي استخدامها ، الا أن الطريقة الثالثة تعتبر أكثر منطقية وبصفة خاصة اذا تم تسويتها مع الخصم أو العلاوة علي اعتبار أن مصروفات اصدار السندات تمثل تخفيضا في سعر اصدار (بيع) السندات وتركز علي ما تم الحصول عليه من أموال صافية من عملية اصدار السندات .

المحاسبة عن سداد قرض السندات

يتم سداد السندات أو رد قيمتها إما نقدا أو بتحويلها إلى أسهم ، كما يتم سداد السندات دفعة واحدة بالكامل فى تاريخ الاستحقاق أو يتم السداد على دفعات دورية من أصل السندات مضافا إليها الفوائد الدورية أو على دفعات دورية متساوية من الأصل والفوائد معاً . وقد يتم سداد أو رد قيمة السندات قبل موعد الاستحقاق أو ما يطلق عليه بالسداد المبكر للسندات .

وقد تكون القيمة الإستردادية (المسدد لحملة السندات فى تاريخ الاستحقاق) مساوية للقيمة الاسمية للسندات ، أو تكون أكبر من القيمة الاسمية (بعلاوة سداد أو رد) ، أو أقل من القيمة الاسمية (بخصم سداد أو رد) .

كما قد تتضمن شروط الاصدار المثبتة في وثيقة القرض النص علي ضرورة تكوين احتياطي سداد السندات واستثماره بحيث يصبح قيمة الاستثمار وعائده خلال سنوات القرض مساوية للقيمة الاستردادية للسندات في نهاية فترة القرض .

أولا : السداد نقدا دفعة واحدة

يتم رد قيمة السندات دفعة واحدة بالكامل فى تاريخ الاستحقاق ، وقد يكون الرد بالقيمة الاسمية ، أو بعلاوة سداد أو رد ، أو بخصم سداد أو رد .

(أ) رد السندات بقيمتها الاسمية :

يتم فى هذه الحالة رد القيمة الاسمية للسندات فى نهاية مدة القرض ، ولا تختلف المعالجة المحاسبية المتعلقة بالإصدار والفائدة عما سبق ذكره .

مثال رقم (٤٤)

في أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت شركة النصر ١٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه بفائدة ١٠% سنويا علي أن ترد قيمة قرض السندات دفعة واحدة في ٢٠٠٦/١٢/٣١ ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

وتكون المعالجة المحاسبية في تاريخ استحقاق القروض علي النحو التالي :

٠٦/١٢/٣١	حـ/ قرض السندات	١٠٠٠٠٠	
	حـ/ حملة السندات		١٠٠٠٠٠
	استحقاق سداد قرض السندات		
٠٦/١٢/٣١	حـ/ حملة السندات	١٠٠٠٠٠	
	حـ/ النقدية		١٠٠٠٠٠
	سداد القرض المستحق لحملة السندات نقدا		

(ب) سداد السندات بعلاوة رد :

قد يتم رد السندات بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية ، ويطلق علي الزيادة "*علاوة رد أو سداد السندات*" ، ولا تختلف علاوة رد السندات عن خصم إصدار السندات من حيث مبرراتها حيث أن اصدار السندات بعلاوة رد السندات يرجع إلي أن سعر فائدة السندات أقل من سعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ الاصدار ، وأن الشركة تفضل رد السند بعلاوة سداد بدلاً من إصداره بخصم إصدار .

وتقتضي المعالجة المحاسبية لعلاوة رد السندات بأن يتم تسويتها مع الفائدة السنوية المدفوعة عن السندات للوصول الي مصروف الفائدة الذي يحمل لكل فترة مالية . ويتم ذلك بتوزيع قيمة علاوة الرد علي الفترات المالية وفقا لمدي استفادتها من القرض لتحديد قسط تكوين علاوة الرد ، ويتم إضافة هذا القسط لكل فترة الي الفائدة المدفوعة عن نفس الفترة لتحديد مصروف الفائدة الذي يحمل للفترة كما سبق إيضاحه عند معالجة خصم إصدار السندات.

والفرق بين خصم الاصدار وعلاوة الرد هو أن خصم الإصدار يتمثل في أن الأول تسجيل كامل قيمته عند اصدار السندات ، وفي نهاية كل فترة يتم اهلاكه سنويا وتسجيل قسط الاهلاك عن كل فترة مالية باضافته الي الفائدة المدفوعة عن نفس الفترة وبالتالي يتناقص

رصيده تدريجيا حتي يصل إلى الصفر في نهاية فترة الاقتراض . ويحدث العكس في حالة علاوة رد السندات ، حيث تبدأ من الصفر في تاريخ الاصدار ، ويتم تسجيل قسط تكوينها عند اضافته للفائدة المدفوعة في نهاية كل فترة مالية وبالتالي تكوينها تدريجيا أو تجميعها (تراكمها) سنويا حيث يتزايد رصيد حسابها تدريجيا حتي يصل إلي كامل قيمة العلاوة في نهاية فترة الاقتراض التي يتم ردها مع القيمة الاسمية للسندات .

مثال رقم (٤٥)

بفرض أنه في المثال السابق ترد قيمة قرض السندات في نهاية الفترة بعلاوة رد قيمتها ٥ جنيهات عن كل سند .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم التحليل التالي :

(١) قيمة علاوة رد السندات = ١٠٠٠ × ٥ = ٥٠٠٠ جنيه

(٢) الفائدة السنوية ١٠٠٠٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠٠ جنيه

(٣) توزع علاوة السداد علي الفترات المالية يتم بالتساوى نظرا لأن استفادة الفترات المالية من قرض السندات متساوية حيث يتم سداد السندات دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق ، ويحدد قسط تكوين علاوة الرد في هذه الحالية كما يلي :

٥٠٠٠ ÷ ٤ = ١٢٥٠ جنيه

وتكون المعالجة المحاسبية لاستحقاق الفائدة وبعلاوة الرد في نهاية كل فترة مالية علي النحو التالي :

٠٣/١٢/٣١	حـ/ فائدة السندات	١٠٠٠٠	
	حـ/ حملة السندات		١٠٠٠٠
	استحقاق الفائدة عن عام ٢٠٠٣		
٠٣/١٢/٣١	حـ/ فائدة السندات	١٢٥٠	
	حـ/ علاوة رد السندات		١٢٥٠
	تسوية علاوة الرد باضافتها للفائدة المدفوعة		
٠٣/١٢/٣١	حـ/ ملخص الدخل	١١٢٥٠	
	حـ/ فائدة السندات		١١٢٥٠
	مصروف الفائدة المستحق عن عام ٢٠٠٣		

ويتم تكرار نفس القيود السابقة في نهاية الفترات المالية الثلاثة التالية حتي نهاية فترة القرض . بالإضافة إلى ذلك ، فانه في نهاية عام ٢٠٠٦ تجرى قيود السداد للقرض وعلاوة الرد . وذلك علي النحو التالي :

٠٦/١٢/٣١ حـ/ قرض السندات ١٠٠٠٠٠
حـ/ علاوة رد السندات ٥٠٠٠
حـ/ حملة السندات ١٠٥٠٠٠
استحقاق قيمة القرض وعلاوة الرد

٠٦/١٢/٣١ حـ/ حملة السندات ١٠٥٠٠٠
حـ/ النقدية ١٠٥٠٠٠
سداد المستحق لحملة السندات

ويظهر كل من حـ/ فائدة السندات وحـ/ علاوة رد السندات علي النحو التالي :

حـ/ فائدة السندات

منه			له		
١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٣/١٢/٣١	١١٢٥٠	حـ/ ملخص الدخل	٠٣/١٢/٣١
١٢٥٠	حـ/ علاوة السندات	٠٣/١٢/٣١			
١١٢٥٠			١١٢٥٠		

ويتم تكرار ترحيل نفس القيد في الأعوام التالية وحتي نهاية فترة القرض

حـ/ علاوة رد السندات

منه			له		
١٢٥٠	حـ/ رصيد	٠٣/١٢/٣١	١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	٠٣/١٢/٣١
١٢٥٠			١٢٥٠		
٢٥٠٠	رصيد	٠٤/١٢/٣١	١٢٥٠	رصيد	٠٤/١/١
			١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	٠٤/١٢/٣١
٢٥٠٠			٢٥٠٠		
٣٧٥٠	رصيد	٠٥/١٢/٣١	٢٥٠٠	رصيد	٠٥/١/١
			١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	٠٥/١٢/٣١
٣٧٥٠			٣٧٥٠		
٥٠٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٦/١٢/٣١	٣٧٥٠	رصيد	٠٦/١/١
			١٢٥٠	حـ/ فائدة السندات	٠٦/١٢/٣١
٥٠٠٠			٥٠٠٠		

ويظهر رصيد حـ/ علاوة رد السندات مضافا إلي رصيد حـ/ قـرض السـندات فـي قائمة المركز المالي ، وتتزايد قيمة رصيد حـ/ علاوة رد السندات تدريجيا إلي أن تكتمل قيمـة العلاوة في تاريخ الاستحقاق ، حيث ترد مع القيمة الاسمية للسندات في هذا التاريخ .

ولإيضاح ذلك فإن قرض السندات وعلاوة رد السندات يظهران في قائمة المركز المالي في نهاية الفترات المالية ، علي سبيل المثال كما يلي :

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠٠٣

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(+) علاوة رد السندات	١٢٥٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠١٢٥٠		

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠٠٤

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(+) علاوة رد السندات	٢٥٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠٢٥٠٠		

قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/٢٠٠٥

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(+) علاوة رد السندات	٣٧٥٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	١٠٣٧٥٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	صفر		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(+) علاوة رد السندات	صفر		
القيمة الدفترية لقرض السندات	صفر		

ويلاحظ أنه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ تاريخ الاستحقاق تم سداد القيمة الاستردادية لقرض السندات التي تتكون من قيمته الاسمية وعلاوة الرد ، وبالتالي لا تظهر أية قيمة لقرض السندات أو العلاوة في قائمة المركز المالي في ذلك التاريخ .

ونود الإشارة إلي أنه في حالة سداد قرض السندات علي دفعات أو اختلاف نهاية الفترة المالية للشركة عن سنة الاقتراض ، يجب حساب ما يخص كل فترة مالية من فوائد مدفوعة عن السندات ومن قسط تكوين علاوة الرد ومصروف فائدة السندات وفقا لمدي استفادة كل فترة من قرض السندات . ولا يختلف أسلوب تحديد ما يخص كل فترة من تلك العناصر عن الأساليب التي تم استخدامها بالنسبة لعلاوة وخصم إصدار السندات السابق توضيحها .

(ج) سداد السندات بخصم رد :

قد يتم رد السندات بقيمة أقل من قيمتها الاسمية ، ويطلق علي هذا النقص "*خصم رد أو سداد السندات*" ، ولا يختلف خصم رد السندات في طبيعته عن علاوة إصدار السندات من حيث أن اصدار السندات بخصم رد يرجع إلي اصدار السندات بسعر أعلي من سعر الفائدة السائد في السوق في تاريخ الاصدار واعتبار خصم الرد تعويضا للشركة عن سعر الفائدة المرتفع ، لذلك قد تقرر الشركة تفضيل اصدار السندات بخصم رد بدلا من إصدارها بعلاوة إصدار .

وتقضى المعالجة المحاسبية لخصم رد السندات بأن يتم تسويتها مع الفائدة المدفوعة عن السندات في كل فترة وذلك لتحديد مصروف فائدة السندات الذي يتم تحميله لكل فترة . ويتم ذلك بتوزيع خصم رد السندات علي السنوات المالية وفقا لمدي استفادتها من قرض السندات وحساب ما يسمي بقسط تكوين خصم الرد الذي يعبر عن نصيب الفترة منها ، ثم تخفيض الفائدة المدفوعة عن كل فترة بقيمة هذا القسط لتحديد مصروف الفائدة عن نفس الفترة . ويترتب علي هذه المعالجة أن يبدأ خصم الرد في تاريخ اصدار السندات من الصفر ثم

يتزايد تدريجيا في نهاية كل فترة حتي يصل الي كامل قيمته في نهاية فترة القرض حيث يتم سداد القيمة الاستردادية للسندات التي تتمثل في الفرق بين قيمتها الاسمية وقيمة خصم الرد بتاريخ الاستحقاق .

ويتمثل الفرق بين خصم الرد وعلاوة الاصدار في أن علاوة الإصدار يتم تسجيلها بقيمتها كاملة في تاريخ اصدار السندات ، ويتم اهلاكها سنويا وتسجيل قسط الإهلاك في نهاية كل فترة بتخفيض فائدة القرض المدفوعة بقيمته ، الأمر الذي يترتب عليه تناقص رصيد حسابها تدريجيا حتي يصل إلي الصفر في نهاية مدة الاقتراض حيث يتم رد القيمة الاسمية فقط باعتبارها القيمة الاستردادية . ويحدث العكس في حالة خصم الرد حيث يتم تسجيل قسط تكوينه أو تجميعه (تراكمه) في نهاية كل فترة مالية باضافته الي فائدة السندات ، وبالتالي يتزايد رصيد خصم الرد تدريجيا حتي يصل إلي كامل قيمة الخصم في نهاية مدة الاقتراض ، ويتم استنزال قيمته من القيمة الاسمية للسندات ليعادل الباقي القيمة الاستردادية التي تسدد لحملة السندات .

مثال رقم (٤٦)

بفرض أنه في المثال رقم (٤٤) ترد قيمة السندات فى تاريخ استحقاقها بخصم رد قدره ٦ جنيهات عن كل سند .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم التحليل التالي :

(١) قيمة خصم رد السندات = ١٠٠٠ × ٦ = ٦٠٠٠ جنيه

(٢) الفائدة السنوية للسندات = ١٠٠٠٠٠ × ١٠% = ١٠٠٠٠ جنيه

(٣) يتم توزيع قيمة خصم رد السندات علي الفترات المالية بالتساوى نظرا لأن استفادة تلك الفترات من قرض السندات متساوية لسداد القيمة بالكامل دفعة واحدة ، ويحسب قسط تكوين خصم الرد أو نصيب كل فترة منه كما يلي :

٦٠٠٠ ÷ ٤ = ١٥٠٠ جنيه

وتكون المعالجة المحاسبية لاستحقاق الفائدة وعلاوة الرد في نهاية كل فترة مالية علي النحو التالي :

٠٣/١٢/٣١ حـ/ فائدة السندات	١٠٠٠٠	
حـ/ حملة السندات		١٠٠٠٠
استحقاق الفائدة عن عام ٢٠٠٣		

٠٣/١٢/٣١ حـ/ خصم رد السندات ١٥٠٠
حـ/ فائدة السندات ١٥٠٠
تسوية خصم الرد بتخفيض الفائدة المدفوعة

٠٣/١٢/٣١ حـ/ ملخص الدخل ٨٥٠٠
حـ/ فائدة السندات ٨٥٠٠
مصروف الفائدة المستحق عن عام ٢٠٠٣

ويتم تكرار نفس القيود السابقة في نهاية الفترات المالية الثلاثة التالية حتـي نهايـة فترة القرض . بالإضافة إلى ذلك ، فإنه في نهاية عام ٢٠٠٦ تجرى قيود السداد للقرض بعـد خصم الرد . وذلك علي النحو التالي :

٠٦/١٢/٣١ حـ/ قرض السندات ١٠٠٠٠٠
حـ/ حملة السندات ٩٤٠٠٠
حـ/ خصم رد السندات ٦٠٠٠
استحقاق قيمة القرض وعلاوة الرد

٠٦/١٢/٣١ حـ/ حملة السندات ٩٤٠٠٠
حـ/ النقدية ٩٤٠٠٠
سداد المستحق لحملة السندات

ويظهر كل من حـ/ فائدة السندات وحـ/ خصم رد السندات علي النحو التالي :

حـ/ فائدة السندات

منه						له
١٠٠٠٠	حـ/ حملة السندات	٠٣/١٢/٣١	١٥٠٠ ٨٥٠٠	حـ/ خصم رد السندات حـ/ ملخص الدخل	٠٣/١٢/٣١
١٠٠٠٠			١٠٠٠٠		

ويتم تكرار ترحيل نفس القيد في الأعوام التالية وحتي نهاية فترة القرض

حـ/ خصم رد السندات

منه | له

المبلغ	البيان	التاريخ	المبلغ	البيان	التاريخ
١٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٣/١٢/٣١	١٥٠٠	رصيد	٠٣/١٢/٣١
١٥٠٠			١٥٠٠		
١٥٠٠	رصيد	٠٤/١/١	٣٠٠٠	رصيد	٠٤/١٢/٣١
١٥٠٠	حـ/فائدة السندات	٠٤/١٢/٣١			
٣٠٠٠			٣٠٠٠		
٣٠٠٠	رصيد	٠٥/١/١	٤٥٠٠	رصيد	٠٥/١٢/٣١
١٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٥/١٢/٣١			
٤٥٠٠			٤٥٠٠		
٤٥٠٠	رصيد	٠٦/١/١	٦٠٠٠	قرض السندات	٠٦/١٢/٣١
١٥٠٠	حـ/ فائدة السندات	٠٦/١٢/٣١			
٦٠٠٠			٦٠٠٠		

ويظهر رصيد حـ/ خصم رد السندات مخصوما من رصيد حـ/ قرض السندات في قائمة المركز المالي ، وتتزايد قيمة رصيد حـ/ خصم رد السندات تدريجيا إلي أن تكتمل قيمة الخصم فى تاريخ الاستحقاق ، حيث يخصم من القيمة الاسمية للسندات في هذا التاريخ والباقي يمثل القيمة الاستردادية التي تسدد لحملة السندات .

ولإيضاح ذلك فإن قرض السندات وخصم رد السندات يظهران في قائمة المركز المالي في نهاية الفترات المالية ، علي سبيل المثال كما يلي :

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٣/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم رد السندات	١٥٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٩٨٥٠٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٤/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم رد السندات	٣٠٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٩٧٠٠٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٥/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	١٠٠٠٠٠		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم رد السندات	٤٥٠٠		
القيمة الدفترية لقرض السندات	٩٥٥٠٠		

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٦/١٢/٣١

التزامات طويلة الأجل			
قرض السندات	صفر		
(١٠٠٠ سند، قيمة اسمية ١٠٠ جنيه)			
(-) خصم رد السندات	صفر		
القيمة الدفترية لقرض السندات	صفر		

ويلاحظ أنه في ٢٠٠٦/١٢/٣١ تاريخ الاستحقاق تم سداد القيمة الاستردادية لقرض السندات التي تساوي قيمته الاسمية مطروحا منها قيمة خصم الرد في هذا التاريخ ، وبالتالي لا تظهر أية قيمة لقرض السندات أو خصم الرد في قائمة المركز المالي في ذلك التاريخ .

ونود الإشارة إلي أنه في حالة سداد قرض السندات علي دفعات أو اختلاف نهاية الفترة المالية للشركة عن سنة الاقتراض ، يجب حساب ما يخص كل فترة مالية من فوائد مدفوعة عن السندات ومن قسط تكوين خصم الرد ومصروف فائدة السندات وفقا لمدي استفادة كل فترة من قرض السندات . ولا يختلف أسلوب تحديد ما يخص كل فترة من تلك

العناصر عن الأساليب التي تم استخدامها بالنسبة لعلاوة وخصم إصـــدار الســـندات الســـابق توضيحها .

ثانياً : السداد نقداً على دفعات

قد يشترط عند إصدار السندات أن يتم سدادها على دفعات خلال مدة الاقتراض وذلـــك باستهلاك عدد من السندات دوريا ، ولا تختلف المعالجة المحاسبية عن ما سبق بيانــه ، إلا أن القيود المتعلقة بالسداد تجرى عند سداد كل دفعة .

ولا تختلف المعالجة المحاسبية عن ما سبق التعرض له في الحالات السابقة جميعها بمـــا فيها خصم الرد وعلاوة الرد ، الا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار درجة استفادة كل فترة ماليـــة من قرض السندات وذلك عند تحديد نصيب كل فترة مالية من الفائدة المدفوعة عن الســـندات ، ومن خصم الرد أوعلاوة الرد ، وبالتالي تحديد مصروف فائدة السندات الذي يحمل لكل فترة .

مثال رقم (٤٧)

نفس المثال رقم (٤٤) بفرض أنه يتم سداد قرض السندات على أقساط متساوية قيمـــة كل منها ٢٥٠٠٠ جنيه بالإضافة إلي الفوائد السنوية المستحقة تدفع في آخر ديسمبر من كـــل عام .

لا تختلف المعالجة المحاسبية لما ورد في هذا المثال عن ما سبق مناقشته بشأن معالجـــة الفائدة وخصم وعلاوة الاصدار ، وسوف نعرض فقط حساب قـــرض الســـندات خـــلال فـــترة الاقتراض وذلك علي النحو التالي :

حـــ/ قرض السندات

منه			له		
٢٥٠٠٠	حـــ/ حملة السندات	٠٣/١٢/٣١	١٠٠٠٠٠	حـــ/ سندات مكتتب فيها	٠٣/١/١
٧٥٠٠٠	رصيد	٠٣/١٢/٣١			
١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠		
٢٥٠٠٠	حـــ/ حملة السندات	٠٤/١٢/٣١	٧٥٠٠٠	رصيد	٠٤/١/١
٥٠٠٠٠	رصيد	٠٤/١٢/٣١			
٧٥٠٠٠			٧٥٠٠٠		
٢٥٠٠٠	حـــ/ حملة السندات	٠٥/١٢/٣١	٥٠٠٠٠	رصيد	٠٥/١/١
٢٥٠٠٠	رصيد	٠٥/١٢/٣١			
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠		
٢٥٠٠٠	حـــ/ حملة السندات	٠٦/١٢/٣١	٢٥٠٠٠	رصيد	٠٦/١/١
٢٥٠٠٠			٢٥٠٠٠		

ثالثا : الرد المبكر للسندات

نصت المادة ١٨٥ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات بأنه لايجوز للشركة أن ترد قيمة السندات قبل إنتهاء المدة المقررة للقرض ما لم ينص في وثيقة القرض ونشرة الاكتتاب علي خلاف ذلك . وفي حالة حل الشركة قبل موعدها يكون لحملة السندات الحق في طلب أداء قيمة سنداتهم قبل إنتهاء المدة المقررة ، كما يجوز للشركة أن تعرض عليهم ذلك .

ويتم السداد المبكر للسندات بعدة طرق . في الطريقة الأولي تقوم الشركة بشراء سنداتها من البورصة أو من حملتها والغائها أو اعدامها . والطريقة الثانية في حالة اصدار سندات مع حق الرد ، تقوم الشركة بإستدعاء بعض أو كل السندات في الموعد التي تراه مناسبا لها أي قبل موعد استحقاقها لسداد قيمتها لحملة السندات . والطريقة الثالثة في حالة اصدار سندات مع حق التحويل الي أسهم حيث يتم التخلص منها مبكرا وقبل موعد استحقاقها وفقا لرغبة حملة السندات . والطريقة الرابعة أن تقوم الشركة بنقل عبء سداد السندات الي طرف ثالث كاحدي المؤسسات المالية أو الشركات المتخصصة في هذا المجال ، مثال ذلك أن تقوم الشركة بايداع وديعة في أحد البنوك تكفي قيمتها مضافة اليها عائد استثمارها لقيام البنك نيابة عن الشركة بسداد قرض السندات والفوائد المستحقة عنه لحملة السندات ، وعلي الرغم من ذلك تبقي الشركة هي المسئولة من الناحية القانونية عن السداد .

وبصفة عامة ، تقضى المعالجة المحاسبية بتخفيض القيمة الاسمية لقرض السندات بقيمة السندات التي تم ردها مبكرا ، وتسوية العناصر الأخرى المرتبطة بها مثل قيم علاوة أو خصم الاصدار ، وعلاوة أو خصم الرد في تاريخ السداد المبكر لتلك السندات بما يمكن من تحديد القيمة الدفترية لقرض السندات في ذلك التاريخ ، بالاضافة الي ذلك المصروفات الأخري التي تحملتها الشركة في هذه العملية . وتعالج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن هذه العملية ضمن البنود غير العادية الاستثنائية في قائمة الدخل .

ونكتفي هنا بعرض حالة استدعاء السندات من جانب الشركة وردها مبكرا لحملة السندات ، حيث أن حالة شراء السندات من البورصة لا تختلف بصفة عامة عن حالة الاستدعاء ، كما أنه سبق الاشارة قبل ذلك الي حالة تحويل السندات الي أسهم ، كما أن حالة الاستعانة بطرف ثالث شبيهة الي حد كبير بحالة تكوين احتياطي يستثمر لسداد السندات وفوائدها .

مثال رقم (٤٨)

في أول يناير ٢٠٠٣ أصدرت شركة الولاء (شركة مساهمة مصريـــة) التـــي تنتـــهي سنتها المالية آخر ديسمبر من كل عام ١٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مع عـــلاوة إصدار ١٠ جنيهات للسند ، وقد نص قرار الإصدار ونشرة الاكتتاب علـــي جـــواز اســـتدعاء الشركة للسندات بعد سنتين علي الأقل من تاريخ الإصدار بالرغم من أن السندات أصدرت لمدة ١٠ سنوات تسدد مرة واحدة في نهايتها .

وفي نهاية السنة الرابعة لإصدار السندات استدعت الشركة ٢٠% من السندات بســـعر السند ١٠٨ جنيه .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) القيمة الاسمية للسندات = ١٠٠٠ × ١٠٠ = ١٠٠٠٠٠ جنيه .

(٢) علاوة إصدار السندات = ١٠٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠٠ جنيه .

(٣) قسط الاهلاك السنوى لعلاوة الإصدار = ١٠٠٠٠ ÷ ١٠ = ١٠٠٠ جنيه .

(٤) القيمة الدفترية للسندات فى نهاية السنة الرابعة تعادل القيمة الاسمية مضافا اليها رصيد علاوة الاصدار في تاريخ الاستدعاء ، وتحدد علي النحو التالي :

١٠٠٠٠٠ + {(١٠٠٠٠ – (٤ × ١٠٠٠)} = ١٠٦٠٠٠ جنيه

(٥) القيمة الدفترية للسندات التي تم استدعائها مبكرا (٢٠%) :

١٠٦٠٠٠ × ٢٠% = ٢١٢٠٠ جنيه

وهى تتكون من : القيمة الاسمية للسندات المستدعاه ٢٠٠٠٠ جنيه

نصيب تلك السندات في رصيد علاوة الاصدار ١٢٠٠ جنيه

(٦) عدد السندات المستدعاه = ١٠٠٠ × ٢٠% = ٢٠٠ سند

(٧) القيمة المسددة عن تلك السندات = ٢٠٠ × ١٠٨ = ٢١٦٠٠ جنيه

(٨) المكاسب أو الخسائر المحققة من سداد السندات قبل موعدها تساوى الفرق بين القيمـــة المسددة وبين القيمة الدفترية للسندات المستدعاه :

٢١٦٠٠ – ٢١٢٠٠ = ٤٠٠ جنيه

ويكون المعالجة المحاسبية علي النحو التالي :

التاريخ	البيان	مدين	دائن
٠٦/١٢/٣١	حـ/ قرض السندات	٢٠٠٠٠	
	حـ/ علاوة اصدار السندات	١٢٠٠	
	حـ/ حملة السندات		٢١٢٠٠
	القيمة الدفترية للسندات المستدعاه		

٠٦/١٢/٣١	حـ/ حملة السندات	٢١٢٠٠	
	حـ/ خسائر استدعاء السندات	٤٠٠	
	حـ/ النقدية		٢١٦٠٠
	السداد المبكر للسندات نقدا وتسجيل الخسائر المحققة منها		

رابعا : تكوين إحتياطي لسداد قرض السندات

تقوم الشركات المساهمة في كثير من الأحيان بحجز مبلغ سنوى من الأرباح لتكوين احتياطي يستخدم لرد السندات ، حتي تتجنب الشركة مواجهة مصاعب مالية عندما يحين موعد استحقاق السندات .

وحتي ترشد ادارة الشركة استخدام هذا الاحتياطي وتضمن توافر السيولة الكافية في تاريخ الاستحقاق ، قد تقوم الشركة باستثمار هذا الاحتياطي بطريقة أو أخري ، كاستثماره في أوراق مالية سريعة التحويل إلي نقدية أو إيداعه كوديعة بنكية . ويوفر هذا الأسلوب للشركة النقدية الكافية لسداد السندات في تاريخ الاستحقاق .

ويتم تحديد المبلغ السنوى الواجب حجزه أو تجنيبه كإحتياطي اعتمادا علي مفهوم القيمة الزمنية للنقود بحيث تكون مجموع المبالغ المحتجزة والمستثمرة كل عام مضافا إليها العائد الدورى مساوية للقيمة الاستردادية للسندات .

وتتبع الخطوات التالية لسداد السندات وفقا لهذه الطريقة :

(١) تحديد المبلغ الذى يحتجز من الأرباح سنويا علي أساس معدل الاستثمار وباستخدام جداول القيمة الحالية ، وفي نهاية كل عام عند تخصيص وتوزيع الأرباح يتم تسجيل حجز المبلغ كما سبق بيانه في هذا الشأن .

(٢) استثمار المبلغ في نفس التاريخ ، ويتم إجراء القيد التالي :

حـ/ استثمار احتياطي رد السندات	××××	
حـ/ النقدية		××××

(٣) تحصيل العائد من الاستثمارات في نهاية الفترة وتسجيله كما يلي :

حـ/ النقدية	××××	
حـ/ عائد استثمار إحتياطي رد السندات		××××

(٤) ترحيل (إستحقاق) أو اضافة العائد إلي حساب الاحتياطي في نهاية الفترة :

حـ/ عائد استثمارات إحتياطي رد السندات	××××	
حـ/ احتياطي رد السندات		××××

ويتم تكرار الخطوات السابقة (من ١ إلي ٤) كل فترة دورية إلي أن نصل إلي الفترة المالية الأخيرة التي يتم فيها سداد السندات ، فتتبع الخطوات التالية :

(أ) تحصيل العائد عن الاستثمارات وترحيله إلى حـ/ احتياطي رد السندات كما أتبع في خطوة (٢) ، (٣) عاليه .

(ب) احتجاز المبلغ السنوى من الأرباح وترحيله إلي حـ/ إحتياطي رد السندات ، ويلاحظ عدم استثماره حيث يتم سداد السندات في نفس الفترة كما اتبع فى الخطوة (١) .

(ج) بيع الاستثمارات في الأوراق المالية أو تصفية الوديعة البنكية ، ويجرى القيد التالي :

xxxx حـ/ النقدية

xxxx حـ/ استثمارات إحتياطي رد السندات

(د) سداد الشركة لقرض السندات بإتباع القيود السابق ذكرها لسداد السندات .

(هـ) إعادة إحتياطي رد السندات إلي حـ/ الأرباح المحتجزة أو إلي الاحتياطي العام نظرا لإنتهاء الغرض من تكوينه ، وذلك باجراء القيد التالي :

xxxx حـ/ احتياطي رد السندات

xxxx حـ/ الأرباح المحتجزة

أو

حـ/ الاحتياطي العام

(و) إذا نتجت أرباح من بيع استثمارات الاحتياطي فإنه يتم ترحيلها إلي حـ/ احتياطي رد السندات ويخفض بها المبلغ المحتجز كاحتياطي من الأرباح في السنة الأخيرة ، ويكون ذلك بالقيد التالي :

xxxx حـ/ النقدية

xxxx حـ/ استثمارات احتياطي رد السندات

xxxx حـ/ احتياطي رد السندات

(ز) إذا نتجت خسائر من بيع استثمارات الاحتياطي فإنه يتم ترحيلها إلي حـ/ احتياطي رد السندات ويزداد بها المبلغ المحتجز كاحتياطي من الأرباح في السنة الأخيرة ، ويكون ذلك باجراء القيد التالي :

xxxx حـ/ النقدية

xxxx حـ/ احتياطي رد السندات

xxxx حـ/ استثمارات احتياطى رد السندات

ونكتفي في هذه الطبعة بالعرض النظري المختصر لموضوع احتياطي رد السندات لضيق المساحة علي أن نستكمله في طبعه قادمة بإذن الله .

المحاسبة عن أوراق الدفع طويلة الأجل :

تعتبر الأوراق التجارية التي تحررها الشركة أو تقبل دفعها لأمر الغير من الالتزامات أو الخصوم ، ووفقا لتاريخ استحقاق دفعها يتم تصنيفها الي التزامات قصيرة الأجل أو متداولة والي التزامات طويلة الأجل . ومعيار التصنيف يستند الي تعريف الالتزامات قصيرة الأجل وهي تلك التي يستحق دفعها خلال السنة المالية التالية أو خلال دورة النشاط أيهما أطول ، وأن الالتزامات طويلة الأجل هي التي تستحق في تاريخ يلي هذه المدة المشار اليها .

وعلي ذلك ، فان أوراق الدفع التي يستحق علي الشركة سدادها بعد سنة أو دورة النشاط أيهما أطول تصنف ضمن الالتزامات طويلة الأجل شأنها شأن قرض السندات . وبصفة عامة ينطبق علي أوراق الدفع الكثير من النقاط التي سبق ذكرها عند معالجة قرض السندات وبصفة خاصة ما يتعلق باصدارها ومعالجة الفوائد المستحقة عنها .

وباختصار شديد ، يمكن التمييز في المعالجة المحاسبية بين نوعين من أوراق الدفع ، أولهما أوراق الدفع تحمل أو تتضمن فائدة أي معدل الفائدة صريح ومسجل علي وجه الورقة ، كما يسجل علي الورقة أيضا القيمة المستحقة في تاريخ الاستحقاق مع دفع الفوائد الدورية وفقا لمعدل الفائدة المقرر ، وأن الورقة قد أعطيت للدائن مقابل الحصول علي مبلغ يعادل القيمة المستحقة . وثانيهما ، أوراق دفع لا تحمل أو لا تتضمن معدل فائدة مثبت علي الورقة صراحة ، ولكن لا يعني ذلك عدم وجود فائدة عليها لأن معدل الفائدة ضمنيا حيث أن القيمة المحصلة مقابل الورقة أقل من القيمة المستحقة المثبتة علي وجه الورقة وأن الفرق بين القيمتين يعبر عن الفائدة الضمنية .

وأيضا نظرا لضيق المساحة نرجئ التعرض بالتفصيل لهذا الموضوع اعتمادا علي التشابه الكبير بين المعالجة المحاسبية له والمعالجة المحاسبية لقرض السندات .

أسئلة وتدريبات

أولا : أسئلة مقال

١- ناقش أهم مصادر التمويل التي تلجأ اليها شركات المساهمة ؟
٢- تعرض لأهمية قرض السندات كمصدر من مصادر التمويل ؟
٣- ما المقصود بمفهوم المتاجرة بالملكية ؟ وما هي أهميته بالنسبة للمفاضلة بين الاقتراض أو زيادة راس المال المملوك ؟
٤- ناقش طبيعة قرض السندات وخصائصه ؟
٥- ناقش أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين السهم والسند ؟
٦- عدد أنواع السندات ؟
٧- تعرض لأهم مفاهيم القيمة المتعلقة بقرض السندات ؟
٨- تعرض لأهم مفاهيم معدل الفائدة أو العائد المرتبطة بقرض السندات ؟
٩- ما الفرق بين كل من معدل الفائدة السنوي ، معدل الفائدة في السوق ، ومعدل العائد الحقيقي ، ومعدل العائد المرغوب فيه ؟
١٠- تعرض بالشرح للطرق المحاسبية لمعالجة مصروفات اصدار السندات ؟
١١- ما هي طرق السداد المبكر للسندات وكيفية معالجتها محاسبيا ؟
١٢- ماذا يقصد باحتياطي سداد السندات ؟

ثانيا : تدريبات:

التدريب الأول :

أكمل ما يلي مستخدما عبارات أو مصطلحات مناسبة :

١ – تفضل الشركة اللجوء إلى الاقتراض إذا كانت ____________ أقل من ____________ .
٢ – يعتبر عنصر الخفض في ____________ من أهم العناصر التي تدخل في حساب تكلفة الأموال المقترضة .
٣ – تمثل الفائدة علي القروض ____________ قبل الوصول الي ____________ ، بينما تمثل توزيعات الأرباح ____________ .
٤ – السند جزء من ____________ بينما السهم جزء من ____________ .
٥ – يتمتع السند بأولوية ____________ وأولوية ____________ قبل السهم .
٦ – ليس للسند حق ____________ في الجمعية العمومية .
٧ – لا يجوز اصدار سندات الا بعد ____________ رأس المال ____________ .
٨ – لا يجوز أن يتجاوز مجموع ما تصدره الشركة من سندات عن ____________

٩ – يجب ألا يقل ________ السندات القابلة للتحويل الي أسهم عن ________ .

١٠ – اذا أصدرت الشركة رأس المال ________ بالكامل ، لا يجوز لها اصدار سندات قابلة للتحويل الي أسهم .

١١ – يقصد بالسندات الخطرة ________________ .

١٢– من أشهر المؤسسات العالمية لترتيب السندات وفقا لجودتها ________________ ________________ .

١٣ – يقصد بالسندات المصدرة مع حق الرد ________________ ________________ .

١٤– ________ هي القيمة المثبتة علي وجه صك السند .

١٥– يقصد بالقيمة الاستردادية ________________ .

١٦– يقصد بسعر اصدار ________________ وعلاقته بالقيمة الاسمية للسند قد تتخذ أحد الاحتمالات التالية ________________ ________________ .

١٧– يقصد بالقيمة السوقية للسند ________________ .

١٨– مصروف فائدة القرض عن الفترة يساوي الفائدة المدفوعة عن نفس الفترة وذلك في حالة اصدار السندات ________________ .

١٩– في حالة اصدار السندات بعلاوة اصدار ، يكون مصروف فائدة السندات لفترة معينة ________ من الفائدة المدفوعة عن السندات عن نفس الفترة .

٢٠– في حالة اصدار السندات بخصم اصدار ، يكون مصروف فائدة السندات لفترة معينة ________ من الفائدة المدفوعة عن السندات عن نفس الفترة .

٢١– تصدر السندات ________ عندما تكون قيمتها الاستردادية أكبر من قيمتها الاسمية .

٢٢– تصدر السندات ________ عندما تكون القيمة الاسمية للسندات أكبر من قيمتها الاستردادية .

٢٣– القيمة الدفترية لقرض السندات تساوي ________________ .

٢٤– القيمة الحالية لقرض السندات تساوي ________________ .

٢٥– يقصد بوثيقة القرض ________________ .

٢٦– من أهم اشتراطات قرض السندات ما يلي ________________ ________________ .

التدريب الثاني :

في أول يناير ٢٠٠١ أصدرت شركة سابا للعقارات ٣٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٢٠٠ جنيه للسند تستحق الدفع بعد خمس سنوات من تاريخه بفائدة سنوية ١٢% تدفع في نهاية كل سنة

مالية آخر ديسمبر من كل عام ، وقد كان سعر اصدار السند مساويا لقيمته الاسمية ، وقد تم الاكتتاب فى جميع السندات وحصلت القيمة بالكامل دفعة واحدة ، وأصدرت شهادات السندات في ٢٠٠١/١/٢٥ .

المطلوب :

١ ــ اعداد قيود اليومية لتسجيل عملية اصدار السندات .

٢ ــ أثر العمليات السابقة علي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في العامين الأولين .

التدريب الثالث :

بفرض أنه في التدريب السابق تم الاكتتاب في ٤٠٠٠ سند وتم التخصيص النسبي بين المكتتبين وتم رد المبالغ المدفوعة بالزيادة لهم .

المطلوب :

١ــ اعداد قيود اليومية لتسجيل عملية اصدار السندات .

٢ــ أثر العمليات السابقة علي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في العامين الأولين .

التدريب الرابع :

بفرض أنه في التدريب الثاني طرحت السندات للاكتتاب العام ، وتسدد قيمة السندات علي أقساط علي النحو التالي :

١٠٠ جنيه قسط اكتتاب خلال الفترة ٢٠٠١/١/١ الي ٢٠٠١/٢/١

٦٠ جنيه قسط تخصيص خلال الفترة ٢٠٠١/٣/١ الي ٢٠٠١/٦/٣٠

٤٠ جنيه قسط أخير خلال الفترة ٢٠٠١/٧/١ الي ٢٠٠١/١١/٣٠

وقد تم الاكتتاب في ٥٠٠٠ سند ، وتم التخصيص النسبي بين المكتتبين ، وتقرر استخدام الزيادة في سداد الأقساط التالية .

المطلوب :

١ــ اعداد قيود اليومية لتسجيل عملية اصدار السندات .

٢ــ أثر العمليات السابقة علي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في نهاية عام ٢٠٠١

التدريب الخامس :

بفرض أنه في التدريب الرابع طرحت السندات للاكتتاب العام ، تم الاكتتاب في ٤٠٠٠ سند ، وتم التخصيص النسبي بين المكتتبين ، وتقرر استخدام الزيادة في سداد الأقساط التالية ، وبفرض أن أحد المكتتبين في ٨٠ سند تأخر عن سداد المستحق عليه عن قسطي التخصيص والأخير ، وقد تقرر الغاء السندات المتأخرة وتسوية حساب المتأخر طرف الشركة مع خصم مصروفات ادارية بلغت ٢٠٠ جنيه .

المطلوب :

١ــ اعداد قيود اليومية لتسجيل عملية اصدار السندات .

٢ــ اعداد قيود اليومية لتسجيل عملية الغاء السندات المتأخرة .
٣ــ أثر العمليات السابقة علي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في نهاية عام ٢٠٠١ .

التدريب السادس :

بفرض أنه في التدريب الخامس ، تقرر بيع السندات المتأخرة حيث بلغ سعر البيــع ١٢٠ حنيه للسند ، وتمت تسوية حساب المتأخر طرف الشركة مع خصم مصروفات اداريـــة بلغـت ٤٠٠ جنيه .

المطلوب :

١ــ اعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل عملية اصدار السندات .
٢ــ اعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل عملية بيع السندات المتأخرة .
٣ــ أثر العمليات السابقة علي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في نهاية عام ٢٠٠١ .

التدريب السابع :

في أول يناير ٢٠٠٢ أصدرت شركة التوحيد ٢٠٠٠ سند بقيمة اســمية ٢٠٠ جنيــه ، بفائدة ١٢% سنويا ، وتسدد بعد خمس سنوات ، وقد بلغ ســعر الاصــدار ٢١٠ جنيــه يتـم سدادها علي أقساط علي النحو التالي :

١١٠ جنيه قسط اكتتاب بما فيه العلاوة خلال الفترة ٢٠٠١/١/١ الي ٢٠٠١/٢/١
٦٠ جنيه قسط تخصيص خلال الفترة ٢٠٠١/٣/١ الي ٢٠٠١/٦/٣٠
٤٠ جنيه قسط أخير خلال الفترة ٢٠٠١/٧/١ الي ٢٠٠١/١١/٣٠

وقد تم الاكتتاب في جميع السندات بالكامل .

المطلوب :

١اعداد قيود اليومية لتسجيل عملية اصدار السندات

التدريب الثامن :

بفرض أنه في التدريب السابق بلغ سعر الاصدار ١٩٥ جنيه للسند ، يتم ســدادها علــي أقساط علي النحو التالي :

٩٥ جنيه قسط اكتتاب بما فيه الخصم خلال الفترة ٢٠٠١/١/١ الي ٢٠٠١/٢/١
٦٠ جنيه قسط تخصيص خلال الفترة ٢٠٠١/٣/١ الي ٢٠٠١/٦/٣٠
٤٠ جنيه قسط أخير خلال الفترة ٢٠٠١/٧/١ الي ٢٠٠١/١١/٣٠

وبفرض أنه الاكتتاب في ٢٥٠٠ سند ، وتم التخصيص النسبي بين المكتتبين واســتخدام الزيادة المدفوعة في سداد الأقساط التالية .

المطلوب :

إعداد قيود اليومية لتسجيل عملية اصدار السندات .

التدريب التاسع :

أصدرت الشركة الصناعية في ٢٠٠٠/١/١ ، ٣٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٥٠ جنيه للسند ، وبعلاوة اصدار ٦ جنيه ، بفائدة ١٥% سنويا ، تدفع فى أول يناير من كل عام ، ومدة القرض ٣ سنوات يستحق فى نهايتها دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام . وقد تم الاكتتاب في السندات من قبل هيئات معفاة من الضرائب .

المطلوب :

١- قيود اليومية لتسجيل الفائدة وعلاوة الاصدار خلال فترة القرض .
٢- تصوير حـ/ فائدة السندات ، وحـ/ علاوة الاصدار .
٣- أثر تلك العمليات علي كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لسنوات القرض .

التدريب العاشر :

بفرض أنه في التدريب السابق تسدد السندات علي ثلاثة أقساط متساوية من أصل القرض تدفع مع الفائدة في آخر ديسمبر من كل عام .

المطلوب :

١- قيود اليومية لتسجيل الفائدة وعلاوة الاصدار خلال فترة القرض .
٢- تصوير حـ/ فائدة السندات ، وحـ/ علاوة الاصدار .
٣- أثر تلك العمليات علي كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لسنوات القرض .

التدريب الحادي عشر :

أصدرت الشركة الهندسية في ٢٠٠٠/١/١ ، ٣٠٠٠ سند بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للسند ، وبخصم اصدار ٥ جنيه ، بفائدة ١٠% سنويا ، تدفع فى أول يناير من كل عام ، ومدة القرض ٣ سنوات يستحق فى نهايتها دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام . وقد تم الاكتتاب في السندات من قبل هيئات معفاة من الضرائب .

المطلوب :

١- قيود اليومية لتسجيل الفائدة وخصم الاصدار خلال فترة القرض .
٢- تصوير حـ/ فائدة السندات ، وحـ/ خصم الاصدار .
٣- أثر تلك العمليات علي كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لسنوات القرض .

التدريب الثاني عشر :

بفرض أنه في التدريب السابق تسدد السندات علي ثلاثة أقساط متساوية من أصل القرض تدفع مع الفائدة في نهاية ديسمبر من كل عام .

المطلوب :

١ـ قيود اليومية لتسجيل الفائدة وخصم الاصدار خلال فترة القرض .
٢ـ تصوير حـ/ فائدة السندات ، وحـ/ خصم الاصدار .
٣ـ أثر تلك العمليات علي كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لسنوات القرض .

التدريب الثالث عشر :

أصدرت شركة العامرية في ٢٠٠١/١/١ ، ٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسند ، وبعلاوة رد ٣ جنيه للسند ، بفائدة ١٢% سنويا تدفع في نهاية كل سنة مالية ، ومدة القرض ٤ سنوات يدفع في نهاية السنة الرابعة دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام . وقد أكتتب في السندات من قبل هيئات معفاة من الضرائب .

المطلوب :

١ـ قيود اليومية لتسجيل الفائدة وخصم الاصدار خلال فترة القرض .
٢ـ تصوير حـ/ فائدة السندات ، وحـ/ علاوة الرد .
٣ـ أثر تلك العمليات علي كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لسنوات القرض .

التدريب الرابع عشر :

بفرض أنه في التدريب السابق ، تسدد السندات علي أربعة أقساد سنوية متساوية من أصل القرض في نهاية كل سنة مالية .

المطلوب :

١ـ قيود اليومية لتسجيل الفائدة وخصم الاصدار خلال فترة القرض .
٢ـ تصوير حـ/ فائدة السندات ، وحـ/ علاوة الرد
٣ـ أثر تلك العمليات علي كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لسنوات القرض .

التدريب الخامس عشر :

أصدرت شركة الأمانة في ٢٠٠١/١/١ ، ٥٠٠٠ سند بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسند ، وبخصم رد ٤ جنيه للسند ، بفائدة ١٥% سنويا تدفع في نهاية كل سنة مالية ، ومدة القرض ٤ سنوات يدفع في نهاية السنة الرابعة دفعة واحدة ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام . وقد أكتتب في السندات من قبل هيئات معفاة من الضرائب .

المطلوب :

١ـ قيود اليومية لتسجيل الفائدة وخصم الاصدار خلال فترة القرض .
٢ـ تصوير حـ/ فائدة السندات ، وحـ/ خصم الرد .
٣ـ أثر تلك العمليات علي كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لسنوات القرض .

التدريب السادس عشر :

بفرض أنه في التدريب السابق تسدد السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية من أصل القرض في نهاية السنة المالية .

المطلوب :

١ـ قيود اليومية لتسجيل الفائدة وخصم الاصدار خلال فترة القرض .
٢ـ تصوير حـ/ فائدة السندات ، وحـ/ خصم الرد .
٣ـ أثر تلك العمليات على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لسنوات القرض .

التدريب السابع عشر :

في أول يناير ٢٠٠٠ أصدرت شركة الانماء (شركة مساهمة مصرية) التي تنتهي فترتها المالية آخر ديسمبر من كل عام ٥٠٠٠ سند ١٠% بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مع علاوة إصدار ٩ جنيه للسند ، وقد نص قرار الإصدار ونشرة الاكتتاب على جواز استدعاء الشركة للسندات بعد عامين على الأقل من تاريخ الإصدار بالرغم من أن السندات أصدرت لمدة ٥ سنوات تسدد مرة واحدة في نهايتها .

وفي نهاية السنة الثانية لإصدار السندات استدعت الشركة ٢٥% من السندات بسعر السند ٦٠ جنيه .

المطلوب :

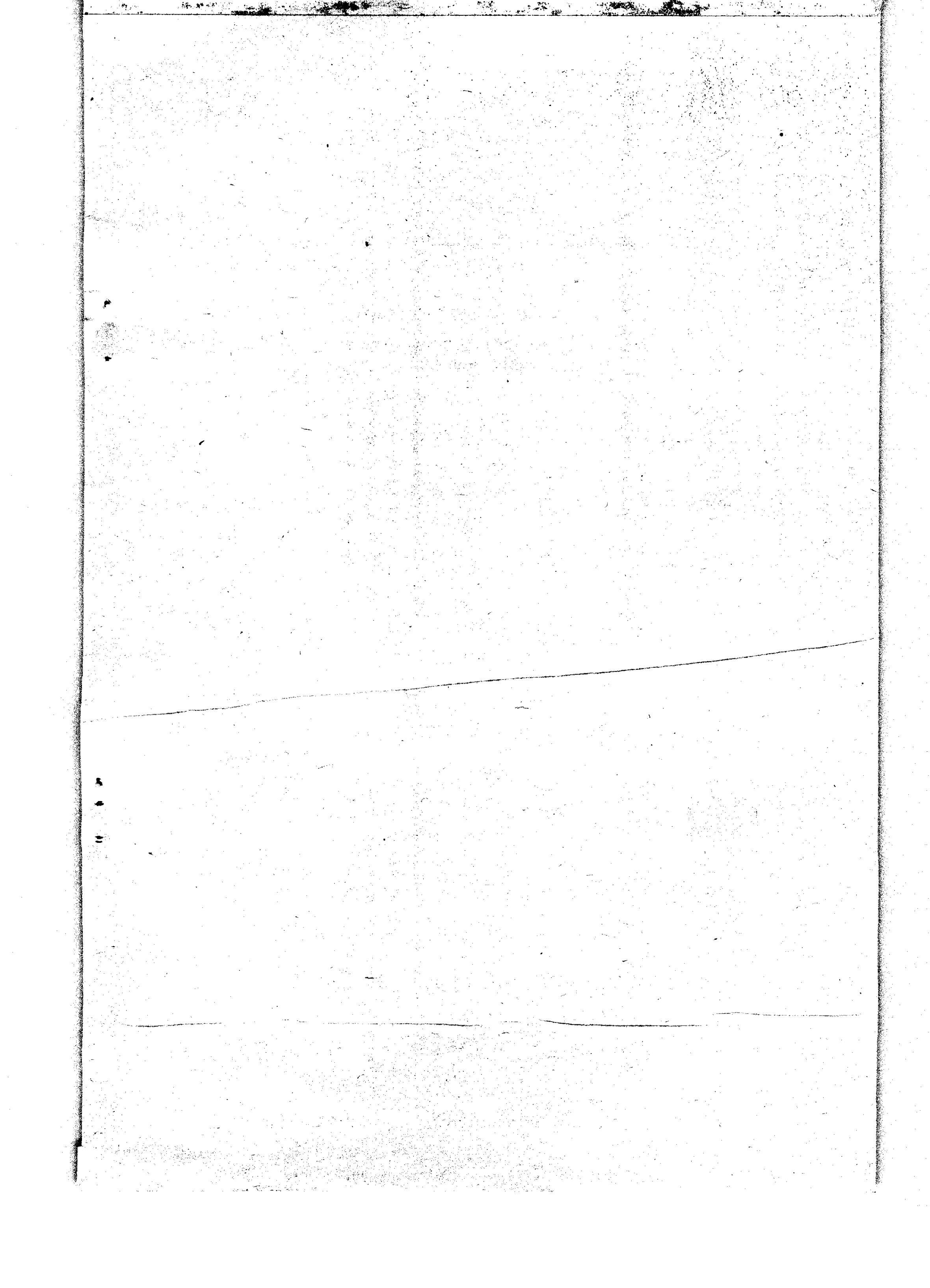
بيان المعالجة المحاسبية للاستدعاء المبكر للسندات ، وأثرها على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في هذا التاريخ .

التدريب الثامن عشر :

بفرض أنه في التدريب السابق تسدد السندات على خمسة أقساط سنوية متساوية من أصل القرض في نهاية كل سنة مالية .

المطلوب :

بيان المعالجة المحاسبية للاستدعاء المبكر للسندات ، وأثرها على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في هذا التاريخ .



الفصل الخامس

النظام المحاسبي الموحد

مقدمة

بدأت مرحلة التحول الاشتراكي في مصر عام ١٩٦١ بتأميم الشركات وظهور القطاع العام كأداة رئيسية ان لم تكن وحيدة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد صاحب ذلك اعتماد الدولة علي فلسفة التخطيط الشامل المركزي ، وما يتطلبه ذلك من ربط الخطط القومية بخطط الوحدات الاقتصادية لقطاعات المجتمع المختلفة .

ونتيجة للمشاكل التى واجهت عملية التخطيط في بداياتها ، فقد تتطلب الأمر توفير نظم متكاملة للمعلومات بصفة عامة وللمعلومات المحاسبية والمالية بصفة خاصة . واسترشادا بما حدث في العديد من الدول التي انتهجت هذه الفلسفة من اعتماد استراتيجية التوحيد المحاسبي وبعد دراسات متعمقة ، صدر القرار الجمهوري رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ بتطبيق النظام المحاسبي الموحد فى وحدات القطاع العام بدءا من السنة المالية ١٩٦٨/٦٧ .

وقد أدخلت العديد من التعديلات والاضافات علي هذا النظام وخاصة في الآونة الأخيرة استهدفت الاستجابة لما أسفر عنه التطبيق العملي ، وتطويره لمسايرة مراحل الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المتعاقبة ، والاستفادة من الاتجاهات المعاصرة في الفكر والتطبيق المحاسبيين .

وقد كان صدور قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ نقطة تحول جوهرية فى عملية الإصلاح الاقتصادى تطلبت بالضرورة مراجعة شاملة ومتأنية للنظام المحاسبي الموحد في ضوء ما أحدثته هذه العملية من تغيير فى الهياكل الاقتصادية والاتجاه نحو الخصخصة لشركات قطاع الأعمال العام .

ونظرا لتشعب وشمول النظام المحاسبي وتغطيته لمعظم جوانب الفكر المحاسبي وشموله علي كافة الممارسات المحاسبية ، سوف نكتفي في هذا الفصل فقط بعرض الموضوعات التالية :

- الإطار العام للنظام المحاسبي الموحد .
- حسابات الأصول .
- حسابات الخصوم .

- الحسابات والقوائم المالية .

الإطار العام للنظام المحاسبى الموحد

يعتمد النظام المحاسبي الموحد علي العديد من مفاهيم المحاسبة القومية إضافة إلى مفاهيم ومبادئ المحاسبة المالية والمحاسبة الادارية والتكاليف . ويتضمن الإطار العام للنظام المحاسبي الموحد عناصر أساسية نتعرض اليها باختصار .

طبيعة وأهداف النظام المحاسبى الموحد

يعتبر النظام المحاسبي الموحد أول فلسفة واستراتيجية محاسبية مصرية معاصرة على المستوى القومي ، تعكس المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذى ساد فترة الستينات ولتبرهن علي الطبيعة المنفعية للمحاسبة ، وقد تبنت هذه الاستراتيجية مفهوم التوحيد الشامل المطلق حيث لم يقتصر التوحيد علي المفاهيم والمبادئ والأسس والقواعد فقط وإنما أمتد ليشمل المجموعة الدفترية وتنميط وترميز الحسابات والتوجيه المحاسبي وشكل ومحتوي القوائم والتقارير المالية الواجب إعدادها ، كما أمتد أيضا ليشمل مفاهيم ومبادئ المحاسبة الادارية والتكاليف اضافة الي المحاسبة المالية .

أولا : تعريف النظام المحاسبى الموحد

يعرف بأنه مجموعة من المفاهيم والمبادئ والأسس والقواعد التي تمثل ترتيبات خاصة تتعلق بتسجيل البيانات المحاسبية لوحدات قطاع الأعمال العام الاقتصادية بما يمكن من إعداد حسابات وقوائم ختامية واعداد الموازنة التخطيطية .

ويوصف بأنه نظام ، حيث يتضمن مجموعة من العناصر أو المكونات المترابطة بعضها البعض ترابطاً منطقياً لتحقيق أهداف معينه ، وبأنه محاسبي حيث أن مجال ومحور تلك العناصر والأهداف ذات طبيعة محاسبية ، وبأنه موحد لأنه يتضمن توحيد كل من :

(١) السنة المالية .
(٢) الدليل المحاسبي .
(٣) الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية .
(٤) الحسابات والقوائم الختامية وأسس إعدادها .
(٥) نماذج الموازنات التخطيطية وأسس إعدادها .

ثانيا : أهداف النظام المحاسبي الموحد

بصفة عامة يتلخص هدف أى نظام محاسبي في توفير معلومات اقتصادية مفيدة للمستخدمين متخذي القرارات ، إلا أن طبيعة النظام المحاسبي الموحد حتمت استهدافه لمجموعة من الأهداف الإضافية الخاصة التي ينفرد بها عن النظم الأخري للمعلومات المحاسبية ، وتتلخص هذه الأهداف الخاصة فيما يلي :

(أ) توفير البيانات الأساسية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة علي كافة المستويات القومية والقطاعية والوحدات الاقتصادية .

(ب) ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية .

(ج) تسهيل عمليات تجميع البيانات المحاسبية وتشغيلها وتخزينها بما يخدم متطلبات الجهات الخارجية من البيانات والمعلومات .

ثالثا : مجال تطبيق النظام المحاسبي الموحد

حدد القرار الجمهورى الخاص بالنظام المحاسبي الموحد الوحدات الملزمة بتطبيقه ، بأنها تلك الوحدات التي تزاول نشاطا صناعيا أو زراعيا أو عقاريا أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي ، وكذا المؤسسة العامة الملزمة قانونا بإعداد ميزانيتها على نمط الميزانيات التجارية ولو لم تكن تباشر بنفسها أيا من أوجه النشاط المشار إليه . ووفقا للتعديلات الأخيرة فى هيكل القطاع العام التي أعادت تنظيم وحداته ومؤسساته في شكل شركات قابضة وشركات تابعة تشكل ما يسمي الآن بقطاع الأعمال العام .

ويلاحظ أن النظام المحاسبى الموحد استخدم مفهوم الوحدة الاقتصادية كتعبير عن المشروعات الاقتصادية التي قد تكون مؤسسة أو هيئة عامة ، شركات قطاع عام ، جمعية تعاونية أي منشأة تتبع مؤسسة عامة ، وبطبيعة الحال الشركة القابضة وما يتبعها من شركات تمثل وحدات اقتصادية بهذا المفهوم .

ومجمل القول ، يطبق النظام المحاسبي الموحد في جميع الوحدات الاقتصادية لقطاع الأعمال العام باستثناء البنوك والمنشآت الائتمانية فيما عدا الهيئة القومية للتأمين والمعاشات والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية حيث تم إلزامهما بتطبيق النظام ، إضافة لذلك يتم تطبيقه على وحدات القطاع الخاص بقرار من السلطة المختصة إذا تطلب الأمر ذلك .

ويشير التطبيق العملى إلى أن العديد من وحدات القطاع الخاص قررت باختيارها تطبيق النظام المحاسبي الموحد بالقدر الذي يحقق أهدافها ، أو علي أقل تقدير فقد تأثرت نظم المحاسبة في شركات القطاع الخاص بمفاهيم وأسس وقواعد النظام المحاسبي الموحد .

الهيكل العام للنظام المحاسبي الموحد

تضمن النظام المحاسبي الموحد أربعة فصول رئيسية نعرض هيكلها العام باختصار علي النحو التالي :

الفصل الأول

تعرض للدليل المحاسبي ، ومسميات موحدة للحسابات ، ونظام متكامل لتصنيف وترميز تلك الحسابات بما يحقق الربط بين الحسابات المالية وحسابات التكاليف ، وبما يخدم أهداف التخطيط القومي الشامل ، كما تعرض أيضا لشرح وتفسير عناصر الدليل المحاسبي .

الفصل الثاني :

تعرض للأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية المتعلقة بكل من عمليات القياس والإفصاح المحاسبي للعمليات المرتبطة بالمحاسبة المالية ، كما تعرض أيضا للإطار العام لنظام محاسبة التكاليف .

الفصل الثالث :

تعرض للحسابات والقوائم الختامية التقليدية وغير التقليدية التي تلتزم الوحدة الاقتصادية بإعدادها في نهاية السنة المالية ، كما عرض نماذج توضيحية لتلك الحسابات والقوائم ، كما تعرض أيضا للإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

الفصل الرابع :

تعرض للموازنة التخطيطية وما يرتبط بها من أسس وقواعد ونماذج تحكم وتسهل أعدادها وتنفيذها والرقابة عليها .

ومسايرة للاتجاهات الاقتصادية والمالية الحديثة في مصر نتيجة للتغير الجذري في الهياكل الاقتصادية وتمشيا مع سياسة الخصخصة ، فقد أصدر الجهاز المركزى للمحاسبات طبعة معدلة ومطورة من النظام المحاسبي الموحد تضمنت التعديلات والاضافات التي تم إدخالها علي النظام ، كما تضمنت مقدمة عن تطوير وأوضاع المحاسبة في مصر . كما اشتمل النظام المحاسبي الموحد في طبعته المعدلة قسما خاصا من ثلاثة فصول ، تعرض أولها لأسس وقواعد الرقابة المالية بصفة عامة والرقابة المالية علي المشتريات والمخازن والمبيعات بصفة خاصة ، وتعرض الفصل الثاني للبيانات التفصيلية التحليلية والدورية التي تلتزم الوحدات الاقتصادية بتقديمها للأجهزة الخارجية والبيانات التفصيلية عن المشروعات الاستثمارية ، كما تعرض الفصل الثالث والأخير من ذلك القسم لمجموعة السجلات ذات الطابع الخاص وردت في شكل ملحق تسترشد به الوحدات الاقتصادية بهدف تسهيل عملية توفير المعلومات التي تفي باحتياجات التخطيط والمتابعة علي مستوى الوحدة الاقتصادية ومستوى الأجهزة الخارجية ، والتي قد تتطلب من الوحدات إثبات بعض البيانات بشكل معين في سجلات ذات طابع خاص .

أولا : الدليل المحاسبي الموحد

يمثل قائمة بالحسابات المستخدمة في النظام المحاسبي تعتمد علي تصنيف وتبويب وترميز معين للحسابات في مجموعات متجانسة ذات مستويات هرمية متعددة تخدم كل منها أهدافا معينة .

ويقصد بأنه موحد ، أن مسميات ورموز وتبويبات الحسابات موحدة أو نمطية علي مستوى جميع الوحدات الاقتصادية الملزمة بتطبيق النظام ، لذلك يشار أحيانا إلي هذا الدليل بمصطلح التقسيم أو الدليل النمطي للحسابات .

(أ) تبويب وترميز الحسابات

يقصد بالترميز إعطاء رمز لكل حساب يعرف به بطريقة مبسطة ومختصرة مما يسهل عمليات التسجيل والتشغيل والاسترجاع والتقرير ، وقد يتكون رمز الحساب من حرف أو أكثر أو رقم أو أكثر أو قد يتكون الرمز من عدة حروف وأرقام ، ويعتبر الترميز الرقمي من أسهل وأوضح طرق الترميز وأكثرها مرونة .

وقد أعتمد النظام المحاسبي الموحد في تبويب وترميز الحسابات علي الشكل الهرمي بتقسيم الحسابات إلي مستويين أساسيين هما ، مستوي الحسابات الإجمالية ومستوي الحسابات التفصيلية .

مستوى الحسابات الإجمالية

أو ما يطلق عيه الاجماليات المحاسبية ، حيث يتم تقسيم حسابات الوحدات الاقتصادية إلي تسع مجموعات رئيسية (إجمالية) خصصت لها الأرقام من (١) إلي (٩) ، علي أن تخصص الأرقام من (١) إلي (٤) للحسابات المالية ، والأرقام من (٥) إلي (٩) لحسابات مراقبة التكاليف ، أى أن الحسابات الإجمالية يرمز لكل منها برقم واحد فقط كما يتضح من الشكل رقم (٥) :

رموز الحسابات المالية الإجمالية			رموز حسابات مراقبة التكاليف الإجمالية	
١	الأصول		٥	مراقبة مراكز الإنتاج
٢	الخصوم		٦	مراقبة مراكز الخدمات الإنتاجية
٣	الاستخدامات		٧	مراقبة مراكز الخدمات التسويقية
٤	الموارد		٨	مراقبة مراكز الخدمات الإدارية والتمويلية
			٩	مراقبة العمليات الرأسمالية

شكل رقم (٥)
المستويات الإجمالية للحسابات

مستوى الحسابات التفصيلية

تم تفريع الاجماليات المحاسبية إلى تفريعات أخرى هرمية وصولا إلى الحسابات التفصيلية ، وذلك بإضافة أرقام بالتتابع على يمين رموز الاجماليات المحاسبية كما يتضح من الشكل رقم (٦) :

الحساب العام	إضافة رقم إلي يمين رمز الاجماليات المحاسبية
الحساب المساعد	إضافة رقم إلى يمين رمز الحساب العام
الحساب الفرعي	إضافة رقم إلي يمين الحساب المساعد
الحساب الجزئي	إضافة رقم إلي يمين الحساب الفرعي
الحساب التحليلي	إضافة رقم إلي يمين الحساب الجزئي
الحساب التفصيلي	إضافة رقم إلى يمين الحساب التحليلي

شكل رقم (٦)
المستويات التفصيلية للحسابات

المجموعات الرئيسية للاجماليات المحاسبية

تنقسم الاجماليات المحاسبية إلي ثلاثة مجموعات رئيسية من حيث علاقتها بقياس نتيجة الأعمال وعرض المركز المالي للوحدة الاقتصادية ، وكذلك تحميل عناصر الاستخدامات على مراكز التكلفة . وقد أطلق النظام على هذه المجموعات الإطار العام للدليل المحاسبي كما يوضحه الشكل رقم (٧) .

(ب) تفسير مسميات الحسابات

من المفيد أن نتعرض بالشرح المختصر لمدلول الحسابات وبيان معاني واستخدامات كل حساب ، ويقتصر العرض هنا فقط على الحسابات العامة حيث يتم العرض بشيء من التفصيل فيما بعد :

١- حسابات الميزانية

تتكون حسابات الميزانية من حسابات الأصول وحسابات الخصوم .

جـ-١ حسابات الأصول

شكل رقم (٧)

الإطار العام للدليل المحاسبي

حسابات الميزانية			حسابات النتيجة			توزيع الخدمات		
١١- أصول ثابتة	٢١- رأس المال	٣١- أجور	٤١- إيرادات النشاط الجاري	٥٣١- أجور	٦٣١- أجور	٧٣١- أجور	٨٣١- أجور	٩٣١- أجور
١٢- مشروعات تحت التنفيذ	٢٢- احتياطيات وفائض مرحل	٣٢- مستلزمات سلعية	٤٢- إعانات	٥٣٢- مستلزمات سلعية	٦٣٢- مستلزمات سلعية	٧٣٢- مستلزمات سلعية	٨٣٢- مستلزمات سلعية	٩٣٢- مستلزمات سلعية
١٣- مخزون	٢٣- مخصصات	٣٣- مستلزمات خدمية	٤٣- إيرادات أوراق مالية	٥٣٣- مستلزمات خدمية	٦٣٣- مستلزمات خدمية	٧٣٣- مستلزمات خدمية	٨٣٣- مستلزمات خدمية	٩٣٣- مستلزمات خدمية
١٤- إقراض طويلة الأجل	٢٤- قروض طويلة الأجل	٣٤- مشتريات بغرض البيع	٤٤- إيرادات تحويلية	٥٣٤- مشتريات بضائع بغرض البيع	----------	----------	----------	----------
١٥- استثمارات مالية	٢٥- بنوك دائنة	٣٥- مصروفات تحويلية جارية	٤٥- إيرادات مشروعات التعمير والاسكان واستصلاح الأراضي	٥٣٥- مصروفات تحويلية جارية	٦٣٥- مصروفات تحويلية جارية	٧٣٥- مصروفات تحويلية جارية	٨٣٥- مصروفات تحويلية جارية	٩٣٥- مصروفات تحويلية جارية
١٦- مدينون	٢٦- دائنون	٣٦- تحويلات جارية تخصصية	----------	----------	----------	----------	٨٣٦- تحويلات جارية تخصصية	----------
١٧- حسابات مدينة مختلفة	٢٧- حسابات دائنة مختلفة	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------
١٨- النقدية بالصندوق	٢٨- نتيجة العام	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------
١٩- ----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------	----------

حـ ١١ – أصول ثابتة :

وتتمثل في ممتلكات منقولة وغير منقولة ، ملموسة وغير ملموسة ، مقتناة أو منتجة بمعرفة الوحدة لغير أغراض البيع أو التحويل ، بل لاستمرار استعمالها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج ويتفرع هذا الحساب إلي حسابات مساعدة وفقا لأنواع الأصول الثابتة .

حـ ١٢ – مشروعات تحت التنفيذ :

ويشمل هذا الحساب المشروعات التي لم تكتمل بعد .

حـ ١٣ – المخزون :

ويشمل حساب المخزون كل من المستلزمات السلعية والإنتاج التام ، والإنتاج غير التام وأعمال تحت التنفيذ ، والبضائع بغرض البيع .

حـ ١٤ – إقراض طويل الأجل :

ويشمل هذا الحساب الإقراض الذي تمنحه الوحدة الاقتصادية للغير ويسترد علي آجال تزيد عن السنة .

حـ ١٥ – استثمارات مالية :

ويشمل هذا الحساب الاستثمارات في كل من السندات الحكومية والأوراق المالية المحلية والأجنبية .

حـ ١٦ – مدينون :

ويشمل حساب المدينون حقوق الوحدة الاقتصادية الناتجة بصفة خاصة من مباشرة نشاطها الجارى .

حـ ١٧ – حسابات مدينة مختلفة :

ويشمل هذا الحساب الحقوق الأخرى للوحدة الاقتصادية بخلاف المدينين ، وخاصة الحقوق غير المرتبطة بالنشاط الجارى .

حـ ١٨ – نقدية بالصندوق والبنوك :

ويشمل هذا الحساب النقدية بالصندوق والبنوك سواء كانت حسابات جارية أو ودائع .

حـ ٢ حسابات الخصوم

حـ ٢١ – رأس المال :

ويشمل القيمة الأصلية للأصول التي تتوافر للوحدة وتوضع تحت تصرفها بصفة مستمرة .

حـ ٢٢ – احتياطيات وفائض مرحل :

ويشمل هذا الحساب المبالغ التي لم يتم تخصيصها أو توزيعها من الأرباح الصافية للوحدة لأغراض معينة .

حـ ٢٣ – مخصصات :

ويشمل حساب المخصصات المبالغ التي تحمل علي الإيرادات لمقابلة النقص المحتمل أو المؤكد في الأصول ولا يمكن قياسه علي وجه التحديد أو لمقابلة التزامات محتملة أو مؤكدة ولكن غير محدد قيمتها .

حـ ٢٤ – قروض طويلة الأجل :

ويشمل هذا الحساب القروض التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير والتي تزيد فترة ائتمانها علي سنة من تاريخ عقد القرض .

حـ ٢٥ – بنوك دائنة :

ويشمل حسابات البنوك الدائنة للوحدة الاقتصادية سواء كانت سحب علي المكشوف أو قروض قصيرة الأجل بضمان أو قروض جارية دائنة مقابل اعتمادات مستنديه .

حـ ٢٦ – دائنون :

ويشمل هذا الحساب التزامات الوحدة الاقتصادية الناتجة عن مباشرة الوحدة لنشاطها الجاري .

حـ ٢٧– حسابات دائنة مختلفة :

ويشمل هذا الحساب الالتزامات غير المرتبطة مباشرة بالنشاط الجاري للوحدة الاقتصادية .

حـ ٢٨ – نتيجة العام :

ويظهر هذا الحساب نتيجة العام من ربح أو خسارة كما تظهر في حساب العمليات الجارية ، أي أن الرصيد النهائي لحساب العمليات الجارية يقفل فى حساب نتيجة العام ، كما يتضمن حساب نتيجة العام إعداد حسابات الإنتاج ، المتاجرة ، الأرباح والخسائر ، وحسابات موازنة الحسابات الختامية التقليدية .

٢– *حسابات النتيجة*

وتتكون حسابات النتيجة من حسابات الاستخدامات وحسابات الموارد .

<u>حـ ٣ حسابات الاستخدامات</u>

حـ ٣١ – أجور :

ويشمل حساب الأجور تكلفة العمل بالوحدة الاقتصادية وما تتضمنه من أجور نقدية ومزايا عينية وتأمينية .

حـ ٣٢ – مستلزمات سلعية :

ويشمل تكلفة السلع التي تستخدمها الوحدة كالخامات والوقود والزيوت والقوى المحركة وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف والأدوات الكتابية وغير ذلك .

حـ ٣٣ – مستلزمات خدمية :

ويشمل تكلفة الخدمات التي تحصل عليها الوحدة من الغير كالصيانة والعمليات التشغيلية بواسطة الغير وخدمات الأبحاث والتجارب والنشر والإعلان والنقل واستئجار المعدات وغير ذلك .

حـ ٣٤ – مشتريات بغرض البيع :

يتضمن هذا الحساب تكلفة البضائع التي تشتريها الوحدة بغرض بيعها بحالتها كما هي دون أجراء تحوير أو عمليات صناعية عليها .

حـ ٣٥ – مصروفات تحويلية جارية :

ويشمل هذا الحساب النفقات والأعباء التي تتحملها الوحدة والتي ترتبط بنشاطها الجاري وذلك بخلاف الأجور والمستلزمات الخدمية والمشتريات بغرض البيع ، لذلك فإن هذا الحساب يشمل مجموعة غير متجانسة من الاستخدامات التى لا تجمعها سوي خاصية الارتباط بالنشاط الجاري ، ومن أمثلة ذلك الرسوم والضرائب السلعية والإهلاك والفوائد والإيجارات وغير ذلك .

حـ ٣٦ – تحويلات جارية تخصيصية :

ويشمل هذا الحساب الاستخدامات الأخري التي لا ترتبط بالنشاط الجاري للوحدة مثل التبرعات والإعفاءات والتعويضات ، والخسائر والديون المعدومة وغير ذلك .

حـ ٣٧ – مصروفات تأمينية :

ويشمل هذا الحساب على المستحق للمؤمن عليهم قبل الهيئة القومية للتأمين والمعاشات أو الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية ، ويقتصر استخدام هذا الحساب على الهيئتين المذكورتين .

حـ ٤ حسابات الموارد

حـ ٤١ – إيرادات النشاط الجاري :

ويشمل هذا الحساب قيمة السلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الوحدة الاقتصادية وما يتضمنه ذلك من مشغولات داخلية وتشغيل للغير وغير ذلك .

حـ ٤٢ – إعانات :

ويشمل هذا الحساب الإعانات التي تمنحها الحكومة للوحدة الاقتصادية لدعمها في مزاولة أعمالها وحمايتها وتمكينها من المنافسة الأجنبية .

حـ ٤٣ – إيرادات أوراق مالية :

ويشمل إيرادات الوحدة نتيجة لمساهمتها في رأس مال الوحدات الأخري وكذلك فوائد السندات الحكومية التي اشترتها الوحدة الاقتصادية .

حـ ٤٤ – إيرادات تحويلية :

وتشمل الموارد التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية والتي لا ترتبط بالنشاط الجاري للوحدة ، ومن أمثلة ذلك الفوائد الدائنة والإيجارات الدائنة ، والأرباح الرأسمالية والتعويضات والغرامات وغير ذلك .

هـ ٤٥ - إيرادات مشروعات التعمير والإسكان واستصلاح واستزراع الأراضي :

ويشمل هذا الحساب أرباح عمليات بيع مشروعات التعمير والإسكان والأراضي المستصلحة والمنزرعة ، والأراضي المخصصة للتعمير والإسكان والعقارات المعدة للإسكان ، كما يتضمن المستحق عن مقابل حق الانتفاع بالأراضي المقام عليها وحدات سكنية أو إدارية مباعة دون بيع هذه الأراضي .

هـ ٤٦ - إيرادات تأمينية :

ويشمل كافة الاشتراكات التأمينية ، وعائد الاستثمارات ، وموارد الرعاية الاجتماعية ، ويقتصر استخدام هذا الحساب علي كل من الهيئة القومية للتأمين والمعاشات والهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية .

الخصائص المميزة للنظام المحاسبي الموحد

تحقيقا للأهداف المرجوة ، فقد تبنى النظام المحاسبي الموحد فلسفة متميزة واعتمد علي مفاهيم ومبادئ تختلف إلي حد كبير عن تلك التي تقوم عليها النظم المحاسبية التقليدية المتعارف عليها بين المحاسبين ، كما يعنى النظام بتنظيم وتصميم مجموعة متكاملة من الأطر والمقومات الأساسية والأساليب الفنية اللازمة لإنتاج وتوفير معلومات بالكيفية والنوعية التي تمكنها من المساهمة في تحقيق أهداف النظام بصفة عامة ، والمعاونة في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء والربط بين النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية والنظام المحاسبي علي المستوي القومي بصفة خاصة . ونتعرض فيما يلي لأهم خصائص النظام المحاسبى الموحد والتي تميزه عن النظم المحاسبية التقليدية .

(أ) تبني فلسفة واستراتيجية محاسبية شاملة

يعتبر النظام المحاسبي الموحد بحق أول محاولة لبناء فلسفة واستراتيجية محاسبية علي مستوى المجتمع (القومي) في العصر الحديث ، وتتضح فلسفة واستراتيجية الشمول في الأمور التالية :

(أ) الربط بين النظم المحاسبية علي مستوى الوحدة وبين الحسابات القطاعية والقومية .

(ب) الربط بين المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية والمحاسبة الحكومية في إطار متكامل من المفاهيم والمصطلحات والمجموعات المستندية والدفاتر والسجلات المالية .

(ج) تعددية للقياس المحاسبي حيث اعتمد النظام المحاسبي الموحد على كل من مفاهيم القياس الفعلي التاريخي وعلي مفاهيم القياس بالأسعار الجارية (السوق) ، وأيضا القياس المستقبلي فيما يتعلق بالموازنة التخطيطية .
(د) القياس العيني لبعض العناصر وخاصة المتعلقة بالطاقات الإنتاجية .
(هـ) صمم النظام بحيث يتناسب ومختلف أنواع المشروعات فيما عدا البنوك وشركات التأمين.

(٢) التوحيد المطلق علي المستويين الفكرى والتطبيقي

اعتمد النظام علي فلسفة واستراتيجية التوحيد المطلق ، ولم يكتف بتوحيد المفاهيم والمصطلحات والسياسات المحاسبية ، وإنما شمل التوحيد أيضا المجموعة الدفترية والدليل المحاسبي وما صاحب ذلك من توحيد المسميات والمعاني وتنميط ترميزها ، كما تم توحيد أسلوب وطريقة التوجيه المحاسبي للعمليات المالية ، كما شمل التوحيد أيضا حسابات النتيجة والقوائم والتقارير المالية ، كما تطرق التوحيد أيضا إلى تقنين معدلات إهلاك الأصول .

(٣) استحداث مجموعة من المصطلحات والمسميات المحاسبية

أضاف النظام المحاسبي الموحد إلي أدبيات المحاسبة مجموعة من المصطلحات والمسميات التي لم يكن متعارفا عليها بين المحاسبين من قبل ، علي سبيل المثال ، مصطلح الإهلاك بدلا من الاستهلاك ، ومصطلح الموازنات التخطيطية بدلا من الميزانيات التقديرية ، ومصطلح الاستخدامات بدلا من التكاليف أو المصروفات ، ومصطلح الموارد بدلا من الإيرادات ... الخ ، هذا بالإضافة إلي مجموعة من المصطلحات المتعلقة بعملية القياس المحاسبي مثل فروق الاستخدامات المحسوبة وفروق تقييم عناصر المخزون .

(٤) استحداث مجموعة من الحسابات والقوائم

استحدث النظام مجموعة من حسابات النتيجة والقوائم والتقارير المالية الدورية والختامية التي تمثل مخرجات النظام ، كما أحدث تعديلا في طبيعة ووضع الحسابات والقوائم التقليدية وذلك علي النحو التالي :

(أ) الحسابات والقوائم المستحدثة :
- حساب العمليات الجارية ، ويعتبر الحساب الختامى الرسمى داخل نظام القيد المزدوج في النظام المحاسبي الموحد .
- قائمة الاستخدامات والموارد الرأسمالية .
- قائمة الموازنة النقدية .

(ب) الحسابات والقوائم التقليدية :
- حساب الإنتاج والمتاجرة .

- حساب الأرباح والخسائر وحساب التوزيع .
- الميزانية العمومية .

(ج) طبيعة ووضع الحسابات والقوائم التقليدية :

أحدث النظام المحاسبي الموحد تعديلا جذريا فى طبيعة ووضع الحسابات الختامية التقليدية وذلك من حيث أن هذه الحسابات أصبحت خارج نظام القيد المزدوج فى النظام المحاسبى الموحد وأخذت شكل القوائم الإحصائية أو البيانية . وترتب على ذلك خلو الدليل المحاسبى من هذه الحسابات ، ويتم إعدادها من خلال عملية تحليل بنود الاستخدامات وفقا لحساب مراقبة المراكز التى تشكل أداة الربط بين الحسابات المالية وحسابات التكاليف .

(د) تعديل طبيعة ووضع الحسابات والقوائم التقليدية :

بعد صدور قانون شركات قطاع الأعمال وما تضمنه من إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام والاتجاه نحو الخصخصة ، تحتم تطوير النظام المحاسبى ليعكس هذا التغير الجذرى فى طبيعة تكوين وإدارة شركات قطاع الأعمال العام ، ومن أهم المجالات التى شملها التطوير فى النظام المحاسبى الموحد ما يتعلق بالحسابات والقوائم المالية بهدف تعظيم المنفعة من مخرجات النظام وما يوفره من معلومات . ويتلخص هذا التعديل فى :

- إضافة قائمة التدفقات النقدية تمشيا مع تطور الفكر المحاسبى فى الدول المتقدمة .
- إدخال الحسابات الختامية التقليدية ضمن دفتر الأستاذ العام الأساسى فى النظام المحاسبى بالإضافة إلى حسابات العمليات الجارية ، وحتى يتحقق ذلك ومنعا للازدواجية ، فقد تطلب التعديل إمساك سجلات يومية وأستاذ مكملة لإعادة تحليل مجاميع الاستخدامات والموارد فى نهاية كل شهر تحليلا وظيفيا ، مع استحداث حساب تم ترميزه بالرقم (٢٨٥) باسم حساب موازنة الحسابات الختامية التقليدية وذلك لأغراض إعادة تحليل وتسجيل العمليات المالية المتعلقة بالاستخدامات والموارد وظيفيا فى نهاية كل شهر ، وإعداد الحسابات الختامية التقليدية فى نهاية الفترة بعد إجراء تسوية للعناصر المالية غير المرتبطة بهذه الحسابات .

(٥) الربط بين تبويب الاستخدامات والموارد وبين الحسابات القومية

تم تبويب الاستخدامات والموارد بما يمكن من التوافق بين حسابات الوحدة الاقتصادية وبين الحسابات القومية بالرغم من اختلاف المبادئ والأسس التى تعد على أساسها كل منهما.

وقد تجلي ذلك فيما يلي علي سبيل المثال وليس علي سبيل الحصر :

(أ) التمييز بين مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية وبين عوائد عوامل الإنتاج كالأجور والإيجارات والفوائد .

(ب) التمييز بين مكونات الدخل الإجمالية للوحدة الاقتصادية ، حيث تم تحليل تلك المكونات إلي مستلزمات إنتاج ، عوائد عوامل الإنتاج ، ومصروفات تحويلية جارية ، وتحويلات جارية تخصيصية .

(ج) التفرقة بين موارد النشاط الجارى وبين الموارد التحويلية .

(د) التوفيق بين المفهوم المحاسبي والمفهوم الاقتصادى للربح بما يوفر معلومات مفيدة في مجال قياس الربح تفي بكل من أغراض المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية وأغراض إعداد الحسابات القومية وما يتطلبه ذلك من التقييم على أساس كل من أسعار التكلفة وأسعار السوق ، وقد تجلي ذلك في استحداث حسابات جديدة مثل فروق تقويم التغير في المخزون .

(هـ) توفير معلومات تفيد فى عملية حساب وتحليل عناصر القيمة المضافة ، وذلك باستبعاد أثر السياسات المختلفة للتمويل وفي الحصول علي الخدمات والتى قد تؤدى إلى صعوبة قياس عناصر القيمة المضافة . وقد تجلى ذلك أيضا فى استحداث حسابات جديدة متقابلة (نظامية) لكل من فرق الإيجار المحسوب وفرق الفوائد المحسوبة .

(٦) الفصل بين النشاط الجارى والنشاط الاستثمارى

أفرد النظام المحاسبى الموحد مجموعة مستقلة من الحسابات لكل من النشاط الجارى والنشاط الاستثمارى ، وذلك حتى يمكن تقييم الأداء التشغيلى من ناحية وحصر التكوين الرأسمالى من ناحية أخرى . وفيما يلى بعض الأمثلة على ذلك :

حسابات النشاط الجارى	*حسابات النشاط الاستثمارى*
حـ/ ١٦١ – عملاء	حـ/ ١٧١ – مدينون مختلفون
حـ/ ١٨٢١ – بنك تمويل – نشاط جارى	حـ/ ١٨٢٢ – بنك – تمويل نشاط استثمارى
حـ/ ١٣٦ – اعتمادات مستندية لشراء بضائع	حـ/١٢٢٢ – اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة
حـ/ ٢٦١ – موردون	حـ/ ٢٧٢ – دائنون مختلفون
حـ/ ٤١ – إيرادات النشاط الجارى	حـ/ ٤٤٣ – أرباح رأسمالية
حـ/ ٥ ، حـ/ ٦ ، حـ/ ٧ ، حـ/ ٨ – مراقبة المراكز المختلفة	حـ/ ٩ – مراقبة العمليات الرأسمالية

(٧) التبويب القطاعى للحقوق والالتزامات

تم الفصل بين حسابات الحقوق والالتزامات وفقا للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وذلك بما يخدم عملية تركيب وإعداد الحسابات القومية ، وفيما يلى بعض الأمثلة على ذلك :

حـ/ ١٦١ – عملاء

حـ/ ١٦١١ – عملاء من القطاع العام
حـ/ ١٦١١١ – عملاء من القطاع العام خدمات
حـ/ ١٦١١٢ – عملاء من القطاع العام أعمال
حـ/ ١٦١٢ – عملاء من القطاع الخاص
حـ/ ١٦١٢١ – عملاء من القطاع العائلى
حـ/ ١٦١٢٢ – عملاء من قطاع الأعمال
حـ/ ١٦١٣ – عملاء الخارج

حـ/ ٢٦١ – موردون

حـ/ ٢٦١١ – موردو القطاع العام
حـ/ ٢٦١١١ – موردو قطاع عام خدمات
حـ/ ٢٦١١٢ – موردو قطاع عام أعمال
حـ/ ٢٦١٢ – موردو القطاع الخاص
حـ/ ٢٦١٣ – موردو الخارج

(٨) الربط بين الموازنة النقدية والحقوق والالتزامات :

توحيدا لمصادر البيانات التى يعتمد عليها فى إعداد الموازنة النقدية ، فقد حرص النظام المحاسبى الموحد على ربط التدفقات النقدية بحسابات الحقوق والإلتزامات بما يمكن من إعداد الموازنة النقدية من خلال تحليل تلك الحسابات وليس من خلال حسابات الاستخدامات والموارد .

وتحقيقا لذلك فقد اتبع النظام المحاسبى الموحد أسلوبا فنيا للتوجيه المحاسبى يقضى بالفصل بين واقعة الاستحقاق وواقعة التحصيل أو السداد ، ويتضح ذلك على سبيل المثال فيما يلى :

(أ) تسجيل واقعة استحقاق الموارد حتى ولو كانت العملية نقدية ثم تسجيل عملية التحصيل وذلك بتوسيط حسابات المدينين كل منها حسب طبيعته لإثبات استحقاق الحقوق وتحصيل كافة الموارد سواء كانت جارية أو رأسمالية أو خلافه ... الخ .

(ب) تسجيل واقعة استحقاق الاستخدامات حتى ولو كانت العملية نقدية ثم تسجيل عملية السداد ، وذلك بتوسيط حسابات الدائنين كل منها حسب طبيعته لإثبات استحقاق الديون وسداد كافة الاستخدامات سواء كانت جارية أو رأسمالية أو خلافه ... الخ .

(٩) التبويب الوظيفي للأصول

تم تقسيم الأصول وفقا لوظائفها الرئيسية ، على سبيل المثال تم التمييز بين الأراضي والمباني حيث تم عرضها في الدليل النمطي على النحو التالي :

حـ/ ١١١ أراضي
- حـ/١١١١ – أراضي للاستغلال الزراعي (محاصيل)
- حـ/١١١٢ – أراضي للاستغلال الزراعي (حدائق وبساتين)
- حـ/١١١٦ – أراضي بناء
- حـ/١١١٧ – أراضي فضاء للتشوين

حـ/١١٢ مباني وإنشاءات ومرافق
- حـ/ ١١٢١ – مباني نشاط إنتاجي
- حـ/ ١١٢٢ – آبار
- حـ/ ١١٢٣ – مباني خدمات ومرافق إنتاج
- حـ/١١٢٤ – مباني ومرافق إدارية

(١٠) تبويب الأصول حسب مصادر الشراء

تحقيقا لأهداف حصر وتحليل التكوين الرأسمالي ، فقد فصل النظام المحاسبي الموحد بين الأصول المشتراة من الخارج (المستوردة) والأصول المشتراة محليا من الغير والأصول المنتجة بواسطة الوحدة ذاتها ، على سبيل المثال :

- حـ/ ١٢١٣١١ – آلات مشتراة من السوق المحلي
- حـ/ ١٢١٣١٢ – آلات مستوردة

(١١) تحليل الطاقات الإنتاجية

تم تبويب الأصول بحيث يمكن حصر الطاقات الإنتاجية المستغلة والطاقات غير المستغلة بعد ، حيث فصل النظام المحاسبي الموحد بين :

- حـ/ ١١ – أصول ثابتة
- حـ/ ١٢ – مشروعات تحت التنفيذ

(١٢) الفصل بين مصادر التمويل

لأغراض تحليل مصادر الأموال واستخداماتها ، فقد تم الفصل بين مصادر التمويل الذاتية ، ومصادر التمويل من الغير ، وكذلك الفصل بين رأس المال المملوك للوحدة وبين مساهمة الحكومة في التمويل :

حـ/ ٢١ – رأس المال :
حـ/ ٢١١ – رأس مال مملوك
حـ/ ٢١٢ – مساهمة الحكومة
حـ/ ٢٢ – احتياطيات وفائض مرحل
حـ/ ٢٣ – مخصصات
حـ/ ٢٤ – قروض طويلة الأجل

المحاسبة عن الأصول

تتضمن المحاسبة عن الأصول التعرض لمفهوم الأصول وأسس قياسها والتوجيه المحاسبي لها وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي الموحد .

المحاسبة عن الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ

ذكرنا فيما سبق أن النظام فرق بين الطاقات الإنتاجية التي مازالت في طور الإعداد والتكوين وأفرد لها حسابا خاصا (حـ/١٢ – مشروعات تحت التنفيذ) وبين الطاقات الإنتاجية المستغلة فعلا وأفرد لها حسابا مستقلا (حـ/ ١١ – أصول ثابتة) .

تعريف الأصول الثابتة

عرف النظام الأصول الثابتة بأنها ممتلكات منقولة أو غير منقولة ، ملموسة أو غير ملموسة ، مقتناة أو منتجة بمعرفة الوحدة لغير أغراض البيع أو التحوير بل لاستمرار استخدامها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج . وتنقسم الأصول الثابتة إلى الحسابات النوعية التالية :

حـ/ ١١ – أصول ثابتة

حـ/ ١١ – أصول ثابتة
حـ/ ١١١ – أراضي
حـ/ ١١٢ – مباني وإنشاءات ومرافق
حـ/ ١١٣ – آلات ومعدات
حـ/ ١١٤ – وسائل نقل وانتقال
حـ/ ١١٥ – عدد وأدوات
حـ/ ١١٦ – أثاث ومعدات ومكاتب
حـ/ ١١٧ – ثروة حيوانية ومائية
حـ/ ١١٨ – نفقات إيرادية مؤجلة

تعريف المشروعات تحت التنفيذ

عرف النظام المشروعات تحت التنفيذ بأنها الأصول الثابتة التي مـا تـزال فـي دور الإعداد والتكوين ، وتنقسم المشروعات تحت التنفيذ إلي حسابين مساعدين همـا حـ/ ١٢١ تكوين سلعي ، وحـ/ ١٢٢ إنفاق استثماري .

ويتفرع حـ/ تكوين سلعي (حـ/١٢١) إلي مجموعة من الحسـابات موازيـة تمامـا للحسابات النوعية للأصول الثابتة علي اعتبار أنها أصولا ثابتة تم إعدادها وتكوينها ولكن لـم تستعمل بعد في الإنتاج ، وذلك علي النحو التالي :

حـ/ ١٢١ – تكوين سلعي

حـ/ ١٢١١ – أراضي
حـ/ ١٢١٢ – مباني وإنشاءات ومرافق
حـ/ ١٢١٣ – آلات ومعدات
حـ/ ١٢١٤ – وسائل نقل وانتقال
حـ/ ١٢١٥ – عدد وأدوات
حـ/ ١٢١٦ – أثاث ومعدات ومكاتب
حـ/ ١٢١٧ – ثروة حيوانية ومائية
حـ/ ١٢١٨ – نفقات إيرادية مؤجلة

ويتضمن حـ/ إنفاق استثماري (حـ/١٢٢) قيمة الاستثمارات في مشـروعات تحـت التنفيذ لم يرد ولم تتسلم الوحدة ما يقابلها من سلع ومشغولات حتي الآن ، ويتفرع للحسـابين التاليين :

حـ/١٢٢ – إنفاق استثماري

حـ/ ١٢٢١ – دفعات مقدمة
حـ/ ١٢٢٢ – اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة

ويلاحظ أن مفهوم الأصول الثابتة في النظام المحاسبي الموحد قد جاء مخالفا للمفـهوم المحاسبي المتعارف عليه للأصول الثابتة في عدد من الأمور من أهمها :

(أ) اعتبار الأراضي أصلا ثابتا مهما كان الغرض من اقتنائها ؛ أي سواء كانت للاستعمال أو للإتجار فيها .

(ب) اعتبار النفقات الإيرادية المؤجلة أصلا ثابتا ؛ في حين جرى العرف على اعتبارها ضمـن الأصول الوهمية أو الأصول الأخرى أو الأرصدة المدينة الأخرى .

أسس قياس الأصول الثابتة

تبني النظام مبدأ التكلفة التاريخية بصفة عامة في قياس الأصول الثابتة ، كما تم تقويم الأصول أيضا وفقا لقيمتها الاستبدالية وترحيل الفرق بين قيمتها الاستبدالية وتكلفتها التاريخية لحساب احتياطي ارتفاع أسعار الأصول ، بالإضافة إلي ذلك فقد أورد النظام قوائم لمعدلات إهلاك نمطية تستخدم في إهلاك الأصول المختلفة كلا منها حسب نوعه وظروف استخدامه ، ونستعرض فيما يلي العناصر المرتبطة بعملية تقويم الأصول الثابتة :

(١) التكلفة الأساسية للأصول الثابتة

وتشتمل علي كافة عناصر النفقات أو المصروفات التي حدثت فعلا للحصول علي الأصل وحتي يتم تركيبه ويصبح معدا للاستخدام ، وتتكون التكلفة الأساسية من العناصر الرئيسية التالية :

(أ) تكلفة شراء الأصل محليا أو تكلفة شرائه فوب أو سيف حسب التعاقد .
(ب) مصروفات الاقتناء ، ومصروفات التركيب المتمثلة في أجور المهندسين والعمال وأتعاب الخبراء وغيرها .
(ج) قيمة القواعد التي يثبت عليها الأصل والإنشاءات اللازمة لتركيبه .
(د) صافي تكاليف تجارب بدء التشغيل ، وتكلفة الأبحاث والدراسات والتدريب والخبراء والبعثات الداخلية والخارجية ، وتكاليف الحصول علي الوثائق الفنية ، وما دفع مقابل سر الصناعة والإشراف علي التنفيذ ، والفوائد التى تتحملها الوحدة حتى تاريخ بدء التشغيل .
(هـ) الفروق الناتجة عن تعديل تكلفة المكون الأجنبي .

وبالنسبة للأصول التي تقوم الوحدة الاقتصادية بإنتاجها أو إنشائها لخدمة نشاطها الإنتاجي ، ويتم تقويمها بتكلفة إنتاجها ، وكذا ما يضاف إلي أصولها من مشغولات داخلية ، ولا يدخل ضمن تكلفة الأصول الفوائد التي تدفع علي القروض المتعلقة بتمويل شراء هذه الأصول .

(٢) إضافات واستبعادات الأصول

يتبع في شأنها القواعد التالية :

(أ) يتم حساب تكلفة الإضافات إلي الأصول الثابتة وفقا لنفس الأسس التي أتبعت في حساب التكلفة الأساسية السابق الإشارة إليها .
(ب) استنزال تكلفة الأصول المباعة من تكلفتها الدفترية في تاريخ البيع من حساب الأصول .
(ج) في حالة تخريد جزء من أصل واستبداله بجزء جديد يؤثر في زيادة الطاقة الحالية للأصل رغم أنه لا يزيد الطاقة الأصلية له ، فإنه يمكن إجراء مقاصة بين القيمة الدفترية أو

التقديرية لهذا الجزء المخرد في كل من حسابي الأصل ومخصص الإهلاك ، وبعد ذلك يتم تعلية قيمة الجزء الجديد لحساب الأصل .

(٣) اهلاك الأصول

يتبع في شأن إهلاك الأصول الثابتة القواعد التالية :

(أ) يتم اهلاك جميع الأصول الثابتة فيما عدا الأراضي .

(ب) تطبق معدلات الأهلاك الواردة في الملحق رقم (١) من النظام المحاسبي الموحد ، مع اعتبار أن تلك المعدلات تمثل الحد الأدني لما يجب إهلاكه ، حيث أعدت علي أساس استخدام الأصل لوردية واحدة فقط .

(ج) لا تغطي هذه المعدلات تقادم الأصول قبل إنتهاء عمرها الإنتاجي المقدر .

(د) تتبع طريقة القسط الثابت للإهلاك دون حساب أية قيمة كخردة أو نفاية .

(هـ) يبدأ حساب الإهلاك من تاريخ استخدام الأصل خلال الفترة المالية ، وفي حالة استخدام (تشغيل) الأصل خلال فترة التجارب يحمل الإهلاك علي تكاليف تجارب بدء التشغيل .

(و) فيما عدا الأدوات والمهمات الصغيرة ، يستمر حساب قسط إهلاك للأصول التي تم إهلاكها دفتريا والتي يستمر استخدامها في الإنتاج بنسبة ٥٠% من المعدلات الواردة في الملحق المشار اليه ، وتضاف قيمة إهلاكها إلي حساب إحتياطي إرتفاع أسعار الأصول الثابتة .

(ز) بالنسبة للأدوات الصغيرة يحمل حـ/ الانتاج بما يصرف من هذه الأدوات أولا بأول دون الانتظار حتي تخريدها .

(ح) بالنسبة للمهمات يتم إهلاكها علي أساس إعادة تقديرها في نهاية كل فترة لتحديد قيمة النقص في عمرها الإنتاجي .

(ط) يتم إهلاك المصروفات التي تتعلق بأصول غير مملوكة للوحدة وتخدم أغراضها في مدة أقصاها عشر سنوات أو في المدة التي يتوقع استفادة الوحدة خلالها من تلك الأصول أيهما أقل .

(ك) يتم إهلاك مقابل حق الإنتفاع بعقار عن طريق الشراء بالجدك في مدة أقصاها عشر سنوات من تاريخ بدء الاستغلال او في المدة التي ينتظر استفادة الوحدة خلالها من تلك الأصول أيهما أقل .

(ل) يتم إهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة علي خمس سنوات ، وبالنسبة لمصروفات الأبحاث والتطوير لمنتج جديد ، ومصروفات تحديث فروع ومعارض النشاط التجاري في مدة أقصاها خمس سنوات أو خلال مدة الاستفادة من تلك المصروفات أيهما أقل .

(٤) القيمة الاستبدالية للأصول

للمحافظة علي الطاقة الإنتاجية للمال المستثمر في الوحدة لمواجهة التضخم وارتفاع الأسعار الخاصة للأصول ، فقد قرر النظام تقدير الفرق بين القيمة الاستبدالية والتكلفة

التاريخية للأصول وتجنيب مقابل هذا الفرق من الأرباح لتكوين احتياطي ارتفاع أسعار الأصول الثابتة .

التوجيه المحاسبي للأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ

تتلخص أهم العمليات المالية المتعلقة بالأصول الثابتة في شراء وإعداد الأصول الثابتة للاستخدام وإهلاكها ، وكذلك عمليات إزالتها أو بيعها ، وسوف نتعرض للتوجيه المحاسبي للإهلاك ضمن الاستخدامات .

اقتناء الأصول الثابتة وإعدادها للاستخدام :

تتلخص الدورة المحاسبية لاقتناء الأصول الثابتة وإعدادها للاستخدام في الخطوات التالية :

(١) التعاقد على شراء الأصول الثابتة

قد يصاحب التعاقد على الشراء سداد دفعة مقدمة أو فتح اعتماد مستندي في حالة الاستيراد من الخارج ، وفي هذه الحالة يتم جعل حـ/ مشروعات تحت التنفيذ (إنفاق استثماري) مدينا وحـ/ دائنون مختلفون (الحساب المختص) أو حـ/ قروض محلية طويلة الأجل أو حـ/ قروض خارجية طويلة الأجل دائنا حسب الأحوال .

وعند سداد الدفعة المقدمة يجعل حـ/ دائنون مختلفون (الحساب المختص) مدينا وحـ/ بنك جارى – تمويل النشاط الاستثماري دائنا.

(٢) ورود الأصول الثابتة

عند استلام الوحدة للأصل يتم تحويل رصيد حـ/ مشروعات تحت التنفيذ (إنفاق استثماري) إلى حـ/ مشروعات تحت التنفيذ (تكوين سلعي) ، وذلك بجعل الحساب الأول دائنا والحساب الثاني مدينا ، بالإضافة إلى ذلك تضاف تكاليف تهيئة الأصل إلى الحساب الثاني بجعله مدينا وحـ/ دائنون مختلفون أو دائنون متنوعون دائنا حسب الأحوال .

(٣) سداد باقي الدفعات

يتم إثبات قيد استحقاق كل دفعة أو باقي الثمن وذلك بجعل حـ/ مشروعات تحت التنفيذ (تكوين سلعي) مدينا وحـ/ دائنون مختلفون أو حـ/ قروض طويلة الأجل دائنا حسب الأحوال ، وتسجيل قيد السداد كما سبق توضيحه في معالجة سداد الدفعة المقدمة .

(٤) استخدام الأصل الثابت في العمليات

عند استخدام الأصل يتم إقفال حـ/ مشروعات تحت التنفيذ (تكوين سلعي) في حـ/ الأصل المختص ، وذلك بجعل الحساب الأول دائنا والحساب الثاني مدينا .
ونتعرض في الصفحات التالية للجوانب التطبيقية للعمليات المالية المتعلقة بالأصول الثابتة السابق الإشارة إليها من خلال بعض الأمثلة العملية .

أولا : شراء الأراضي

عند شراء الوحدة لأراضي يجب ملاحظة الأمور التالية :

(١) عادة يقتصر شراء الأراضي علي السوق المحلي .

(٢) تكلفة شراء الأراضي تمثل تكلفة شراء أصول قائمة لذلك تعلي لحساب دائنون مختلفون (دائنون شراء أصول قائمة) ، في حين أن التكاليف الأخرى كرسم التسجيل وتكاليف تهيئة وإعداد الأرض للاستغلال تعلي لحساب دائنون مختلفون (دائنون شراء أصول جديدة) .

مثال رقم (٤٩)

تعاقدت إحدي الوحدات الاقتصادية لقطاع الأعمال العام علي شراء أراضي بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه علي أن تدفع ٢٠% من القيمة مقدما والباقي يسدد عند استلام الأراضي ، وقد تم سداد الدفعة المقدمة بشيك واستلام الأراضي وسداد باقي الثمن بشيك . كما بلغت مصروفات التسجيل ٥٠٠ جنيها ، وتكاليف إعداد الأراضي ٣٠٠٠ جنيه دفعت جميعها بموجب شيكات . وقد تم الاستخدام الفعلي للأراضي بعد إعدادها وتهيئتها للاستغلال الزراعي (محاصيل) .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسجيل العمليات السابقة علي النحو التالي :

منه	له	بيان	الدليل المحاسبي
٤٠٠٠٠		حـ/مشروعات تحت التنفيذ	١٢
		إنفاق استثمارى – دفعات مقدمة	١٢٢١
	٤٠٠٠٠	حـ/ دائنون مختلفون	٢٧٢
		دائنو شراء أصول قائمة	٢٧٢٢
		استحقاق ٢٠% كدفعة مقدمة من ثمن الشراء	
٤٠٠٠٠		حـ/ دائنون مختلفون	٢٧٢
		دائنو شراء أصول قائمة	٢٧٢٢
	٤٠٠٠٠	حـ/ بنك جارى – تمويل نشاط استثمارى	١٨٢٢
		سداد الدفعة المقدمة بشيك	

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
٢٠٠٠٠٠		حـ/ مشروعات تحت التنفيذ -	١٢١
		تكوين سلعى - أراضى	١٢١١
	٤٠٠٠٠	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ -	١٢
		إنفاق استثمارى - دفعات مقدمة	١٢٢١
	١٦٠٠٠٠	حـ/ دائنون مختلفون -	٢٧٢
		دائنو شراء أصول قائمة	٢٧٢٢
		استلام الأراضى واستحقاق باقى ثمنها	
١٦٠٠٠٠		حـ/دائنون مختلفون	٢٧٢
		دائنو شراء أصول قائمة	٢٧٢٢
	١٦٠٠٠٠	*حـ / بنك جارى - تمويل نشاط استثماى*	١٨٢٢
		سداد المستحق عن باقى ثمن الأرض	
٣٥٠٠		حـ/ مشروعات تحت التنفيذ -	١٢١
		تكوين سلعى - أراضى	١٢١١
	٣٥٠٠	حـ/ دائنون مختلفون -	٢٧٢
		دائنو شراء أصول جديدة	٢٧٢١
		استحقاق مصروفات التسجيل وتكاليف الأعداد	
٣٥٠٠		حـ/ دائنون مختلفون -	٢٧٢
		دائنو شراء أصول جديدة	٢٧٢١
	٣٥٠٠	حـ/ بنك جارى - تمويل نشاط استثماى	١٨٢٢
		سداد مصروفات تسجيل وتكاليف إعداد الأراضى	
٢٠٣٥٠٠		حـ/ أراضى	١١١
		أراضى للاستغلال الزراعى (محاصيل)	١١١٢
	٢٠٣٥٠٠	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ -	١٢١
		تكوين سلعى - أراضى	١٢١١
		استخدام الأراضى فى العمليات وتحويل القيمة من حـ/ مشروعات تحت التنفيذ إلى حـ/ الأصول الثابتة	

ثانيا : شراء أصول ثابتة أخري من السوق المحلي

تتبع نفس المعالجة في حالة شراء أصول ثابتة أخرى بخلاف الأراضي من السوق المحلية ، وذلك مع التمييز أيضا بين الأصول الجديدة والأصول المستعملة عند تسجيل الالتزامات الناتجة عن عملية الشراء .

مثال رقم (٥٠)

تعاقدت إحدى وحدات قطاع الأعمال العام مع وحدة أخرى من وحدات قطاع الأعمال العام على شراء آلات إنتاجية جديدة بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه يدفع ٢٠% من قيمتها مقدما ، ويدفع ٣٠% من القيمة عند استلام الآلات ، والباقي يسدد على خمسة أقساط سنوية متساوية بفائدة ١٠% سنويا تستحق بعد تاريخ بدء التشغيل .

وقد بلغت مصروفات إعداد القواعد وتركيب الآلات ٥٠٠٠ جنيه ، وقد تم سداد الدفعة المقدمة ودفعة الاستلام ومصروفات الإعداد والتركيب بموجب شيكات ، واستخدمت الآلات في عمليات الإنتاج .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) يتم التمييز بين الائتمان قصير الأجل (دائنون مختلفون) وبين الائتمان طويل الأجل (قروض طويلة الأجل) .
(٢) يتم التمييز بين القروض طويلة الأجل والقروض الخارجية طويلة الأجل (إن وجدت) .
(٣) عدم إضافة فوائد القروض لحساب الآلات حيث أن فوائد التمويل لا تعتبر تكلفة رأسمالية إذا كانت مستحقة عن فترات بعد فترة بدء التشغيل ، ولذلك تم اعتبارها في هذه الحالة تكلفة إيرادية تحمل لحسابات النتيجة .
(٤) تم إضافة تكاليف إعداد القواعد وتركيب الآلات الي حـ/ الآلات باعتبارها إحدى عناصر تكلفة الآلات .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسجيل العمليات السابقة على النحو التالى :

منه	له	بيان	الدليل المحاسبي
١٠٠٠٠		حـ/مشروعات تحت التنفيذ	١٢
		إنفاق استثماري – دفعات مقدمة	١٢٢١
	١٠٠٠٠	حـ/ دائنون مختلفون	٢٧٢
		دائنو شراء أصول جديدة	٢٧٢١
		استحقاق ٢٠% من الثمن كدفعة مقدمة	

١٠٠٠٠ حـ/ دائنون مختلفون
٢٧٢
دائنو شراء أصول جديدة ٢٧٢١
١٠٠٠٠ حـ/ بنك جارى – تمويل نشاط استثمارى ١٨٢٢
سداد الدفعة المقدمة بشيك

٥٠٠٠٠ حـ/ مشروعات تحت التنفيذ –
١٢
تكوين سلعى – آلات ومعدات ١٢١٣
١٠٠٠٠ حـ/ مشروعات تحت التنفيذ –
١٢٢
إنفاق استثمارى – دفعات مقدمة ١٢٢١
١٥٠٠٠ حـ/ دائنون مختلفون –
٢٧٢
دائنو شراء أصول جديدة ٢٧٢١
٢٥٠٠٠ حـ/ قروض محلية طويلة الأجل –
٢٤١
لشراء أصول جديدة ٢٤١١
استلام الآلات واستحقاق دفعة الاستلام واعتبار الباقى قروض طويلة الأجل

١٥٠٠٠ حـ/دائنون مختلفون
٢٧٢
دائنو شراء أصول جديدة ٢٧٢١
١٥٠٠٠ حـ/ بنك جارى – تمويل نشاط استثماى ١٨٢٢
سداد المستحق عن دفعة الاستلام

٥٠٠٠ حـ/ مشروعات تحت التنفيذ –
١٢
تكوين سلعى – آلات ومعدات ١٢١٣
٥٠٠٠ حـ/ دائنون مختلفون –
٢٧٢
دائنو شراء أصول جديدة ٢٧٢١
استحقاق مصروفات إعداد القواعد وتركيب الآلات

٥٠٠٠ حـ/ دائنون مختلفون –
٢٧٢
دائنو شراء أصول جديدة ٢٧٢١
٥٠٠٠ حـ/ بنك جارى – تمويل نشاط استثماى ١٨٢٢
سداد مصروفات إعداد القواعد وتركيب الآلات

٥٥٠٠٠		حـ/ آلات ومعدات	١١٣
		آلات نشاط إنتاجي	١١٣١
	٥٥٠٠٠	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ -	١٢
		تكوين سلعي - آلات ومعدات	١٢١٣

تحويل القيمة من حساب مشروعات تحت التنفيذ إلى حساب آلات ومعدات لبدء استخدام الآلات في العمليات

ثالثا : شراء أصول ثابتة من السوق الخارجي

يراعى بالنسبة لشراء أصول ثابتة من الخارج القواعد التالية :

(أ) ينقسم حساب اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة إلى حسابين الأول حـ/ اعتمادات مستندية يحمل بكافة التكاليف فيما عدا الرسوم الجمركية التي تحمل للحساب الثاني وهو حـ/ رسوم جمركية على أساس أن تلك الرسوم لا تمثل تكلفة على المستوى القومي .

(ب) يستخدم حـ/ اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة في تسجيل العمليات المتعلقة بفتح اعتمادات مستندية لشراء الأصول الثابتة .

(ج) يستخدم حـ/ دائنون متنوعون لتسجيل التزامات الوحدة عن الرسوم الجمركية .

مثال رقم (٥١)

تعاقدت شركة الزيوت والصابون بالزقازيق على استيراد ٥ سيارات نقل لأعمال المرافق والخدمات وذلك وفقا للشروط التالية :

(١) سعر السيارة الواحدة (سيف) ١٨٢٠٠ جنيه تسليم ميناء دمياط .

(٢) يتضمن سعر السيارة (سيف) مبلغ ٢٠٠ جنيه مقابل الشحن والتأمين .

وقد قامت الوحدة بفتح اعتماد مستندي بمبلغ ٩١٠٠٠ جنيه لدى بنك مصر الذي قام بخصم قيمة الاعتماد من حساب الوحدة وذلك علاوة على مبلغ ٥٠٠ جنيه مقابل مصروفات وعمولة البنك .

وقد وصلت فعلا ٣ سيارات إلى ميناء دمياط وقامت الشركة باستلامها والتخليص عليها جمركيا بعد دفع ٦٠٠٠ جنيه رسوم جمركية ، ٣٠٠٠ جنيه مصروفات شحن وتأمين ونقل السيارات إلى مقر الوحدة .

وقد تم تجهيز السيارات للعمل وتم استخدامها فعلا وبلغت تكاليف تجـــهيز الســـيارات ١٥٠ جنيه منها ٥٠ بواسطة أجهزة الوحدة والباقى بواسطة إحدى شركات السيارات .
وقد تم سداد جميع الالتزامات السابقة بموجب شيكات .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :
(١) يتم خصم قيمة الاعتماد ومصروفات وعمولة البنك على حساب الوحدة بالبنك ، ويمثـــل هذا المبلغ قيمة الانفاق الاستثمارى لهذه العملية على النحو التالى :
(أ) قيمة السيارات (سيف) ٥ × ١٨٢٠٠ = ٩١٠٠٠ جنيه
(ب) مصروفات وعمولة البنك = ٥٠٠ جنيه
٩١٥٠٠ جنيه

(٢) تم حساب تكلفة السيارات التى استلمتها الوحدة كما يلى :
(أ) قيمة السيارات (فوب) ٣ × (١٨٢٠٠ - ٢٠٠) = ٥٤٠٠٠ جنيه
(ب) رسوم جمركية = ٦٠٠٠ جنيه
(ج) تكاليف أخرى :
مصروفات وعمولة البنك ٥٠٠× (٣÷٥) = ٣٠٠
شحن وتأمين خارجى (٣ × ٢٠٠) = ٦٠٠
نقل وشحن وتأمين داخلى = ٣٠٠ ١٢٠٠ جنيه
٦١٢٠٠ جنيه

ويلاحظ انه تم تحميل حـ/ التكوين السلعى بمصروفات وعمولة البنك بما يخص ثلاث سيارات فقط .

(٣) يمثل مبلغ ٦١٢٠٠ جنيه قيمة التكوين السلعى حتى إيداع الســـيارات الثلاثـــة بمخـــازن الوحدة
(٤) أضيف الى قيمة التكوين السلعى مبلغ ١٥٠ جنيه تكلفة إعداد وتجهيز السيارات ليصبـــح مبلغ ٦١٣٥٠ جنيه (٦١٢٠٠+١٥٠) .
(٥) عند بدء التشغيل تم إقفال حـــ/ التكوين السلعى بكامل رصيده (٦١٣٥٠ جنيه) , حيـــث يمثل ذلك الرصيد قيمة السيارات الثلاثة . ويلاحظ أنه اذا تم تشغيل بعض هذه السيارات ، فيتم إقفال هذا الحساب بتكلفة ما تم تشغيلة فقط , ويمثل رصيد حـــ/ التكوين السلعى فـــى هذه الحالة تكلفة السيارات التى مازالت بالمخازن ولم يتم تشغيلها بعد .
(٦) رصيد حـــ/ مشروعات تحت التنفيذ - إنفاق استثمارى - اعتمـــادات مســـتندية لشـــراء أصول مازال مدينا بمبلغ ٣٦٦٠٠ جنيها ، يمثل ذلك المبلغ مقابل الإنفاق الاستثمارى فـــى

شكل اعتمادات مستندية لسيارتين مستوردتين لم يتم وصولهما بعد من الخارج . ويمكـــن تحليل هذا الرصيد على النحو التالى :

(أ) قيمة السيارات (سيف) ٢ × ١٨٢٠٠ = ٣٦٤٠٠ جنيه
(ب) مصروفات وعمولة البنك ٥٠٠ × (٢÷٥) = ٢٠٠ جنيه

٣٦٦٠٠ جنيه

(٧) تكاليف الإعداد والتجهيز التى تمت ذاتيا بواسطة الوحدة أضيفت للتكوين الســـلعى مـــع اعتبارها إيرادات نشاط جارى بتعليتها لحساب مشغولات داخلية تامة بالتكلفة .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسجيل العمليات السابقة على النحو التالى :

منه	له	بيان	الدليل المحاسبى
٩١٥٠٠		حـ/مشروعات تحت التنفيذ - انفاق استثمارى	١٢٢
		اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة	١٢٢٢
		(اعتمادات مستندية)	١٢٢٢١
	٩١٥٠٠	حـ/ دائنون مختلفون	٢٧٢
		دائنو شراء أصول جديدة	٢٧٢١
		فتح اعتماد مستندى واستحقاق مصروفات وعمولة البنك	
٩١٥٠٠		حـ/ دائنون مختلفون	٢٧٢
		دائنو شراء أصول جديدة	٢٧٢١
	٩١٥٠٠	حـ/ بنك جارى - تمويل نشاط استثمارى	١٨٢٢
		خصم قيمة الإعتماد ومصروفات وعمولة البنك على حساب الوحدة	١٢١٣
٦٣٠٠		حـ/ مشروعات تحت التنفيذ - انفاق استثمارى	١٢٢
		اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة	١٢٢٢
		٣٠٠ اعتمادات مستندية	١٢٢٢١
		٦٠٠٠ رسوم جمركية	١٢٢٢٢
	٣٠٠	حـ/دائنون مختلفون -	٢٧٢
		دائنو شراء أصول جديدة	٢٧٢١
	٦٠٠٠	حـ/ دائنون متنوعون - مصلحة الجمارك	٢٦٣٣
		(رسوم جمركية على أصول ثابتة)	٢٦٣٣١
		استحقاق الرسوم الجمركية ومصروفات الشحن والتأمين	

رقم الحساب	البيان	دائن	مدين
٢٧٢	حـ/دائنون مختلفون		٣٠٠
٢٧٢١	دائنو شراء أصول جديدة		
٢٦٣٣	حـ/ دائنون متنوعون – مصلحة الجمارك		٦٠٠٠
٢٦٣٣١	(رسوم جمركية على أصول ثابتة)		
١٨٢٢	حـ/ بنك جارى – تمويل نشاط استثمارى	٦٣٠٠	
١٢١	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ – تكوين سلعى		٦١٢٠٠
١٢١٤	وسائل نقل وانتقال		
١٢١٤٢	وسائل نقل خارجى مستوردة		
١٢١٤٢١	٥٤٠٠٠ القيمة فوب		
١٢١٤٢٢	٦٠٠٠ رسوم جمركية		
١١١	١٢٠٠ تكاليف أخرى		
١٢٢	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ – إنفاق استثمارى	٦١٢٠٠	
	اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة		
١٢٢٢١	٥٥٢٠٠ اعتمادات مستندية		
١٢٢٢٢	٦٠٠٠ رسوم جمركية		
	تكاليف ثلاث سيارات مستوردة تم استلامها وإيداعها فى المخازن		
١٢١	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ – تكوين سلعى		٥٠
١٢١٤	وسائل نقل وانتقال		
١٢١٤٢	وسائل نقل خارجى مستوردة		
٤١٥	حـ/ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة	٥٠	
	تكاليف الأعداد والتجهيز الذاتية		
١٢١	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ – تكوين سلعى		١٠٠
١٢١٤	وسائل نقل وانتقال		
١٢١٤٢	وسائل نقل خارجى مستوردة		
٢٧٢	حـ/ دائنون مختلفون –	١٠٠	
٢٧٢١	دائنو شراء أصول جديدة		
	استحقاق تكاليف اعداد وتجهيز السيارات بواسطة الغير		

رقم الحساب	البيان	دائن	مدين
٢٧٢	حـ/ دائنون مختلفون		١٠٠
٢٧٢١	دائنو شراء أصول جديدة		
١٨٢٢	حـ/ بنك جارى – تمويل نشاط استثمارى	١٠٠	
	سداد تكاليف الاعداد والتجهيز للغير		
	حـ/ وسائل نقل وانتقال		٦١٣٥٠
١١٤٢	وسائل نقل خارجى مستوردة		
١١٤٢١١	٥٤٠٠٠ القيمة فوب		
١١٤٢١٢	٦٠٠٠ رسوم جمركية		
١١٤٢١٣	١٣٥٠ تكاليف أخرى		
١٢١	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ – تكوين سلعى	٦١٣٥٠	
١٢١٤	وسائل نقل وانتقال		
١٢١٤٢	وسائل نقل خارجى مستوردة		
١٢١٤٢١١	٥٤٠٠٠ القيمة فوب		
١٢١٤٢١٢	٦٠٠٠ رسوم جمركية		
١٢١٤٢١٣	١٣٥٠ تكاليف أخرى		
	بدء تشغيل السيارات الثلاثة وتحويل مشروعات تحت التنفيذ – تكوين سلعى لحساب السيارات		

مثال رقم (٥٢)

بفرض أنه فى المثال السابق تم تشغيل سيارتين فقط من السيارات الثلاث ومازالت الثالثة مودعة بالمخازن . وبفرض ان تكاليف الإعداد والتجهيز تخص فقط السيارتين . فى هذه الحالة تكون القيود مطابقة تماما لما ورد فى المثال السابق مع اختلاف القيد الأخير فقط حيث يتم تحويل مقابل تكلفة سيارتين فقط من حـ/ التكوين السلعى الى حـ/ السيارات .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١)تم حساب تكلفة السيارتين على النحو التالى :

(أ) القيمة فوب ٢ × ١٨٠٠٠ = ٣٦٠٠٠ جنيه

(ب) الرسوم الجمركية ٦٠٠٠ × (٥÷٢) = ٤٠٠٠ جنيه

(ج) التكاليف الأخرى :

مصروفات وعمولة البنك ٣٠٠ ×(٥÷٢) = ٢٠٠

شحن وتأمين خارجى ٢ × ٢٠٠ = ٤٠٠

نقل وشحن وتأمين داخلى ٥٠٠ × (٢÷٥) = ٢٠٠
تكاليف إعداد وتجهيز = ١٥٠
٩٥٠ جنيه
٤٠٩٥٠ جنيه

(٢) رصيد حساب التكوين السلعى وقدرة ٢٠٤٠٠ جنيها يمثل تكلفة السيارة التى ما زالت بالمخازن ولم يتم إعدادها وتجهيزها بعد للاستخدام ، ومكونات تكلفتها ما يلى :
(أ) القيمة فوب ١٨٠٠٠ جنيه
(ب) رسوم جمركية ٦٠٠٠ × (١÷٣) = ٢٠٠٠ جنيه
(ج) تكاليف أخرى :
مصروفات وعمولة البنك ٣٠٠ × (١÷٣) = ١٠٠
شحن وتأمين خارجى ١ × ٢٠٠ = ٢٠٠
نقل وشحن وتأمين داخلى ٣٠٠ × (١÷٣)= ١٠٠

٤٠٠
٢٠٤٠٠ جنيه

وبالتالي يكون القيد الأخير على النحو التالى

٤٠٩٥٠		حـ/ وسائل نقل وانتقال	١١٤
		وسائل نقل خارجى مستوردة	١١٤٢
		٣٦٠٠٠ القيمة فوب	١١٤٢١١
		٤٠٠٠ رسوم جمركية	١١٤٢١٢
		٩٥٠ تكاليف أخرى	١١٤٢١٣
	٤٠٩٥٠	حـ/ مشروعات تحت التنفيذ – تكوين سلعى	١٢١
		وسائل نقل وانتقال	١٢١٤
		وسائل نقل خارجى مستوردة	١٢١٤٢
		٣٦٠٠٠ القيمة فوب	١١٤٢١١
		٤٠٠٠ رسوم جمركية	١١٤٢١٢
		٩٥٠ تكاليف أخرى	١١٤٢١٣

بدء تشغيل سيارتين وتحويل تكلفتهما من حـ/ التكوين السلعى لحساب السيارات

رابعا : بيع الأصول الثابتة

قد تقرر الوحدة تخريد أحد أصولها الثابتة لإنتهاء عمره الانتاجى و/ أو عدم استخدامه فى عمليات التشغيل أو لتقادمه أو لأى سبب آخر كقرار الشركة بالاستغناء عن الأصل ، وتقضى المعالجة المحاسبية باتباع ما يلى :

(أ) تحديد القيمة الدفترية للأصل المباع فى تاريخ البيع وذلك باقفال حـ/ مخصص اهلاك الأصل فى حـ/ الأصل بجعل الأول مدينا والثانى دائنا .

(ب) تسجيل استحقاق ثمن بيع الأصل بجعل حـ/ مدينون مختلفون مدينا وحـ/ الأصل دائنا .

(ج) اعتبار الفرق بين ثمن البيع والقيمة الدفترية للأصل فى تاريخ البيع ربحا أو خسارة رأسمالية ، حيث يجعل حساب الأصل مدينا وحساب ارباح رأسمالية دائنا بقيمة الزيادة فى ثمن بيع الأصل عن قيمتة الدفترية ، أو يجعل حساب الأصل دائنا وحساب خسائر رأسمالية مدينا بقيمة النقص فى ثمن بيع الأصل عن قيمته الدفترية .

(د) يتم تسجيل عملية تحصيل ثمن بيع الأصل بجعل حـ/ بنك جارى- تمويل نشاط جارى مدينا وحـ/ مدينون مختلفون دائنا .

مثال رقم (٥٣)

باعت إحدى الوحدات الاقتصادية إحدى الآلات التى أصبحت متقادمة بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، وقد كانت التكلفة التاريخية لهذه الآلة عند شرائها منذ ٥ سنوات ١٠٠٠٠ جنيه ، وبلغ مخصص إهلاك الآلة حتى تاريخ بيعها ٥٠٠٠ جنيه ، وقد تم تحصيل ثمن البيع بموجب شيك أودع حساب الوحدة بالبنك .

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) تم حساب الخسائر الرأسمالية للآلة المباعة على النحو التالى :

التكلفة التاريخية للآلة	١٠٠٠٠	جنيه
مخصص إهلاك الآلة حتى تاريخ البيع	٥٠٠٠	جنيه
القيمة الدفترية للآلة فى تاريخ البيع	٥٠٠٠	جنيه
ثمن بيع الآلة	٤٥٠٠	جنيه
خسائر رأسمالية لبيع الآلة	٥٠٠	جنيه

(٢) رصيد حـ/ الآلة بعد إقفال مخصص الإهلاك وبعد ترحيل ثمن البيع لحساب الآلة يصبح ٥٠٠ جنيها ويمثل ذلك قيمة الخسائر الرأسمالية التى ترحل إلى حساب خسائر رأسمالية (حـ/٣٦٤) كحساب مساعد لحساب تحويلات جارية تخصيصية (حـ/٣٦) وبذلك يقفل حساب الآلة المباعة تماما .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسجيل العمليات السابقة على النحو التالى :

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
٥٠٠٠		حـ/ مخصص الإهلاك	٢٣١
		مخصص إهلاك آلات ومعدات	٢٣١٢
	٥٠٠٠	حـ/ آلات ومعدات	١١٣
		آلات نشاط إنتاجى	١١٣١
		إقفال مخصص الإهلاك فى حساب الآلات	
٤٥٠٠		حـ/ مدينون مختلفون	١٧١
		مدينون بيع أصول	١٧١١
	٤٥٠٠	حـ/ آلات ومعدات	١١٣
		آلات نشاط إنتاجى	١١٣١
		استحقاق ثمن بيع الآلة	
٤٥٠٠		حـ/ بنك جارى - تمويل نشاط جارى	١٨٢١
	٤٥٠٠	حـ/ مدينون مختلفون	١٧١
		مدينون بيع اصول	١٧١١
		تحصيل ثمن بيع الآلة	
٥٠٠		حـ/ خسائر رأسمالية	٣٦٤
	٥٠٠	حـ/ آلات ومعدات	١١٣
		آلات نشاط إنتاجى	١١٣١
		إقفال رصيد حساب الآلة فى حساب الخسائر الرأسمالية	

المحاسبة عن المخزون

تتضمن المحاسبة عن المخزون التعريف بطبيعته وفقا لما جاء في النظـــام ، وأســس تقويمه ، وكذلك التوجيه المحاسبى للعمليات المرتبطة به .

تعريف المخزون

يقصد بالمخزون ما لدى الوحدة فى نهاية الفترة المالية من مستلزمات سلعية ، إنتـــاج غير تام لم يستكمل بعد ، إنتاج تام لم يبع بعد ، والبضائع طرف الغير إما لتشغيلها أو لبيعها ،

والبضائع المشتراة بغرض بيعها . بالإضافة إلى ذلك المبالغ المفتوح بها اعتمادات مستندية لشراء مستلزمات أو بضائع لم تصل بعد ، وكذلك حركة الإنتاج بسعر البيع . وينقسم الحساب العام للمخزون إلى سبعة حسابات مساعدة هى على النحو التالى :

حـ/ ١٣ - المخزون

حـ/ ١٣١ - مستلزمات سلعية
حـ/ ١٣٢ - إنتاج غير تام وأعمال تحت التنفيذ
حـ/ ١٣٣ - إنتاج تام
حـ/ ١٣٤ - بضائع لدى الغير
حـ/ ١٣٥ - مخزون بضائع بغرض البيع
حـ/ ١٣٦ - اعتمادات مستندية لشراء بضائع
حـ/ ١٣٧- حركة الإنتاج التام (بسعر البيع)

أسس تقويم المخزون

يتم تقويم المخزون على أساس تكلفة اقتناء أو إنتاج عناصره المختلفة من مستلزمات وبضائع ومنتجات والتى تتضمن تكلفة الشراء مضافا إليها مصروفات الشراء المباشرة فيما عدا فوائد التمويل .

وتوفيرا للبيانات اللازمة للتخطيط على المستوى القومى وإعداد الحسابات القومية ، فقد إدرج ضمن المخزون حسابا لتتبع حركة الإنتاج مقوما بسعر البيع ، ويعتبر هذا الحساب بمثابة حساب مراقبة أو حساب نظامى يقابله حساب دائن آخر وبنفس القيمة .

التوجيه المحاسبي للمخزون

تعتبر الحسابات المساعدة للمخزون بصفة عامة حسابات حركة أى تظهر الرصيد فى بداية الفترة المالية والعمليات التى تمت خلال الفترة من إضافة أو استبعاد ، ويظهر أيضا رصيد نهاية الفترة الذى ينبغي أن يتطابق مع الجرد أو الحصر الفعلي ، ونناقش فيما يلي المعالجة المحاسبية للمخزون .

أولا : حـ/ ١٣١ - مخزون مستلزمات سلعية :

ويتضمن حساب مخزون المستلزمات السلعية الحسابات الفرعية التالية :

حـ/ ١٣١ - مخزون مستلزمات سلعية

حـ/١٣١١ - مخزون الخامات
جـ/١٣١٢ - مخزون الوقود
حـ/١٣١٣ - مخزون قطع الغيار والمهمات
حـ/١٣١٤ - مخزون مواد التعبئة والتغليف
حـ/١٣١٥ - مخزون المخلفات

وينقسم كل حساب من الحسابات الفرعية السابقة إلى حسابات أخرى جزئية محددة في الدليل المحاسبي للنظام . ويعتبر هذا الحساب وما ينقسم عليه من حسابات جزئية بمثابة حساب حركة ، حيث أنه يبين الرصيد الموجود أول الفترة وحركة المنصرف ثم رصيد آخر الفترة الذى يجب أن يطابق الرصيد الموجود فعلا بالمخازن آخر الفترة .

وعلى ذلك فإن أهم العمليات التي تتعلق بهذا الحساب تتلخص فى شراء المستلزمات وصرفها وإرتجاعها وبيع الخامات .

(١) شراء المستلزمات

يتم شراء المستلزمات من الداخل أو من الخارج ، وتتلخص قواعد وإجراءات التوجيه المحاسبى لعمليات شراء المستلزمات السلعية فيما يلى :

(أ) تتضمن تكلفة المستلزمات المشتراة ثمن الشراء الوارد بالفاتورة مضافا إليه تكاليف الشراء المباشرة حتى تصل المشتريات إلى مخازن الوحدة فيما عدا فوائد تمويل الشراء ، ويجعل حـ/ مخزون المستلزمات السلعية (الحساب المختص) مدينا وحـ/ الموردين (الحساب المختص) دائنا .

(ب) عند استيراد مستلزمات سلعية يتم تحميل حـ/ الاعتمادات المستندية (حـ/١٣٦) بتكلفة المستلزمات المستوردة ، وفي تاريخ استلام المخازن لتلك للمستلزمات يتم إقفال هذا الحساب فى حـ/ مخزون المستلزمات السلعية (الحساب المختص) حيث يجعل الأول دائنا والثانى مدينا .

(ج) يتم التمييز بين الحسابات الجزئية لحسابات الموردين والتى تمثل القطاع العام والخاص والقطاع الخارجى خدمة لأهداف إعداد الحسابات القومية .

مثال رقم (٥٤)

فيما يلى بعض العمليات المتعلقة بشراء المستلزمات السلعية فـــى إحـــدى الوحـــدات الاقتصادية خلال شهر مارس ٢٠٠٣ :

(١) بلغت مشتريات الوحدة من الخامات ٢٠٠٠٠ جنيه من القطاع العام (أعمـــال) ، ١٠٠٠٠ جنيه من القطاع العام (خدمات) ، كما بلغت مشتريات الوحدة من قطع الغيار والمـــهمات ٨٠٠٠ جنيه منها ٣٠٠٠ جنيه من القطاع العام (أعمال) والباقى من القطاع الخـــاص ، وبلغت تكاليف نقل الخامات ٥٠٠ جنيه وتكاليف نقل قطع الغيار ونقـــل المـــهمات ١٠٠ جنيه بواسطة وحدات قطاع عام أخرى ، وقد سددت جميع المســـتحقات بشـــيكات ، وتـــم إيداع المشتريات بالمخازن .

(٢) تم فتح اعتماد مستندى لشراء وقود بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه وبلغت مصروفات فتح الاعتماد وعمولة البنك ٥٠٠ جنيه ، وتكاليف النقل والشحن والتـــأمين ١٠٠٠ جنيـــه والرســـوم الجمركية ٥٠٠٠ جنيه ، تم خصم قيمة الاعتماد ومصروفات البنك على حســـاب الوحـــدة بالبنك ، وتم سداد المستحقات الأخرى بموجـــب شـــيكات بعـــد اســـتلام الوقـــود وأودع مستودعات الوحدة .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسجيل العمليات السابقة على النحو التالى :

٣٨٦٠٠		حـــ/مخزون المستلزمات السلعية	١٣١
		٣٠٥٠٠ مخزون الخامات	١٣١١
		٨١٠٠ مخزون قطع الغيار والمهمات	١٣١٣
	٣٨٦٠٠	حـــ/ موردون	٢٦١
		٣٣٦٠٠ موردو قطاع عام	٢٦١١
		١٠٠٠٠ خدمات	٢٦١١١
		٣٣٦٠٠ أعمال	٢٦١١٢
		٥٠٠٠ موردو قطاع خاص	٢٦١٣
		شراء مهمات وقطع غيار ومهمات	
٣٨٦٠٠		حـــ/ موردون	٢٦١
		٣٣٦٠٠ موردو قطاع عام	٢٦١١
		١٠٠٠٠ خدمات	٢٦١١١
		٢٣٦٠٠ أعمال	٢٦١١٢
		٥٠٠٠ موردو قطاع خاص	
	٣٨٦٠٠	حـــ/ بنك جارى – تمويل نشاط جارى	١٢٨١
		سداد المستحق بموجب شيكات	

٥٠٠٠٠		حـ/ اعتمادات مستندية لشراء بضائع	١٣٦
		اعتمادات مستندية	١٣٦١
	٥٠٠٠٠	حـ/ موردون	٢٦١
		موردو الخارج	٢٦١٣
		فتح اعتماد مستندى لشراء مستلزمات من الخارج	
٥٠٠٠٠		حـ/ موردون	٢٦١
		موردو الخارج	٢٦١٣
	٥٠٠٠٠	حـ/ بنك جارى - تمويل نشاط جارى	٢٦١١٢
		خصم قيمة الاعتماد من حساب الوحدة بالبنك	
٥٠٠		حـ/اعتمادات مستندية لشراء بضائع	١٣٦
		اعتمادات مستندية	١٣٦١
	٥٠٠	حـ/ موردون	٢٦١
		موردو قطاع عام (أعمال)	٢٦١١٢
		استحقاق عمولة البنك	
٥٠٠		حـ/ موردون	٢٦١
		موردو قطاع عام (أعمال)	٢٦١١٢
	٥٠٠	حـ/ بنك جارى - تمويل نشاط جارى	١٨٢١
		خصم مصروفات وعمولة البنك على حساب الوحدة	
٥٠٠٠		حـ/ اعتمادات مستندية لشراء بضائع	١٣٦
		رسوم جمركية	١٣٦٢
	٥٠٠٠	حـ/ دائنون متنوعون	٢٦٢
		مصلحة الجمارك - رسوم جمركية	٢٦٣٣٢
		استحقاق الرسوم الجمركية	
٥٠٠٠		حـ/ دائنون متنوعون	٢٦٣
		مصلحة الجمارك - رسوم جمركية	٢٦٣٣٢
	٥٠٠٠	حـ/ بنك جارى - تمويل نشاط جارى	١٨٢١
		سداد الرسوم الجمركية	

١٠٠٠		حـ/اعتمادات مستندية لشراء بضائع	١٣٦
		اعتمادات مستندية	١٣٦١
	١٠٠٠	حـ/ موردون	٢٦١
		موردو قطاع عام (أعمال)	٢٦١١٢
		استحقاق مصروفات نقل وشحن وتأمين	
١٠٠٠		حـ/ موردون	٢٦١
		موردو قطاع عام (أعمال)	٢٦١١٢
	١٠٠٠	حـ/ بنك جارى – تمويل نشاط جارى	١٨٢١
		سداد المستحق مصروفات النقل والشحن	
٥٦٥٠٠		حـ/ مخزون المستلزمات السلعية	١٣١
		مخزون الوقود	١٣١٢
	٥٦٥٠٠	حـ/ اعتمادات مستندية لشراء بضائع	١٣٦
		٥١٥٠٠ اعتمادات مستندية	١٣٦١
		٥٠٠٠ رسوم جمركية	١٣٦٢
		استلام المستلزمات وإيداعها المخازن	

(٢) صرف المستلزمات السلعية

يتم تحميل حسابات الاستخدامات – المستلزمات السلعية (حـ/٢) بتكلفة المواد المنصرفة للعمليات وذلك بجعله مدينا وحـ/ مخزون المستلزمات السلعية (الحساب المختص) دائنا ، ويترتب على ذلك تخفيض المخزون (أصول) وزيادة تكلفة المستلزمات (الاستخدامات).

ويتم تسعير المستلزمات المنصرفة للعمليات باتباع طريقة المتوسط المتحرك فى التسعير طبقا لما تقضى به السياسات المحاسبية فى النظام المحاسبى الموحد . ويتم حساب المتوسط المتحرك (السعر) بعد كل عملية اضافة (شراء) على النحو التالي :

$$\frac{\text{تكلفة الرصيد + تكلفة الكمية المضافة}}{\text{كمية الرصيد + الكمية المضافة}}$$

مثال رقم (٥٥)

بفرض أنه تم صرف خامات متوسط تكلفتها ١٠٠٠٠ جنيه ، ووقود متوسط تكلفته ٥٠٠٠ جنيه من مخازن الوحدة للعمليات .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسجيل العملية السابقة كما يلى :

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
١٥٠٠٠		حـ/ مستلزمات سلعية	٣٢
		١٠٠٠٠ خامات	٣٢١
		٥٠٠٠ وقود وزيوت	٣٢٢
	١٥٠٠٠	حـ/ مخزون المستلزمات السلعية	١٣١
		١٠٠٠٠ مخزن الخامات	١٣١١
		٥٠٠٠ مخزن الوقود	١٣١٢
		إثبات تكلفة المستلزمات المنصرفة للعمليات	

(٣) *إرجاع المستلزمات للموردين*

لم يخصص النظام المحاسبي الموحد حسابا مستقلا لمردودات المشتريات من المستلزمات السلعية ، لذلك يجرى قيدا عكسيا لقيد إثبات الشراء ، حيث يجعل حـ/ الموردين مدينا وحـ/ مخزن المستلزمات السلعية دائنا ، وذلك على النحو التالى :

مثال رقم (٥٦)

بفرض أن الوحدة الاقتصادية ردت إلى أحد موردى القطاع العام (أعمال) قطع غيار ومهمات تكلفتها ٢٠٠٠ جنيه لاكتشاف بعض العيوب بها أثناء صرفها للعمليات ، ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل العملية السابقة كما يلى :

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
٢٠٠٠		حـ/ موردون	٢٦١
		موردو قطاع عام (أعمال)	٢٦١١٢
	٢٠٠٠	حـ/ مخزون المستلزمات السلعية	١٣١
		قطع الغيار والمهمات	١٣١٢
		رد قطع الغيار للموردين	

(٤) *بيع الخامات*

لا تعتبر عملية بيع الخامات من بين عمليات مبيعات النشاط الجارى للوحدة ، وعلى ذلك يتم تسجيل استحقاق عملية البيع بجعل حـ/ مدينون مختلفون – مدينو بيع أصول

(حـ/١٧١١) مدينا ، وحـ/ مخزون المستلزمات السلعية – مخزن الخامات (حـ/١٣١١) دائنا ، ولا تعتبر الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية بيع الخامات عنصرا من عناصر أرباح وخسائر النشاط الجاري للوحدة ، وبالتالى يجعل حـ/ إيرادات متنوعة – أرباح مبيعات خامات (حـ/٤٤٦٤) دائنا بالأرباح ، ويجعل حـ/ خسائر رأسمالية (حـ/٣٦٤) مدينا بالخسائر .

مثال رقم (٥٧)

بفرض أن إحدى الوحدات الاقتصادية باعت خامات متوسط تكلفتها ١٠٠٠ جنيه لعدم الحاجة إليها . وبافتراض أن سعر بيع الخامات كان :

أ – ١٢٠٠ جنيه ب – ٨٥٠ جنيه

وتكون المعالجة المحاسبية للعملية السابقة علي النحو التالي :

<u>الإفتراض الأول : سعر بيع الخامات ١٢٠٠ جنيه</u>

١٢٠٠		حـ/ مدينون مختلفون	١٧١
		مدينو بيع أصول	١٧١١
	١٠٠٠	حـ/ مخزون المستلزمات السلعية	١٣١
		مخزن الخامات	١٣١١
	٢٠٠	حـ/ إيرادات متنوعة	٤٤٦
		أرباح مبيعات خامات	٤٤٦٤
		بيع بعض الخامات بربح	

<u>الإفتراض الثاني : سعر بيع الخامات ٨٥٠ جنيه</u>

٨٥٠		حـ/ مدينون مختلفون	١٧١
		مدينو بيع أصول	١٧١١
١٥٠		حـ/ خسائر رأسمالية	٣٦٤
	١٠٠٠	حـ/ مخزون المستلزمات السلعية	١٣١
		مخزن الخامات	
		بيع بعض الخامات بخسارة	

ثانيا : حـ/ ١٣٢ – إنتاج غير تام وأعمال تحت التنفيذ

يجعل هذا الحساب مدينا بتكلفة الإنتاج غير التام وبتكلفة الأعمال تحت التنفيذ فى أول الفترة المالية ، ويتم تسويته فى نهاية الفترة المالية فى حـ/ تغير مخزون إنتاج تام بالتكلفة (حـ/٤١٤) حيث يتم إقفال رصيد أول الفترة وفتح رصيد آخر الفترة ، ويتضمن هذا الحساب الحسابين الفرعيين التاليين :

حـ/ ١٣٢١ – إنتاج غير تام
حـ/١٣٢٢ – أعمال تحت التنفيذ

ويتم تقويم الإنتاج غير التام والأعمال تحت التنفيذ بتكلفة الإنتاج حتى نهاية المرحلة السابقة على آخر مرحلة وصل إليها الإنتاج مضافا إليها تكلفة الخامات والمواد والأجور المباشرة للإنتاج غير التام والأعمال تحت التنفيذ فى المرحلة الأخيرة .

مثال رقم (٥٨)

فيما يلى بعض المعلومات الافتراضية عن رصيد المخزون من الإنتاج غير التام والأعمال تحت التنفيذ فى أول وآخر الفترة :

رصيد مخزون الإنتاج غير التام والأعمال تحت التنفيذ	أول الفترة	آخر الفترة
إنتاج غير تام	٥٠٠٠	٦٠٠٠
أعمال تحت التنفيذ	٢٠٠٠	١٨٠٠

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

(١) يتم اقفال التغير في المخزون في حـ/ النتيجة (يقابل حـ/ ملخص الدخل) ، ويطلق على هذا الحساب مصطلح حـ/ العمليات الجارية الذي يعد حساب النتيجة في النظام والذى يعد فى نهاية الفترة ويصنف كأحد حسابات الموارد ورقمه فى الدليل المحاسبى (حـ/٢٨١) .

(٢) رصيد حـ/ التغير فى المخزون (حـ/٤١٤) ٨٠٠ جنيه (٧٨٠٠ – ٧٠٠٠) رصيد دائن لأن رصيد آخر الفترة أكبر من رصيد أول الفترة ، ويعتبر حـ/ التغير فى المخزون أحد حسابات الموارد ، لذلك أضيف إلى الموارد باعتباره رصيدا دائنا يمثل تغيرا موجبا . أما إذا كان رصيده مدينا (رصيد أول الفترة أكبر من رصيد آخر الفترة) فإنه يخصم من الموارد .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسوية مخزون الإنتاج غير التام والأعمال تحت التنفيذ فى آخر الفترة على النحو التالى :

٧٨٠٠		حـ/ إنتاج غير تام وأعمال تحت التنفيذ	١٣٢
		٦٠٠٠ إنتاج غير تام	١٣٢١
		١٨٠٠ أعمال تحت التنفيذ	١٣٢٢
	٧٨٠٠	حـ/تغير مخزون إنتاج غير تام بالتكلفة	٤١٤
		تسجيل مخزون آخر الفترة	
٧٠٠٠		حـ/ تغير مخزون إنتاج غير تام بالتكلفة	٤١٤
	٧٠٠٠	حـ/ إنتاج غير تام وأعمال تحت التنفيذ	١٣٢
		٥٠٠٠ إنتاج غير تام	١٣٢١
		٢٠٠٠ أعمال تحت التنفيذ	١٣٢٢
		إقفال مخزون أول الفترة	
٨٠٠		حـ/تغير مخزون إنتاج غير تام بالتكلفة	٤١٤
	٨٠٠	حـ/ العمليات الجارية	٢٨١
		إقفال حساب التغير فى حساب النتيجة	

ثالثا : حـ/ ١٣٣ - الإنتاج التام

يقصد بالإنتاج التام كل ما تنتجه الوحدة من منتجات نهائية بغرض البيع أو التأجير أو التوريد ، وكذلك المنتجات نصف المصنوعة التى تباع بحالتها ، وتقضى المعالجة المحاسبية لهذا البند بجعل حـ/ الانتاج التام مدينا بقيمة المنتجات التامة فى أول الفترة المالية ، ويتم تسويته فى نهايتها فى حـ/ العمليات الجارية بتوسيط حـ/ تغير مخزون الإنتاج التام بالتكلفة (حـ/٤١٢) .

ويتم تقويم الإنتاج التام بالتكلفة ، وإذا انخفض سعر بيعه عن تكلفته يكون مخصص هبوط أسعار الإنتاج التام (حـ/٣٦٧) بقيمة الانخفاض ، ويتم تسويته فى نهاية الفترة فى حـ/ العمليات الجارية ، ويتم إقفال حـ/ مخزون الإنتاج التام (حـ/١٢٢) فى حـ/ تغير مخزون الإنتاج التام بالتكلفة بمقدار رصيد أول الفترة ، ويتم فتح أو إثبات مخزون الإنتاج التام آخر الفترة فى حـ/ التغير أيضا ، ثم يقفل رصيد حـ/ التغير فى حـ/ العمليات الجارية آخر الفترة .

رابعاً : حـ/١٣٤ - بضائع لدى الغير

يظهر حركة البضائع المملوكة للوحدة والموجودة لدى الغير ، وتوجد البضاعة لدى الغير لأسباب عديدة ، مثل إرسال الوحدة مستلزمات سلعية أو إنتاج غير تام لإجراء بعض العمليات عليه بواسطة الغير ، أو إرسال منتجات أو بضائع للغير بغرض عرضها أو بيعها نيابة عن الوحدة .

ويجعل حـ/ بضائع لدى الغير مدينا بتكلفة البضائع المرسلة للغير ودائنا بتكلفة ما يرد منها خلال الفترة ، ويمثل رصيده تكلفة المخزون من البضائع لدى الغير آخر الفترة .

مثال رقم (٥٨)

بفرض أن إحدى الوحدات الاقتصادية قامت بإرسال خامات تكلفتها ٢٠٠٠ جنيه لأحدى الوحدات الأخرى لإجراء بعض العمليات الصناعية عليها ، وقد تم استرداد ما تكلفته ٥٠٠ جنيه منها خلال نفس الفترة .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسجيل العمليات السابقة علي النحو التالي :

مدين	دائن	البيان	رقم الحساب
٢٠٠٠		حـ/ بضائع لدى الغير	١٣٤
	٢٠٠٠	حـ/مخزون المستلزمات السلعية	١٣١
		خامات	١٣١١
		خامات مرسلة لتشغيلها لدى الغير	
٥٠٠		حـ/مخزون المستلزمات السلعية	١٣١
		خامات	١٣١١
	٥٠٠	حـ/بضائع لدى الغير	١٣٤
		خامات مرتدة من بضائع لدى الغير	

خامسا : حـ/١٣٥ - مخزن بضائع بغرض البيع

يجعل هذا الحساب مدينا فى أول الفترة المالية بقيمة البضائع المشتراة بغرض بيعها بحالتها كما هى ، ويتم تسويته فى نهاية الفترة المالية فى حـ/ العمليات الجارية من خلال توسيط حـ/ تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة (حـ/٤١٨٢) .

ويعالج مخزون بضائع بغرض البيع بنفس طريقة معالجة مخزون الإنتاج غير التام السابق الإشارة إليها ، حيث يتم إقفال حـ/مخزون بضائع بغرض البيع برصيد مخزون أول الفترة فى حـ/تغير مخزون بضائع بغرض البيع ، كما يتم إعادة فتح حـ/ مخزون بضائع بغرض البيع برصيد مخزون آخر الفترة مع حـ/ التغير أيضا ، على أن يقفل رصيد حـ/ التغير فى حـ/ العمليات الجارية .

سادسا : حـ/ ١٣٦ – اعتمادات مستندية لشراء بضائع

يستخدم كحساب وسيط يسجل به تكلفة المشتريات من المستلزمات والبضائع المستوردة من الخارج والتى يفتح عنها اعتمادات مستندية حتى تصل إلى مخازن الوحدة . وعند استلام المستلزمات والبضائع تحول تكلفتها من هذا الحساب إلى حساب المخزون المختص ، ويمثل رصيد هذا الحساب فى نهاية الفترة المالية قيمة ما أنفق مقابل استيراد مستلزمات أو بضائع مفتوح عنها اعتمادات مستندية ولم تصل بعد إلى مخازن الوحدة .

وينقسم هذا الحساب إلى حسابين ، الأول حـ/ اعتمادات مستندية (حـ/١٣٦١) ، والثانى حـ/ رسوم جمركية (حـ/١٣٦٢) ، وقد سبق توضيح المعالجة المحاسبية لذلك الحساب عند التعرض لشراء المستلزمات السلعية .

سابعا : حـ/١٣٧ – حركة الإنتاج التام بسعر البيع

يتطلب إعداد الحسابات على المستوى القومى تتبع حركة الإنتاج التام بسعر البيع ، ونظرا لأن حـ/ الإنتاج التام (حـ/١٣٣) يظهر فقط رصيد مخزون الإنتاج التام وليست حركته ويتم تقويمه على أساس أسعار التكلفة ، فقد تطلب النظام المحاسبى الموحد أن يتم رصد حركة المخزون من خلال حسابين متقابلين هما ، حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع (حـ/١٣٧) يدرج ضمن حسابات الأصول ، وحـ/ الإنتاج التام تحت البيع (حـ/٢٧١) يدرج ضمن حسابات الخصوم ، بالإضافة إلى ذلك يتم إحكام الرقابة على حركة المخزون من خلال الحسابين المذكورين .

ويظهر هذا الحساب حركة الإنتاج التام بسعر البيع ، كما يتعين أن يثبت فيه قيمة التغيرات بالنقص أو الزيادة فى قيم المخزون التى تنتج من التغيرات فى أسعار البيع وذلك عند حدوث كل تغير فى أسعار البيع للكميات الموجودة بمخازن الوحدة فى تاريخ التغير .

ويلاحظ أن التوجيه المحاسبى للحسابين المذكورين لا يترتب عليه وجود رصيد لهما آخر الفترة المالية فى قائمة المركز المالي (الميزانية) ، وإنما يظهر فقط حـ/ مخزون الإنتاج

(حـ/١٣٣) الذى يمثل المخزون بسعر التكلفة ، وتتلخص المعالجة المحاسبية للحسابين فيما يلى :

(أ) يجعل حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع (حـ/١٣٧) مدينا بكل مما يلى :

(١) رصيد المخزون أول الفترة بسعر البيع المحدد .

(٢) الإنتاج خلال الفترة بسعر البيع المحدد .

(٣) مردودات المبيعات بسعر البيع المحدد .

(٤) فروق الأسعار للمخزون من الإنتاج التام فى تاريخ تغيير الأسعار المحددة فى حالة زيادة الأسعار الجديدة عن الأسعار القديمة .

(٥) تسوية الفرق بين السعر المحدد للبيع وبين الأسعار الفعلية فى حالة زيادة المتوسط المرجح للأسعار الفعلية عن سعر البيع المحدد .

(ب) يجعل حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع (حـ/١٣٧) دائنا بكل ما يلى :

(١) المبيعات بسعر البيع المحدد .

(٢) فروق الأسعار للمخزون من الإنتاج التام فى تاريخ تغيير الأسعار المحددة فى حالة نقص الأسعار الجديدة عن الأسعار القديمة .

(٣) تسوية الفرق بين السعر المحدد للبيع وبين الأسعار الفعلية فى حالة نقص المتوسط المرجح للأسعار الفعلية عن سعر البيع المحدد .

مثال رقم (٥٩)

استخرجت البيانات التالية عن حركة الإنتاج التام عن الفترة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ :

١- حركة الإنتاج التام بالوحدات :

٥٠٠ وحدة مخزون إنتاج تام أول يوليو ٢٠٠١

٤٨٠٠ وحدة إنتاج تام خلال الفترة

٥٠٠٠ وحدة مبيعات خلال الفترة

٣٠٠ وحدة مخزون إنتاج تام آخر يونية ٢٠٠٢

٢- سعر البيع المحدد ٢٠ جنيها للوحدة :

٣- كانت المبيعات من الإنتاج التام على النحو التالى :

٣٠٠٠ وحدة مبيعات محلية بسعر بيع ٢٠ جنيه للوحدة

٢٠٠٠ وحدة مبيعات خارجية بسعر بيع ١٦ جنيه للوحدة

ولتوضيح ما ورد في هذا المثال ، يتم اجراء التحليل التالي :

أ - المتوسط المرجح لأسعار البيع الفعلية للوحدة = ٤٠ر١٨ جنيه تحسب كالآتي :

$$\frac{٣٠٠٠ \times ٢٠ + ٢٠٠٠ \times ١٦}{٣٠٠٠ + ٢٠٠٠} = ٤٠٠ر١٨ \text{ جنيه}$$

ب – قيمة المخزون آخر الفترة على أساس المتوسط المرجح للوحدة :
٣٠٠ × ١٨ر٤٠ = ٥٥٢٠ جنيه

ج- فروق الأسعار لمخزون آخر الفترة :
٣٠٠ (١٨ر٤٠ – ٢٠) = (٤٨٠) جنيه
أو ٥٥٢٠ – ٦٠٠٠
أي أن فروق الأسعار بالسالب (نقص) .

وتكون المعالجة المحاسبية لتسجيل حركة المخزون بسعر البيع على النحو التالى :

١٠٠٠٠		حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع	١٣٧
	١٠٠٠٠	حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	٢٧١
		مخزون أول الفترة بسعر البيع المحدد (٥٠٠ × ٢٠)	
٩٦٠٠٠		حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع	١٣٧
	٩٦٠٠٠	حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	٢٧١
		الإنتاج التام خلال الفترة بسعر البيع المحدد (٤٨٠٠×٢٠)	
٦٠٠٠٠		حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	٢٧١
	٦٠٠٠٠	حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع	١٣٧
		المبيعات المحلية بسعر البيع المحدد (٣٠٠٠×٢٠)	
٤٠٠٠٠		حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	٢٧١
	٤٠٠٠٠	حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع	١٣٧
		المبيعات الخارجية بسعر البيع المحدد (٢٠٠٠×٢٠)	
٤٨٠		حـ/الإنتاج التام تحت البيع	٢٧١
	٤٨٠	حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع	١٣٧
		فروق الأسعار فى مخزون آخر الفترة	
٥٥٢٠		حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	٢٧١
	٥٥٢٠	حـ/حركة الإنتاج التام بسعر البيع	١٣٧
		مخزون آخر الفترة بالسعر للمرجح وإقفال حـ/ حركة الإنتاج بسعر البيع وحـ/ الإنتاج تحت البيع	

حـ/ ١٣٧ – حركة الإنتاج التام بسعر البيع

القيمة	الكمية	بيان	تاريخ	القيمة	الكمية	بيان	تاريخ
١٠٠٠٠	٥٠٠	حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	٢٠٠١/٧/١	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	خلال الفترة
٩٦٠٠٠	٤٨٠٠	حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	خلال الفترة	٤٠٠٠٠	٢٠٠٠	حـ/ الإنتاج التام تحت البيع	خلال الفترة
				٦٠٠٠	٣٠٠	رصيد مرحل (مخزون آخر الفترة بالسعر المحدد)	٢٠٠٢/٦/٣٠
١٠٦٠٠٠	٥٣٠٠			١٠٦٠٠٠	٥٣٠٠		
٦٠٠٠	٣٠٠	رصيد منقول		٤٨٠	٣٠٠	حـ/ الإنتاج التام تحت البيع (فروق الأسعار)	٢٠٠٢/٦/٣٠
				٥٥٢٠		حـ/ الإنتاج التام تحت البيع (المخزون بالسعر المرجح)	٢٠٠٢/٦/٣٠
٦٠٠٠	٣٠٠			٦٠٠٠	٣٠٠		

ويظهر كل من حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع ، وحـ/ الإنتاج التام تحت البيع على النحو التالى :

حـ/ ٢٧١ – الإنتاج التام تحت البيع

القيمة	الكمية	بيان	تاريخ	القيمة	الكمية	بيان	تاريخ
٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	حـ/حركة الإنتاج التام بسعر البيع		١٠٠٠٠	٥٠٠	حـ/ حركة الإنتاج التام بسعر البيع	٢٠٠١/٧/١
٤٠٠٠٠	٢٠٠٠	حـ/حركة الإنتاج التام بسعر البيع	خلال الفترة	٩٦٠٠٠	٤٨٠٠	حـ/حركة الإنتاج التام بسعر البيع	خلال الفترة
١٠٦٠٠٠	٥٣٠٠			١٠٦٠٠٠	٥٣٠٠		
٤٨٠	٣٠٠	حـ/حركة الإنتاج التام بسعر البيع	٢٠٠٢/٦/٣٠	٦٠٠٠	٣٠٠	رصيد منقول	٢٠٠٢/٦/٣٠
٥٥٢٠	٣٠٠	حـ/حركة الإنتاج التام بسعر البيع	٢٠٠٢/٦/٣٠				
٦٠٠٠	٣٠٠			٦٠٠٠	٣٠٠		

الحسابات والقوائم الختامية

تنقسم الحسابات والقوائم الختامية وفقا للنظام المحاسبى الموحد إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

أولا : مجموعة الحسابات والقوائم المستحدثة بالنظام المحاسبى الموحد .
ثانيا : مجموعة الحسابات والقوائم التقليدية .

وقد سبق الإشارة إلى هذه القوائم فى الفصل الأول من حيث طبيعتها ووضعها فى النظام المحاسبى الموحد ، ونظرا لضيق المساحة والوقت المخصص ، فسوف نكتفى فقط بعرض بعض الموضوعات المرتبطة بإعداد حساب العمليات الجارية باعتباره أهم حسابات النتيجة ويعتبر أحد أهم الاضافات أو مستحدثات النظام المحاسبى الموحد .

حساب العمليات الجارية

استحدث النظام المحاسبى الموحد حـ/ العمليات الجارية ، وتم توصيفه بحيث يخدم أهداف الربط بين حسابات الوحدة الاقتصادية والحسابات القومية بحيث يتوافق مع كل من حـ/ الإنتاج وحـ/ التخصيص على المستوى القومى . وتحقيقا لذلك ، فقد اتسم هذا الحساب بعدد من الخصائص التى تميزه عن الحسابات الختامية التقليدية أوما تعرف بقائمة الدخل وقائمة توزيع الأرباح ، من أهمها :

(١) يعتبر حـ/ العمليات الجارية أحد حسابات نتيجة العام (حـ/٢٨١) تقفل فيه جميع حسابات الاستخدامات وحساب الموارد فى نهاية الفترة المالية ، وهو في هذا الشأن يشبه حـ/ ملخص الدخل الذي يستخدم لهذا الغرض . وقد سبق الإشارة فى الفصل الأول إلى تطور وضع الحسابات الختامية التقليدية فى ظل آخر تعديل أدخل علي النظام المحاسبي الموحد حيث أعتبرت داخل المجموعة الدفترية وموازية لحساب العمليات الجارية .

(٢) تبويب حساب الاستخدامات فى حـ/ العمليات الجارية تبويبا نوعيا (أجور ، مستلزمات ... الخ) وليس تبويبا وظيفيا (إنتاجية ، تسويقية ، إدارية) كما يحدث عند إعداد الحسابات والقوائم الختامية التقليدية ، ويهدف ذلك إلى توفير البيانات والمعلومات بالشكل الذى يخدم عملية قياس القيمة المضافة وعوائد عوامل الإنتاج لأغراض المحاسبة القومية .

(٣) ينقسم حـ/ العمليات الجارية إلى ثلاثة مراحل ، تهدف الأولى إلى تحديد فائض أو عجز العمليات الجارية ، وتهدف المرحلة الثانية إلى تحديد الفائض القابل للتوزيع أو العجز الجارى ، بينما تهدف المرحلة الثالثة إلى بيان كيفية توزيع الفائض أو التصرف فيه .

(٤) يتصف التوجيه المحاسبى المتعلق بحساب العمليات الجارية بفصل قيود تسويات نهاية الفترة (التسويات الجردية) عن قيود الإقفال للاستخدامات والموارد ، ويتطلب ذلك تسوية حسابات الاستخدامات والموارد وتحديد ما يخص الفترة منها أولا ، ثم يتم إقفال قيم هذه الحسابات بعد تسويتها فى حـ/ العمليات الجارية .

على سبيل المثال عند تكوين مخصص للديون المشكوك فيها ، فإن الأمر يتطلب توسيط حـ/٣٦٧ - مخصصات (بخلاف مخصصات الإهلاك) وذلك بإجراء القيد التالى :

xxx		حـ/ مخصصات (بخلاف مخصصات الإهلاك)	٣٦٧
	xxx	حـ/ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها	٣٣٣

ثم يلى ذلك إجراء قيد لإقفال حـ/ مخصصات (حـ/٣٦٧) فى حـ/ العمليات الجارية بالقيد التالى :

xxx		حـ/العمليات الجارية	٣٨١
	xxx	حـ/ مخصصات (بخلاف مخصصات الإهلاك)	٣٦٧

ويتبع نفس الأسلوب فى التوجيه المحاسبى عند تطبيق أساس الاستحقاق حيث يتم استخدام حسابات وسيطه لتعديل حسابات الاستخدامات والموارد لتعكس ما يخص الفترة المالية الحالية قبل إقفالها فى حـ/ العمليات الجارية ، وذلك على النحو التالى :

(أ) يجرى قيد التسوية التالى قبل إقفال الاستخدامات فى حساب العمليات الجارية لتسجيل الاستخدامات المستحقة التى لم تدفع حتى نهاية الفترة المالية :

xxx		حـ/ الاستخدامات (الحساب المعنى)	
	xxx	حـ/ موردون	٢٦١
		أو حـ/ دائنون متنوعون	٢٦٣
		أو حـ/ مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة	٢٧٤

(ب) يجرى قيد التسوية التالى قبل إقفال الاستخدامات فى حـ/ العمليات الجارية لتسجيل الاستخدامات المدفوعة مقدما أى التى تم دفعها ولم تحصل الوحدة على خدمة أو سلعة مقابلها حتى نهاية الفترة المالية :

xxx		حـ/ أرصدة مدينة أخرى (الحساب المعنى)	١٧٢
	xxx	حـ/ الاستخدامات (الحساب المعنى)	

(ج) يجرى قيد التسوية التالى قبل إقفال الموارد فى حساب العمليات الجارية لتسجيل المـوارد المستحقة فى نهاية الفترة المالية :

××× حـ/ إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة ١٧٣

××× حـ/ الموارد

(الحساب المعنى)

(د) يجرى قيد التسوية التالى قبل إقفال الموارد فى حساب العمليات الجارية لتسجيل المـوارد المحصلة مقدما أى التى حصلتها الوحدة ولم تقدم مقابلها سلع أو خدمات حتى نهاية الفترة المالية :

××× حـ/ الموارد

(الحساب المعنى)

××× حـ/ أرصدة دائنة أخرى ٢٧٣

(٥) يتوافق حساب العمليات الجارية مع المفاهيم الاقتصادية من حيث نوعية العناصر التـى يتكون منها الناتج القومى وأسس تقويمها ، ويتضح ذلك مما يلى :

(أ) إظهار حساب المشغولات الداخلية بالتكلفة ضمن الموارد فى الجـانب الدائـن مـن حـ/ العمليات الجارية بإعتبارها أحدى مكونات الناتج القومى بالرغم من أنها أنتجـت بـهدف التكوين الرأسمالى وليس بغرض البيع .

(ب) إعتبار فروق تقويم التغير فى المخزون ضمن عناصر إيرادات النشاط الجـارى ، حيـث تظهر فى الجانب الدائن من حـ/ العمليات الجارية ، ولاستبعاد أثـر تلـك الفـروق مـن القياس المحاسبى ، تستخدم حسابات مقابلة لتلك الفروق تعالج كحساب استخدامات وتقفل فى الجانب المدين من حـ/ العمليات الجارية .

مراحل حساب العمليات الجارية

يعد حساب العمليات الجارية على ثلاثة مراحل منفصلة تهدف كل منها إلـى القيـاس والإفصاح عن مقاييس محاسبية واقتصادية قومية استهدفها النظام المحاسبى الموحد .

المرحلة الأولى

تظهر هذه المرحلة فائض أو عجز العمليات الجارية ، وذلك بمقابلة إيـرادات النشـاط الجارى وما فى حكمها من عناصر مالية (الإعانات على سبيل المثال) بالاستخدامات التى تـم التضحية بها فى سبيل تحقيق الإيرادات الجارية ، وتشمل هذه المرحلة حسابات الاسـتخدامات والموارد التالية :

٣١	أجور	٤١	إيرادات النشاط الجارى
٣٢	مستلزمات سلعية	٤٢	إعانات
٣٣	مستلزمات خدمية		
٣٤	مشتريات بغرض البيع		
٣٥	مصروفات تحويلية جارية		
	رصيد مرحل (فائض العمليات الجارية)		رصيد مرحل (عجز العمليات الجارية)

ويلاحظ عدم إتفاق هذه المرحلة مع أى من الحسابات الختامية التقليدية (حسابات الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر) ، وذلك للأسباب التالية :

(أ) اختلاف أساس التبويب المتبع فى كل من حـ/ العمليات الجارية والحسابات الختامية التقليدية كما سبق الإشارة إلى ذلك .

(ب) إدراج فرق الإيجارات وفرق الفوائد المحسوبة فى الجانب المدين من حـ/ العمليات الجارية (المرحلة الأولى) بينما يتم إدراج مقابل هذه الحسابات فى الجانب الدائن من حـ/ العمليات الجارية (المرحلة الثانية) . وتسمح تلك المعالجة بتحقيق خاصية قابلية المقاييس المحاسبية للمقارنة بما يخدم عملية التقويم الموضوعى لأداء الوحدات الاقتصادية بالرغم من اختلافها فيما يتعلق بملكية (استئجار) الوحدات للعقارات أو تباين الهيكل التمويلى فيما بينها .

<u>المرحلة الثانية</u>

تبدأ هذه المرحلة برصيد المرحلة الأولى (فائض أو عجز العمليات الجارية) ، وتفصح هذه المرحلة عن الفائض القابل للتوزيع أو العجز الجارى ، وذلك بمقابلة الإيرادات غير المرتبطة بالنشاط الجارى للوحدة (مثل إيرادات الأوراق المالية والإيرادات التحويلية) بالاستخدامات غير المرتبطة بالنشاط الجارى (مثل التحويلات الجارية التخصيصية) . وتشمل هذه المرحلة حسابات الموارد والاستخدامات التالية :

	رصيد منقول (عجز العمليات الجارية)		رصيد منقول (فائض العمليات الجارية)
٣٦	تحويلات جارية تخصيصية	٤٣	إيرادات أوراق مالية
		٤٤	إيرادات تحويلية
	رصيد مرحل (الفائض القابل للتوزيع)		رصيد مرحل (العجز الجارى)

ويلاحظ أن رصيد هذه المرحلة يتفق تماما مع رصيد صافى الربح (أو صافى الخسارة) الذى يظهره حساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل فى القياس المحاسبى التقليدى .

المرحلة الثالثة

تبدأ هذه المرحلة برصيد المرحلة الثانية (الفائض القابل للتوزيع أو العجز الجارى) ، وفى حالة وجود فائض قابل للتوزيع ، فإن المرحلة الثالثة تفصح عن كيفية التصرف فى أو توزيع هذا الفائض وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لذلك ، وتشمل هذه المرحلة الحسابات التالية :

	رصيد منقول (العجز الجارى)	*رصيد منقول (الفائض القابل للتوزيع)*
٢٣	*احتياطيات وفائض مرحل*	
٢٦٤	*فائض موزع*	

الفائض القابل للتوزيع

يتم توزيع هذا الفائض أو التصرف فيه فى وحدات قطاع الأعمال العام على النحو التالى :

(١) ٥% من الفائض القابل للتوزيع كاحتياطى قانونى .
(٢) ٥% من الفائض القابل للتوزيع لتكوين احتياطى يستثمر فى سندات حكومية (أو يودع ما يقابله فى حساب خاص بالبنك المركزى) .
(٣) ٥% من الفائض القابل للتوزيع لتكوين إحتياطى ارتفاع أسعار الأصول الثابتة .
(٤) ٥% من راس المال المملوك كتوزيع أول .
(٥) ١٠% من الباقى (أى بعد خصم ما سبق) نظير مصروفات الإدارة والإشراف .
(٦) الاحتياطيات النظامية وفقا لما ينص عليه نظام الشركة .
(٧) يوزع باقى الأرباح كتوزيع ثان .

وبالنسبة للتوزيع الأول والثاني ، يلاحظ ما يلي :

(أ) ٧٥% من التوزيعات كحصة لأصحاب رأس المال وتؤول هذه الحصة بالكامل للدولة إذا كانت تمتلك الوحدة بالكامل ، فإذا كانت الملكية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص توزع هذه الحصة بينما بنسبة مساهمة كل منهما فى راس مال الوحدة .
(ب) ٢٥% من التوزيعات كحصة للعاملين فى الوحدة الاقتصادية يتم توزيعها على النحو التالى :

١٠%	توزيع نقدى
٥%	خدمات اجتماعية وإسكان محلية

١٠%   خدمات اجتماعية وإسكان مركزية

التوجيه المحاسبي المتعلق بحساب العمليات الجارية

تتلخص المعالجة المحاسبية لحساب العمليات الجارية فيما يلى :

(١) إقفال حسابات الاستخدامات بجعل حـ/ العمليات الجارية مدينا وحسابات الاستخدامات دائنة .

(٢) إقفال حساب الموارد بجعل حـ/ الموارد مدينة وحـ/ العمليات الجارية دائنا .

(٣) تسجل الاحتياطيات والفائض المرحل بجعل حـ/ العمليات الجارية مدينا وحسابات الاحتياطيات والفائض المرحل دائنة .

(٤) تسجل توزيعات الفائض الموزع بجعل حـ/ العمليات الجارية مدينا وحـ/ دائنو التوزيعات (الحسابات المختصة)دائنا .

(٥) تسجيل سداد التوزيعات بعد خصم الضرائب المستحقة بجعل حـ/ دائنو توزيعات (الحصص المختلفة) مدينا وكل من حـ/ بنك جارى وحـ/ دائنون متنوعون (مصلحة الضرائب) دائنا .

(٦) تسجيل سداد المستحق لمصلحة الضرائب بجعل حـ/ دائنون متنوعون (مصلحة الضرائب) مدينا وحـ/ بنك جارى دائنا .

أهم المفاهيم المستحدثة المرتبطة بحساب العمليات الجارية

نظرا لعدم التعرض لحسابات الاستخدامات والموارد فى هذا الجزء من الكتاب فإنه من الضرورى التعرض لكيفية حساب أو استخراج قيم بعض العناصر التى استحدثها النظام المحاسبى الموحد لارتباطها بعملية إعداد حـ/ العمليات الجارية ، ونتعرض فيما يلى لأهم تلك العناصر .

أولا : تسوية الرسوم الجمركية على المستخدم من المستلزمات السلعية

تعتبر الرسوم الجمركية – من وجهة نظر النظام المحاسبى الموحد – من قبيل التحويلات بين القطاعات ، فقد تم فصل الرسوم الجمركية على المستخدم فى الإنتاج من المستلزمات السلعية خلال الفترة عن المستلزمات السلعية باعتبارها تكلفة جارية . ويتم هذا الفصل فى نهاية الفترة المالية باستخدام المعادلة التالية :

الرسوم الجمركية على المخزون أول الفترة	×××
(+) الرسوم الجمركية على الواردات خلال الفترة	×××
الرسوم الجمركية على المستلزمات المتاحة خلال الفترة	×××
(-) الرسوم الجمركية على المخزون آخر الفترة	×××
الرسوم الجمركية على المستخدم فى الإنتاج خلال الفترة	××××

ولتوضيح ذلك نفترض أن المستلزمات السلعية المستخدمة خلال الفترة ١٢٠٠٠٠ جنيه ، وأن الرسوم الجمركية على مخزون أول الفترة ٣٠٠٠ جنيه ، والرسوم الجمركية على الواردات ١٠٠٠٠ جنيه ، والرسوم الجمركية على مخزون آخر الفترة ١٥٠٠ جنيه .

ويتم حساب الرسوم الجمركية على المستخدم فى الإنتاج خلال الفترة على النحو التالى :

(١) الرسوم الجمركية على المستخدم فى الإنتاج باستخدام المعادلة السابقة :
٣٠٠٠ + ١٠٠٠٠ – ١٥٠٠ = ١١٥٠٠ جنيه

(٢) المستلزمات السلعية بعد استبعاد الرسوم الجمركية :
١٢٠٠٠٠ – ١١٥٠٠ = ١٠٨٥٠٠ جنيه

(٣) إجراء التسوية بجعل حـ/ الرسوم الجمركيةو على المستخدم (حـ/٣٥١١) مدينا وحـ/ المستلزمات السلعية (حـ/٣٢) دائنا .

(٤) إقفال كل من حـ/ المستلزمات السلعية (حـ/٣٢) وحـ/ الرسوم الجمركية على المستخدم (حـ/٣٥١١) فى حـ/ العمليات الجارية .

ثانيا : فرق الإيجار المحسوب

خصص النظام المحاسبى الموحد (حـ/٣٥٤) فى الدليل المحاسبى لفرق الإيجار المحسوب ، ويعتبر ذلك أحد المفاهيم المستحدثة ، وتظهر قيمة هذا الحساب بالفرق بين القيمة الإيجارية للمبانى والمنشآت التى تمتلكها الوحدة – كما لو كانت مؤجرة من الغير – وقيمة إهلاك المبانى طبقا لمعدلات الإهلاك التى تحسبها الوحدة على تكلفة مبانيها .

ويهدف النظام المحاسبى من احتساب فرق الإيجار المحسوب إلى توفير البيانات اللازمة لتسهيل احتساب عناصر القيمة المضافة ، كما يهدف إلى التقييم الموضوعى للوحدات الاقتصادية بصرف النظر عن تملكها للعقارات بتحقيق قابلية البيانات المقارنة .

ويقابل هذا الحساب حسابا آخر ضمن حسابات الموارد أطلق عليه حـ/ فرق الإيجار المحسوب (حـ/٤٤٧) ، ويقفل حـ/ فرق الايجار المحسوب (حـ/٣٥٤) فى المرحلة الأولى من حـ/ العمليات الجارية فى الجانب المدين ، كما يقفل حـ/ فرق الإيجار المحسوب (حـ/٤٤٧) فى المرحلة الثانية من حـ/ العمليات الجارية فى الجانب الدائن .

ويستلزم حساب هذا الفرق ما يلي :

(١)تحديد القيمة الايجارية للعقارات التي تمتلكها الوحدة ، بالنسبة للأراضى تتخذ ضريبة الأطيان الزراعية لتقدير القيمة الايجارية ، بالنسبة للمبانى تقدر قيمتها الايجارية وفقا للقواعد التى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر .

ولتوضيح ذلك نفرض أن الضريبة العقارية ٢٠٠٠ جنيه ، وأن الإهلاك على العقارات ٩٠٠٠ جنيه ، وأنه يتم تقدير القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة ، فإن احتساب فرق الايجار المحسوب يتم علي النحو التالى :

القيمة الايجارية التقديرية = ٢٠٠٠ × ٧ = ١٤٠٠٠ جنيه
(-) إهلاك المبانى = ٩٠٠٠ جنيه
فرق الإيجار المحسوب ٥٠٠٠ جنيه

ويجرى قيد التسوية التالى لفتح حسابى فرق الإيجار تمهيدا لإقفالهما فى حـ/ العمليات الجارية :

٥٠٠٠		حـ/ فرق الإيجار المحسوب	٣٥٤
	٥٠٠٠	حـ/ فرق الإيجار المحسوب	٤٤٧

ثالثا : فرق الفوائد المحسوبة

خصص النظام المحاسبى الموحد (حـ/٣٥٧) لفرق الفوائد المحسوبة ، ويعتبر ذلك أيضا أحد المفاهيم المستحدثة ، وتظهر قيمة هذا الحساب بالفرق بين الفائدة على رأس المال المستثمر وفقا لمعدل الاقتراض الذى تحدده وزارة المالية وبين قيمة كل من الفوائد المحلية (حـ/٣٥٥) والفوائد الخارجية (حـ/٣٥٦) المدفوعة والمستحقة الدفع عن الأموال المقترضة من الغير التى تدخل ضمن المال المستثمر ، ويراعى عند احتساب الفوائد على المال المستثمر عدم تكرار قيمة المبانى والانشاءات التى قدر لها إيجار محسوب .

ويقابل هذا الحساب حسابا آخر ضمن حسابات الموارد أطلق عليه حـ/ فرق الفوائد المحسوبة (حـ/٤٤٨) ، ويقفل حـ/ فرق الفوائد المحسوب (حـ/٣٥٧) فى الجانب المدين

من المرحلة الأولى فى حـ/ العمليات الجارية ، كما يقفل حـ/ فرق الفوائد المحسوب (حـ/[illegible]) فى الجانب الدائن من المرحلة الثانية فى حـ/ العمليات الجارية .

ويستلزم حساب هذا الفرق إتباع الخطوات التالية :

البيان		
تكلفة الأصول الثابتة قبل خصم مخصصات الإهلاك)		xxx
(+) الأصول المتداولة	xxx	
(−) مقابل احتياطى سندات حكومية	xx	xxx
(−) الخصوم المتداولة	xxx	
(−) التسهيلات الائتمانية لتمويل التوسعات	xx	xxx
رأس المال المستثمر		xxxx
(−) تكلفة المبانى المملوكة للوحدة والمحتسب عنها فرق إيجار محسوب		xxxx
الصافى (وعاء الفوائد المحسوبة)		xxxx
الفوائد (الصافى × معدل الاقتراض)		xxxx
(−) الفوائد الفعلية (مدفوعة ومستحقة)		xxxx
فرق الفوائد المحسوبة		xxxx

ولتوضيح ذلك ، نفترض أن :

(١) تكلفة الأصول الثابتة قبل مخصصات الإهلاك ٥٠٠٠٠٠ جنيه
(٢) الأصول المتداولة ٢٠٠٠٠٠ جنيه
(٣) مقابل احتياطى سندات حكومية ٢٠٠٠٠ جنيه
(٤) الخصوم المتداولة ٢٣٠٠٠٠ جنيه
(٥) تسهيلات ائتمانية لتمويل التوسعات ٨٠٠٠٠ جنيه
(٦) تكلفة المبانى المحسوب عنها فرق أيجار محسوب ١٨٠٠٠٠ جنيه
(٧) الفوائد الفعلية المدفوعة والمستحقة عن الفترة ١٢٠٠٠ جنيه
(٨) معدل الفائدة على الأموال المقترضة ٨% وفقا لما حددته وزارة المالية .

وباستخدام البيانات السابقة يتم حساب فرق الفوائد المحسوبة على النحو التالى :

البيان		
تكلفة الأصول الثابتة (قبل خصم مخصصات الإهلاك)		٥٠٠٠٠٠
(+) الأصول المتداولة	٢٠٠٠٠٠	
(–) مقابل احتياطى سندات حكومية	٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
		٦٨٠٠٠٠
(–) الخصوم المتداولة	٢٣٠٠٠٠	
(–) التسهيلات الائتمانية لتمويل التوسعات	٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
رأس المال المستثمر		٥٣٠٠٠٠
(–) تكلفة المبانى المملوكة للوحدة والمحتسب عنها فرق إيجار محسوب		١٨٠٠٠٠
الصافى (وعاء الفوائد المحسوبة)		٣٥٠٠٠٠
الفوائد (٣٥٠٠٠٠ ×٨%)		٢٨٠٠٠
(–) الفوائد الفعلية (مدفوعة ومستحقة)		١٢٠٠٠
فرق الفوائد المحسوبة		١٦٠٠٠

ويجرى القيد التالى لفتح حسابى فرق الفوائد المحسوبة ، تمهيدا لإقفالهما فـى حـ/ العمليات الجارية :

١٦٠٠٠		حـ/ فرق الفوائد المحسوبة	٣٥٧
	١٦٠٠٠	حـ/ فرق الفوائد المحسوبة	٤٤٨

رابعا : فرق تقويم التغير فى المخزون من الإنتاج التام والبضائع بغرض البيع

ويتمثل فى الفرق بين تقويم التغير فى المخزون بسـعر البيـع وتقويـم التغـير فـى المخزون بسعر التكلفة ، ويظهر هذا الفرق فى حسابين متقابلين أحدهما ضمن الاسـتخدامات والآخر ضمن الموارد ، ويقفلان فى المرحلة الأولى من حـ/ العمليات الجارية .

ويهدف احتساب هذا الفرق إلى توفير البيانات اللازمة لأغـراض إعـداد الحسـابات القومية ، ويتطلب النظام حساب هذا الفرق لكل من مخزون الإنتاج التام ومخـزون البضـائع بغرض البيع ، لذلك فقد أفرد النظام الحسابات التالية لمعالجة فرق تقويم التغير فى المخزون .

__مخزون الإنتاج التام__

حـ/٣٥٨ – فرق تقويم التغير فى مخزون الإنتاج التام .